UNCTAD/RDP/SEU/1

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

التجارة الخارجية الفلسطينية في ظل الاحتلال الإسرائيلي

الأمم المتحدة

Digitized by UNOG Library

UNCTAD/RDP/SEU/1

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
جنيـــف

التجارة الخارجية الفلسطينية في ظل الاحتلال الإسرائيلي

دراسة من إعداد أمانة الأونكتاد

الأمم المتحدة
نيويورك، ١٩٨٩

Digitized by UNOG Library

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام . ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة .

* * *

لا تنطوي التسميات المستخدمة في هذا المنشور ولا طريقة عرض مادته على التعبير عن أي رأي كان لأمانة الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة ، أو لسلطات أي منها ، أو بشأن تعيين تخومها أو حدودها .

* * *

يمكن الاستشهاد بالمادة الواردة في هذا المنشور أو إعادة طبعها دون استئذان ، ولكن يرجى التنويه بالمصدر ، مع الإشارة إلى رقم الوثيقة . كما ينبغي إيداع أمانة الأونكتاد نسخة من المنشور الذي يتضمن النص المستشهد به أو المعاد طبعه .

UNCTAD/RDP/SEU/1

منشورات الأمم المتحدة

رقم المبيع : A.89.II.D.10

02600P

Digitized by UNOG Library

المحتويات

الفصل	الفقرات	الصفحة
ملاحظات ايضاحية		ج
مقدمة	١ - ١٩	ط
الاول - دور التجارة في الاقتصاد الفلسطيني	١ - ٦٣	١
ألف - الملامح البارزة للاقتصاد	٣ - ٤٣	١
١ - الاحتلال وظهور اقتصاد مفتت	٣ - ٧	١
٢ - الاداء الاقتصادي الكلي ومؤشرات التغير الهيكلي	٨ - ١٦	٣
٣ - الاستهلاك والمدخرات والاستثمار	١٧ - ٣٢	١١
٤ - التطورات القطاعية	٣٣ - ٤٣	١٦
(أ) الزراعة	٣٥ - ٣٩	١٧
(ب) الصناعة	٣٠ - ٣٥	٢١
(ج) قوة العمل والعمالة في اسرائيل ...	٣٦ - ٤٠	٢٦
(د) القطاع المالي	٤١ - ٤٣	٢٧
باء - التجارة والخدمات المتصلة بها في الاقتصاد الفلسطيني	٤٤ - ٦٣	٢٩
١ - الحالة قبل عام ١٩٦٧	٤٥ - ٥٤	٢٩
٢ - التطورات التالية لعام ١٩٦٧	٥٥ - ٦٣	٣٣
الثاني - أداء القطاع التجاري الفلسطيني	٦٣ - ١٤٣	٣٧
ألف - أنماط التجارة الخارجية وتطور الاقتصاد الفلسطيني	٦٤ - ٨٧	٣٧
١ - تحقيق المزايا النسبية الفلسطينية	٦٥ - ٧١	٣٧
٢ - جوانب التكامل	٧٢ - ٧٧	٤٠
٣ - التجارة في الاقتصاد الفلسطيني: رائدة أم تابعة؟	٧٨ - ٨٧	٤٣
باء - مساهمة التجارة في الناتج المحلي الاجمالي ...	٨٨ - ٩٠	٤٧
جيم - مركز ميزان المدفوعات الفلسطيني	٩١ - ٩٩	٤٨
١ - السلع والخدمات في الحساب الجاري	٩١ - ٩٤	٤٨

٣٦٥٢ب

Digitized by UNOG Library

المحتويات (تابع)

الفصل		الفقرات	الصفحة
الثاني - (تابع)	٣ - الهيمنة الاسرائيلية على الحساب الجاري الفلسطيني	٩٥ - ٩٩	٥٣
دال -	تجارة السلع	١٠٠ - ١٢٨	٥٤
	١ - الميزان الاجمالي لتجارة السلع	١٠٠ - ١٠٣	٥٤
	٢ - اتجاه التجارة	١٠٤ - ١٠٨	٥٦
	٣ - تكوين تجارة السلع الفلسطينية	١٠٩ - ١٢٨	٥٨
	(أ) السلع الزراعية: الصادرات	١٠٩ - ١١٦	٥٨
	(ب) السلع الزراعية: الواردات	١١٧ - ١١٩	٦٥
	(ج) السلع الصناعية: الصادرات	١٢٠ - ١٢٥	٦٨
	(د) السلع الصناعية: الواردات	١٢٦ - ١٢٨	٧٠
هاء -	تجارة الخدمات	١٢٩ - ١٤٠	٧١
	١ - خدمات العمل وخدمات "أخرى"	١٣٠ - ١٣٣	٧٢
	٢ - خدمات التعاقد من الباطن وخدمات التصليح	١٣٤ - ١٣٥	٧٣
	٣ - التأمين والنقل	١٣٦ - ١٣٧	٧٤
	٤ - السفر والسياحة	١٣٨ - ١٤٠	٧٥
واو -	حساب رأس المال في ميزان المدفوعات	١٤١ - ١٤٣	٧٦
الثالث -	العوامل المؤثرة على قطاع التجارة الخارجية	١٤٣ - ٢٩٦	٧٧
ألف -	الاعتبارات الهيكلية	١٤٦ - ١٦٣	٧٧
	١ - موارد الثروة الطبيعية	١٤٦ - ١٥١	٧٧
	٢ - البنود السلعية	١٥٢ - ١٥٣	٨٠
	٣ - خصائص المنتجات	١٥٤ - ١٥٧	٨١
	٤ - المحددات المحلية للسوق	١٥٨ - ١٦٣	٨٢
باء -	الهياكل الاساسية	١٦٤ - ٢١٦	٨٧
	١ - المرافق المؤسسية	١٦٦ - ١٨٣	٨٨
	(أ) الغرف التجارية	١٦٦ - ١٧٠	٨٨
	(ب) الوكلاء التجاريون والمؤسسات	١٧١ - ١٧٥	٨٩
	(ج) الجمعيات التعاونية	١٧٦ - ١٧٩	٩٢

Digitized by UNOG Library

المحتويات (تابع)

الفصل		الفقرات	الصفحة
الثالث - (تابع)	(د) ترتيبات التسويق الاخرى	١٨٠ - ١٨٣	٩٣
	٢ - القدرات التقنية - مراقبة الجودة والمراقبة الصحية ، والفرز ، والتعبئة والترويج	١٨٤ - ١٩٢	٩٥
	٣ - الموارد البشرية ومرافق البحث والتطوير	١٩٣ - ١٩٨	٩٩
	٤ - التسهيلات واللوائح المالية	١٩٩ - ٢٠٥	١٠٢
	٥ - مرافق النقل	٢٠٦ - ٢١٦	١٠٥
جيم -	السياسات والممارسات الاسرائيلية	٢١٧ - ٢٥٤	١٠٨
	١ - التدابير التي تؤثر على الانتاج وغيره من الانشطة الاقتصادية	٢١٨ - ٢٢١	١٠٩
	٢ - السياسة الاسرائيلية تجاه التجارة الفلسطينية	٢٢٢ - ٢٢٤	١١١
	٣ - اجراءات منح التراخيص	٢٢٥ - ٢٢٩	١١٢
	٤ - تدفقات الصادرات - الواردات	٢٣٠ - ٢٣٨	١١٤
	(أ) الواردات الصناعية	٢٣٠ - ٢٣٣	١١٤
	(ب) الصادرات الصناعية	٢٣٤ - ٢٣٥	١١٥
	(ج) الواردات والصادرات الزراعية	٢٣٦ - ٢٣٨	١١٦
	٥ - التدابير الضريبية	٢٣٩ - ٢٤٥	١١٧
	٦ - الانتفاضة الفلسطينية والتدابير الاقتصادية الاسرائيلية	٢٤٦ - ٢٥٤	١٢٠
دال -	التجارة مع البلدان العربية	٢٥٥ - ٢٧٤	١٢٤
	١ - التجارة مع و/أو عبر الاردن	٢٥٨ - ٢٦٧	١٢٤
	(أ) المبادئ التوجيهية والاجراءات التي تخضع لها الصادرات الزراعية	٢٦٠ - ٢٦٣	١٢٥
	(ب) المبادئ التوجيهية والاجراءات التي تخضع لها الصادرات الصناعية	٢٦٤ - ٢٦٧	١٢٦

Digitized by UNOG Library

المحتويات (تابع)

الفصل		الفقرات	الصفحة
الثالث - (تابع)	٢ - التجارة مع و/أو عبر مصر	٢٦٨ - ٢٧٠	١٢٧
	٣ - البيئة التجارية العربية وأسواق الصادرات الفلسطينية	٢٧١ - ٢٧٤	١٢٨
	هاء - التجارة مع البلدان الاخرى	٢٧٥ - ٢٩٦	١٣٠
	١ - التجارة مع الاقتصادات السوقية المتقدمة	٢٧٨ - ٢٩١	١٣١
	(أ) التجارة مع بلدان الجماعة الاقتصادية الاوروبية	٢٧٩ - ٢٨٨	١٣١
	(ب) التجارة مع اقتصادات سوقية متقدمة أخرى	٢٨٩ - ٢٩١	١٣٥
	٢ - التجارة مع البلدان الاشتراكية	٢٩٢ - ٢٩٣	١٣٦
	٣ - التجارة مع البلدان النامية	٢٩٤	١٣٧
	٤ - الاجراءات التي اتخذها المجتمع الدولي ..	٢٩٥ - ٢٩٦	١٣٧
الرابع -	امكانات تنمية قطاع التجارة الخارجية الفلسطينية ...	٢٩٧ - ٣٦٧	١٣٩
	ألف - آفاق تنمية التجارة الفلسطينية	٢٩٧ - ٣٠٨	١٣٩
	١ - امكانات التحسن في مجالات المشاكل	٢٩٨ - ٣٠٣	١٣٩
	٢ - امكانات تحقيق التكامل الاقليمي وتحسين الاستفادة من الموارد الطبيعية من خلال التجارة	٣٠٤ - ٣٠٨	١٤٢
	باء - توسيع التجارة في منتجات المزارع	٣٠٩ - ٣٣٩	١٤٣
	١ - تنويع أنماط المحاصيل وتوسيع الصادرات .	٣١٠ - ٣٢١	١٤٤
	٢ - تشجيع الصناعات الزراعية	٣٢٢ - ٣٢٤	١٤٧
	(أ) استخراج عصير العنب	٣٢٥ - ٣٢٧	١٤٨
	(ب) معامل التفريخ	٣٢٨ - ٣٣٠	١٤٩
	(ج) عمليات التخليل	٣٣١ - ٣٣٣	١٥٠
	(د) تجهيز منتجات الحمضيات	٣٣٤ - ٣٣٥	١٥١
	(هـ) منتجات الالبان	٣٣٦ - ٣٣٩	١٥٢
	جيم - توسيع التجارة في المنتجات الصناعية	٣٤٠ - ٣٦٧	١٥٣

Digitized by UNOG Library

المحتويات (تابع)

الفصل		الفقرات	الصفحة
الرابع - (تابع)	١ - صناعات الاحجار والرخام	٣٤٢ - ٣٤٤	١٥٣
	٢ - الحياكة والمنسوجات	٣٤٥ - ٣٤٨	١٥٤
	٣ - المواد الصيدلانية	٣٤٩ - ٣٥٢	١٥٥
	٤ - المشروبات الخفيفة	٣٥٣ - ٣٥٦	١٥٦
	٥ - السجائر	٣٥٧ - ٣٥٩	١٥٧
	٦ - السمنة (السمن الصناعي النباتي)	٣٦٠ - ٣٦٣	١٥٨
	٧ - الاسمنت	٣٦٤ - ٣٦٧	١٥٩
الخامس -	الاستنتاجات	٣٦٨ - ٤١٤	١٦١
	ألف - الاعتبارات التقنية	٣٧٢ - ٣٨٠	١٦٢
	باء - الوصول الى الاسواق	٣٨١ - ٣٩٣	١٦٥
	جيم - خدمات النقل	٣٩٤ - ٣٩٥	١٦٩
	دال - غرف التجارة ومرافق البحث والتعاونيات	٣٩٦ - ٤٠١	١٧١
	هاء - مرافق ترويج التجارة	٤٠٢ - ٤٠٥	١٧٢
	واو - التسهيلات المالية	٤٠٦ - ٤١٤	١٧٢

Digitized by UNOG Library

ملاحظات إيضاحية

- كلمة "دولار" تعني دولار الولايات المتحدة الامريكية .
- الشرطة المائلة بين عامين ، مثل ١٩٨١/١٩٨٠ تعني سنة مالية أو سنة محصولية .
- العلامة (..): تعني النقطتان أن البيانات غير متاحة ، أو غير مذكورة بشكل مستقل .
- العلامة (-): تعني الشرطة الافقية أن المقدار صفر أو كمية يمكن إهمالها .

Digitized by UNOG Library

مقدمة

'١' كانت الصلات الدولية العريقة أحد الملامح الهامة لاقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة) حتى عام ١٩٦٧ . وظلت الضفة الغربية ، تاريخيا ، تمد الأسواق العربية المجاورة ببعض السلع الأساسية والسلع المصنعة التي كان الطلب عليها مستقراً . كذلك فإن بعض الصادرات من قطاع غزة وطّدت نفسها في عدد من الأسواق الأوروبية . وظلت الخيارات المتعلقة بتطوير التجارة الخارجية مرنة طالما أمكن إقامة صلات تجارية مباشرة والحفاظ عليها مع عدد من أسواق الاستيراد والتصدير ، على الصعيدين الإقليمي والدولي .

'٢' وتغيرت "حرية الاختيار والتبادل" هذه نتيجة للأثر المتراكم لمجموعة التنظيمات والإجراءات التي أعلنت خلال السنوات الإحدى والعشرين من الاحتلال الإسرائيلي . فقد تم تعديل المؤسسات والترتيبات التي كانت قائمة لتعزيز التجارة ، أو إبدالها أو وقفها كلياً . وهكذا حرم الشعب الفلسطيني تدريجياً من فرصة أداء دور في وضع وتنفيذ السياسات والتدابير الرامية إلى تعزيز وتطوير تجارته . وكانت النتيجة الخالصة لذلك كله ظهور قطاع للتجارة الخارجية يخضع للمصالح الاقتصادية الإسرائيلية ويعمل في ظل ظروف الاحتلال القاسية .

'٣' وكجزء من برنامج عمل الأونكتاد لفترة ١٩٨٨ - ١٩٨٩ ، تشكل هذه الدراسة البحث المتعمق الثاني في الاقتصاد الفلسطيني ، وتأتي بعد الدراسة السابقة التي أعدتها الأمانة عن القطاع المالي الفلسطيني في ظل الاحتلال (UNCTAD/ST/SEU/3) . وتبحث الدراسة في جوانب مختلفة من التجارة الخارجية الفلسطينية . وتدرس المشاكل التي تمت مواجهتها خلال السنوات الإحدى والعشرين من الاحتلال وتحلل دور التجارة في الاقتصاد الفلسطيني والعوامل التي أسهمت في التدهور التدريجي للتجارة الفلسطينية . وينصب الاهتمام خاصة على تحليل دقيق لإمكانات التجارة الدولية والسياسات العامة والتدابير اللازمة لإنعاش دور التجارة الخارجية في الأرض المحتلة ودعم إسهامها في نمو الاقتصاد الفلسطيني وتنميته . وتعتمد الدراسة على بيانات من المصادر الرسمية ، وتقارير منشورة وغير منشورة ، ودراسات ومراجع أخرى ، وبيانات مستمدة أيضاً من معلومات ميدانية تغطي التطورات حتى نهاية عام ١٩٨٨ ، تم جمعها في إطار ما تتطلبه هذه الدراسة من البحث .

Digitized by UNOG Library

'٤' وتتضمن الدراسة خمسة فصول . يقدم الفصل الاول نظرة عامة على الاقتصاد الفلسطيني في ظل الاحتلال الإسرائيلي . والغرض من هذا الفصل تعريف القارئ ببعض الجوانب الاساسية للاقتصاد الفلسطيني وبالعقبات التي أثّرت على تطور التجارة الفلسطينية . ويجري تحليل الاداء الإجمالي للاقتصاد ، لا سيما منذ عام ١٩٨٠ ، بتركيز الانتباه على الناتج والاستهلاك والمدخرات والاستثمار ، إلى جانب التطورات في القطاعات الاساسية . ويولى الاهتمام ، بالقدر الممكن ، إلى العقبات التي عاقت التفاعل الحيوي للتجارة مع القطاعات الاخرى ، مما قلّص مساهمتها في النمو الاقتصادي والتنمية .

'٥' ويحلل الفصل الثاني الاداء الإجمالي لقطاع التجارة الفلسطينية . ويتركز الانتباه ، بعد دراسة أهمية التجارة الخارجية ، على إسهام التجارة في الدخل الوطني وفي مركز ميزان المدفوعات ، مع تغطية شاملة للتجارة السلعية والخدمية وتطويرها في خلال إحدى وعشرين سنة من الاحتلال .

'٦' ويدرس الفصل الثالث العوامل التي أثرت تدريجياً على الاداء الشامل لقطاع التجارة الخارجية الفلسطينية . ويبدأ بتحليل للاعتبارات الهيكلية ، بدراسة بعض المسائل مثل الموارد والتكوين السلعي وخصائص الإنتاج والمحدّدات السوقية . وتتبع هذا دراسة للمتطلبات من المرافق الاساسية ، بما في ذلك المرافق المؤسسية والمادية ، والموارد والقدرات البشرية ، والتنظيمات والإجراءات الكثيرة الحيوية لتحقيق كفاءة أداء قطاع التجارة الخارجية . وتأخذ السياسات العامة والممارسات الإسرائيلية التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على دور التجارة الفلسطينية وأدائها اهتماما خاصا . وينتهي الفصل بدراسة لتجارة الارض المحتلة مع البلدان العربية والبلدان النامية الاخرى ، وكذلك مع الاقتصادات السوقية المتقدمة والاقتصادات الاشتراكية .

'٧' ويركز الفصل الرابع على دراسة فرص تنمية التجارة الفلسطينية من خلال دراسة محددات من قبيل توافر عوامل الانتاج واستخدامها ، والطاقات المؤسسية ، والمزايا المقارنة ، وأوجه التكامل على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي . ويولى التشديد بصفة خاصة على زيادة وتطوير مجموعة من المنتجات الزراعية والصناعية ، وكذلك على بعض الخدمات التي ظلت مصدراً تقليدياً لمعيشة الشعب الفلسطيني ومصدرا من مصادر دخله الوطني .

Digitized by UNOG Library

'٨' ويقيّم الفصل الخامس أهمية السياسات والتدابير المتخذة في بعض المجالات الحاسمة بهدف تعزيز التجارة الخارجية الفلسطينية . وفي ضوء الاكتشافات والاستنتاجات النابعة من الدراسة ووقائع الحال البادية في ظل الاحتلال الطويل تجيء محاولة وضع بعض التوصيات الممكنة الرامية إلى تحسين أداء التجارة الخارجية للأرض المحتلة . وهي تشمل مسائل مثل الاعتبارات القانونية والادارية والهيكلية والتقنية ، وإمكانية الوصول إلى الأسواق وتوفير المرافق الأساسية التي تشمل بصفة رئيسية متطلبات مادية ومؤسسية وموارد بشرية .

'٩' وتُصدّر الدراسة بالرمز (UNCTAD/RDP/SEU/1) بدلاً من الرمز (UNCTAD/ST/SEU/7) المشار إليه في الوثيقة (TD/B/1183) .

Digitized by UNOG Library

الفصل الاول

دور التجارة في الاقتصاد الفلسطيني

١ - نحاول قبل الدخول في تحليل أداء التجارة الفلسطينية ومحدداتها وفرصها أن نفحص بإيجاز الاتجاه العام للتنمية الاقتصادية في الارض الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة[(١)] . وهذا الاستعراض التمهيدي لاهم القطاعات الاقتصادية ووضعها إزاء الاقتصادات المجاورة يمهد لما يليه من فحص إسهام التجارة في الاقتصاد الفلسطيني والقضايا المرتبطة بفرصها وإمكاناتها على المدى الطويل .

الف - الملامح البارزة للاقتصاد

١ - الاحتلال وظهور اقتصاد مفتت

٢ - تعرضت إمكانات التنمية المتواصلة للاقتصاد الفلسطيني للضغوط نتيجة عملية التحول التي لم يصحبها ما يتطلبه الأمر من سياسات وتدابير لاستيعاب وتنظيم ضغوط إعادة التكيف . وظل الاقتصاد يعمل من خلال دوافع تحكمية كثيراً ما كانت بعيدة عن مصالحه . وتفاقمت هذه الحالة بفعل السياسات الإسرائيلية التقييدية إزاء الانشطة الاقتصادية الفلسطينية . ورغم أن التحولات تعود إلى ما قبل احتلال الاراضي في عام ١٩٦٧ ، فقد اختلف مسار التغيير كيفاً ونوعاً منذ الاحتلال .

٣ - وأثر الاحتلال الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني بحشد من الضغوط التي ألحقت أثراً معاكساً بعملية تنميته ، وأسفرت عن انهيار منتظم في أفرعه التقليدية دون تشجيع موازٍ للنمو الحقيقي في القطاعات الحديثة . وكان من بين آثار الاحتلال والتدابير اللاحقة الحد من فرص العمالة الزراعية ؛ وتشجيع هروب العمالة من القطاع التقليدي إلى القطاعات الكثيفة العمالة من الاقتصاد الإسرائيلي ؛ وإهمال احتياجات القطاع الانتاجي الفلسطيني أو إعادة توجيهه لخدمة المصالح الانتاجية والاستهلاكية الإسرائيلية ؛ والسيطرة على قنوات التجارة بطريقة ضمنت السيطرة الإسرائيلية على التجارة الفلسطينية . وأثرت هذه التدابير تأثيراً عميقاً على الاقتصاد الفلسطيني الصغير والبسيط ، الذي واجه منذ الاحتلال في عام ١٩٦٧ تحدي المنافسة من منطلق انعدام التكافؤ ودون حماية مع اقتصاد إسرائيل المتطور العالي الرأسمالية والمتقدم تكنولوجياً .

٤ - وقد تآكلت الآليات التي يمكن بواسطتها تحسين تخطيط الاقتصاد المحلي وتنظيمه ودعمه على مدى واحد وعشرين عاماً من الاحتلال . ففي حين تولت سلطات الاحتلال السيطرة على الإدارة الاقتصادية ، فإنها لم تضطلع بالمسؤوليات المناظرة . ويشمل استبعاد الشعب الفلسطيني من السلطة والمسؤولية نطاقاً واسعاً من الوظائف: الترخيص بالصناعة والتجارة وتنظيمهما ؛ وتخطيط الانتاج الزراعي (حصص الزراعة والمحاصيل ، وعقود التسويق ، وتوزيع المياه وتوفير المدخلات) ؛ ونظم وإجراءات التجارة

Digitized by UNOG Library

(التعريفات الجمركية ، والرسوم ، والترخيص بالاستيراد والتصدير وما إلى ذلك) ؛ وتسهيلات الائتمانات الصناعية والزراعية والتجارية وغيرها ، في كل من القطاعين الخاص والحكومي ؛ واستخدام الأراضي الزراعية والصناعية والاسكانية والبناء عليها ؛ وتطوير وتوفير المنافع العامة والبنية الاساسية ؛ وإقامة الخدمات العامة الملائمة . وزيادة تركيز هذه الانشطة في نطاق اختصاص السلطات العسكرية الإسرائيلية تستمر تكبح الاداء الاقتصادي والامكانات الاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة .

٥ - ويخضع الاقتصاد الذي نشأ نتيجة هذه الأوضاع في الأرض الفلسطينية المحتلة لمجموعة من الضغوط وأوجه الضعف ويفتقر افتقاراً حاداً إلى الاحساس بالهدف والتوجيه الذي يمكن أن تشيعه سلطة مركزية وطنية نشطة . وفي هذه الظروف ، لا يمكن أن يظهر بصورة تلقائية مسار لتنمية مستقرة ورشيدة وسياسات وتدابير مناظرة . وفي حين يمكن في بعض الاحيان تعيين زيادات في الإنتاج ، أو الدخل الفردي ، أو مستويات المعيشة ، أو مؤشرات النمو الاخرى ، فإن هذه الأمور لا تعني ظهور أساس محلي سليم لنمو الاقتصاد الفلسطيني والتنمية على أساس مستمر . والمشكلة اليوم أعمق من رسم حدود الشبكة المعقدة من السياسات والتدابير الإسرائيلية التي تكبح التنمية الاقتصادية الفلسطينية أو تتجاهلها وكفى . فقد تجمعت الآثار السيئة لهذه السياسات ، مع أثر ٢١ عاماً من المنافسة غير المتكافئة مع الاقتصاد الإسرائيلي والعجز عن تطوير العلاقة الاقتصادية التاريخية للأرض المحتلة مع المنطقة العربية المجاورة ، لتحدد شكل اقتصاد فلسطيني جديد هو اقتصاد مفتّت ويفتقر إلى التماسك الداخلي ، وممنوع بالقوة من الإمساك بزمام أموره ومن شق أنسب المسارات لتنميته عن طريق الحشد الفعال للموارد البشرية والطبيعية المتوافرة لديه (٣) .

٦ - واكتسبت المشاكل التي حاقت بالاقتصاد الفلسطيني في ظل الاحتلال الإسرائيلي إلحاحاً وأهمية جديدين منذ بدء الانتفاضة في الأرض المحتلة في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧ . ففي نهاية عام ١٩٨٨ ، كانت الشواهد قليلة على أن السلطات الإسرائيلية تعتزم إلغاء القيود التي تؤثر على التنمية الفلسطينية ، بما في ذلك ما أنشئ منها منذ بداية العام . وكانت أهم مشاغل المصادر الرسمية الإسرائيلية والمعلقين الإسرائيليين الآخرين فيما يتعلق بالآثار الاقتصادية للانتفاضة تنصب على الإضرار بالاقتصاد الإسرائيلي (لا سيما في الزراعة والبناء والخدمات والصناعة) نتيجة لغياب العمالة الفلسطينية وتقلص السوق بالنسبة لصادرات إسرائيلية معينة تروج بشكل بارز في الأسواق الفلسطينية (لا سيما المنسوجات والمواد الغذائية وسلع استهلاكية أخرى) (٢) . وعزز من هذا القلق الدلائل التي تشير إلى أن الهبوط الشامل في نمو الاقتصاد الإسرائيلي في عام ١٩٨٨ ، نتيجة للانتفاضة ، يمكن أن يصل إلى أكثر من ٣ في المائة ، في حين أشارت تقديرات أخرى إلى أن التكلفة الاجمالية للانتفاضة على إسرائيل في عام ١٩٨٨ ستصل إلى أكثر من مليار دولار (٤) . وتعزى هذه التكلفة إلى

Digitized by UNOG Library

زيادة تكاليف الامن وهبوط إيرادات السياحة الإسرائيلية بنسبة ١٥ إلى ٢٠ في المائة ، وأنشطة البناء بنسبة ٢٠ إلى ٤٠ في المائة ، والناتج في كل من الزراعة والصناعة بنسبة أكثر من ٣ في المائة ، إلى جانب التكاليف غير المباشرة الناجمة عن حالات النقص في اليد العاملة بسبب الخدمة الإضافية في القوات المسلحة الإسرائيلية (٥) .

٧ - ولا تتوافر أرقام مماثلة لتقييم تكاليف الخسائر التي تكبدها الاقتصاد الفلسطيني ، وإن كانت تبدو خسائر هامة . وكما أشير في تقرير للأمين العام لمنظمة العمل الدولية ، "فإن التكاليف التراكمية قد تكون نسبتها أكبر من ذلك بكثير ، ويصعب على الاقتصاد الفلسطيني في الارض المحتلة أن يتحملها لأسباب واضحة ... تتعلق بعدم تكافؤ قوة الاقتصادين ، وبعلاقة التبعية وآثار السيطرة التي كشفت منها التدابير التقييدية بجميع أنواعها ، والتي طبقت منذ بداية الانتفاضة" (٦) وقلة من مجالات الاقتصاد هي التي نجت (٧) : فقد هبط عائد أحد عوامل الإنتاج ، هو العمالة ، في إسرائيل ؛ وتجمّد الطلب الإسرائيلي على الخدمات الفلسطينية في السياحة والخدمات الاخرى ؛ واختل الإنتاج الزراعي والصناعي ؛ وتحولت المدخرات لتغطية الاستهلاك ؛ وهبطت مستويات الدخل والقوة الشرائية ؛ ونقصت التجارة المحلية والتصديرية ؛ ويواجه النظام المالي المحلي غير الرسمي ضغوطاً متجددة . ونشأت هذه الاختلالات التي أصابت الاقتصاد الفلسطيني من تفاعل مبادرات فلسطينية مختلفة موجهة ضد الاحتلال الإسرائيلي ومن جهود السلطات الإسرائيلية للسيطرة على الحالة بوضع تدابير طارئة و/أو مؤقتة (انظر الفصل الثالث ، الفرع جيم - ٦) . وكانت النتيجة الخالصة حتى الآن هي زيادة إحكام القيود القديمة العهد على التنمية الاقتصادية الفلسطينية وحدوث تدهور ملحوظ في ظروف المعيشة وفي النشاط الاقتصادي .

٢ - الاداء الاقتصادي الكلي ومؤشرات التغير الهيكلي

٨ - اتسم نمو الاقتصاد الفلسطيني منذ عام ١٩٦٧ بعدم التيقن والركود واستمرار التذبذبات . وعلى الرغم من الزيادات في الإنتاج المحلي ، فقد ظلت تغذية النمو تأتي من مصادر خارجية بصفة أساسية ولا سيما من دخل عوامل الانتاج (مثل المدفوعات التي تحصل عليها الأيدي العاملة المستخدمة في الخارج) ، والتحويلات من جانب واحد (مثل التحويلات المالية والمعونة الدولية) . وتخضع هذه لتغيرات منتظمة في الحجم نتيجة لعوامل يخرج معظمها عن سيطرة الاقتصاد الفلسطيني نفسه . وكان من أوضح الاتجاهات التي ظهرت منذ عام ١٩٦٧ هبوط مساهمة الناتج المحلي في الناتج القومي الإجمالي . ففي حين كان الناتج المحلي الإجمالي يشكل ٩٨ في المائة من الناتج القومي الإجمالي في عام ١٩٦٨ ، هبطت حصته إلى نسبة تبلغ ٦٦ في المائة في عام ١٩٨٣ ، ثم انتعش بالتدريج ليصل إلى ٧٥ في المائة بحلول عام ١٩٨٦ ، وهي أعلى نقطة وصل إليها منذ أوائل السبعينات (انظر الجدول ١) (٨) .

Digitized by UNOG Library

الجدول ١ ـ الارض الفلسطينية المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة) الاصل الصناعي للناتج المحلي الإجمالي طبقا لتكلفة عوامل الإنتاج ، ١٩٦٨ ـ ١٩٨٦ (سنوات مختارة) بآلاف الشيكلات الاسرائيلية الجديدة ، وملايين الدولارات ،(كنسبة مئوية)[أ]

(بالاسعار الجارية)

	الزراعة	%	الصناعة	%	البناء	%	الخدمات العامة	%	النقل/ التجارة	%	مجموع الناتج المحلي الإجمالي	%	الناتج القومي الإجمالي	%	الناتج المحلي الإجمالي كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي
١٩٦٨															
(ش ا ج) *	١٦		٣		١		٩		١٧		٤٦		٤٧		
(دولار)	٤٦	٣٤	٩	٧	٣	٣	٢٦	١٩	٤٨	٣٦	١٣١	١٠٠	١٣٤		٩٨
١٩٧٥															
(ش ا ج)	١٠٢		٢٩		٥٦		٥٤		١٠٤		٣٤٤		٤٧٤		
(دولار)	١٦١	٢٩	٤٦	٩	٨٨	١٦	٨٥	١٦	١٦٤	٣٠	٥٤٣	١٠٠	٧٤٨		٧٣
١٩٨٠															
(ش ا ج)	٧٦٣ ١		٤٠٧		٨٤٦		٦٩٠		٦٤٥ ١		٣٥٠ ٥		٢٧٠ ٧		
(دولار)	٢٤٦	٣٣	٨٠	٧	١٦٦	١٦	١٣٥	١٣	٢٢٣	٣١	١ ٠٥٠	١٠٠	١ ٤٢٥		٧٤
١٩٨١															
(ش ا ج)	١٨٢ ٣		٧٩٢		٩٦١ ١		٧٤١ ١		١٢٧ ٣		٨٠٣ ١٠		٥١٧ ١٥		
(دولار)	٢٧٩	٣٠	٦٩	٧	١٧٢	١٨	١٥٢	١٦	٢٧٥	٢٩	٩٤٨	١٠٠	١ ٣٦١		٧٠
١٩٨٢															
(ش ا ج)	٤٠٧ ٦		٧١٠ ١		٥١١ ٤		٨٢٢ ٣		٧١٦ ٧		٢١٧ ٢٤		٥٤١ ٣٦		
(دولار)	٢٦٤	٢٦	٧٠	٧	١٨٦	١٩	١٥٨	١٦	٢١٨	٢٢	١ ٠٠١	١٠٠	١ ٥٠٤		٦٧
١٩٨٣															
(ش ا ج)	٠٢٧ ١٤		٥٦٤ ٤		٦٠١ ١٠		٣١٠ ١٠		٢٦٢ ١٩		٨٦٤ ٥٨		٧٠١ ٨٩		
(دولار)	٢٤٩	٢٤	٨١	٨	١٨٩	١٨	١٨٣	١٧	٣٤٥	٣٣	١ ٠٤٧	١٠٠	١ ٥٩٦		٦٦
١٩٨٤															
(ش ا ج)	٠٣٨ ٥٤		٦٣٠ ٢٢		٢٢٥ ٥١		١٢٢ ٦٠		٨٦٢ ١٠١		٩١٧ ٢٨٩		١٢٦ ٤١٦		
(دولار)	١٨٤	١٩	٧٧	٨	١٧٥	١٨	٢٠٥	٢١	٣٤٧	٣٥	٩٨٩	١٠٠	١ ٤١٩		٧٠
١٩٨٥															
(ش ا ج)	٢٧٧ ٢٢١		٨٥١ ٨٩		٢٢٥ ١٨٩		٩٣٠ ١٩٣		١٠٩ ٤٢٠		٤٩٢ ١١٤ ١		٥٥٠ ٥٤٠ ١		
(دولار)	١٨٨	٢٠	٧٦	٨	١٦١	١٧	١٦٥	١٧	٣٥٦	٣٨	٩٤٥	١٠٠	١ ٣٠٧		٧٢
١٩٨٦															
(ش ا ج)	٤٩٢ ٦٧٧		٧٥٢ ١٩٢		٢٥٥ ٣٥٠		٨٢٤ ٢٦٣		٢٧١ ٧٣٨		٥٩٤ ٢٢٢ ٣		٣٩٨ ٩٤٨ ٢		
(دولار)	٤٥٥	٣٠	١٣٠	٩	٢٣٥	١٦	١٧٧	١٢	٤٩٦	٣٣	١ ٤٩٤	١٠٠	١ ٩٨٢		٧٥

Digitized by UNOG Library

الجدول ١ (تابع)

المصادر: (١) لأرقام ١٩٧٥ انظر: Israel, Central Bureau of Statistics, Administred Territories Statistical Quarterly, Vol. IX, No. 2, (Jerusalem, C.B.S., 1979), pp. 63, 65, 69 ؛ (٢) أرقام الناتج الاجمالي المحلي للسنوات ١٩٨٠ - ١٩٨٣ Israel, Central Bureau of Statistics, Judea, Samaria and Gaza Area Statistics (Jerusalem, C.B.S., 1985), Vol. XV, No. 1, Tables 6 and 13, pp. 168 and 175 ؛ (٣) أرقام الناتج الاجمالي القومي للسنوات ١٩٨٠ - ١٩٨٣ Israel, Central Bureau of Statistics, Statistical Abstract of Israel, (Jerusalem, C.B.S., 1985), p. 711 ؛ (٤) Israel, Central Bureau of Statistics, Statistical Abstract of Israel, (Jerusalem, C.B.S., 1987), pp. 705 and 707 لكل أرقام السنوات ١٩٦٨ و١٩٨٤ - ١٩٨٦ .

تم تحويل جميع الارقام المعبّر عنها في الاصل بالعملة الإسرائيلية إلى دولارات الولايات المتحدة باستخدام متوسط معدّل الصرف السنوي كما يرد في صندوق النقد الدولي ، International financial statistics (Washington D.C. IMF, 1986) . وأدى التخفيض المتكرر لقيمة العملة الإسرائيلية إلى هبوط سعر الصرف من ٣٥ ٠,٠٠٠ شيكل جديد = ١ دولار في سنة ١٩٦٨ إلى أن أصبح ١,٤٨٧٠ شيكل جديد = ١ دولار في ١٩٨٦ .

* شيكل إسرائيلي جديد .

(أ) الكسور العشرية في النسب المئوية مقرّبة إلى أقرب رقم صحيح .

٩ - ونتيجة للتذبذبات في المستوى المطلق للناتج المحلي الإجمالي ، فقد تذبذب المعدل السنوي لنموه خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٥ بين نسبة منخفضة تبلغ - ٩,٧ في المائة ونسبة مرتفعة تبلغ ٥,٦ في المائة ، مما يساوي متوسط معدل نمو سنوي قدره - ١,٨ في المائة . وتعكس الدرجة العالية من عدم الاستقرار التي تظهرها هذه الارقام وغيرها ، فيما تعكس ، أثر موجات التضخم الطويلة والمتعاقبة التي عانى منها الاقتصاد الإسرائيلي حتى عام ١٩٨٥ . وعملت هذه الظاهرة ، التي انتقلت مباشرة إلى الارض المحتلة من خلال عدد من العوامل (لا سيما الاجور والواردات من إسرائيل) ، على تشويه مستويات الاجور المحلية الفلسطينية ومن ثم على تقويض القيمة الحقيقية للحاصلات والناتج (٩) . وبرز بصورة مثيرة عدم إمكانية التنبؤ بمسار النمو في عام ١٩٨٦ ، وهو العام الاخير الذي تتوافر عنه البيانات ، عندما شجع محصول قياسي من الزيتون في الضفة الغربية ، صحبه انتعاش جزئي في الاقتصاد الإسرائيلي والقطاعات

Digitized by UNOG Library

المتصلة به من الاقتصاد الفلسطيني ، على حدوث معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي يقدر بنسبة ٥٨ في المائة ، بالاسعار الراهنة ، أي من أقل من مليار دولار في عام ١٩٨٥ إلى قرابة ١,٥ مليار دولار في عام ١٩٨٦ . ولكن المتوقع أن تكون الاضطرابات في الاقتصاد المحلي والمتصلة بالانتفاضة الفلسطينية منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ قد أحدثت انخفاضا في الناتج المحلي . والمرجح أن يكون الاثر قويا في القطاعات المرتبطة بإسرائيل (مثل صناعة التعاقد من الباطن ، والسياحة والخدمات) والقطاعات المعتمدة على المدخرات الخاصة (مثل البناء) ، وربما بصورة أقل في الفروع المنعزلة نسبيا (لا سيما الزراعة وصناعات تجهيز الاغذية) التي يمكن أيضا أن تتيح مصادر بديلة للإعاشة وللنشاط الاقتصادي أثناء الانتفاضة .

١٠ - وفي حين يمكن تبين عملية من التغير الهيكلي في الاقتصاد الفلسطيني منذ الاحتلال ، فقد جرت هذه العملية في ظروف قلقة وبصورة مشوهة . فالمركز العام للقطاع الزراعي ، الذي كان تقليديا العمود الفقري للاقتصاد الفلسطيني هبط هبوطا حادا منذ بداية الاحتلال ، فانخفضت نسبته في الناتج المحلي الإجمالي من قرابة ٣٤ في المائة في ١٩٦٨ إلى مستوى قياسي يبلغ ٢٠ في المائة في عام ١٩٨٥ ، وارتفعت مرة أخرى إلى ٣٠ في المائة في ١٩٨٦ نتيجة لتحسن محصول الزيتون بصورة استثنائية . وبمعايير القيمة ، ظهرت زيادة في الإنتاج الزراعي خلال العقد الأول من الاحتلال ، وإن كانت تقديرات معدل نموه تتباين إلى حد ما . ففي حين تبين الإحصاءات الرسمية متوسطا للنمو السنوي في القيمة قدره ١٥ في المائة ، تجعل الدراسات الاستقصائية الميدانية النسبة أقرب إلى ١١ في المائة وتعزوها بصفة أساسية إلى زيادة في مستوى الأسعار الحقيقية لمعظم السلع الاساسية الزراعية نتيجة التعرض للاقتصاد الإسرائيلي الأكثر تقدما (١٠) . ولكن ظهرت في الثمانينات علامات ركود متزايد في الزراعة ، حيث هبطت قيمة الناتج بنسبة سنوية تبلغ ٦ في المائة في المتوسط خلال فترة ١٩٨٠ - ١٩٨٥ . ورغم أن المسار قد ظل غير منتظم ، مع حدوث ارتفاع من وقت لآخر في اتجاه الهبوط ، فقد فقدت الزراعة الفلسطينية الصدارة التي كانت تتمتع بها من قبل كمصدر رئيسي للعمالة والدخل و "السلع القابلة للتجارة" .

١١ - ولم يقابل الهبوط التدريجي في الزراعة وتغيير وجهتها أي نمو وتحول موازيين في القطاع الصناعي على مدى سنوات الاحتلال الإحدى والعشرين . وظلت نسبة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي منخفضة ، تتذبذب ما بين ٧ و٩ في المائة منذ عام ١٩٦٧ ، في حين كان النمو في الناتج سلبيا خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٥ . وهكذا ، هبطت قيمة الناتج الصناعي من ٨٠ مليون دولار في ١٩٨٠ إلى ٧٦ مليون دولار في ١٩٨٥ ، وهبطت إلى مستوى منخفض قدره ٦٩ مليون دولار في ١٩٨١ . وكما هو الحال في الزراعة ، تذبذب معدل

Digitized by UNOG Library

النمو السنوي في الانتاج الصناعي بين زيادة قدرها ١٦ في المائة في أحد الأعوام ، ونقص قدره ١٤ في المائة في عام آخر . وكان متوسط معدل النمو السنوي سلبيا في القطاع الصناعي خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥ حيث بلغ ـ ٠,٦ في المائة . ولم ينهض الإنتاج الصناعي من كبوته إلا في عام ١٩٨٦ عندما بدأت تظهر في الاقتصاد الفلسطيني علامة انتعاش من الانهيار المتزايد ، وطفرت قيمة الناتج الصناعي ، بما في ذلك زيت الزيتون المجهز ، من ٧٦ مليون دولار إلى ١٣٠ مليون دولار في عام واحد . ولا تتيح الظروف المضطربة منذ ذلك الحين ، بما في ذلك آثار الانتفاضة ، أي تقييم أبعد مدى للأداء الاستثنائي في ذلك العام واعتباره مقدمة للسير في طريق النمو تحت تأثير النجاح في إعادة التكييف القطاعية بعد فترة طويلة من الركود .

١٢ ـ ولم يعوض النشاط في القطاعات الأخرى الركود النسبي في الناتج الصناعي والزراعي في الأرض المحتلة سوى تعويضا طفيفا . وحدث أهم تغير منذ بداية الاحتلال في مجال البناء ، الذي ارتفعت نسبته في الناتج المحلي الإجمالي من قرابة ٢ في المائة أو مبلغ ٣ مليون دولار في عام ١٩٦٨ إلى نسبة سنوية متوسطها ١٧ في المائة في فترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٦ تبلغ متوسطا سنويا قدره ١٨٣ مليون دولار . وكان متوسط معدل النمو السنوي في البناء قرابة ٧ في المائة خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٦ ، رغم أن السنوات الأولى من هذه الفترة هي التي ازدهر فيها نشاط البناء . وكان الأداء الهام لهذا القطاع نتيجة لعدد من العوامل ، في مقدمتها الحاجة إلى مواجهة حالات النقص الحادة في الإسكان ، وأوجه الضعف في الوساطة المالية المحلية ، وحالات عدم التيقن و/أو العقبات التي اكتنفت الاستثمار في القطاعات الانتاجية وقطاعات "حفز النمو" ، والحاجة إلى حماية الحصائل من تقلبات الضغوط التضخمية الإسرائيلية المحولة إلى الأرض المحتلة من خلال مجموعة مختلفة من العوامل (تشمل العمالة والأجور ، والمواد الخام وغيرها من عوامل الانتاج ، والسلع الاستهلاكية المستوردة وما إلى ذلك)[١١] .

١٣ ـ وتغيرت أيضا الأهمية النسبية لقطاعات أخرى . إذ هبطت نسبة الخدمات العامة في الناتج المحلي الإجمالي من ١٩ في المائة في ١٩٦٨ إلى رقم سنوي متوسطه قرابة ١٦ في المائة خلال الثمانينات . وكان النمو في هذا القطاع ايجابيا في معظم السنوات منذ الثمانينات ، بمتوسط معدل سنوي يبلغ ٥ في المائة ، يعكس المستوى القابل للتنبؤ نسبيا للخدمات الاجتماعية المقدمة في الأرض المحتلة نظرا لاطراد نمو السكان وزيادة الاحتياجات لهذه الخدمات . وسجل الناتج في التجارة والنقل والخدمات الخاصة (مجمّعة إحصائيا باعتبارها قطاعا واحدا) نموا منتظما نسبيا أيضا خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٦ ، بمتوسط سنوي يبلغ قرابة ٨ في المائة . ولكن نسبة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي هبطت من ٣٦ في المائة في ١٩٦٨ إلى متوسط سنوي قدره ٣٣ في

Digitized by UNOG Library

المائة خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٦ ، في حين ارتفعت قيمة الناتج القطاعي من ١٦٥ مليون دولار في عام ١٩٧٥ إلى ٥٠٠ مليون دولار في عام ١٩٨٦ .

١٤ ـ ويزداد وضوح طابع عدم الاستقرار والحاسية العالية الذي يتسم به الاقتصاد الفلسطيني المحلي في نسبة مصادر الدخل الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي ومجموع الدخل الوطني المتاح (انظر الجدول ٢) . وكان صافي دخل عوامل الانتاج ، الذي أدرّه العمال المغتربون الفلسطينيون العاملون في إسرائيل وفي غيرها ، منتظما ومهما طوال معظم فترة الاحتلال ، لا سيما منذ منتصف السبعينات . وتراوحت نسبة عوامل الانتاج في الناتج القومي الإجمالي بين ٢٤ و٣٠ في المائة منذ منتصف السبعينات . وبمعايير دولارات الولايات المتحدة ، بلغ دخل عوامل الانتاج ، ومعظمه مكتسب في إسرائيل ، أكثر من الضعف في العقد الماضي ، من ٢٣٢ مليون دولار في ١٩٧٧ إلى ٤٨٨ مليون دولار في عام ١٩٨٦ . وكان قد تم تجاوز الرقم الاخير في أوائل الثمانينات ، عندما بلغ دخل عوامل الإنتاج رقما قياسيا قدره ٥٤٨ مليون دولار في عام ١٩٨٣ أو ما يوازي ٣٣ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للأرض المحتلة .

١٥ ـ وبالمثل ، يكشف اعتماد الأرض المحتلة على التحويلات الواردة من الخارج دون مقابل في شكل تحويلات المغتربين والمعونة الدولية ومركز هذه التحويلات في ميزان التجارة والمدفوعات للأرض المحتلة عن عجز الاقتصاد المحلي عن البقاء دون لجوء إلى التدفقات المالية الخارجية . وقد ظلت التحويلات مصدرا هاما للدخل طوال فترة الاحتلال ، فبلغت ٥١ مليون دولار في ١٩٨٦ أو قرابة ٢٧ في المائة من إجمالي الدخل الوطني المتاح للأرض المحتلة . وبلغت أهمية التحويلات ذروتها في أوائل الثمانينات ، عندما توافرت المعونة العربية وغير العربية وولّد الرخاء في الدول العربية المنتجة للنفط للعمالة الفلسطينية المغتربة في هذه البلدان دخلا كبيرا قابلا للتحويل . وارتفعت قيمة التحويلات إلى مستوى قياسي قدره ١٢٠ مليون دولار في ١٩٨١ أو ٨ في المائة من إجمالي الدخل الوطني المتاح . ولكن الهبوط في الطلب على اليد العاملة في الدول العربية المنتجة للنفط منذ ذلك الحين ، وزيادة الناتج المحلي في عام ١٩٨٦ ، هبطا بنسبة التحويلات في إجمالي الدخل الوطني المتاح إلى أقل من ٥ في المائة منذ عام ١٩٨٥ . ومع ذلك ، يظل للمصادر المالية الخارجية دور رئيسي في الاقتصاد الفلسطيني . ومنذ عام ١٩٦٨ ، تذبذبت النسبة المئوية للتحويلات ودخل عوامل الإنتاج معا في إجمالي الدخل الوطني المتاح بين ٢٧ و٣٧ في المائة ، مما يبرز زيادة تبعية وضعف الاقتصاد الفلسطيني نظرا لعجزه الكامن عن توليد موارد محلية للنمو والتنمية .

Digitized by UNOG Library

الجدول ٢ - الأرض الفلسطينية المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة) الناتج المحلي الإجمالي ، دخل عوامل الإنتاج ، الناتج القومي الإجمالي ، التحويلات الجارية ، الدخل الوطني المتاح ، ١٩٨٠-١٩٨٦ العواميد (١) إلى (٥) بآلاف الشيكلات الإسرائيلية الجديدة وملايين الدولارات
(بالأسعار الجارية)

	الناتج المحلي الإجمالي	صافي دخل عوامل الإنتاج	الناتج القومي الإجمالي	صافي التحويلات الجارية	إجمالي الدخل الوطني المتاح	السكان (بالآلاف)	الناتج القومي الإجمالي حسب الفرد (بالدولارات)	دخل عوامل الإنتاج كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي	دخل عوامل الإنتاج والتحويلات الجارية كنسبة مئوية من إجمالي الدخل الوطني المتاح
	(١)	(٢)	(٣)=(١)+(٢)	(٤)	(٥)=(٣)+(٤)	(٦)	(٧)=(٣)/(٦)	(٨)=(٢)/(٣)	(٩)=(٢)+(٤)/(٥)
١٩٦٨									
(ش إ ج) *	٤٦	١	٤٧	١٨	٦٥				
(دولار)	١٣١	٣	١٣٤	٥١	١٨٥	٩٤٠	١٤٣	٢	٢٩
١٩٧٧									
(ش إ ج)	٧٢٤	٢٤٣	٩٦٧	٨٩	١ ٠٥٦				
(دولار)	٦٩٢	٢٣٢	٩٢٤	٨٥	١ ٠٠٩	١ ١٤٧	٨٠٥	٢٥	٣١
١٩٨٠									
(ش إ ج)	٤٨٩ ٥	٩٢٠ ١	٤٠٩ ٧	٥٨٤	٧ ٩٩٣				
(دولار)	١ ٠٧٦	٣٧٧	١ ٤٥٣	١١٤	١ ٥٦٧	١ ١٨٠	١ ٢٣٠	٢٦	٣١
١٩٨١									
(ش إ ج)	١٩٨ ١١	٧١٥ ٤	٩١٣ ١٥	١ ٣٦٤	١٧ ٢٧٧				
(دولار)	٩٨٢	٤١٤	١ ٣٩٦	١٢٠	١ ٥١٦	١ ٢٠١	١ ١٦٠	٣٠	٣٥
١٩٨٢									
(ش إ ج)	٥٤٦ ٢٥	٢٣٢ ١١	٧٧٨ ٣٦	٢ ٣٢٦	٣٩ ١٠٤				
(دولار)	١ ٠٥١	٤٦٢	١ ٥١٣	٩٦	١ ٦٠٩	١ ٢٢٧	١ ٢٣٥	٣١	٣٥
١٩٨٣									
(ش إ ج)	٣١٢ ٦٢	٨٠٣ ٣٠	١١٥ ٩٣	٥ ٠٤٠	٩٨ ١٥٥				
(دولار)	١ ١٠٩	٥٤٨	١ ٦٥٧	٩٠	١ ٧٤٧	١ ٢٦٦	١ ٣١٠	٣٣	٣٧
١٩٨٤									
(ش إ ج)	٣٠١ ٣١٢	٢٠٧ ١٢٦	٥٠٨ ٤٣٨	٢٦ ٢٦٧	٤٦٤ ٧٧٥				
(دولار)	١ ٠٦٥	٤٣١	١ ٤٩٦	٩٠	١ ٥٨٦	١ ٣٠٣	١ ١٥٠	٢٩	٣٣
١٩٨٥									
(ش إ ج)	٨٤٢ ١٧٧ ١	٠٦٠ ٤٢٦	٩٠٢ ١ ٦٠٣	٥٨٦ ٧١	١ ٦٧٥ ٤٨٨				
(دولار)	٩٩٩	٣٦١	١ ٣٦٠	٦١	١ ٤٢١	١ ٣٤٢	١ ٠١٥	٢٧	٣٠
١٩٨٦									
(ش إ ج)	١٥٧ ٣٢١ ٢	٨٠٤ ٧٢٥	٩٦١ ٠٤٦ ٣	٣٣٥ ١١١	٣ ١٥٨ ٢٩٦				
(دولار)	١ ٥٦٠	٤٨٨	٢ ٠٤٨	٧٥	٢ ١٢٣	١ ٣٨١	١ ٤٨٠	٢٤	٢٧

-٩-

Digitized by UNOG Library

الجدول ٢ (تابع)

المصادر: (١) Israel, Central Bureau of Statistics, Statistical Abstract of Israel, (Jerusalem, C.B.S., 1985, 1986 and 1987), pp. 708, 688 and 706 لأرقام ١٩٨١ و١٩٨٢ و١٩٨٣ و١٩٦٨ و١٩٨٤ - ١٩٨٦ على التوالي ؛ (٢) Israel, Central Bureau of Statistics, Judea, Samaria and Gaza Statistics, vol. XV, No. 1, (Jerusalem, C.B.S., 1985), pp. 164 and 171 لأرقام ١٩٧٧ و١٩٨٠ على التوالي ؛ (٣) Israel, Central Bureau of Statistics, Statistical Abstract of Israel, (Jerusalem, C.B.S., 1987), p. 701 ، لأرقام السكان (تقديرات نهاية السنة) .

تم تحويل جميع الأرقام المعبّر عنها في الأصل بالعملة الإسرائيلية إلى دولارات الولايات المتحدة باستخدام متوسط معدّل الصرف السنوي كما يرد في صندوق النقد الدولي ، International financial statistics (Washington D.C. IMF, 1986) . وأدى التخفيض المتكرر لقيمة العملة الإسرائيلية إلى هبوط سعر الصرف من ٣٥ ٠,٠٠٠ شيكل جديد = ١ دولار في سنة ١٩٦٨ إلى أن أصبح ١,٤٨٧٠ شيكل جديد = ١ دولار في ١٩٨٦ .

* شيكل إسرائيلي جديد .

Digitized by UNOG Library

١٦ - ولا يمكن حتى الآن قياس أثر التغيب عن العمل المرتبط بالانتفاضة على مستوى دخل عوامل الانتاج في عام ١٩٨٨ ، وإن كان من الممكن توقع هبوط كبير . والقيود الإسرائيلية الاخيرة التي فرضت على نقل الاموال إلى الارض المحتلة ستحدث أثرها بالمثل على مستوى التحويلات التي تصل إلى الاقتصاد . وقد يعوض من هذا جزئيا الزيادة في المعونة الدولية إلى الارض المحتلة . ومما يثير الاهتمام خاصة مدى تغير التوازن بين مصادر الدخل المحلية والخارجية نتيجة لعمليات إعادة توجيه الهياكل الاقتصادية التي لوحظت أثناء الانتفاضة في عام ١٩٨٨ ، مما يتيح مؤشرات على قدرة الاقتصاد الفلسطيني على تحويل أنماط واتجاه تنميته بتعزيز الاعتماد على الذات .

٣ - الاستهلاك والمدخرات والاستثمار

١٧ - تعكس معدلات نمو الدخل الفردي المواتية نسبيا خلال الفترة موضع الاستعراض توافر مصادر خارجية للدخل وأنها غير متأصلة في الاقتصاد الفلسطيني المحلي . فقد نما الناتج القومي الإجمالي الفردي بانتظام طوال السبعينات حتى بلغ ٢٣٠ ١ مليون دولار في ١٩٨٠ . ونما الناتج القومي الإجمالي الفردي ، مع إدراج طفرة النمو الاستثنائية في عام ١٩٨٦ ، بمتوسط معدل سنوي قدره ٤,٧ في المائة منذ عام ١٩٨٠ ؛ ويؤدي استبعاد أرقام عام ١٩٨٦ إلى عكس مسار الاتجاه للفترة فيصبح متوسط معدل النمو السنوي سلبيا بنسبة - ٣,٦ في المائة . ويشكل هذا مثالا صارخا على ضعف الاقتصاد واعتماده على التطورات في السنوات الزراعية الاستثنائية ، مثل عام ١٩٨٦ ، والتي لا ترسي أساسا سليما يمكن الاقتصاد من التصدي للصدمات في السنوات الاخرى ، أو يمكن رجال الاعمال من الاستثمار بأية درجة من التيقن . وقد زاد الإنفاق على الاستهلاك الشخصي في الاقتصاد الفلسطيني طوال السبعينات ، مما يعكس نمو الدخل المتاح (انظر الجدول ٣) . ووصل الانفاق الكلي على الاستهلاك الخاص ، من مستوى ٦٥٧ مليون دولار في عام ١٩٧٥ ، إلى مبلغ ١٢٥ ١ مليون دولار في عام ١٩٨٠ . ولم يظهر سوى تغير ضئيل في هذا المستوى على مدى الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٥ في مجملها . واقترن الانتعاش في الدخل الوطني لعام ١٩٨٦ بزيادة كبيرة في الاستهلاك الخاص ، من مبلغ ١٩٥ ١ مليون دولار (في عام ١٩٨٥) إلى مبلغ ٦٩١ ١ مليون دولار . ويتبين من بنود الإنفاق على الاستهلاك الخاص المحلي أن نسبة الإنفاق على السلع المصنعة هبطت من ٤٥ في المائة في ١٩٧٥ إلى ٣٥ في المائة في ١٩٨٦ لصالح زيادة الإنفاق على الخدمات . وظل الإنفاق على المنتجات الزراعية (لا سيما الأغذية) عند نسبته المستقرة في نفقات الاستهلاك الخاص المحلية أي قرابة ٣٤ في المائة .

Digitized by UNOG Library

الجدول ٣ ـ الارض الفلسطينية المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة)
نفقات الاستهلاك الخاص، ١٩٨٠ ـ ١٩٨٦ (سنوات مختارة)
بالشيكلات الإسرائيلية الجديدة والدولارات)
(بالاسعار الجارية)

السنة	نفقات الاستهلاك الخاص المحلي				نفقات الاستهلاك الخاص	الاستهلاك الخاص للفرد (أ)
	الزراعية	الصناعية	الخدمات	المجموع		
	بآلاف الشيكلات الإسرائيلية الجديدة والنسب المئوية				بآلاف الشيكلات الإسرائيلية الجديدة وملايين الدولارات	
١٩٦٨ (ش إ ج)*	١٧ ٣٤ ٪	١٩ ٣٨٪	١٤ ٢٨٪	٤٩ ١٠٠٪	٥١ ١٤٥ دولار	٠,١٠٧ ٣٠٥ دولار
١٩٧٥ (ش إ ج)	١٣٢ ٣٣٪	١٧٧ ٤٥٪	٨٧ ٢٢٪	٣٩٧ ١٠٠٪	٤١٤ ٦٥٧ دولار	٠,٣٦ ٥٧٠ دولار
١٩٨٠ (ش إ ج)	١ ٨١٨ ٣٤٪	٢ ٣٢٣ ٤٣٪	١ ٢٦٠ ٢٣٪	٥ ٤٠٠ ١٠٠٪	٥ ٧٣٧ ١ ١٢٥ دولار	٥ ٩٨٠ دولار
١٩٨١ (ش إ ج)	٤ ١٧٣ ٣٥٪	٤ ٧٠٤ ٤٠٪	٣ ٩٢٥ ٢٥٪	١١ ٨٠٣ ١٠٠٪	١٢ ٦٧٦ ١ ١١٢ دولار	١١ ٩٦٥ دولار
١٩٨٢ (ش إ ج)	٧ ٨٤٠ ٣٤٪	٨ ٧٣٦ ٣٧٪	٦ ٧٦٥ ٢٩٪	٢٣ ٣٤١ ١٠٠٪	٢٧ ١٩٠ ١ ١١٩ دولار	٢٢ ٩٠٥ دولار
١٩٨٣ (ش إ ج)	٣٠ ٧٧٥ ٣٤٪	٣٢ ٢٧٤ ٣٧٪	١٧ ١٩٧ ٢٩٪	٦٠ ٢٤٦ ١٠٠٪	٦٩ ٨٧٢ ١ ٢٤٣ دولار	٥٥ ٩٨٠ دولار
١٩٨٤ (ش إ ج)	١٠٤ ٣٠٨ ٣٤٪	١١٢ ٨٧٤ ٣٧٪	٨٦ ٣١١ ٢٩٪	٣٠٣ ٤٩٣ ١٠٠٪	٣٤٨ ٨٤٦ ١ ١٩٠ دولار	٢٦٨ ٩١٥ دولار
١٩٨٥ (ش إ ج)	٤١٦ ٩٥٠ ٣٤٪	٤٥٣ ٦٧٦ ٣٧٪	٣٦٣ ٥٢٠ ٢٩٪	١ ٢٣٣ ١٤٦ ١٠٠٪	١ ٤٠٨ ٨١٥ ١ ١٩٥ دولار	١ ٠٤٩ ٨٩٠ دولار
١٩٨٦ (ش إ ج)	٨٥٤ ٣٦٦ ٣٨٪	٧٩٥ ٢٩٠ ٣٥٪	٥٩٨ ٦٩٢ ٢٧٪	٣ ٢٤٨ ٣٤٨ ١٠٠٪	٣ ٥١٦ ٨٥٠ ١ ٦٩١ دولار	١ ٨٢٢ ٢٢٥ دولار

المصادر: Israel, Central Bureau of Statistics, Statistical Abstract of Israel, (Jerusalem, C.B.S., 1987; 1978; 1983; 1986), pp. 705-7, 768-71; 762-65; 687-89 لارقام ١٩٦٨ و١٩٨٤ ـ ١٩٨٦ ؛ وارقام ١٩٧٥ وارقام ١٩٨٠ ـ ١٩٨١ و١٩٨٣ ـ ١٩٨٣ على التوالي .

تم تحويل جميع الارقام المعبّر عنها في الاصل بالعملة الإسرائيلية إلى دولارات الولايات المتحدة باستخدام متوسط معدّل الصرف السنوي كما يرد في صندوق النقد الدولي ، International financial statistics (Washington D.C. IMF, 1986) . وأدى التخفيض المتكرر لقيمة العملة الإسرائيلية إلى هبوط سعر الصرف من ٣٥ ٠,٠٠٠ شيكل جديد = ١ دولار في سنة ١٩٦٨ إلى أن أصبح ١,٤٨٧٠ شيكل جديد = ١ دولار في ١٩٨٦ .

* شيكل إسرائيلي جديد .

(أ) محسوبة باستخدام أرقام السكان من الجدول ٢ .

Digitized by UNOG Library

١٨ - ورغم أن نسبة الإنفاق على الاستهلاك الخاص في إجمالي الدخل الخاص المتاح زادت بين ١٩٨٠ و١٩٨٥ ، فقد كانت هذه النسبة تعكس ركود الأداء في العنصر الثاني لا حدوث أي زيادات مهمة بالمعايير الحقيقية في العنصر الأول . وفي عام ١٩٨٠ ، بلغ إنفاق الاستهلاك الخاص الفلسطيني مستوى لم يطرأ عليه تحسن لاحق ، رغم الزيادات الصغيرة في الدخل المتاح . ويوضح مسار مستويات الاستهلاك الفردي اتجاهات مماثلة . ففي حين زاد إنفاق الاستهلاك الفردي من ٥٧٠ مليون دولار في عام ١٩٧٥ إلى مبلغ ٩٨٠ مليون دولار في عام ١٩٨٠ ، فقد تابع اتجاه الهبوط في المتوسط خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٥ . وهذا ما يؤكد الرأي القائل إن المكاسب التي سجلتها بعض المؤشرات لمستوى المعيشة في ظل الاحتلال الإسرائيلي (كما كان الحال في السبعينات على سبيل المثال) كانت مكاسب هشة يمكن بسهولة أن تتحول إلى الاتجاه العكسي ، ويصدق هذا بصفة خاصة لأن تلك الزيادات لا تعني تغييرات هيكلية أساسية في الاتجاه . ويجب توخي الحذر في تفسير المكاسب التي حدثت في عام ١٩٨٦ ، والتي كانت في معظمها نتيجة لمحصول الزيتون الاستثنائي ، فهي لا تنقض هذه الملاحظات . وعلاوة على ذلك ، فمن المتوقع أن يزيد أثر القلاقل منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ والتدابير التقييدية التي فرضتها السلطات الإسرائيلية من حدة الاتجاهات السلبية التي لوحظت حيث يبدو الهبوط في الدخل الوطني الفلسطيني في المستويات الشاملة للاستهلاك .

١٩ - وتتبين في أنماط الاستهلاك المحلي تغيرات ملحوظة منذ الانتفاضة الفلسطينية . ومع انعدام أية بيانات شاملة ، فمن الممكن ملاحظة هذه التغيرات بالإحالة إلى الصادرات من البضائع الإسرائيلية إلى الأرض المحتلة . وقد ظهرت مؤشرات مبكرة في دراسة استقصائية لمنتجي الأغذية الإسرائيليين أوردت أنه قد تبين في حدوث حالات هبوط "متواضعة" في المبيعات ، وإن تكن بعض الواردات الغذائية التي تتوافر بدائل محلية جاهزة لها قد سجلت انخفاضات أكبر (١٣) بما في ذلك منتجات اللحوم الإسرائيلية (١٣) . كما هبط استهلاك مواد البناء الإسرائيلية ، مما يشير إلى تباطؤ نشاط البناء الفلسطيني . وتم تسجيل واحد من أهم حالات النقص في استهلاك الواردات الإسرائيلية في مجال المنسوجات (١٤) . ولحق أشد الضرر بشركات المنسوجات الإسرائيلية التي تبيع كل ناتجها أو جزءا منه في الأرض المحتلة والتي تعتمد بصفة تقليدية على المتعاقدين الفلسطينيين من الباطن ، لا سيما في الخليل وغزة . وهبطت صادرات البضائع الإسرائيلية إلى الأرض المحتلة في غضون خمسة أشهر من الانتفاضة بنسبة ٣٠ في المائة ، وزادت حدة هذا الاتجاه فيما بعد (١٥) . وكانت هناك دلائل واضحة على أن استهلاك السلع المعمرة هبط هبوطا حادا ، في حين ظهر هبوط أقل في استهلاك معظم السلع الأساسية وصحبته تحولات في مكونات هذا الاستهلاك (١٦) .

Digitized by UNOG Library

٣٠ - ويتمثل مؤشر هام لتطور الاقتصاد الفلسطيني في أداء معدلات المدخرات والاستثمار ، التي تعكس تداخل مصادر الدخل المحلي والاجنبي . ورغم أن المدخرات الخاصة الفلسطينية يعززها أثر دخل عوامل الإنتاج والتحويلات من الخارج ، فإنها هبطت بمعدل سنوي متوسطه ١٥ في المائة خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٥ (انظر الجدول ٤) . ورغم الآثار الإيجابية لانتعاش الدخل في عام ١٩٨٦ ، فإن نزعات الاستهلاك المرتفعة بصفة عامة ، وعدم كفاءة الوساطة المالية والافتقار العام إلى فرص الاستثمار المربح الذي يظل يسم الاقتصاد الفلسطيني تشكل مجتمعة مثبّطات طويلة الأجل للادخار والاستثمار (١٧) . وبلغ مجموع المتوسط السنوي للمدخرات الخاصة ٣٤٥ مليون دولار خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣ ، وهبط إلى متوسط سنوي قدره ٢٢٥ مليون دولار خلال الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٦ . والاتجاهات الجديدة في معدل المدخرات غير مشجعة . ففي حين بلغ متوسط المدخرات الخاصة قرابة ٢٣ في المائة من إجمالي الدخل المتاح الخاص خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣، فقد هبطت هبوطا حادا إلى ١٤ في المائة خلال الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٦ . وبالمثل ، بينما بلغ متوسط المدخرات الخاصة ٢٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٣ ، فإن علامات الادخار السالب تخفض هذا المتوسط الى ١٨ في المائة فقط في الفترة ١٩٨٤-١٩٨٦ ، وهو ما يقل عن المتوسط للبلدان النامية والاقتصادات المتوسطة الدخل المستوردة للنفط (١٨) .

٣١ - وضعفت أيضا خلال السنوات الأخيرة الاستثمارات ، التي تشمل تكوين رأس المال الثابت الخاص والعام والتغيرات في المخزون . وظل الاستثمار الخاص يستأثر بمعظم الاستثمار المحلي . ولكن هذه النسبة هبطت من متوسط ٨٥ في المائة خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣ إلى ٨٣ في المائة في الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٦ . وكما كان الحال خلال معظم الفترة منذ ١٩٦٧ ، يظل معظم الاستثمار الخاص متركزا بشدة في بناء المساكن . ومنذ عام ١٩٨٠ ، تذبذب الاستثمار في الآلات والنقل والمعدات الأخرى بين ١٤ في المائة و١٨ في المائة من مجموع الاستثمار الخاص وبين ١٢ في المائة و١٦ في المائة من الاستثمار العام والخاص مجتمعين (١٩) . وكان هذا التركيز للاستثمار الخاص في البناء وما يسمى "البنية الاساسية الاجتماعية" أقل وضوحا إلى حد ما منذ عام ١٩٨٣ . على أن الاتجاه السائد في الاقتصاد لم يحبّذ الاستثمار في النشاط الإنتاجي المباشر في الزراعة والصناعة .

Digitized by UNOG Library

الجدول ٤ـ الارض الفلسطينية المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة) المدخرات وتكوين رأس المال ١٩٨٠ـ١٩٨٦ (العواميد ١ إلى ٤ بالاف الدولارات وآلاف الشيكلات الإسرائيلية الجديدة)[٢]

(بالاسعار الجارية)

السنوات	(١) إجمالي الدخول الخاصة المتاحة من جميع المصادر	(٢) المدخرات الخاصة	(٣) الانفاق على الاستهلاك الخاص	(٤) اجمالي تكوين رأس المال المحلي[ب]	(٥) (٣) كنسبة مئوية من (١)	(٦) (٣) كنسبة مئوية من (١)	(٧) (٣) كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	(٧) (٣) كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي	(٨) (٤) كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي	(٨) (٤) كنسبة مئوية من الناتج القومي الاجمالي
١٩٨٠										
(ش إ ج) *	٧ ٤٦٨	١ ٧٨٤	٥ ٦٨٤	١ ٧٧٤						
(دولار)	١ ٤٦٤	٣٤٩	١ ١٣٣	٣٥٠	٢٤	٧٦	٣٢	٢٤	٢٢	٢٤
١٩٨١										
(ش إ ج)	١٦ ١٩٥	٣ ٥٢٣	١٢ ٦٧٦	٣ ٢٦٥						
(دولار)	١ ٤٢١	٣١٠	١ ١١٣	٢٨٦	٢٢	٧٨	٢٢	٢٢	٢٩	٢١
١٩٨٢										
(ش إ ج)	٣٦ ٦٢٧	٩ ٤٩٤	٢٧ ١٩٠	٨ ٥٦٠						
(دولار)	١ ٥٠٧	٣٩١	١ ١١٩	٣٥٢	٢٦	٧٤	٢٧	٢٦	٢٤	٢٣
١٩٨٣										
(ش إ ج)	٨٧ ٧٤٤	١٨ ٧٥٠	٦٩ ٨٧٢	١٨ ٥٧٨						
(دولار)	١ ٥٦١	٣٣٧	١ ٢٤٣	٣٣١	٢١	٧٩	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠
١٩٨٤										
(ش إ ج)	٤١٤ ٩١٧	٦٦ ٠٧٣	٣٤٨ ٨٤٦	٩٠ ٧٠٠						
(دولار)	١ ٤١٥	٣٢٥	١ ١٩٠	٣٠٩	١٦	٨٤	٢١	١٥	٢٩	٢١
١٩٨٥										
(ش إ ج)	١ ٥٥٨ ٣٩٥	١٤٩ ٥٨٣	١ ٤٠٨ ٨١٥	٣٣١ ٥٥٩						
(دولار)	١ ٣٢٢	١٢٧	١ ١٩٥	٢٨١	١٠	٩٠	١٣	٩	٣٨	٢١
١٩٨٦										
(ش إ ج)	٣ ٩٩١ ٣٦٧	٤٧٤ ٥١٧	٣ ٥١٦ ٨٥٠	٧٣١ ٤٨٨						
(دولار)	٣ ٠١١	٣١٩	١ ٦٩١	٤٩٣	١٦	٨٤	٣٠	١٦	٣١	٢٤

المصادر: (١) Israel, Central Bureau of Statistics, Judea samaria and Gaza Area Statistics (Jerusalem, C.B.S., 1987), Vol. XVII, No. 3, pp. 80, 84, 90, 94 للعمودين (١) و(٢) لكل السنوات والعمود (٣)

(٢) Israel, Central Bureau of Statistics, Statistical, Abstract of Israel, ١٩٨٦ ؛ للسنوات ١٩٨٤ ـ (Jerusalem, C.B.S., 1985), p. 710 للعمود (٣) للسنوات ١٩٨١ ـ ١٩٨٣ والعمود (٤) للسنوات ١٩٨١ ـ ١٩٨٣

(٣) Israel, Central Bureau of Statistics, Statistical Abstract of Israel, (Jerusalem, C.B.S., 1987), p. 708 للعمود (٤) للسنوات ١٩٨٤ ـ ١٩٨٦ ؛

(٤) Israel, Central Bureau of Statistics, Statistical Abstract of Israel, (Jerusalem, C.B.S., 1983), p. 762-3 للعمود (٤) لسنة ١٩٨٠ .

تم تحويل جميع الارقام المعبّر عنها في الاصل بالعملة الإسرائيلية إلى دولارات الولايات المتحدة باستخدام متوسط معدل الصرف السنوي كما يرد في صندوق النقد الدولي ، International Financial Statistics (Washington D.C. IMF, 1986) . وأدى التخفيض المتكرر لقيمة العملة الإسرائيلية إلى هبوط سعر الصرف من ٣٥ ٠٠٠,٠ شيكل جديد = ١ دولار في السنة ١٩٦٨ إلى أن أصبح ١,٤٨٧٠ شيكل جديد = ١ دولار في ١٩٨٦ .

* شيكل إسرائيلي جديد .

(أ) نُقحت الارقام من التقديرات المنشورة من قبل عن السنوات السابقة على ١٩٨٥ .

(ب) تشمل التغييرات في المخزون . وباستثناء سنتي ١٩٨٠ و١٩٨٢ ، فقد كان هناك نقص صافٍ في المخزون في الضفة الغربية .

Digitized by UNOG Library

٣٣ - وفي حين أن تكوين إجمالي رأس المال المحلي (بما في ذلك المخزونات) قد هبط من ٣٥٠ مليون دولار في ١٩٨٠ إلى مبلغ منخفض قدره ٢٨١ مليون دولار في ١٩٨٥ ، فقد هبط متوسط نسبته السنوية في الناتج المحلي الإجمالي من ٣١ في المائة خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣ إلى ٢٩ في المائة في ١٩٨٤-١٩٨٦ . ومنذ ١٩٨٠-١٩٨٦ ، بلغ متوسط الاستثمار الخاص في الآلات والنقل والمعدات الأخرى (أي الاستثمار في البنية الأساسية غير الاجتماعية) ٤,٣ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي . ووصل الانتعاش الذي حدث في عام ١٩٨٦ في إجمالي تكوين رأس المال المحلي بمجموع الاستثمار إلى مستوى مرتفع يصل إلى قرابة ٥٠٠ مليون دولار ، يمثّل في معظمه تراكم مخزونات الزيتون وزيت الزيتون في ١٩٨٦ . ودفع هذا بنسبة الاستثمار إلى ٣١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٨٦ . ورغم أن هذه تشكل حصة قوية نسبيا ، فهي ليست عاملا يمكن الركون إليه في نمو الاقتصاد المحلي بسبب العناصر التي تتألف منها إلى جانب أن هذه المدخرات واردة في معظمها من مصادر دخل غير محلية . ويصدق هذا بصفة خاصة بسبب أوجه القصور في النظام المالي المحلي الذي لا يتيح سوى قلة من الآليات للتوزع الإنتاجي للمدخرات الخاصة .

٤ - التطورات القطاعية

٣٣ - عانت التجارة الفلسطينية من آثار عدم الاستقرار والتحولات غير المنتظمة في تكوين الناتج ، وتوليد الدخل والمدخرات والاستثمارات . وتغيّر تكوين الصادرات والواردات الفلسطينية على مدى الوقت نتيجة لهذه العوامل وغيرها ، بما في ذلك التحولات المقترنة بتغير الظروف السوقية الخارجية ، علاوة على ربطها بشركاء وأسواق ليس للاقتصاد المحلي عليها سوى نفوذ أو ثقل ضئيل إن كان له نفوذ أو ثقل إطلاقا . ويعكس هذا في جملة أمور ارتفاع الاعتماد على المصادر الخارجية ، وأوجه الضعف الهيكلي والتجزئة في أنماط الإنتاج المحلي وآثار الضغوط التي تعرقل التجارة بالتحديد . وتوضح هذه التشوهات أيضا الطريقة التي تم بها إهمال اتخاذ القرارات والتخطيط والتنظيم في مجال الاقتصاد في ظل الاحتلال أو اضطلاع السلطات الإسرائيلية بهذه المهام دون مراعاة أطراد وتغير احتياجات المنتجين والمستهلكين الفلسطينيين ومصالحهم .

٣٤ - ويلاحظ حدوث تغييرات في الناتج على مدى العشرين سنة الماضية داخل القطاعات الرئيسية وفيما بينها . وكان للتغيرات في أنماط الإنتاج ، مقترنة بأثر السياسات التجارية والظروف السوقية وغيرها من العوامل أثر ملحوظ على تكوين التجارة الخارجية وتوجيهها . وكانت إمكانيات تعظيم المكاسب من التجارة الخارجية عن طريق التنويع والتخصص وتنمية الميزات المقارنة إمكانيات محدودة . وظل من الصعب على الأرض المحتلة اغتنام الفرص الظاهرة في التجارة أو تقليص الآثار السلبية الناشئة عن التغيرات في الظروف الخارجية التي تحكم التجارة . ونزع المستهلكون الفلسطينيون إلى تكييف الأذواق وأنماط الإنفاق طبقا لما يتاح لهم في شكل واردات من إسرائيل ، بدلا من تكييفه مع ما يمكنهم اختياره بحرية من السلع المنتجة محليا أو المستوردة . ولقد كان لهذه الظاهرة تأثير سلبي هام على اتجاهات الانتاج الزراعي والصناعي الفلسطيني .

Digitized by UNOG Library

(أ) الزراعة

٣٥ - بدأ الناتج الزراعي ينخفض انخفاضا مطردا في الثمانينات ، وبعد ما يزيد عن عقد من النمو جاء نتيجة زيادات في كفاءة الإنتاج ، وتحول عن محاصيل الكفاف التقليدية والتركيز على مجموعة من المحاصيل النقدية التي تتمتع بإمكانات تصدير طيبة في الأسواق العربية وغيرها من الأسواق التقليدية (انظر الجدول ٥) . وانخفض مجموع القيمة السوقية للناتج ، من مستوى الذروة في عام ١٩٨٠ وقدره ٣٥٦ مليون دولار إلى ٢١٦ مليون دولار في عام ١٩٨٤ . وما لبث الناتج أن انتعش فيما بعد ليتجاوز المستويات السابقة وليصل إلى أكثر من ٦٠٠ مليون دولار في عام ١٩٨٦ . وهذا يرجع أساسا إلى محصول الزيتون الذي سجل رقماً قياسياً في تلك السنة . إذ بلغت قيمته ١٥٨ مليون دولار مقارنة بمتوسط سنوي قدره ٣٥ مليون دولار بالنسبة لفترة السنوات الخمس السابقة . ويدل الطابع الدوري لأداء هذا المحصول على مدى تأثير التغيرات في ناتجه السنوي في جميع مناحي الاقتصاد الفلسطيني الحساس . ويسلط الضوء أيضا على الطابع الهامشي لحالة "الانتعاش" التي لوحظت في عام ١٩٨٦ بالمقارنة بالاتجاه في فترة ١٩٨٠ - ١٩٨٥ .

٣٦ - وتمثل التحول الرئيسي داخل قطاع الزراعة منذ فترة السبعينات في التحول عن المحاصيل الحقلية إلى محاصيل الخضروات والبطيخ المجزية بدرجة أكبر والمطلوبة في الأسواق الإسرائيلية والدولية . وانخفض ناتج المحاصيل الحقلية من ٠٠٠ ٤٦ طن في عام ١٩٨٦ (تبلغ قيمتها نحو ١٦,٥ مليون دولار) إلى ٠٠٠ ٣٢ طن في عام ١٩٨٦ (تبلغ قيمتها ما يقل عن ١٠ ملايين دولار) . وقد صاحب ذلك ارتفاع في إنتاج الخضروات من ٠٠٠ ٢٣٢ طن (٥٠ مليون دولار) في عام ١٩٨٠ إلى ٠٠٠ ٢٨٧ طن (٨٥ مليون دولار) في عام ١٩٨٦ . وفي الوقت نفسه ، زاد إنتاج الشمام والبطيخ من ٠٠٠ ٤٩ طن (٦,٦ ملايين دولار) في عام ١٩٨٠ إلى ٠٠٠ ٧٤ طن (١٥ مليون دولار) في عام ١٩٨٦ . وتكشف هذه التطورات المتوازية عن معدلات مختلفة في الإنتاجية (قيمة/طن) في الفروع الأساسية على مدى الفترة . ومن أمثلة ذلك أن قيمة المحاصيل الحقلية هبطت من متوسط قدره ٣٥٦ دولاراً للطن في ١٩٨٠ إلى ٣٠٨ دولارات للطن في ١٩٨٦ ، مما يعكس ، في جملة أمور ، ظروف الإنتاج المحلية وتدهور الأسعار السوقية . وفي الوقت نفسه حصلت الخضروات متوسطا يبلغ ٢١٤ دولار للطن في ١٩٨٠ ، وارتفعت إلى ٢٩٥ دولاراً للطن في ١٩٨٦ ، في حين زاد متوسط الدخل من الشمام والبطيخ من ١٣٥ دولاراً إلى ٢٠٥ دولارات للطن . وكان الانخفاض المستمر في عائدات المحاصيل الحقلية مقارنا بالارتفاع في المستويات السعرية للخضر حافزا واضحا لأن يعيد المزارعون الفلسطينيون توجيه تنظيم الإنتاج . وثمة عامل هام تمثل في الكلفة المتزايدة للمدخلات غير الأجور ، التي زادت قيمتها الإجمالية بنسبة ٨٣ في المائة في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٦ مقارنة بارتفاع نسبته ٦٩ في المائة في قيمة الناتج . وقد أسفر هذا الفارق عن معدل نمو أصغر نسبته ٦٦ في المائة في دخل المزارعين الناشئ في قطاع الزراعة (بما في ذلك الأجور) (٣٠) .

Digitized by UNOG Library

الجدول ٥ – الأرض الفلسطينية المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة) الناتج والمدخلات والدخل والعمالة في مجال الزراعة ، ١٩٨٠-١٩٨٦[أ]
(بالاسعار الجارية)[ب]

السنة	المحاصيل الحقلية		الخضروات والبطاطس		الشمام والبطيخ		الزيتون		الحمضيات		فواكه اخرى[ج]	الماشية (د)	الإنتاج للاستثمار (هـ)	مجموع الناتج	المدخلات (و)	الدخل الناشئ عن الزراعة	العمالة
	(بالالاف)																
	أطنان	دولارات	أطنان	دولارات	أطنان	دولارات	أطنان	دولارات	أطنان	دولارات	دولارات	دولارات	دولارات	دولارات	دولارات	دولارات	الاشخاص
٨١/١٩٨٠																	
الضفة الغربية	٤٦,٤	١٥٩٢١	١٥٩,٥	٢٧٤٦٥	٤٢,٧	٥٢٣٧	٤٥,٠	٤٣٤٢١	٧٣,٥	١٩٨٦٨	١٠٥,٩	٤١٤٩١	١٠٧٠٥٢	٢١٠٥	٢٧٢٥٦١	٥٣٩٩١	٢٨,٥
قطاع غزة	غ م	٦٤٠	٧٢,٧	١٢٢٨١	٦,١	١٢٥١	غ م	غ م	١٧٩,٢	٢٦١٢٢	٢٠,٨	١٠٣٥١	٢٢٧٩٨	٣٢٥	٨٢٨٧٧	٢٣٢٦٠	٨,٤
المجموع للارض المحتلة	٤٦,٤	١٦٥٦١	٢٣٢,٢	٤٩٧٤٦	٤٨,٨	٦٥٨٨	٤٥,٠	٤٣٤٢١	٢٥٢,٨	٥٦٠٠٠	١٢٦,٧	٥١٨٤٢	١٢٩٨٥٠	٢٤٣٠	٢٥٦٤١٨	٧٧٣٥١	٣٦,٩
٨٢/١٩٨١																	
الضفة الغربية	٣٢,٧	١٠١٦٥	١٨٢,٣	٢٩٩٥٩	٢٥,٩	٥٥١٤	٩٥,٠	٧٨١٨٩	٧٩,٥	١٤٣٦٢	٩٩,٨	٢٣٩٥٠	٨٨٩٣٠	٢٣٨٧	٢٧٣٤٥٦	٦٣٦٢١	٣١,٣
قطاع غزة	غ م	٤١١	٨١,٣	١٣٧٠٤	٣,١	٤١١	غ م	غ م	٢٠١,٣	٣١١٥٢	١٥,٤	٥٥٥٥	١٩٨٣٥	٢٠٦	٧١٢٧٦	٢٥٢٢٦	٨,٣
المجموع للارض المحتلة	٣٢,٧	١٠٥٧٦	٢٦٣,٦	٥٣٦٦٣	٢٩,٠	٥٩٢٥	٩٥,٠	٧٨١٨٩	٢٨٠,٨	٤٥٥١٤	١١٥,٢	٣٩٥٠٥	١٠٨٧٦٥	٢٥٩٣	٢٤٤٧٣٢	٨٨٨٢٧	٣٩,٦
٨٣/١٩٨٢																	
الضفة الغربية	٥٤,٣	١٢٧٤٠	١٧٢,٩	٤٢٣٨٠	٧٤,٩	٢٣٨٤	٤٥,٠	٢١٤٠٦	٨٢,٠	١٦٠٦٧	٨٥,٥	٢٥٥٥١	١٠٧٤٥٥	٣١٤٩	٢٣٩٧٦٩	٧٣٩٨٦	٢٩,٢
قطاع غزة	غ م	٦٠٥	٧٩,٨	١٦٨٨٦	٣,١	٤٦٣	غ م	غ م	١٦٦,٥	٢٩٥٧٣	١٩,٩	٦٠١٤	١٩٦٩٨	٢٤٩	٢٥١٢٤	٤٨٢٦٣	٨,٨
المجموع للارض المحتلة	٥٤,٣	١٣٣٤٥	٢٥٢,٧	٦٠٣٦٦	٧٨,٠	٢٨٤٧	٤٥,٠	٢١٤٠٦	٢٤٨,٥	٤٥٦٤٠	١٠٥,٤	٣١٥٦٥	١٢٧١٥٣	٢٣٩٨	٣١٣٢٥٦	٩٩١١٠	٣٨,٠
٨٤/١٩٨٣																	
الضفة الغربية	٣٢,٣	٦٦٣٠	١٧٠,٠	٢١٠٠٣	٨٠,٦	٦٧٨٧	٦٣,٠	١٥٦٨٩	٧٤,٣	٩٦٣٥	٩٣,٧	١٩٧٧١	٧٨٧٠٣	٢٣٩٤	١٦١٥١٤	٥٦١٩٤	٢٩,٦
قطاع غزة	غ م	١٢٣	٨٦,٧	١٠٨٦٦	١,٠	٥٥	غ م	غ م	١٥٩,٥	٢٤٧١٣	١٧,١	٤٩٠١	١٣٨٠٩	٢٩٣	٥٤٧٧١	١٨٤٢٨	٧,٨
المجموع للارض المحتلة	٣٢,٣	٦٦٧٣	٢٥٦,٧	٣١٨٦٩	٨١,٦	٦٨٤٢	٦٣,٠	١٥٦٨٩	٢٣٣,٨	٢٤٢٤٨	١١٠,٨	٢٤٦٧٢	٩٢٥١٢	٢٥٨٧	٢١٦٢٨٥	٧٤٦٢٢	٢٧,٤
٨٥/١٩٨٤																	
الضفة الغربية	٢٧,١	٧٩٨٦	١٦٩,٢	٢٤٠٨٢	٨٨,٨	١٩١٠١	١٩,١	١٦٧٦٢	٧٦,٣	١٤٩٣٥	٨٥,٦	٢٧٦١٧	١٠١٤٧٠	٤٨٠١	٢١٨٩٠٤	٦٧٦٧٩٦	٢٨,٤
قطاع غزة	غ م	٩٤	١٠٤,٥	١٨٦٥٠	٠,٦	٥٣	غ م	غ م	١٧٥,٧	٢٤٧٢٥	١٧,٠	٧٨٣٩	١٧١٣٣	٢٢٠	٦٨٧١٥	٢٢٤٤٨	٨,٨
المجموع للارض المحتلة	٢٧,١	٨٠٨٠	٢٧٣,٧	٥٢٧٣٣	٨٩,٤	١٩١٥٤	١٩,١	١٦٧٦٢	٢٥٢,٠	٢٩٦٦٠	١٠٢,٦	٣٥٤٥٦	١١٨٦٠٣	٥٠٢١	٢٨٧٦١٩	٩٠٢٤٤	٣٧,٣
٨٦/١٩٨٥																	
الضفة الغربية	٣٢,٠	٩٦٧٧	١٨١,٤	٥٤١٧٧	٧٣,٥	١٥١٣٣	١٤٨,٠	١٥٨١٩٧	٨٠,٤	٢٤٢٦٩	٩٣,١	٥٩٤٤٧	١٧٢٦٠٩	٦٩٧٩	٥٠٠٥٩٠	١٠٧٣٤١	٣٣,١
قطاع غزة	غ م	١٦٦	١٠٥,٧	٣٠٥٤٦	٠,٥	٩٨	غ م	غ م	١٤٦,٩	٢٨١٠٤	١٧,١	١٢٦٨٨	٢٨٩٣١	٧٠٢	١٠٢٢٢٦	٣٣٢٦٦	٨,٦
المجموع للارض المحتلة	٣٢,٠	٩٨٤٣	٢٨٧,١	٨٤٧٢٣	٧٤,٠	١٥٢٣١	١٤٨,٠	١٥٨١٩٧	٢٢٧,٣	٥٢٤٧٣	١١٠,٣	٧٣١٢٥	٢٠١٥٤٠	٧٦٨١	٦٠٢٨١٦	١٤٠٧٠٧	٤١,٧

Digitized by UNOG Library

الجدول ٥ (تابع)

المصادر: (١) Israel, Central Bureau of Statistics, Statistical Abstract of Israel, (Jerusalem, C.B.S., 1984, 1985 and 1987), pp. 769, 731 and 731 للسنوات ١٩٨٠/١٩٨١ و١٩٨١/١٩٨٢ و١٩٨٢/١٩٨٣ و١٩٨٣/١٩٨٤ - ١٩٨٥/١٩٨٦ على التوالي ، للأرقام المتعلقة بقيمة وحجم الناتج ، والدخل الناشئ من الزراعة ؛ (٢) '١' Israel, Central Bureau of Statistics, Statistical Abstract of Israel, (Jerusalem, C.B.S., 1985, 1986, 1987), pp. 726,706 and 724 على التوالي لأرقام العمالة للسنوات ١٩٨٤ و١٩٨٥ و١٩٨٦ ؛ '٢' Israel, Central Bureau of Statistics, Statistical Abstract of Israel, (Jerusalem, C.B.S., 1987), p. 721 لأرقام العمالة ١٩٨١ - ١٩٨٣ .

تم تحويل جميع الأرقام المعبّر عنها في الأصل بالعملة الإسرائيلية إلى دولارات الولايات المتحدة باستخدام متوسط معدّل الصرف السنوي كما يرد في صندوق النقد الدولي ، International financial statistics (Washington D.C. IMF, 1986) . وأدى التخفيض المتكرر لقيمة العملة الإسرائيلية إلى هبوط سعر الصرف من ٣٥ ٠,٠٠٠ شيكل جديد = ١ دولار في سنة ١٩٦٨ إلى أن أصبح ١,٤٨٧٠ شيكل جديد = ١ دولار في ١٩٨٦ .

(أ) السنة الزراعية هي تشرين الأول/اكتوبر حتى أيلول/سبتمبر ، وأرقام العمالة للسنة التقويمية .

(ب) الأسعار مقيسة حسب وضعها في نيسان/ابريل كل عام .

(ج) تشمل الزيتون في قطاع غزة .

(د) تشمل الماشية اللحوم واللبن والبيض وإنتاج الأسماك .

(هـ) الإنتاج للاستثمار في مجال التحريج وبساتين الفواكه الجديدة .

(و) تشمل المدخلات المواد والخدمات المشتراة من فروع أخرى ، باستثناء الأجور الزراعية .

Digitized by UNOG Library

٣٧ - وما زالت الزراعة توفر حافزا هاما ممكنا للنمو في القطاعات الاخرى ، ولكن تعذر تحقيق التنمية المستمرة بسبب القيود المطردة المقترنة بالطابع العشوائي وغير الموجه للتحولات في أنماط الإنتاج . وقد كانت لهذه العوامل انعكاسات سلبية من حيث قدرة الزراعة على تعبئة وتخصيص الموارد بكفاءة وعلى ترشيد الإنتاج بما يتمشى مع الاعتبارات السوقية . كما تم تقييد القطاعات الاخرى من حيث ارتباطها بالزراعة وقدرتها على تقاسم عبء إعادة التكيف عن طريق استيعاب اليد العاملة ، والاستثمار الجديد ، وتحسين الكفاءة وزيادة الناتج . وكان من شأن التجزئة وتدني الترابط بين قطاعات الاقتصاد ، بالإضافة إلى عدم وجود سياسات ترمي إلى تذليل هذه العقبات وغيرها ، أن أدى في الآونة الاخيرة إلى جعل الانخفاض الزراعي وحده هو الاتجاه الابرز والاهم في التنمية الاقتصادية الفلسطينية .

٣٨ - ولوحظت تغيرات أخرى بالإضافة إلى الاتجاهات الجديدة في الزراعة "المنزلية" أثناء الانتفاضة . فقد انخفضت مستويات أسعار الخضروات مؤخرا نتيجة لضعف الطلب المحلي عليها ، وظهور قيود سوقية جديدة ، واستمرار دخول المنتجات الزراعية الاسرائيلية دون أية قيود . كما انخفضت مبيعات وأسعار المنتجات المحلية من الشتلات والبذور وغيرها من المدخلات ، بينما تأثرت المسالخ المحلية نتيجة للصعوبات التي تواجه في تسويق اللحوم الطازجة . وظهرت مشاكل على امتداد القطاع الزراعي في نقل الناتج إلى الاسواق المحلية وأسواق التصدير وذلك نتيجة للقيود الامنية ، وعمليات حظر التجول ، ولحالات محددة فرضت فيها "عقوبة جماعية" على مناطق الاضطراب (٢١) .

٣٩ - وبالرغم من النقص الفوري في فرص الإنتاج والتسويق بالنسبة للخضر والفواكه ، توجد بعض الدلالات على حدوث تحولات إيجابية في مواقف المزارعين والمستهلكين إزاء الزراعة (٢٢) . وقد حاولت اللجان الزراعية المحلية التقليل من الاثر السلبي للتطورات الاخيرة . واشتملت التدابير المتخذة على منع تسويق المنتجات الإسرائيلية من خلال الاسواق المحلية ، وتعزيز الجهود التعاونية لنقل المنتجات الفلسطينية من المزارع إلى المستهلكين مباشرة . ويجري تشجيع المزارعين على الاستفادة من انخفاض أسعار الشتلات ومن فائض اليد العاملة الزراعية المتاحة من أجل زراعة مساحات جديدة . ووزعت على الاسر مدخلات بسعر التكلفة ، وبسعر الجملة في عدة مناطق ، وإن كانت السلطات الإسرائيلية قد شددت قبضتها على هذه القنوات غير الرسمية للتوزيع ، وأعلنت أنها جزء من شبكات اللجان الشعبية الممنوعة قانونا (٢٣) . ويمكن ملاحظة اتجاه "العودة إلى الزراعة" ، بالرغم من أن هذا القطاع يحتاج إلى إعادة تنظيم ودعم لضمان ألا تكون "العودة" إلى زراعة الكفاف وأشكال الزراعة المنخفضة الإنتاجية فقط . وقد شددت بعض الجهود على الحاجة إلى زراعة المنتجات الاساسية والخضروات

Digitized by UNOG Library

والفواكه التي يمكن أن تحل محل واردات هذه السلع من إسرائيل . ولئن كان هذا يعني ضمناً تحولاً عن الاتجاهات الحديثة نحو زراعة المحاصيل التصديرية ، فإنه من المشكوك فيه أن يكون هذا التحول من الضخامة بحيث يعوق إمكانيات التصدير على نحو خطير . إلا أن الاعتماد على الواردات الزراعية من إسرائيل يمكن أن يقل نتيجة لذلك .

(ب) الصناعة

٣٠ - تتيح الصناعة مثالا على ضآلة التحول الهيكلي في ظل حالة الركود (انظر الجدولين ١ و٦) . وباستثناء عام ١٩٨٦ ، لم يحدث أي نمو صناعي منذ عام ١٩٨٠ ، بعد عقد توسع فيه الناتج الصناعي بمعدلات تتمشى مع نمو الاقتصاد ككل . ولم تزد نسبة الصناعة في الناتج المحلي ، وكادت تختفي السمات الأخرى المقترنة بالتحول الهيكلي ، سواء كانت الزيادات في معدل الإنتاج والعمالة ، أو الاستثمار الجديد ، أو التغيرات في تكوين الناتج . وكما لوحظ أعلاه ، فقد ظل الاستثمار الخاص في الآلات والسيارات والمعدات الأخرى منخفضاً نسبياً منذ عام ١٩٨٠ . وينبغي النظر إلى ركود الأداء في الصناعة في ضوء انخفاض هذين المستويين . ومنذ ١٩٨٠ إلى ١٩٨٥ ، لم يكد يحدث أي نمو في هذا العنصر الاستثماري ، الذي تذبذب بين مستويات سنوية قدرها ٣٨ و٤٥ مليون دولار ، ولم يرتفع الا في عام ١٩٨٦ ليصل إلى ٦٧ مليون دولار (٣٤) .

٣١ - وفي عام ١٩٨٦ ، كان هناك ما مجموعه ٠٨٨ ٤ شركة صناعية تستخدم ٧٠٠ ١٧ عامل في الضفة الغربية وقطاع غزة (أي ما يوازي قرابة ١٦ في المائة من القوة العاملة المحلية) ، بالمقارنة بما مجموعه ٧١٦ ٣ وحدة ، تستخدم ١٠٠ ١٧ شخص قبيل الاحتلال الإسرائيلي مباشرة (٣٥) . وفي حين حدثت زيادة في عدد وحدات الإنتاج ، فقد كان هذا لصالح الورش الصغيرة المعتمدة على عمل الأسرة ، وكانت ١٠ في المائة فقط من الشركات الصناعية الفلسطينية تستخدم ثمانية عمال أو أكثر . وظل النمو في العمالة الصناعية راكدا أيضا ، وتراوح بين ٣ و٤ في المائة سنويا . وكان هذا البطء في استيعاب العمالة ملحوظا بصفة خاصة في قطاع غزة ، الذي توجد فيه الصناعات الصغيرة على أوضح ما يكون ، وتتعرض فيه إمكانيات الاستثمار والمبادرات الجديدة للضغوط بوجه خاص ، وحيث لا تتوافر سوى فرص سوقية محلية أو خارجية ضئيلة لزيادة الناتج .

Digitized by UNOG Library

الجدول ٦- الارض الفلسطينية المحتلة(الضفة الغربية وقطاع غزة)،الإيراد والعمالة في مجال الصناعة حسب افرع مختارة،١٩٨٠-١٩٨٦[أ]

(المتوسطات الشهرية (الشهور العاشر إلى الثاني عشر))[ب]

(الدخل بآلاف الشيكلات الإسرائيلية الجديدة وآلاف الدولارات (الاسعار الجارية) ، العمالة بالارقام المطلقة)

	قطاع غزة					الضفة الغربية					
		المنتجات					المنتجات				
	المنسوجات	المعدنية				المنسوجات	المطاط	المعدنية			الارض
	الاغذية والملابس والمشروبات والمنتجات الخشب والتبغ الجلدية	الاساسية والالكترونيات ومعدات النقل	منتجات اخرى	قطاع الاغذية والملابس والمشروبات والتبغ	المجموع	والملابس والمنتجات الخشب ومنتجاته الجلدية	واللدائن والمنتجات غير الكيميائية الفلزية	المعادن الاساسية والالكترونيات ومعدات النقل	منتجات اخرى	المجموع	الفلسطينية المحتلة/ الغربية/ الضفة
رمز الفرع[ج]	١١-١٢	١٣-١٥	١٦	٢٢-٢٦	٢٨	١٧-٢١، ١-٣	١١-١٢	١٣-١٥	١٦	١٩-٢٠	٢١	٢٢-٢٣	٢٤-٢٥،٢٨	١-٣	١-٣
١٠-١٢/١٩٨٠															
الدخل(ش ا ج)	٣	٣	٣	٥	٤	١٨	٣٠	٥	٢	٧	١	٣	٢	٥١	٦٩
الدخل(دولار)	٤٢٢	٤٢٣	٤٤١	٦٠٩	٥٢٥	٢٤٤٠	٣٩٩٣	٦٦٣	٢٦٨	٩٥٨	١٩٨	٤٥٢	٢٢٢	٦٧٧٠	٩٢١٠
المستخدمون	٦٦٠	٢٢٧١	٨٧١	٩٢١	١٠٤٠	٥٧٧٣	١٣٢٢	٢٨٤٨	٩٢٩	٧٥٥	٦٣٦	١٣٠٣	٦٩٣	٨٤٩٦	١٤٢٦٩
١٠-١٢/١٩٨١															
الدخل(ش ا ج)	٦	٨	٥	٩	٨	٣٥	٥٦	١٠	٤	١٩	٥	٧	٦	١١	١٤١
الدخل(دولار)	٣٧١	٥١٤	٣٤٠	٥٤٩	٤٨٦	٢٢٦١	٣٥٦٦	٦٣٥	٢٢٢	١٢٢١	٣٣٣	٤٢٦	٢٨٣	٦٧٩٦	٩٠٥٧
المستخدمون	٦٦٨	٢٣٩٠	٨٩٢	١٠٦٧	١٠٠٧	٦٠٢٤	١٣٧٨	٢٦٥٠	٩١٥	٧٤١	٧٤٩	١١٩١	٥٩٣	٨١١٧	١٤١٤١
١٠-١٢/١٩٨٢															
الدخل(ش ا ج)	١٢	٣٣	١١	٢٧	١٥	٩٨	١٣١	٢٤	٩	٢٥	١١	١٦	١٢	٢٣٩	٣٣٧
الدخل(دولار)	٣٧٩	١٠٤٢	٣٥٨	٨٥٨	٤٨٥	٣١٣٣	٤١٩٨	٧٦٤	٣٠٣	١١٢٥	٣٤٤	٥٠٤	٣٩٠	٧٦٢٨	١٠٧٥١
المستخدمون	٦٧٥	٢٥٧٦	٩٢٧	١١٠٨	١٠٠٢	٦٢٨٨	١٣٣٣	٢٩٣٦	١١٤٤	٧٧٧	٧٩٨	١٣٢٩	٥٩١	٨٩٠٨	١٥١٩٦
١٠-١٢/١٩٨٣															
الدخل(ش ا ج)	٤٨	٨٠	٣٠	١٥٩	٣٩	٢٥٥	٣٥٧	٦٣	٣٣	١٠٧	٣٣	٥٠	٤٣	٦٨٦	٩٤١
الدخل(دولار)	٥٣٢	٨٩٥	٣٤٠	١٧٨٠	٤٣٣	٢٨٦٠	٣٩٩٤	٧٠٨	٣٦٧	١٣٠٠	٣٧٠	٥٥٨	٤٨١	٧٦٧٩	١٠٥٣٩
المستخدمون	٦٤١	٢٦٣٨	٩٣٨	١٠٣٩	٩٤٣	٦١٨٩	١٣٨١	٣١٩٩	١٣٣٤	٨١٩	٨٣٧	١٥٣٠	٥٨٤	٩٥٥٤	١٥٧٤٣

الجدول ٦- الارض الفلسطينية المحتلة(الضفة الغربية وقطاع غزة)،الإيراد والعمالة في مجال الصناعة حسب أفرع مختارة،١٩٨٠-١٩٨٦[أ] (تابع)

(المتوسطات الشهرية (الشهور العاشر إلى الثاني عشر))[ب]

(الدخل بآلاف الشيكلات الإسرائيلية الجديدة وآلاف الدولارات (الاسعار الجارية) ، العمالة بالارقام المطلقة)

	قطاع غزة					الضفة الغربية				
	المنسوجات والملابس الاغذية والمشروبات والمنتجات الخشب والتبغ الجلدية	المنتجات المعدنية الاساسية	منتجات قطاع الاغذية والالكترونيات صناعية غزة/والمشروبات والمنتجات أخرى المجموع والتبغ الجلدية	المنسوجات والملابس والمنتجات الخشب ومنتجاته ومعدات النقل	المطاط واللدائن والمنتجات الكيميائية	المنتجات المعدنية الاساسية المعادن غير الفلزية	منتجات الضفة الغربية/المحتلة صناعية والالكترونيات ومعدات النقل اخرى	الارض الفلسطينية المجموع
رمز الفرع(ج)	١١-١٢	١٣-١٥	١٦	٢٢-٣٦	٢٨	١-٢	١١-١٢	١٣-١٥	١٦	١٩-٢٠	٢١	٢٢-٢٣	٢٤-٢٥،٢٨	١-٢	١-٢
						١٧-٢١،							١٧-١٨		
١٩٨٤/١٢-١٠															
الدخل(ش إ ج)	١٩٠	٣٠١	٤٨١	٥٢٢	١٧٠	١٤٤٢	٢٥٦٣	٤١١	١٨٢	٨٢٦	٢١٩	٢٧٨	٢٩٤	٤٧٨٦	٦٢٢٨
الدخل(دولار)	٣٥٣	٥٥٩	٢٥٩	٩٦٩	٢١٦	٢٦٧٧	٤٧٥٨	٧٦٣	٣٣٨	١٥٥٢	٤٠٦	٥١٦	٥٤٦	٨٨٨٤	١١٥٦١
المستخدمون	٤٢١	٢٥٧٢	١٠٨١	١١٢٦	١١٧٤	٦٢٨٣	١٣٩٠	٣٠٦٧	١١٩٧	٩٨٨	٨٩١	١٥١٢	٦٦٥	٩٧٠٨	١٦٠٩١
١٩٨٥/١٢-١٠															
الدخل(ش إ ج)	٥٩٧	٧٨١	٤٨٩	١٣٦٧	٦٥٨	٤٢٤٤	٨١٧٨	١٨٩٧	٨٥٦	٢٧٩١	١٤٠٦	١٢٩٩	١١٣٤	١٧٥٦٠	٢١٧٨٤
الدخل(دولار)	٣٥٨	٥٢٧	٣٣٠	٩٢٣	٤٤٤	٢٨٥٢	٥٥٢١	١٢٨١	٥٧٨	١٨٨٤	٩٤٩	٨٧٧	٧٦٦	١١٨٥٥	١٤٧٠٧
المستخدمون	٤٠٣	٢٥٢٧	١٠٣٨	١١٣٧	١١١١	٦٢٢٦	١٥٢٩	٣٢٦٤	١٢٩٤	٩٧٦	١٠٠٨	١٩٠١	٧٠٩	١٠٦٧٩	١٦٩٠٥
١٩٨٦/١٢-١٠															
الدخل(ش إ ج)	١٠٠٢	٢١٧٠	٨٥٦	١٤٢١	١٢٣٠	٦٦٨٩	١٠٧٣٠	٣٥١٩	١٢٤٠	٣٧٦٥	١٦٤٠	١٩٧٢	١٨٢١	٢٤٦٨٥	٣١٤٩٤
الدخل(دولار)	٦٧٣	١٤٥٧	٥٧٥	٩٦١	٨٢٦	٤٤٩٢	٧٢٠٥	٢٣٦٣	٨٢٣	٢٥٢٨	١١٠١	١٣٢٤	١٢٢٣	١٦٥٧٦	٢١١٤٦
المستخدمون	٤١٩	٢٨٨٢	١٠٨٧	١١٥٧	١١٧٦	٦٧٢٠	١٧٤٤	٣٤٦٥	١١٨٧	١٠٩٧	٩٨٧	١٧٩٩	٦٩٨	١٠٩٧٦	١٧٦٩٦

Digitized by UNOG Library

الجدول ٦ (تابع)

المصادر: Israel, Central Bureau of Statistics, Statistical Abstract of Israel, (Jerusalem, C.B.S., 1981, 1982, 1983, 1984, 1985, 1986 and 1987), pp. 742-3, 764-5, 792-3, 774-5, 736-7, 718-9 and 735-6, respectively.

تم تحويل جميع الارقام المعبّر عنها في الاصل بالعملة الإسرائيلية إلى دولارات الولايات المتحدة باستخدام متوسط معدّل الصرف السنوي كما يرد في صندوق النقد الدولي ، International financial statistics Washington) (D.C. IMF, 1986) . وأدى التخفيض المتكرر لقيمة العملة الإسرائيلية إلى هبوط سعر الصرف من ٣٥ ٠,٠٠٠ شيكل جديد = ١ دولار في سنة ١٩٦٨ إلى أن أصبح ١,٤٨٧٠ شيكل جديد = ١ دولار في ١٩٨٦ .

(أ) قُرّبت الارقام إلى أقرب كسر عشري ؛ ومن هنا فإن المجاميع لا تساوي بالضرورة حاصل الجمع لكل الفروع .

(ب) استخدمت أرقام الشهور العاشر إلى الثاني عشر لاسباب تتعلق بتوافر المعلومات والاتساق .

(ج) رمز الفرع مستمد من التصنيف النموذجي للصناعة الدولية .

٣٢ - وافتقر إلى المرونة الوزن النسبي للفروع ضمن هذا القطاع ، مع ثبات تفاضل مستويات الإيرادات ، وكثافة العمالة ، والإنتاجية بين الفروع منذ السبعينات . وفي قطاع غزة مثلاً ، بلغ متوسط الإيرادات الشهرية منذ عام ١٩٨٠ أعلى مستوى له في فرعين هما: المنسوجات والالبسة والمنتجات الجلدية ؛ والمعادن الاساسية والمنتجات المعدنية ، وكان فرعا الاغذية والمشروبات والتبغ ، والمنتجات الخشبية تاليين في ترتيب مستويات المتوسط الشهري للإيراد . وفي الضفة الغربية ، ساعد الهيكل الصناعي ، وهو الهيكل الاكثر تقدما وتنوعا وتكاملا من الناحية التاريخية ، في المحافظة على هيمنة ثلاثة فروع رئيسية (بمعايير المتوسط الشهري للإيراد) هي: (أ) الاغذية والمشروبات والتبغ ؛ (ب) المطاط واللدائن والمنتجات الكيميائية ؛ (ج) الانسجة والجلود والملابس . وتكشف معدلات تفاضل استيعاب العمالة بين مختلف الفروع ، ترتيبا مماثلا وإن لم يكن مطابقا ، حوفظ عليه منذ الثمانينات . وفي كل من الضفة الغربية وقطاع غزة ، كان فرع المنسوجات والالبسة والجلود هو أهم مصدر عمل في القطاع الصناعي ، يليه فرع المعادن الاساسية والمنتجات المعدنية في قطاع غزة ، وفرع الاغذية والمشروبات والتبغ في الضفة الغربية وتشمل الافرع الاخرى الكثيفة العمالة المنتجات الخشبية والاغذية والمشروبات في قطاع غزة ؛ ومنتجات المعادن الاساسية والمعادن ، والمنتجات الخشبية ، والمطاط واللدائن الاصطناعية والمواد الكيميائية في الضفة الغربية .

Digitized by UNSCO Library

٣٣ - وكانت الإنتاجية ، بمعايير متوسط الإيراد الشهري للشخص العامل ، تبدو أعلى مستوى في الضفة الغربية منها في قطاع غزة . وتمثل الثغرات الواسعة في الإنتاجية بين الضفة الغربية وقطاع غزة في نفس الأفرع الفرق في مستويات النشاط الصناعي في كل من المنطقتين ، مما يعكس في جملة أمور ، الفروق في الحجم والاستثمار والإنتاجية العمالية . وقد تحسنت الإنتاجية في جميع الفروع في الضفة الغربية ، من قرابة ٨٠٠ دولار في عام ١٩٨٠ إلى ١ ١٠٠ دولار في عام ١٩٨٥ ، لتبلغ رقما قياسيا مرتفعا قدره ١ ٥٠٠ دولار في عام ١٩٨٦ . ولكن إنتاجية جميع الفروع في قطاع غزة كانت منخفضة ، وتراوحت بين ٣٧٠ دولار و٥٠٠ دولار عام ١٩٨٠ حتى ١٩٨٥ ، وارتفعت إلى ٦٧٠ دولار في ١٩٨٦ . وتبين الأرقام في المنطقتين مجتمعتين أن الإنتاجية في الصناعة الفلسطينية في الأرض المحتلة ككل قد تراوحت بين ٦٤٠ دولار و٨٧٠ دولارا حتى ١٩٨٥ ، وارتفعت إلى ١ ٣٠٠ دولار في ١٩٨٦ .

٣٤ - وبالرغم من الأداء الاستثنائي للاقتصاد في عام ١٩٨٦ ، فليس هناك الكثير من الدلائل على أنه سيكون في مقدور الصناعة أن تقود الأرض المحتلة على طريق تنمية مختلف عن الطريق الذي تتبعه حتى الآن . وتظهر التصلبات الهيكلية بين الفروع في التغيرات المحدودة في الإيرادات النسبية ، ومعدلات العمالة والإنتاجية . فأنماط الإنتاج والتسويق التي تتأثر في عدة فروع بترتيبات التعاقد من الباطن مع مؤسسات إسرائيلية كبيرة لا تظهر أية علامات تغيير . وليس في متناول الصناعة فيما يبدو إلا القليل من الوسائل التي تحدد التحولات الهامة ، من حيث نطاق أو تنظيم الإنتاج ، والاستثمار ، واستيعاب اليد العاملة والإنتاجية ، أو تكوين الناتج .

٣٥ - ويمكن أن تشجع الانتفاضة في الأرض المحتلة على فك بعض الروابط الصناعية في العلاقة الاقتصادية الإسرائيلية - الفلسطينية ، خصوصا في المجالات المتصلة بالتعاقد من الباطن . إلا أن هذا سيستتبع ، في المدى القصير على الأقل ، تكبد الصناعات الفلسطينية وأصحاب المشاريع الفلسطينيين خسائر خطيرة نتيجة لصغر السوق المحلية وتصلبات الهيكل الصناعي . فقد اضطر عدد من المصانع الكبيرة في الضفة الغربية إلى إغلاق أبوابها بالفعل بصورة مؤقتة بينما قامت مصانع أخرى بتخفيض الإنتاج (٣٦) . وظهرت صعوبات جدية في استمرار إمدادات المواد الخام من إسرائيل أو من خلالها ، في حين أدى الإضراب التجاري إلى تثبيط إنتاج بعض الفروع (اللدائن ، والأخشاب ، والمعادن ، والأجهزة الكهربائية ، والسلع السياحية) (٣٧) . ولكن بعض الصناعات المحلية شهدت زيادات في الطلب بالنظر إلى محاولة المستهلكين التحول عن الواردات الإسرائيلية . وإمكانيات المحافظة على مستويات الإنتاج مع "الانفصال" في الوقت نفسه عن الاقتصاد الإسرائيلي تعتمد إلى حد بعيد على دخول المنتجات الفلسطينية أسواقا جديدة ، لا سيما أسواق الدول العربية المجاورة .

Digitized by UNOG Library

(ج) قوة العمل والعمالة في إسرائيل

٣٦ - نمت قوة العمل الفلسطينية بحلول عام ١٩٨٧ إلى ٨٠٠ ٢٧٧ شخص مواصلة بذلك اتجاها للنمو العالي نسبيا منذ عام ١٩٨٤ ، وذلك بعد عقد من نزوح القوى العاملة الناشئ عن الهجرة بحثا عن العمل في الدول العربية في الغالب (٢٨) . وقد شجع هذا على حدوث ارتفاع تدريجي في معدل نشاط قوة العمل غير الماهرة (٢٩) ، من ٣٤ في المائة في عام ١٩٨٠ إلى ٣٦ في المائة في عام ١٩٨٦ ، ثم إلى معدل عال قدره ٣٨ في المائة في عام ١٩٨٧ . وفي عام ١٩٨٦ ، كان ٤٨ في المائة من جميع الفلسطينيين المستخدمين يعملون بعيدا عن محل إقامتهم بحيث ينتقلون في الغالب للعمل في إسرائيل وكذلك في أماكن أخرى في الأرض المحتلة .

٣٧ - ويؤكد التكوين القطاعي لقوة العمل المستخدمة محليا الخطوط العامة للتغير الهيكلي المبين أعلاه . وقد حدث أكبر التحولات قبل عام ١٩٨٠ ؛ وكانت التغيرات التي حدثت منذ ذلك الحين بسيطة نسبيا . وانخفضت العمالة في الزراعة الفلسطينية انخفاضا مطردا من ٣٩ في المائة من قوة العمل المستخدمة محليا في عام ١٩٧٠ إلى ٢٥ في المائة في عام ١٩٨٦ . وسجل نصيب العمالة الصناعية المحلية في هذه الأثناء نموا متواضعا من ١٤ في المائة إلى ١٦ في المائة . واستوعب قطاع البناء وقطاعات أخرى معظم قوة العمل المتحولة عن الزراعة . وزادت حصة هذه القطاعات من ٨ إلى ١١ في المائة ومن ٣٩ إلى ٤٧ في المائة على التوالي .

٣٨ - وقد لاحظت منظمة العمل الدولية أن "الحالة الاقتصادية وحالة العمالة في الأراضي العربية المحتلة وإمكانيات التنمية تحددها ، إلى حد بعيد ، عوامل خارجية وتغيرات في الحالة الاقتصادية والسياسية لا يمكن السيطرة عليها كما حدث مثلا نتيجة لتباطؤ النمو وانعكاس الطلب على القوى العاملة في بلدان الخليج ، أو خلال التدهور الذي حدث مؤخرا في حالة سوق العمل في إسرائيل أو ، أيضا ، خلال الأحداث التي وقعت منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ والتي أسفرت عن موجة من تكرر التغيب عن العمل من قبل العمال الفلسطينيين من الأرض المحتلة المستخدمين في إسرائيل" (٣٠) . وقد كان للكساد في الاقتصاد الإسرائيلي (كما في عامي ١٩٨٤ و١٩٨٥) أثرا مزدوجا: فأدى إلى وقف نمو قوة العمل الفلسطينية المستخدمة في إسرائيل وشجع في الوقت نفسه تباطؤ النشاط الاقتصادي الفلسطيني ونجم عن ذلك درجة عالية من البطالة الفلسطينية . وتبين أحدث الدلائل اضطرابات هامة في مستوى أنماط العمالة في إسرائيل بما في ذلك انخفاض العمالة في قطاعي البناء والزراعة الإسرائيليين .

٣٩ - ومن بين المحورين الرئيسيين اللذين يرتبط عبرهما الاقتصاد الفلسطيني بإسرائيل - وهما الواردات من السلع الإسرائيلية والاعتماد على فرص العمل في

Digitized by UNOG Library

إسرائيل ـ يصعب تحديد أيهما أشد إضعافا لإمكانات التنمية الاقتصادية الفلسطينية . فالصلتان تبدوان مترابطتين ترابطا متزايدا وتعزز إحداهما الأخرى . ومع ظهور مصدر دخل مضمون للفلسطينيين العاملين في إسرائيل ، حدث في السنوات الأخيرة ارتفاع ، وإن كان بسيطا ، في الاستهلاك الشخصي الفلسطيني ، كما لوحظ آنفا . بينما كانت تخصص من قبل نسبة كبيرة من الإنفاق الاستهلاكي للسلع والخدمات المشتراة من إسرائيل . وقد انخفضت هذه النسبة مؤخرا ، مما يبين إمكانات الاعتماد على موارد محلية .

٤٠ ـ ومع ذلك فإنه لا يمكن بعد القول بوجود اتجاه واضح نحو "فك الارتباط" مع الاقتصاد الإسرائيلي . ومما يعزز هذا الرأي أن عام ١٩٨٦ شهد انتعاشا في مدفوعات دخل عوامل الإنتاج إلى الأرض المحتلة ، يصاحبه ارتفاع في عدد الفلسطينيين المستخدمين في إسرائيل من ٣٠٠ ٨٩ في عام ١٩٨٥ إلى ٧٠٠ ٩٤ في عام ١٩٨٦ . وقدّر عدد الفلسطينيين المستخدمين في إسرائيل في عام ١٩٨٧ بنحو ٠٠٠ ١٠٩ شخص . وقد نمت نسبة قوة العمل الفلسطينية المستخدمة في إسرائيل منذ الفترة الأولى من الاحتلال ، ما عدا في السنوات التي تميزت بكساد في إسرائيل (١٩٧٥ ـ ١٩٧٧ و١٩٨٤ ـ ١٩٨٥ مثلاً) . وفي حين أن ١٢ في المائة من قوة العمل في الأرض المحتلة كانت مستخدمة في إسرائيل في عام ١٩٧٠ . فإن هذه النسبة ارتفعت إلى ٣٥ في المائة في عام ١٩٨٠ لتصل إلى مستوى ذروة قدره ٣٨ في المائة في عام ١٩٨٣ . وما لبث أن انخفض بعد ذلك إلى ٣٦ في المائة في عام ١٩٨٦ . وهناك دلالات على أن هذا النصيب قد استعاد مستوى الـ ٣٨ في المائة في عام ١٩٨٧ . ومنذ الانتفاضة ، ظل معدل تغيب العمال الفلسطينيين عن العمل مرتفعا بصفة عامة ، وتفيد معظم التقديرات المتاحة حدوث هبوط نسبته ٢٠ في المائة على الأقل في متوسط الرقم السنوي للعمالة الفلسطينية المستخدمة في إسرائيل .

(د) القطاع المالي

٤١ ـ لا يزال القطاع المالي الفلسطيني يتسم بنفس أوجه القصور الهامشية التي سبق أن لاحظتها أمانة الأونكتاد[٣١] . ولا يوجد سوى القليل ، إن وجد ، من التطورات الهامة التي يستفاد منها أن سلطات الاحتلال تعتزم تعزيز دور هذا القطاع في التنمية الاقتصادية الفلسطينية . وقد تمثل الاستثناء الوحيد لذلك في السماح لمصرف القاهرة ـ عمان بإعادة افتتاح فرعيه (اللذين أغلقتهما السلطات الإسرائيلية منذ ١٩٦٧) في رام الله والخليل في عامي ١٩٨٧ و١٩٨٨ على التوالي ، بينما لا يزال مصرف فلسطين في غزة ينتظر السماح له بأن يعيد افتتاح فرعه في خان يونس الذي كانت السلطات قد أغلقته منذ عام ١٩٦٧[٣٢] . وفي الوقت نفسه أغلقت سلطات الاحتلال مكاتب البنك العربي المحدود في الضفة الغربية والذي كان يقوم بخدمات المصرف المراسل للفلسطينيين الذين لهم حسابات في الأردن[٣٣] . ولم تتمكن هذه المصارف المحلية من توسيع دورها إلى الحد اللازم ، مع أنها قد بدأت في اجتذاب ودائع كانت توضع سابقا في المصارف الإسرائيلية ووفرت قناة مفيدة للمعاملات المالية مع الأردن وسائر أنحاء

Digitized by UNOG Library

العالم . وقد أدت القيود المفروضة من قبل إسرائيل إلى الحد من الفعالية المحتملة لهذه المرافق . ولا يزال القطاع غير الرسمي يضطلع بدور بسيط في مجال الوساطة المالية ، مما يعكس غياب المرافق المالية الموثوق بها في الأرض المحتلة . وقد أعيد التأكيد مؤخرا على أن "ندرة الخدمات المالية هي في الواقع إحدى أوضح انعكاسات الحالة المتخلفة للاقتصاد الفلسطيني" (٣٤) .

٤٢ - وثمة جوانب هامة للانتفاضة الفلسطينية ترتبط بالسياسة النقدية والضريبية الإسرائيلية في الأرض المحتلة . فالفروع المصرفية الإسرائيلية التي كانت تعمل في قطاع غزة في السابق نقلت مكاتبها إلى خارج المنطقة وأقفلت آلاف الحسابات (٣٥) . وقد أحدث الإضراب التجاري الفلسطيني مصاعب كبيرة بالنسبة للعديد من رجال الأعمال الذين تكبدوا ديونا وسلفيات ، وحدث سيل من إصدار الشيكات المصرفية دون رصيد لدفع قيمة الواردات من إسرائيل (٣٦) . وفي هذه الأثناء ، أدت القيود الجديدة المفروضة على مقادير الأموال التي يسمح بإدخالها إلى الأرض المحتلة ، بما في ذلك الإشراف الإسرائيلي على الأموال المقدمة لوكالات الإغاثة ، إلى عكس الاتجاه نحو الانفتاح الذي لوحظ في هذا الخصوص في السنوات الأخيرة (٣٧) . وقد أدى الحظر المفروض على سفر صرافي العملات إلى الأردن إلى إصابة النظام غير الرسمي الذي كانوا يعملون به في الماضي بشلل فعلي (٣٨) . وفرضت كل هذه العوامل عقبات جديدة على التجارة الخارجية للأرض المحتلة .

٤٣ - ويظل دور النظام الضريبي في توفير حوافز لإقامة المشاريع منعدما وليست هناك دلائل على أن السلطات تتوخى إجراء الإصلاحات اللازمة . وحدث انخفاض حاد في الإيرادات الضريبية نجم عن الانخفاض في الدخل الفلسطيني ، و"المقاطعة الضريبية" الواسعة الانتشار واستقالات محصلي الضريبة الفلسطينيين (٣٩) . وإزاء السياسات الإسرائيلية الرامية إلى تنفيذ تحصيل الإيرادات عن طريق سلسلة من التدابير القسرية (٤٠) فإن هذا قد أبرز الطابع المركزي للمسائل الضريبية في الأرض المحتلة . وقد تم تخفيض الخدمات المحدودة أصلا للإدارة المدنية الإسرائيلية من أجل التعويض عن الخسائر الكبيرة المزعومة في الإيرادات الضريبية (٤١) ، هذا بالرغم من وجود دلالات مجددة على أن الإيرادات التي تجمعها السلطات الإسرائيلية من الأرض المحتلة لا تزال تفوق نفقاتها (٤٢) . وقد حددت الانتفاضة التدابير الضريبية الإسرائيلية كمشكلة رئيسية تواجه في ظل الاحتلال وتزيد من إلحاح الحاجة لإجراء إصلاح جدي في السياسة العامة في هذا المجال .

Digitized by UNOG Library

باء - التجارة والخدمات المتصلة بها في الاقتصاد الفلسطيني

٤٤ - بينت المناقشة السابقة أن العلاقة الاقتصادية الإسرائيلية - الفلسطينية منذ عام ١٩٦٧ قد اتسمت بتبادل هام للسلع الأساسية والخدمات والموارد المالية . وتجاور الاقتصادين والظروف السياسية/الإدارية التي يعمل في ظلها اقتصاد الأرض المحتلة جعل من المحتم أن يزداد حجم التجارة فيما بينهما . وكانت الصلة المفروضة مع الاقتصاد الإسرائيلي أقوى أثرا على الاقتصاد الفلسطيني الصغير الأقل تنوعا والمنعزل نسبيا وفي الوقت نفسه ، أخذ تدفق السلع والخدمات والموارد المالية بين إسرائيل والأرض المحتلة يزداد وضوحاً في قطاعات معينة من الاقتصاد الإسرائيلي .

١ - الحالة قبل عام ١٩٦٧

٤٥ - قبل عام ١٩٤٨ ، كانت طرق التجارة الخارجية للضفة الغربية وشبكات النقل والاتصالات المرتبطة بها تمر عن طريق حيفا والموانئ الأخرى التي أصبحت فيما بعد جزءا من إسرائيل . وعندما فقد الاتصال بهذه المناطق في عام ١٩٤٨ ، واضطر جزء كبير من السكان إلى أن يتحولوا إلى لاجئين في الأردن وبلدان عربية أخرى ، كان على الضفة الغربية أن تعيد توجيه علاقاتها وقنواتها التجارية بتوسيع السوق المحلية واستغلال الفرص الموجودة في الأردن وعن طريقه . وفي هذا السياق ، وكجزء من الاقتصاد الأردني ، انتعشت الضفة الغربية ببطء من الأثر المدمر للتطورات التي حدثت في عام ١٩٤٨ . ومع الوقت أقامت الضفة الغربية أنماطا جديدة للاستيراد والتصدير على أساس أوجه تكامل وروابط حددت من جديد وتطورت مع نمو أسواق جديدة محلياً وفي البلدان العربية المجاورة . وفي الوقت الذي احتلت فيه إسرائيل الضفة الغربية في عام ١٩٦٧ ، كانت روابط الضفة التجارية مع الأردن قد تطورت بدرجة كبيرة كما يحدث بين المناطق التي يتألف منها أي اقتصاد من الاقتصادات . واحتفظ الناتج في الضفة الغربية بهوية مميزة في نطاق السوق الأردنية ، في حين أصبحت صادراتها جزءا من خليط الصادرات الأردنية وكان يتم الحصول على الواردات من و/أو عبر الأردن .

٤٦ - وكان للوقع الاقتصادي لتطورات عام ١٩٤٨ آثار مشابهة على قطاع غزة . وقد اجتث اقتصاده الصغير أصلا من السوق الفلسطينية التي كانت قائمة قبل ١٩٤٨ ، بما في ذلك الضفة الغربية . وأدى هذا ، باقترانه بالتدفق الكبير للاجئين في عام ١٩٤٨ ، إلى إخلال أكبر بالاقتصاد المحلي . ووقعت التجارة الخارجية ، التي توسعت قبل عام ١٩٤٨ بفضل اتصال غزة المباشر بالطرق البحرية واتساع قطاع فواكهها الحمضية ، تحت الضغوط مع فقدان الأسواق في الضفة الغربية والجوار العربي . وأصبح القطاع ، الفقير أصلا في موارده الطبيعية وبنيته الأساسية الصناعية ، أكثر اعتمادا على طائفة من السلع الاستهلاكية والوسيطة المستوردة . على أن الإدارة العسكرية المصرية ، التي تولت المسؤولية في المنطقة حتى عام ١٩٦٧ ، قد أباحت وشجعت استمرار

Digitized by UNOG Library

وتوسيع نطاق التجارة في عدد من القطاعات ، مما أتاح لقطاع غزة حدا أدنى من تخفيف المشاق التي تجشمها في عام ١٩٤٨ .

٤٧ - وعلى ذلك فانه بالنسبة لكل من قطاع غزة والضفة الغربية ، كان معظم الفترة حتى عام ١٩٦٧ مكرسا للانتعاش من أثر تمزيق فلسطين عقب عام ١٩٤٨ وإعادة توجيه الاقتصادين المحليين وإعادة هيكلتهما ، كل منهما حسب الإدارات والقوانين السائدة (أي المصرية والاردنية على التوالي) . وفي الوقت نفسه ، بدأت الارض المحتلة في إقامة أسواق جديدة للصادرات ، كما كان الحال في قطاع غزة ، أو في إدماج الاسواق المحلية ، كما بين الضفتين الغربية والشرقية لنهر الاردن . وليست هذه مهمة سهلة أمام اقتصاد نام ، لا سيما في ظل ظروف استمرار أعمال الحرب الإسرائيلية ، وشدة الاضطراب ومركز الارض المحتلة كمنطقة "خط مواجهة" .

٤٨ - ومن الصعب تحديد مكونات تجارة الضفة الغربية واتجاهها في هذه الفترة بسبب الافتقار إلى البيانات ، وإن كان من الممكن إجراء تقييم أولي للقطاع الخارجي الوليد في المنطقة قبيل الاحتلال الإسرائيلي . ففي نطاق الاقتصاد الاردني ، قدمت الضفة الغربية بصفة أساسية سلعا زراعية معينة (الفواكه والزيتون وزيت الزيتون) وقلة من السلع الاستهلاكية المصنعة (الصابون وطوب المحاجر) . وكانت هذه السلع تنقل بسرعة وبتكلفة رخيصة من المراكز التجارية في الضفة الغربية (نابلس والقدس ورام الله والخليل) إلى منافذ البيع بالجملة في الاردن ، التي كان يملك بعضها أيضا رجال أعمال من الضفة الغربية . وكان تصريف تجارة الصادرات يتم عن طريق عمان برا إلى الاسواق المجاورة أو من خلال ميناء العقبة . وفي عام ١٩٦٦ ، أسهمت الضفة الغربية بقرابة ٤٠ في المائة من إجمالي الناتج الاردني ، لا سيما في الزراعة والبناء والتجارة والخدمات المالية وغيرها من الخدمات الشخصية (٤٣) .

٤٩ - وكانت السياحة والخدمات أهم بنود "تصديرية" في "القطاع الخارجي" للضفة الغربية قبل عام ١٩٦٧ ، وكانت تعوض كثيرا تكلفة السلع المستوردة . ففي حين كان الاقتصاد المحلي مكتفيا بذاته إلى حد كبير في معظم السلع الاساسية الزراعية ، إلا أنه لم يتمكن من تغطية احتياجاته المتزايدة من السلع الاستهلاكية وغيرها من السلع المصنعة أو المجهزة ولم يطوّر أي قدرة تصديرية ملحوظة في مجال السلع الصناعية أو الزراعية (٤٤) .

٥٠ - وتشير البيانات المتوافرة عن ميزان مدفوعات الضفة الغربية أن "صادرات" السلع الاساسية (أي السلع الموردة إلى الاردن و/أو الاسواق الخارجية) كانت تستأثر بأقل من ١٥ في المائة من الجانب الدائن في الحساب الجاري عام ١٩٦٥ ، في حين بلغت

Digitized by Library

واردات السلع قرابة ٩٥ في المائة من الأرقام المدينة في الحساب الجاري[٤٥] . وكانت الواردات من الخارج تتبع نفس الطرق التي تتبعها الصادرات وتخضع للتعريفات الجمركية الأردنية السائدة عند نقاط الدخول إلى الأردن . وقد قدرت قيمة واردات الضفة الغربية (أي ما يشمل السلع المنتجة في الضفة الشرقية وفي الخارج) بقرابة ٦٦ مليون دولار في عام ١٩٦٥ ، أو ما يوازي قرابة ٤٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للضفة الغربية[٤٦] . وكانت الواردات تتألف من ٦٥ في المائة من السلع الاستهلاكية و٣١ في المائة من السلع الوسيطة و٤ في المائة فقط من السلع الإنتاجية . وأدت تكلفة الواردات الكبيرة نسبيا في الضفة الغربية إلى عجز تجاري إجمالي يزيد على ٦٠ مليون دولار (٣١,٦ مليون دينار أردني) . وانخفض هذا العجز إلى قرابة ٣٣ مليون دولار (١١,٥ مليون دينار أردني) بفضل مدفوعات الخدمات لحساب الضفة الغربية (لا سيما السياحة) . أما بقية العجز فقد غطته المدفوعات في شكل تحويلات ومدفوعات إعانة اجتماعية من الحكومة الأردنية ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الاونروا) .

٥١ - وكان القطاع الخارجي لقطاع غزة أوضح تحديدا من مثيله في الضفة الغربية وكان وضعه قبل عام ١٩٦٧ أقل غموضا . فقد كان قطاع غزة منطقة تحت الإدارة ، تفترق سياسيا وقانونيا واقتصاديا عن مصر . وبالرغم من الصعوبات الكامنة المتمثلة في توفير الاستيعاب الإنتاجي من الاقتصاد لعدد كبير من السكان اللاجئين ، فقد طور قطاع غزة قطاعا خارجيا نشطا نسبيا قبل عام ١٩٦٧ . وكانت الزراعة والتجارة ، بما فيها الخدمات الشخصية ، تسيطر على الناتج المحلي الإجمالي (وكان يساوي قرابة ٤٠ مليون دولار في عام ١٩٦٦) ، وأسهمت كل منهما بقرابة ٣٤ في المائة في الناتج المحلي الإجمالي ، تلتهما الخدمات العامة والإدارة بنسبة ٢٢ في المائة في حين ولّدت الصناعة والنقل والبناء ناتجا قليلا نسبيا[٤٧] .

٥٢ - وكان تصدّر الزراعة في قطاع غزة يرجع في معظمه إلى فرص إنتاج وتصدير الفواكه الحمضية . وكان يجري أيضا إنتاج طائفة من منتجات الالبان والدواجن ومنتجات الأسماك والحبوب الغذائية والفواكه والخضروات ، وإن لم يكن بكميات تكفي لتلبية الطلب المحلي . وبرزت في هذه الفترة أيضا تجارة المقايضة في الحمضيات مع مصر وبعض بلدان أوروبا الشرقية . وكانت صادرات الحمضيات تتجه إلى أوروبا الشرقية وبعض بلدان أوروبا الغربية ، مما ساعد على توليد مستوى من الحد الادنى من القطع الاجنبي أو السلع للمقايضة . وسمح الانخفاض النسبي للرسوم الجمركية التي طبقتها الإدارة المصرية بتطوير تجارة استيراد مزدهرة للسلع المعمرة موجهة في معظمها لإعادة التصدير فيما بعد إلى مصر . ويقدر أن قيمة هذه التجارة "العابرة" كانت تبلغ من الارتفاع ثلثي مجموع الواردات إلى قطاع غزة[٤٨] . وكان أحد العوامل المهمة في نمو

Digitized by UNOG Library

القطاع الخارجي في قطاع غزة تدفق المتسوّقين من السياح المصريين إلى المنطقة ، الذين كانت تجتذبهم الواردات الرخيصة . وكان أحد المصادر الهامة الاخرى للدخل في اقتصاد قطاع غزة مدفوعات التحويلات ، في شكل تحويلات المغتربين وتحويلات الاونروا . واستأثرت هذه التحويلات بنسبة ٢٢ إلى ٢٥ في المائة من الدخل الوارد من جميع المصادر في عام ١٩٦٦ (٤٩) . وبالمقارنة ، فقد كانت نسبة ١٣ في المائة من الدخل الوارد في عام ١٩٦٥ إلى الضفة الغربية ترجع إلى المصادر الخارجية ، مما يبين زيادة اعتماد قطاع غزة على مصادر الدخل الخارجية (٥٠) . وقد تدهور الموقف بوضوح في ظل الاحتلال الإسرائيلي . وفي الثمانينات ، كانت نسبة مرتفعة تصل إلى ثلث مجموع الدخل المتاح للأرض المحتلة ناجمة من الخارج (٥١) .

٥٣ - وعلى ذلك ففي عام ١٩٦٧ كان القطاع الخارجي الفلسطيني يتألف من عدة عناصر واضحة التحديد . وخلقت واردات السلع الاستهلاكية وغيرها من السلع المصنعة ، إلى جانب بعض الواردات الزراعية ، تدفقا منتظما للموارد من الأرض المحتلة . ويبرز كشف حساب الواردات للأرض المحتلة خلال الفترة عجز الإنتاج المحلي عن تلبية عدد من الاحتياجات الاستهلاكية . وكانت الخدمات "المصدرة" من الضفة الغربية (لا سيما في مجال السياحة) وفي قطاع غزة (التجارة والسياحة) ؛ وصادرات السلع من قطاع غزة ومشيلتها ، بدرجة أقل ، من الضفة الغربية وكثيرا من العجز في الحساب التجاري للأرض المحتلة . وشكلت التحويلات ، بما فيها تحويلات المغتربين ، عنصرا آخر في القطاع الخارجي ، وإن ظلت أهميتها ضئيلة بالمقارنة بالتجارة في السلع والخدمات . ولم يبد في أي من المنطقتين أن دخل عوامل الانتاج من العمالة في الخارج كان عنصرا هاما في القطاع الخارجي على الرغم من عمل سكان الضفة الغربية المقيمين في الضفة الشرقية أو سكان قطاع غزة المقيمين في مصر .

٥٤ - وعلى الرغم من أن قطاعا خارجيا قد بدأ في التطور في المنطقة في عام ١٩٦٧ ، واتسم بدرجة معينة من التنوع والتخصص ، فقد وجهت معظم جهود التنمية المحلية إلى تعزيز القاعدة الاقتصادية المحلية دون أية عناية خاصة بدور توسيع التجارة في هذه العملية . وظلت الخيارات المتاحة أمام تطوير التجارة الخارجية (في السلع والخدمات) مرنة في تلك الفترة ، طالما ظل من الممكن إقامة روابط تجارية مباشرة مع عدد من أسواق الواردات والصادرات ، على الصعيدين الإقليمي والدولي . وهذا التمتع "بحرية الاختيار" النسبية في فترة ما قبل عام ١٩٦٧ حاسم لفهم الاثر الكامل للاحتلال الإسرائيلي على القطاع التجاري الفلسطيني الذي أخذ يظهر من جديد . فما أن أفاقت الضفة الغربية وقطاع غزة من الصدمات التي وقعت في عام ١٩٤٨ وبدأ في إعادة توجيه اقتصاديهما طبقا لذلك ، حتى جلب الاحتلال الإسرائيلي لعام ١٩٦٧ اختلالات جديدة ، حولت بصورة مثيرة ومنتظمة هيكل النشاط الاقتصاد الفلسطيني في الأرض المحتلة وظروفه .

Digitized by UNOG Library

٢ - التطورات التالية لعام ١٩٦٧

٥٥ - يعمل القطاع التجاري الفلسطيني اليوم في نطاق شبكة معقدة ومتضاربة من الإمكانات والمعوقات ومن القنوات والعقبات والتنظيمات والإجراءات . ومحددات القطاع التجاري هي النتيجة المتراكمة لتدخلات الاحتلال العسكري ، التي أضافت إلى الترتيبات الموجودة من قبل أو عدلتها او أبدلتها أو أوقفتها . وشهد ٢١ عاما من الاحتلال الإسرائيلي تحولات حاسمة وبعيدة المدى في هذا الصدد . ومُنع الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة من أداء أي دور في تحديد أو وضع أو تنفيذ تدابير السياسة العامة لتعزيز وتوجيه تطور قطاعه التجاري . وبسبب هذا وغيره من العوامل ، كانت النتيجة الخالصة هي ظهور أنماط ومعدلات للتجارة غير مواتية بصورة ملحوظة للأرض المحتلة وتخضع بصفة منتظمة لمزيد من التدهور حسب التغيرات في الأسواق الخارجية ومصالح سلطات الاحتلال . ولم تتمكن الأرض المحتلة بصفة عامة من التجارة إلا في السلع الاساسية التي تنطبق عليها طائفة من الشروط لا تتصل تماماً بالأداء التجاري . وكانت معايير القرارات التجارية الفلسطينية أقل اتصالا بسمات الميزة المقارنة الدولية أو التخصص وأوثق اتصالا بما تسمح به في الظروف الجغرافية والسياسية والقانونية والإدارية السائدة .

٥٦ - وأصبحت الصادرات الزراعية الفلسطينية تضم طائفة من البنود التي لم يكن يشملها الإنتاج أو التجارة من قبل . ودخلت سلع مختلفة ، لا سيما بعض الخضروات والفواكه المربحة ، إلى الإنتاج المحلي منذ فترة قريبة أو تمكنت من دخول أسواق الصادرات التي لم تكن موجودة من قبل . ويُصدّر بعضها إلى الأردن لبيعه محليا و/أو إعادة تصديرة إلى بلدان عربية أخرى ، وإن يكن تكوين هذا التدفق والتوجه السوقي قد تغيرا على مدى السنوات . ولا تستورد إسرائيل سوى خضر وفواكه معينة بكميات محدودة ، تستخدم في تجهيز العصائر والأغذية الإسرائيلية و/أو تدرجها إسرائيل في صادراتها الخاصة من البضائع التي تطرح في غير موسمها في الأسواق الأوروبية المربحة . وكان أحد الآثار الهامة لمحاولات فتح أسواق خارجية جديدة أمام الصادرات الزراعية الفلسطينية إعادة توجيه الإنتاج حسب حجم ونمط الطلب ، مما قد يعني سوقا تصديرية أوسع مما هو متاح في الوقت الحالي . ويبقى التأكد مما إذا كان بوسع المنتجين الفلسطينيين استغلال الحوافز قبل أن تتغير الظروف مرة أخرى ، ومما قد يجعل التوجهات الجديدة غير ذات موضوع .

٥٧ - ومنذ عام ١٩٦٧ ، استمرت صادرات المصنوعات الفلسطينية إلى الأسواق العربية من بعض المنتجات الرائجة (الصابون وزيت الزيتون المجهز وطوب المحاجر ومنتجات الالبان) وأدخلت بعض البنود الجديدة إلى خليط الصادرات (لا سيما اللدائن والمصنوعات اليدوية) . واستوعبت السوق الإسرائيلية بعض الصادرات المصنعة ،

Digitized by UNOG Library

مما أتاح نمو الصادرات الفلسطينية في بعض الأفرع . وشقت بعض السلع الاستهلاكية المُنتجة أو المستكملة في الأرض المحتلة طريقها إلى المستهلكين الاسرائيليين ، بالإضافة إلى السوق المحلية (الملابس الجاهزة والأخشاب والطوب والمنتجات المعدنية للبناء ، وبعض المنتجات الغذائية) .

٥٨ - وأصبح تقديم خدمات العمالة الفلسطينية إلى إسرائيل بندا تصديريا هاما آخر ، حيث تستخدم العمالة الفلسطينية غير المكلفة وكثيرة الحركة لإضافة القيمة في القطاعات الإنتاجية الإسرائيلية بتكلفة منخفضة نسبيا . وأبرز عنصر في هذا التصدير هو النزوح اليومي لنسبة كبيرة من القوة العاملة الفلسطينية للعمل في قطاعات مختلفة من الاقتصاد الإسرائيلي . ويشمل شكل آخر من "تصدير" العمالة شبكة وحدات الإنتاج الفلسطينية المشتركة في أعمال التعاقد من الباطن للشركات الصناعية الإسرائيلية (لا سيما المنسوجات ومواد البناء) ، والتي تستخدم بصفة رئيسية المواد الخام أو المواد شبه المجهزة الإسرائيلية لتسليم منتج تام الصنع . وهناك مجال ثالث طورت فيه الأرض المحتلة طاقة لتصدير العمالة هو مجال خدمات التصليح . وشهد قطاع غزة وبعض مدن الضفة الغربية القريبة من الحدود مع إسرائيل نمو ورش صغيرة الحجم متخصصة في الإصلاحات الزهيدة التكلفة نسبيا للسيارات والشاحنات والآلات والمعدات الزراعية الإسرائيلية . وكانت هذه الأنشطة جانبا رئيسيا من التحول في القطاع الخارجي الفلسطيني منذ عام ١٩٦٧ وهي تشكل واحدا من أكبر التحديات أمام بناء قدرات إنتاجية فلسطينية محلية في نطاق البيئة الدينامية والمفتوحة السائدة في الأرض المحتلة . وفي حين أدى هذا الاستغلال للأيدي العاملة المتجمعة في الأرض المحتلة إلى قدر معين محدود من توليد الدخل وإلى آثار تتعلق بتعزيز المهارات بحوافز شخصية ، فقد دفع الاقتصاد المحلي ثمن ذلك بالقدرة الإنتاجية الضائعة ، وضياع فرص الاستثمار في عمليات وأفرع إنتاجية جديدة ، وارتفاع درجة الاعتماد على مصادر الدخل الخارجية .

٥٩ - وفي مقابل "المكاسب" المحدودة التي تحققت عن طريق صادرات السلع الجديدة والخدمات ، عانى القطاع الخارجي في الأرض المحتلة من عدد من الخسائر منذ عام ١٩٦٧ . ففي القطاع الزراعي ، أدت التغيرات في ظروف الإنتاج المحلي وفرص الأسواق الخارجية إلى إنهاء حركة نقل الحبوب الغذائية إلى أسواق الضفة الشرقية (القمح والشعير والأعشاب والتوابل) ، إلى جانب توقف أو هبوط الصادرات من بعض المحاصيل النقدية (مثل الخيار والطماطم والكوسا والخوخ والبرقوق والكرز) . وتوقف إمداد الضفة الشرقية بالدواجن والماشية لمنتجات اللحوم والألبان ، تماماً أو قُيّد تقييدا حاداً ، نتيجة للظروف الناشئة عن الاحتلال . ولم تعد سوى قلة من المنتجات الصناعية التي كانت تورد إلى الأسواق العربية قبل عام ١٩٦٧ تعبر الجسور . وعانت السياحة ، وهي مكوّن هام ومجز من القطاع الخارجي قبل عام ١٩٦٧ ، معاناة خطيرة من

Digitized by UNOG Library

الظروف السائدة ، وفقدت الصدارة التي كانت تتمتع بها في اقتصادي الضفة الغربية وقطاع غزة قبل عام ١٩٦٧ .

٦٠ - وتنبع معظم العقبات التي تواجه عمل التجارة الفلسطينية من أثر السياسات والتدابير الموضوعة منذ الاحتلال الإسرائيلي ، والتي تخضع للتحليل بالتفصيل في الفصل الثالث . وقد اضطلعت بسلطة تنظيم النشاط الاقتصادي في الأرض المحتلة والإشراف عليه منذ عام ١٩٦٧ سلطات الاحتلال الإسرائيلية بواسطة حكم عسكري تحول جزئيا في السنوات الأخيرة إلى "إدارة مدنية" . وتوجّه عمل الحكم العسكري والإدارة المدنية في الأرض المحتلة قرارات وتوجيهات سياسية عامة أو محددة صادرة عن السلطات المركزية الإسرائيلية . وبصفة عامة ، فقد أوجزت السياسة الإسرائيلية إزاء التنمية الاقتصادية الفلسطينية بصفة رسمية على النحو التالي: "لن تبدأ الحكومة الاسرائيلية أية تنمية (في الأرض المحتلة) ، ولن تمنح تراخيص لتوسيع نطاق الزراعة أو الصناعة (هناك) ، بحيث يمكن أن تنافس دولة إسرائيل" (٥٢) .

٦١ - وتحكم السلطات الإسرائيلية بواسطة أوامر ومراسيم عسكرية دورية تؤثر على كل جوانب النشاط الاقتصادي الفلسطيني: الضرائب والجمارك ، والبنوك ، والنقد والتأمين ، والزراعة ، والصناعة والحرف ، والتجارة ، والأرض والمياه ، والعمالة ومجالات العمل الاخرى . وفي حين أن بعض هذه الأوامر والمراسيم قد عدّلت وجدّدت القوانين الأردنية أو المصرية السارية حتى عام ١٩٦٧ ، فإن معظمها يمثل تنظيمات جديدة تعكس اهتمامات السياسات الإسرائيلية . ويمكن ملاحظة أن السياسات والتدابير التي طبقتها السلطات الإسرائيلية قد اعتمدت على بعض الاعتبارات الاساسية: المحافظة على حد أدنى من النظام في الاقتصاد المحلي دون التزام بالنهوض بالمصالح الاقتصادية للأرض المحتلة ؛ وضمان مسايرة هذا التنظيم للنشاط الاقتصادي للأنماط العامة من السياسة والتشريعات ذات الصلة في إسرائيل ؛ وضمان عدم تعارض النشاط الاقتصادي الفلسطيني مع المصالح الاقتصادية الإسرائيلية أو إضراره بها . ويعمل هذا المحدد الرئيسي للنشاط الاقتصادي الفلسطيني عن طريق استراتيجية أملتها المصلحة الوطنية العامة لاسرائيل ، ولا تترك للأرض المحتلة سوى مجال ضئيل ، إن تركت ، للجوء إلى تدابير أو تسهيلات يمكن أن تصحح اختلال التوازن وتحمي القطاعات الحيوية .

٦٢ - وتشكل السياسة الإسرائيلية المؤثّر الرئيسي الشامل التغلغل في البيئة المنظمة للتجارة الفلسطينية . وهناك أهمية خاصة للكيفية التي تؤثر بها السياسات في نهاية المطاف عن طريق تطبيقها وتأثيرها على الظروف الاقتصادية في الأرض المحتلة . والاعتبار الأول والأهم الذي يؤثر على السياسة الإسرائيلية إزاء التجارة الفلسطينية هو أن تتدفق الصادرات الإسرائيلية بحرية إلى الأرض المحتلة بينما تخضع

Digitized by UNOG Library

الصادرات الفلسطينية إلى إسرائيل لضبط دقيق حماية لمصالح المنتجين الإسرائيليين . وتخضع الانماط الحالية لتجارة الأرض المحتلة ، التي يجري مسح لها في الفصل الثاني ، لهذا الاعتبار . وعندما أعلنت في عام ١٩٨٦ توجيهات سياسية جديدة تتعلق بالصادرات الفلسطينية إلى إسرائيل أكد وزير التجارة والصناعة الإسرائيلية هذا التوجيه حين قال إن الصادرات الفلسطينية "تهدد الشركات الإسرائيلية بالمنافسة غير المنصفة" (٥٣) . وهكذا ، فإن حلقة القيود الإسرائيلية المفروضة على القطاع الإنتاجي الفلسطيني تستكملها الاحكام غير العادلة التي توجه بها السياسات الإسرائيلية التجارة الفلسطينية مع إسرائيل وبقية العالم . وفي المقابل ، كان لتأثير كل من العوامل المحلية الهيكلية والمتعلقة بالبنية الأساسية والتنظيمات والإجراءات المتصلة بالتجارة الفلسطينية مع الاسواق العربية التقليدية وزنا أقل بكثير ضمن المحددات الشاملة للتجارة الفلسطينية . ويصدق هذا بصفة خاصة لأن سلطات الاحتلال الإسرائيلي قد زادت من حدة أوجه القصور الهيكلي أو المتعلق بالبنية الاساسية في الاقتصاد المحلي أو ، في أحسن الاحوال ، أهملتها بصفة عامة . وفي الوقت نفسه ، فان معظم سمات البيئة التجارية العربية المؤثرة على التجارة الفلسطينية قد ظهرت ردا على احتلال إسرائيل للأرض الفلسطينية ، أكثر من كونها انعكاسا لسياسات ازاء التجارة مع الأرض المحتلة في حد ذاتها . وسيجري تناول الاثر الذي خلّفته هذه العوامل في الفصل الثالث .

Digitized by UNCG Library

الفصل الثاني

أداء القطاع التجاري الفلسطيني

٦٣ - يعبر نمط التدفقات التجارية عن الاختلالات المشاهدة في الاقتصاد الفلسطيني . فمن الاتجاهات الرئيسية في التجارة الفلسطينية في الثمانينات ما يتمثل في الضعف النسبي لطاقة تصدير السلع مقترناً بالتزايد السريع في الواردات ، والتقلبات السنوية والاتجاهات المتقلبة الناشئة عن أوجه عدم التيقن في الإنتاج ، وتزايد تركز التجارة مع شريك وحيد (إسرائيل) . ويبحث هذا الفصل التطورات في التجارة الخارجية للأرض الفلسطينية المحتلة ، ويبرز بصفة خاصة الاتجاهات التي ظهرت منذ عام ١٩٨٠ . وبعد استعراض لبعض الأنماط الرئيسية للتجارة الفلسطينية ، يركز البحث على المساهمة الإجمالية للتجارة في الناتج المحلي الإجمالي ، والتطورات في ميزان المدفوعات ، وتكوين واتجاه تجارة السلع ، ودور الخدمات في موازنة حالات العجز المتزايد في تجارة السلع (٥٤) .

ألف - أنماط التجارة الخارجية وتطور الاقتصاد الفلسطيني

٦٤ - كان من شأن التأثيرات التي شكّلت القطاع الخارجي الفلسطيني والديناميات المتعارضة في كثير من الأحيان التي تميّز أداء هذا القطاع أن جعلت دور التجارة وإمكانات مساهمتها في التنمية تتسم بالغموض وعدم التيقن . وتأثر هذا القطاع بنفس القدر بتفتت الاقتصاد الفلسطيني وأسواقه الداخلية والخارجية ، والمركز القانوني والسياسي للأرض المحتلة إزاء الاقتصادات المجاورة . وبالنظر إلى الطابع الخاص للحدود مع الدول المجاورة وغياب السلطة الوطنية الفلسطينية في الأرض المحتلة ، فإن هناك نقصا بنفس القدر في التدابير التجارية والنقدية والضريبية الوطنية النموذجية وغير ذلك من تدابير الدعم التي يمكن أن تساعد في إعطاء هوية واضحة للقطاع الخارجي وأن توفر جوا داعما يمكن هذا القطاع من العمل والنمو . وأي تقييم أولي لبعض المسائل يشير سؤالين رئيسيين: ما هي بعض الأنماط المتكررة التي تؤثر على العلاقات التجارية الخارجية الفلسطينية ؛ وهل كان للتجارة دور في حفز التنمية ، أم تعثرت أم واكبت التقلبات التي لوحظت بالفعل في الاقتصاد الفلسطيني منذ عام ١٩٦٧؟

١ - تحقيق المزايا النسبية الفلسطينية

٦٥ - وبقدر ما يمكن تعريف المزايا النسبية وفقا لتكوين مزيج الصادرات وتغيراته مع الوقت ، يمكن القول بأن الأرض الفلسطينية المحتلة قد حققت ميزة نسبية في بعض السلع الأساسية الزراعية ، والمصنوعات ، ومختلف خدمات العمل . إلا أن تصدير سلعة معينة لا يؤكد بحد ذاته أن الاقتصاد يوفر هذه السلعة بأسعار تنافسية على المستوى الدولي أو أن إنتاج هذه السلعة وتصديرها يتميزان بالكفاءة . ولربما كان الأمر كذلك

Digitized by UNOG Library

لو كانت القرارات التي تحكم إنتاج السلع والاتجار بها تتخذ بما يتفق فقط مع التحولات في مستويات الاسعار النسبية وقدرة الاقتصاد المحلي على توفير هذه السلع على نحو مربح ضمن ذلك الهامش .

٦٦ - إلا أن البيئة التنظيمية التي تولدت عن الاحتلال كثيرا ما أدت الى تقييد إنتاج سلع أو بضائع معينة والى تشجيع سلع وبضائع أخرى ، كما ثبّطت بصورة عامة استعداد أصحاب المشاريع للابتكار والمبادرة . وهذا الأثر المثبط الناشئ عن هذه القيود المفروضة على قدرة المنتجات الفلسطينية على الدخول بشكل تنافسي الى أسواق الصادرات كثيرا ما يشكل عقبة تعترض إقامة خطوط إنتاج جديدة . وهكذا فإن فرص التوصل بحرية الى تحقيق واستغلال المزايا النسبية يمكن أن تقيّد من البداية رغم معدلات التبادل التجاري التي تسود في مرحلة معينة . ومع ذلك فإن بعض المنتجات والخدمات الفلسطينية قد نجحت في فرض وجودها في أسواق الصادرات .

٦٧ - وقد ظهرت قدرة تنافس على المستوى الدولي تستند في جوهرها إلى تلك الموارد الطبيعية التي استطاع المنتجون الفلسطينيون استغلالها استغلالاً كافياً . ومن الأمثلة على ذلك إنتاج سلع أساسية تتميز بالجودة وتتوفر لها إمكانيات طلب دولي جيدة نسبيا مثل الحمضيات وبعض أنواع الفواكه والخضر السريعة التلف ، فضلا عن الخبرة الفلسطينية العريقة في تجهيز محصول الزيتون المحلي وتحويله الى زيت وغير ذلك من المنتجات ذات الصلة . وثمة شرط ضروري آخر لتوريد هذه السلع الى أسواق الصادرات تمثل في القدرة على إنتاج هذه السلع عن طريق الاستخدام المكثف لمورد وفير مشترك بين العديد من المناطق النامية ، وهو مورد القوى العاملة غير المكلفة والمتدنية المهارة نسبيا . وبالطبع فإن هناك عوامل أخرى كانت لها مساهمتها ، بما في ذلك أساليب الإنتاج المحسنة ، واستعداد أصحاب المشاريع الى التجريب عن طريق إدخال أصناف محاصيل جديدة وتخفيض التكاليف من خلال الزراعة الكثيفة والاستخدام الرشيد للموارد المائية النادرة . وقد أثبتت اليد العاملة الفلسطينية دورها المفيد في تحقيق وتعزيز القدرة التصديرية الى جانب عوامل مؤاتية أخرى .

٦٨ - إلا أن تأثير الديناميات القائمة في الاقتصادات المجاورة ، وهي نفس الديناميات التي تحقق المزايا النسبية الفلسطينية ، قد أدى أيضا وبصورة تدريجية الى التقليل من المزايا النسبية المتاحة للاقتصاد الفلسطيني نتيجة لزيادة الاستخدام المكثف لليد العاملة الرخيصة . فبينما استغل الشركاء التجاريون الاقليميون للأرض المحتلة مزاياهم النسبية في صادرات السلع وغيرها من الصادرات عن طريق اعتماد سياسات وتدابير تشجيعية ، فإن الصادرات الفلسطينية من السلع المماثلة قد فقدت تدريجيا ميزتها في بعض الأسواق الخارجية . ومما عجل في تقلّص الفجوة التنافسية في

Digitized by UNBISS Library

أسواق الصادرات الاحوال غير المؤاتية التي يعمل المنتجون الفلسطينيون في ظلها ، مما أدى الى تردّي معدلات التبادل التجاري أو تباطؤ نمو الإنتاجية مع ما يصحب ذلك من تغيرات في النوعية وتزايد في التكاليف (الفعلية أو الضمنية) المؤثرة على الإنتاج . ويفتقر المنتجون الفلسطينيون للقدرة على المساومة ولآليات التعويض عن تغير الأسعار الخارجية أو شروط التوريد . ومع مرور الوقت ، أخذت القطاعات الإنتاجية الفلسطينية تواجه صعوبة أكبر في المحافظة على حصص التصدير وفي التجارة عن طريق الاستفادة فقط من الاستخدام الكثيف لليد العاملة . وإذا لم يتمكن الاقتصاد الفلسطيني من إحداث زيادات في الإنتاجية المحلية أو تغييرات في اتجاهات أسواق الصادرات القائمة ، فإن الإمكانات الرئيسية لهذا الاقتصاد للحصول على المزيد من الفوائد من صادرات المنتجات القائمة على كثافة العمل وذات النوعية العالية تكمن في العثور على أسواق جديدة يمكن أن تحقق فيها مزايا نسبية مماثلة أو جديدة واختراق هذه الأسواق .

٦٩ - وتركيز الاقتصاد الفلسطيني على تصدير السلع القائمة على كثافة العمل يبرز المكانة المركزية في القطاع الخارجي التي يحتلها جانب آخر من جوانب قدرة التصدير الفلسطينية ، وهو جانب توريد خدمات العمل الى شتى أنحاء المنطقة ولا سيما الى إسرائيل . فمنذ عام ١٩٦٧ ، أصبحت الحصائل من خدمات العمل تشكل الجزء الأعظم من صادرات السلع والخدمات . وباستثناء الدخل الفوري الناشئ عن أجور العمال ، فإن هذه العملية لا تحقق للاقتصاد الفلسطيني سوى فوائد قليلة ومحدودة . وفارق الأجور (بين العمل المحلي والعمل في إسرائيل) فارق بسيط ، وليس هناك أي عائد بالعملة الأجنبية (فكل هذا الدخل هو بالشيكل الإسرائيلي الذي يظل يمثّل عملة ضعيفة نسبيا) . وفرص اكتساب المهارات ضئيلة جدا بالنظر إلى أن معظم العمال المهاجرين الفلسطينيين يزاولون أعمالاً يدوية . وتبعا لذلك ، فإن تصدير اليد العاملة الى اسرائيل قد حقق مكاسب كبيرة أساساً بالقدر الذي ساعد به ذلك على استيعاب أعداد سريعة التزايد من العاطلين عن العمل و/أو العمال المستخدمين استخداما ناقصا . ولكن يبدو أن الاقتصاد المحلي لا يحصل إلا على القليل من الفوائد المترتبة على ذلك والمحفزة للنمو ، إذ أن الفلسطينيين يمنعون من وضع السياسات والتدابير اللازمة لتحقيق أقصى زيادة ممكنة في فوائد المكاسب التي يمكن تحقيقها من خلال تصدير اليد العاملة وإرساء أساس ذاتي للاقتصاد الفلسطيني .

٧٠ - وأية فوائد تنشأ عن مواصلة هذا التخصص المفرط في تصدير خدمات العمل يجب أن ينظر اليها استنادا الى ما يترتب على ذلك من نتائج خطيرة من حيث طاقة الإنتاج الضائعة وتوجيه عمليات الإنتاج المحلية وتنمية الموارد البشرية حسب متطلبات المصالح الخارجية وانخفاض الناتج المحلي وما ينشأ عن ذلك من اعتماد على الموارد

Digitized by UNOG Library

الخارجية . ولم يأخذ الاقتصاد الفلسطيني فرصة لتحديد مسار الأحداث هذا ولا لاختيار تصدير اليد العاملة باعتباره المقابل للعمالة المنتجة داخل الاقتصاد المحلي وتصدير السلع بدلا من ذلك . وأيا كانت المزايا التي قد يبدو أن مخصصات الموارد الحالية توفرها لصالح الاقتصاد الفلسطيني ، فإن مصالح الاقتصاد الاسرائيلي هي التي سادت بينما استبعدت فعلا البدائل المحتملة لتخصيص موارد اليد العاملة الفلسطينية محليا .

٧١ - وفي الوقت نفسه ، تم وضع سياسات وتدابير شجّعت توريد الصادرات من خدمات العمل . وترتّبت على ذلك عملية إعادة تشكيل و/أو تقييد للزراعة والصناعة الفلسطينيتين بطريقة خفضت قدرتهما على توليد العمالة . وقد أسفر هذا عن جملة نتائج منها تعزيز المصلحة الاقتصادية لإسرائيل وتمكينها من تنمية ميزتها النسبية في مجالات أخرى . وقد لاحظ مراقب إسرائيلي أن توريد اليد العاملة الفلسطينية قد منح إسرائيل "مزايا اقتصادية هامة" ، إذ خفّف من حدة الضغوط من أجل رفع الأجور وبالتالي فقدْ أسهم في التعجيل بالنمو الاقتصادي وتخفيض معدلات التضخم . كما أن توريد العمال غير المهرة قد أتاح ازدهار الفروع القائمة على كثافة العمل كما أرجأ ، بل حتى أزال ، الحاجة الى الاستثمار الرأسمالي في مجال الميكنة[٥٥] .

٢ - <u>جوانب التكامل</u>

٧٢ - وثمة مسألة ذات أهمية مستمرة بالنسبة للتجارة الفلسطينية ، وهي مسألة جوانب التكامل القائمة والمحتملة بين الناتج المحلي وعمليات الإنتاج المماثلة في الاقتصادات المجاورة . وقد يبدو أن تصدير خدمات العمل إلى إسرائيل يساعد في إقامة وتعزيز "التكامل" بين الاقتصاد الإسرائيلي القائم على رأس المال الى حد بعيد والاقتصاد الفلسطيني القائم على وفرة اليد العاملة ، ولكن هذا ليس أمرا بديهيا . ففيما يتعلق بصادرات اليد العاملة إلى إسرائيل ، لم تنشأ أوجه التكامل بين الاقتصادين المختلفين عن طريق عمل الآليات السوقية . وبالعكس عملت السياسة الإسرائيلية من جانب واحد منذ عام ١٩٦٧ فعاملت الأرض المحتلة باعتبارها جزءا من سوق العمل المحلية بقدر ما يتعلق الأمر بالاحتياجات الإسرائيلية ، بينما اعتبرت هذه الأرض كمورد لليد العاملة الأجنبية بقدر ما يتعلق الأمر بالاحتياجات الفلسطينية التي لا تتحمل اسرائيل مسؤوليتها . وهذا يلاحظ على سبيل المثال في عمل المكاتب الإسرائيلية لما يسمى "تبادل اليد العاملة" التي تنظم تدفق اليد العاملة من الأرض المحتلة الى اسرائيل ، جغرافيا وقطاعيا ، في حين أن توزيع اليد العاملة في الأرض المحتلة يترك للسوق المفتوحة . وهذه المعايير المزدوجة تتجلى بالقدر نفسه في تجارة السلع الفلسطينية - الإسرائيلية ، حيث تتمتع القطاعات الإنتاجية الإسرائيلية بمستويات من الحماية يحرم منها الاقتصاد الفلسطيني الضعيف .

Digitized by UNOG Library

٧٣ - وحتى عام ١٩٨٤ ، كانت إيرادات الصادرات من اليد العاملة الفلسطينية المقيمة (أي باستثناء تحويلات المهاجرين) الى الاردن وغيره من البلدان العربية تشكل ما يقل عن ٢٥ في المائة من مجموع الأجور المدفوعة لحساب الارض المحتلة ، أما النسبة المتبقية فمنشؤها في إسرائيل (٥٦) . ومع تضاؤل فرص العمل في المنطقة منذ ذلك الوقت ، ارتفعت حصة إسرائيل من هذه المدفوعات . وبالنسبة لمعظم سكان الارض المحتلة الذين يعملون في الاردن وغيره من البلدان العربية لفترات مختلفة من كل سنة ، تتوفر فرص العمل المجزي نسبيا في سياق الروابط الاسرية وغيرها من الصلات الشخصية داخل المنطقة ، وهي صلات سابقة على الاحتلال الاسرائيلي وتعكس التكامل الثابت والناجح بين عرض اليد العاملة الفلسطينية الماهرة والطلب الإقليمي عليها .

٧٤ - وعلى النقيض من ذلك ، فإن تدفق اليد العاملة الفلسطينية إلى إسرائيل يمثل عملية تنشأ في إسرائيل وتنظمها إسرائيل من جانب واحد . فاحتياجات بعض قطاعات الاقتصاد الإسرائيلي من اليد العاملة غير الماهرة تلبّى بسهولة (وبكلفة زهيدة) عن طريق الاستيراد "الانتقائي" لليد العاملة من الارض المحتلة . ويتم تصدير اليد العاملة الفلسطينية بشروط تمليها إسرائيل دون إيلاء الكثير من الاعتبار لما يترتب على ذلك من آثار على الاقتصاد الفلسطيني المصدّر دون تقديم تعويضات لهذا الاقتصاد غير الاجور التي تعادل تقريبا تلك الاجور السائدة في الارض المحتلة . ومما يسهّل هذه العملية كساد سوق العمل الفلسطينية المحلية وارتفاع درجة تعرّضها للطلب الموسمي الإسرائيلي على القوى العاملة المتوافرة بسهولة في الارض المحتلة . وتصدير اليد العاملة الفلسطينية يُكمِّل على نحو انتقائي قوة العمل الإسرائيلية ، ولكن هذه عملية ذات اتجاه واحد . فليس هناك تشجيع مماثل لقطاعات أو فروع الاقتصاد الفلسطيني . وإذا كان من الممكن النظر إلى هذه العملية باعتبارها تشجع تدفقات هجرة اليد العاملة في اقتصادات ومناطق أخرى ، فإن السياق الذي تحدث فيه هنا ، في ظل قيود الاحتلال التي سببت تدهورا في القطاعات الإنتاجية للاقتصاد المصدّر ، هو بصورة عامة سياق مشوّه وليس في صالح الارض المحتلة .

٧٥ - ويدفع المستورون الفلسطينيون للسلع الرأسمالية أو الوسيطة سعرا عاليا للحصول على المدخلات اللازمة ، وتخضع القطاعات الانتاجية الفلسطينية المحلية لضغوط متزايدة نتيجة لتدفق المنتجات الاسرائيلية إلى الارض المحتلة . ولم يؤد تزايد خدمات التعاقد من الباطن وخدمات التصليح (التي تشكل أجورها جزءا من صادرات اليد العاملة الفلسطينية) إلى تشجيع جوانب التكامل المحلية مع سائر الفروع أو القطاعات غير المشمولة مباشرة في هذه العملية . وقد ظهر قطاع تصدير اليد العاملة الفلسطينية إلى حد ما في إطار "جيب التصدير" التقليدي ، حيث لم يتحقق لمجالات الاقتصاد الاخرى سوى القليل من الفوائد في شكل مهارات جديدة أو محسنة ، وروابط انتاج أو توسع في السوق . وبفضل العمليات البسيطة في مجالي التكنولوجيا والعمل المطلوبة من

Digitized by UNOG Library

المتعاقدين من الباطن ، فقد أصبحت هذه الممارسة جذابة نسبيا ، وقليلة المخاطر ومجزية إذا قورنت بسائر الانشطة الصناعية ، بينما أدت هذه العمليات إلى تثبيط المبادرات في فروع أخرى تتمتع بامكانات التسويق المحلي أو التصدير .

٧٦ - وجوانب التكامل بين فروع الصناعة الفلسطينية والاسرائيلية التي قد تبدو في تكوين تجارة السلع الفلسطينية - الاسرائيلية كانت إلى حد بعيد من مظاهر قدرة الاقتصاد الاسرائيلي الاقوى على الاستيراد الانتقائي بما يتمشى مع متطلبات تنميته الصناعية . أما الصناعات الفلسطينية التي اخترقت الأسواق الاسرائيلية (مثل بعض المنتجات الغذائية ، ومواد البناء وبعض منتجات المنسوجات) فقد فعلت ذلك بفضل أسعارها المنخفضة نسبيا وليس بفضل أية قدرة خاصة أو بفضل وجود أي ترتيب لتوريد المواد التي لا يمكن (أو لا يتم) انتاجها في اسرائيل . وقد دخلت هذه الصادرات الطرف الأسفل من السوق الاسرائيلية لهذه السلع ، مما أتاح لبعض المصنّعين الاسرائيليين التحول إلى فروع تتميز بقدر أكبر من كثافة رأس المال والانتاجية . وقد تسنى لصادرات السلع الفلسطينية أن تحقق هذا الاختراق بفضل الجهود الطويلة التي بذلها المنتجون الفلسطينيون لتخفيض التكاليف وتجنب المعارضة القوية للسلع الفلسطينية من قبل المصنعين الاسرائيليين ، بينما تضعف الفروع الصناعية الفلسطينية الاخرى من جراء المنافسة غير المنظمة من قبل الواردات من اسرائيل . وقد أصبحت معايير التشغيل المستمر للمؤسسات الصناعية الفلسطينية تحدد أكثر من أي وقت مضى على أساس قدرتها على تكملة العمليات الصناعية الاسرائيلية (خصوصا عن طريق التعاقد من الباطن) وبعض مجالات الطلب الاستهلاكي . وأصبح دور الطلب في السوق الفلسطينية المحلية وامكانيات التصدير إلى غير اسرائيل هامشيين بصورة متزايدة بعد عقدين من الاحتلال الاسرائيلي .

٧٧ - ويشكل تكوين الصادرات السلعية الفلسطينية إلى اسرائيل مثالا آخر على كيفية ظهور "أوجه التكامل" ذات الاتجاه الواحد عن طريق التجارة بين اسرائيل والأرض المحتلة . فالسلع الزراعية الفلسطينية التي تسمح لها الانظمة الاسرائيلية بدخول اسرائيل تسد الفجوات القائمة في السوق الاسرائيلية والناجمة عن أوجه النقص في الانتاج ، وتحل محل المنتجات الاسرائيلية التي تستفيد من ايرادات أعلى من خلال التصدير ، أو يعاد تصديرها باعتبارها منتجات اسرائيلية . وفي الحالتين الأخيرتين ، هناك مكاسب بالعملات الأجنبية لا يستفيد منها المنتجون الفلسطينيون . ولا تعاني اسرائيل في أية حالة من الحالات من خسائر بالعملات الأجنبية نتيجة للاستيراد من الأرض المحتلة حيث يتم دفع ثمن الواردات بالعملة الاسرائيلية . وبالنظر إلى ما تتسم به هذه الصادرات إلى اسرائيل وعن طريقها من طابع موسمي لا يمكن التنبؤ به ، فإن هذه العملية لا تحقق للمنتجين الفلسطينيين سوى القليل من الفوائد الواضحة . ولا تكون أسواق التصدير مضمونة من سنة إلى أخرى ، وكثيرا ما يواجه المنتجون فوارق ونظم

٢٦٥٣ب
Digitized by Arabic Digital Library

أسعار لا يمكن التنبؤ بها بين الأسواق المحلية والاسرائيلية والأردنية وغيرها من أسواق التصدير . ولذلك لا يمكن توجيه الانتاج لضمان تحقيق فوائد هيكلية طويلة الاجل من أوجه التكامل الممكنة .

٣ - التجارة في الاقتصاد الفلسطيني: رائدة أم تابعة؟

٧٨ - ثمة جانب هام لديناميات التجارة الخارجية الفلسطينية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية ، وهو جانب ناشئ عن الأحوال الجغرافية والادارية التي تصحب الاحتلال الأجنبي للضفة الغربية وقطاع غزة . وقد نشأت تأثيرات شاملة نتيجة "الانفتاح" للأرض المحتلة جغرافيا أمام الواردات الأجنبية (٥٧) . وفي استكشاف المحددات الرئيسية التي تحدّ من مساهمة التجارة ، ودورها المولد للامكانات ، في التنمية الاقتصادية الفلسطينية ، هناك مسألتان مترابطتان يبدو أنهما تثيران القلق بصفة خاصة: أولهما الأثر على الانتاج المحلي والطاقة التصديرية الناجم عن التعرض دون حماية لنظم تجارية غير محلية ولا سيما النظم الاسرائيلية ؛ وثانيتهما ما اذا كانت التجارة قد ولدت نموا إيجابيا اجماليا أو آثارا انمائية بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني يمكن أن ترجح أثر اعاقة التنمية الناجم عن الانماط السائدة في الانتاج والتجارة .

٧٩ - فالأرض الفلسطينية المحتلة تتاجر في بيئة وعلى أساس شروط تختلف عن تلك التي يتمتع بها شركاؤها التجاريون . والأرض المحتلة محرومة من السمات التشريعية والادارية النموذجية اللازمة لقطاع التجارة الخارجية ، مع ما تعنيه هذه السمات من وجود مؤسسات وأنظمة وإجراءات محلية ومجموعات من الترتيبات التجارية والضريبية والنقدية ، ومع ذلك بذلت الأرض المحتلة جهودا للمحافظة على قطاع تجارتها الخارجية وتوسيعه . ولم تترك الظروف السياسية والجغرافية والاقتصادية للأرض المحتلة خيارا آخر غير العمل في اطار النظم التجارية (غير الفلسطينية) القائمة من أجل مواصلة التعاملات التجارية مع الأسواق التقليدية فضلا عن الشركاء الجدد (ومنهم اسرائيل) . أما شروط تجارة الاقتصاد الفلسطيني (كمصدر ومستورد على السواء) مع بقية العالم فكانت غير متوازنة وغير متكافئة بصورة عامة ، إذ أن قدرة هذا الاقتصاد على التفاوض حول سياسات ذات منفعة متبادلة وعلى تنفيذ هذه السياسات قد انخفضت بحيث كادت تصبح معدومة . وفي الأسواق التقليدية التي كانت في السابق مفتوحة للتعاملات المباشرة ، تعيّن على المصدرين والمستوردين الفلسطينيين أن يعتمدوا على معاملة مؤاتية لكي يقللوا إلى أدنى حد من الاضرار الناجمة عن العزلة عن التطورات الاقتصادية الاقليمية . وبالرغم من وجود "الجسور المفتوحة" منذ عام ١٩٦٧ ، فإن حقائق الاحتلال قد فرضت قيودا كبيرة على مدى امكانية ادارة وتنظيم التجارة الدولية الفلسطينية بغية تحسين النمو والتنمية الاقتصاديين .

٨٠ - وقد وسّع الاحتلال الى حد كبير السوق "المحلية" المحتملة للمنتجات الاسرائيلية ، الأمر الذي أسفر عن آثار ملموسة من وفورات الحجم بالنسبة للمنتجين

Digitized by UNOG Library

الاسرائيليين في فروع صناعية معينة . فالسلع الزراعية الاسرائيلية تتنافس في الاسواق الفلسطينية مع السلع المنتجة محليا ، إذ أن الاعانات الحكومية الكبيرة للزراعة الاسرائيلية تسمح بتخفيض الأسعار إلى مستويات كثيرا ما تكون دون مستوى تكاليف الانتاج المحلي الفلسطيني التي يتحملها المزارعون الفلسطينيون بالكامل . وبالرغم من أن مستويات الانتاج الزراعي الفلسطيني تتيح امكانات تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي المحلي في معظم الفروع ، فإن النمط السائد لتبادل السلع مع اسرائيل كان عاملا مناوئا لذلك .

٨١ - وفي حين أن الصادرات الزراعية الفلسطينية تشكل "فائضا متبقيا قابلا للتسويق" ، فإن هذا الفائض ينشأ نتيجة للعقبات القائمة في السوق المحلية والتي تمنع المنتجين المحليين حتى من محاولة تلبية الطلب المحلي . وهذه العقبات تشتمل على تخلف الهيكل الاساسي التجاري المحلي وتقلب الأسعار وأحوال العرض نتيجة للتعرض الشديد لمتطلبات الاقتصاد الاسرائيلي وما يتميز به من أحوال انتاج/عرض . وثمة عقبة هامة أخرى تنشأ عن الممارسات التعسفية للسلطات الاسرائيلية التي كثيرا ما تمنع بالقوة تسويق الانتاج المحلي وتسمح بتصريف الفوائض الاسرائيلية المنخفضة الأسعار في الأسواق الفلسطينية . وتدفقات الصادرات من الأرض المحتلة هي نتيجة عدم القدرة على تعزيز وحماية ودمج السوق المحلية وتصريف الناتج محليا بقدر ما هي نتيجة استراتيجيات مقصودة لترويج وتسويق الصادرات . وقد أسفرت هذه التشوهات في العلاقات التجارية الفلسطينية عن انحياز هيكلي ضد اضطلاع التجارة بدورها كحافز للنمو الاقتصادي أو التنمية الاقتصادية .

٨٢ - وبالنظر إلى ارتفاع مستوى الحماية التي يتمتع بها العديد من الصناعات الاسرائيلية (إزاء الواردات من الخارج) ، فإن السلع الاسرائيلية التي لا تتميز بقدرة تنافسية على المستوى الدولي يمكن أن تدخل إلى الأسواق الفلسطينية حيث تتنافس مع المنتجات الفلسطينية المماثلة التي لا تستفيد من أية اعانات كتلك التي تمنح للعديد من الصناعات الاسرائيلية . وعلاوة على ذلك ، فإن الاحتلال العسكري الاسرائيلي قد حرم الصناعات الفلسطينية من تلك التسهيلات والاعانات القائمة بموجب القوانين المصرية والأردنية المنطبقة في شتى أنحاء الأرض المحتلة . وفضلا عن اخراج بعض الصناعات الفلسطينية من السوق المحلية ، فقد كان لهذه الحمائية من جانب واحد أثر ضار ملحوظ على المستهلكين الفلسطينيين ، حيث يلقي على كاهل المستهلكين الفلسطينيين في الأرض المحتلة عبء الفرق بين أسعار الواردات (في اسرائيل) وأسعار المصنوعات الاسرائيلية المحمية . كما أن "مستوى حماية السلع الاستهلاكية عال بصفة خاصة ، مما يسمح للمنتج الاسرائيلي العادي أن يبيع منتجاته بأسعار تزيد بنحو ثلثين عن أسعار الاستيراد . وتفرض كلفة على المستهلكين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة الذين يتعين

Digitized by UNOG Library

عليهم أن يتقاسموا نفس العبء كالمستهلكين الاسرائيليين ، بينما يتمتع المنتجون الاسرائيليون بامكانية الوصول الى الاسواق المحمية بدرجة عالية"(٥٨) في حين لا تتمتع الصناعة الفلسطينية بالقدرة ولا بالميزة التنافسية بحيث تخترق تلك القطاعات من السوق الاسرائيلية التي تسود فيها الحماية (مثل السلع الاستهلاكية المعمرة) .

٨٣ - وثمة جانب آخر لانماط التجارة بين الارض الفلسطينية المحتلة واسرائيل وهو جانب يتمثل في تاثير هذه الانماط على أنماط وأذواق الاستهلاك المحلي التي أعيد توجيهها نحو السلع التي توردها اسرائيل . كما كان للتجارة مع اسرائيل دور في توحيد هياكل الاسعار بين اسرائيل والارض المحتلة ، مما زاد من ربط هذه الاخيرة بانماط الانتاج والاستهلاك وهي تحقق المصلحة الاقتصادية الاسرائيلية أكثر ما تحقق المصلحة الاقتصادية الفلسطينية . ولربما كان الترابط بين تدفق تجاري (تصدير اليد العاملة الى اسرائيل) وتدفق آخر (الصادرات الاسرائيلية إلى الارض المحتلة) أعظم فائدة حققتها اسرائيل من خلال الانماط القائمة للتجارة . وبما أن خدمات العمل الفلسطينية تسد فجوات هامة في الاقتصاد الاسرائيلي ، فإن الكلفة المنخفضة التي تدفعها اسرائيل نظير هذه الخدمات تُسترد بالكامل وبسرعة عندما تحصل على دخل عوامل الانتاج في شكل دفع ثمن السلع الاستهلاكية الاسرائيلية .

٨٤ - والفوائد الهامة الأخرى للتجارة ، مثل نقل آثار النمو في الاقتصادات المجاورة ، لم تصل إلى الارض المحتلة إلا في صورة واهنة متطايرة . ولا يمكن للاقتصاد ككل أن يحوّل على نحو مفيد هذه "النتائج غير المباشرة" الغورية إلى مكاسب اقتصادية ملموسة وأطول أجلا . فالارض المحتلة لم تشهد إنتقال الآثار التكنولوجية والتعليمية والتطبيقية والآثار المترتبة على الادخار والاستثمار أو غير ذلك من الآثار التي ترتبط عادة بالتجارة إلا فيما يتعلق بعدد قليل من السلع الاساسية ، خصوصا تلك التي تشتمل على مدخلات الري والمدخلات الزراعية . وقد كانت "قوى التكامل" الممكنة الناشئة عن التجارة ، من حيث ما يتولد عن الصادرات من حوافز للاقتصاد ، غائبة إلى حد بعيد في الارض المحتلة . ويمكن تفسير آثار ضعف ارتباط الصادرات بالاقتصاد المحلي لا من خلال الضعف المحتمل للحوافز الناجمة عن تلك الصادرات التي تخصصت فيها الارض المحتلة فحسب ، بل أيضا من خلال سلسلة من العوائق التي تحد من انتقال المكاسب المحققة من التجارة الى سائر القطاعات . وفي مقدمة هذه العوائق ضعف نشاط التوسط المالي في الاقتصاد الفلسطيني ، وارتفاع مستوى استهلاك الواردات ، ووجود مثبطات للاستثمار في القطاعات الانتاجية .

٨٥ - وتبعا لذلك ، فإن ارتفاع درجة تركز الصادرات (من بضع سلع وخدمات عمل) قد حول أجزاء من القطاع الخارجي إلى جيوب غير مدمجة عموما في بقية الاقتصاد وموجهة نحو عملاء معينين أو أسواق معينة دون غيرها . وبشكل متزايد ، لا يمكن اعتبار

Digitized by UNOG Library

هذه الجيوب "قابلة للاستمرار" إلا استنادا الى فرضية المحافظة على التشوهات الحالية في الأحوال التجارية . ولا يمكن عكس هذا الاتجاه من خلال العمل الحر لقوى السوق القائمة ـ فالمعالجة الواعية والشاملة للسياسة العامة هي شرط أساسي لتصحيح معظم الاختلالات والعوائق القائمة .

٨٦ ـ ومن الصعب تبيّن مكاسب محددة ودائمة للأرض المحتلة من خلال مسار النمو الحالي للاقتصاد الفلسطيني . فالأرض المحتلة لم تعرف سمات التعاون والتكامل الاقتصاديين التي يمكن أن تعود بالأثر النافع على الشركاء التجاريين . والديناميات السائدة للعلاقة الاقتصادية الاسرائيلية ـ الفلسطينية هي التي زودت اسرائيل باليد العاملة الرخيصة ، وبالتجهيز الزهيد الكلفة لبعض السلع الصناعية ، وبصادرات السلع الزراعية الفلسطينية المتدنية الأسعار والمناسبة لاعادة تصديرها الى الخارج ، وبسوق استهلاكية متنامية بالنسبة لسلسلة من السلع الصناعية والزراعية الاسرائيلية . وهذه الروابط ذات الاتجاه الواحد أرغمت المستهلكين الفلسطينيين على الاعتماد على مصدر واحد للواردات ، بينما حرمت القطاعات الانتاجية وقطاعات الخدمات من القوى العاملة ، ومن دور المساهمة في عمليات الانتاج الصناعي ، ومن الروابط الممكنة فيما بين القطاعات ومن الفوائد الناجمة عن تصدير المحاصيل المربحة . وبالنظر الى أنه يجري إخراج المنتجين الفلسطينيين من السوق المحلية ، فإن مؤسسات المقاولات الاسرائيلية تستفيد من وفورات الحجم . وبالمثل فإن المصالح التجارية الاسرائيلية تستفيد من فقدان الاقتصاد الفلسطيني للمهارات وتخصصات العمل الجديدة أو المحسنة وللفوائد المالية والادارية التي يمكن أن يحققها عن طريق التحكم بتسويق الصادرات الزراعية .

٨٧ ـ ولربما كان من الممكن للقطاع الخارجي الفلسطيني أن يوفر حافزاً أكبر للنمو والتنمية المحليين لولا الاحتلال الاسرائيلي وتدفق التجارة في اتجاه واحد والفوائد التي تحققت لاسرائيل . وليس هناك الكثير من الأدلة على أن القطاع التجاري قد شجع اقامة خطوط انتاج جديدة أو أنه تمكن من تصريف الفوائض المحلية . فمعظم سمات القطاع الخارجي التي لوحظت تدل على أن القطاع الخارجي لم يتمكن من أن يكون رائداً للاقتصاد . وعلى العكس ، فعندما لم تكن التجارة "جيباً" معزولا عن بقية الاقتصاد ، كان القطاع التجاري تابعاً ، وكان السبب الأول في ذلك قوة ارتباطه المطلقة بالاقتصاد الاسرائيلي ، وانقاد بذلك الى سلسلة من المجالات التي لم تخدم الاقتصاد الفلسطيني إلا عرضاً ومصادفة . وهذا يتضح في عدد من الجوانب ، بما فيها تفتت الأسواق وهياكل الأسعار والحواجز الفعلية التي تعترض سبيل الدخول الى الأسواق المحلية والأسواق الخارجية المحتملة والتي تفرض عن طريق تطبيق القيود الاسرائيلية ، واستغلال صادرات اليد العاملة الفلسطينية حيث تقتصر المنافع المتبادلة المحققة للاقتصاد الفلسطيني على العوائد من دخل عوامل الانتاج . ولا تتمتع الأرض المحتلة إلا بقدر ضئيل جدا من

Digitized by UNISCO Library

عوائد التجارة نظرا لتدني الفوائد المالية وضعف تنمية الموارد البشرية والاستغلال الناقص للطاقة الانتاجية في الصناعة والزراعة ، وتفكك الروابط فيما بين القطاعات المحلية ، بين كل من الضفة الغربية وقطاع غزة ومع الاقتصادات المجاورة .

باء - مساهمة التجارة في الناتج المحلي الاجمالي

٨٨ - منذ السبعينات ، سجلت التجارة (بما فيها التجارة الداخلية والخارجية ، والنقل والخدمات الخاصة التي تصنف جميعها من الناحية الاحصائية باعتبارها قطاعا واحدا في الحسابات القومية) نموا مطردا نسبيا مع تزايد دخول الاقتصاد الفلسطيني في تعاملات مع اسرائيل . وقد كان نمو هذا القطاع ايجابيا بصورة رئيسية ، حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوي ٨ في المائة من عام ١٩٨٠ الى عام ١٩٨٦ (انظر الجدول ١) . وقد خضعت الحسابات التجارية لنحو ثلث الانتاج المحلي ونصيبه في الناتج المحلي الاجمالي لتقلبات على مدى الفترة منذ الاحتلال الاسرائيلي ، إذ انخفض من ٣٦ في المائة في عام ١٩٦٨ الى متوسط سنوي قدره ٣٣ في المائة خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٦ . وارتفعت قيمة الناتج القطاعي ، محسوبة بالدولارات الامريكية بالاسعار الجارية من ١٦٥ مليون دولار الى ٥٠٠ مليون دولار بين عام ١٩٧٥ وعام ١٩٨٦ ، حيث كانت التقلبات السنوية أقل حدة من تلك التي لوحظت في قطاعات أخرى أو في الناتج المحلي الاجمالي نفسه . وليست هناك دلالات واضحة على وجود صلة بين الاداء الكلي للقطاع التجاري وأداء الناتج المحلي رغم حساسية الاول إزاء التقلبات في انتاج بعض السلع الرئيسية ، وخصوصا الزيتون . فعلى سبيل المثال ، شهدت أربع سنوات من سنوات الفترة من ١٩٨١ الى ١٩٨٦ اتجاهات نمو في مسارات مماثلة في الناتج المحلي والتجارة الداخلية على السواء ، مع أن هذا قد اشتمل على تفاوتات واسعة جداً في معدلات النمو (السلبي أو الايجابي) . وفي سنتين (١٩٨٤ و١٩٨٥) ، سجل الناتج المحلي الاجمالي انخفاضا فعليا حيث ظلت قيمة التجارة تتزايد بصورة طفيفة .

٨٩ - ودرجة "انفتاح" اقتصاد الارض المحتلة عالية بصفة خاصة . ولا يظهر نصيب التجارة (الصادرات + الواردات) في الناتج المحلي الاجمالي والناتج القومي الاجمالي أي اتجاه ثابت . فمنذ عام ١٩٧٥ ، كان نصيب التجارة في الناتج المحلي الاجمالي يتقلب سنويا بين ٨٢ و١١٦ في المائة ، بينما تراوح نصيبها في الناتج القومي الاجمالي بين ٦٢ و٨٤ في المائة (٥٩) . وهذه النسب تعتبر عالية على نحو مفرط عند مقارنتها بمثيلاتها في البلدان والاقاليم النامية حيث بلغ متوسط نسبة قيمة الصادرات والواردات الى الناتج المحلي الاجمالي ٣٩ في المائة في عام ١٩٨٥ . وفي البلدان النامية في غربي آسيا ، بلغت هذه النسبة ٤٠ في المائة (٦٠) . وفي حين قد يبدو أن هذه الدرجة العالية من التفاعل بين القطاع الخارجي الفلسطيني وبقية العالم تدل على عملية تكاملية دينامية ، فإن سمات أخرى للاداء التجاري تدحض مثل هذا الانطباع .

Digitized by UNOG Library

فعلى سبيل المثال ، سجلت طاقة التصدير ، مقدّرة على أساس نسبة صادرات السلع الى الناتج المحلي الاجمالي ، انخفاضا مطردا منذ أن بلغت ذروتها عند نسبة ٤٢ في المائة في عام ١٩٨١ ؛ وبحلول عام ١٩٨٦ ، كانت هذه النسبة قد انخفضت الى ٢٥ في المائة .

٩٠ - وضمن السياق الدينامي لـ "الانفتاح" ، كان يمكن لدور التجارة الفلسطينية أن يكون دورا عظيم الاهمية ، ينظم القطاعات الداخلية والاسواق الخارجية ويتوسط بينها ، وبذلك ينوّع الانتاج ويوفر حافزا قويا للنمو . إلا أن الهيكل غير المتنوع للتجارة جعل هذا القطاع يتأثر بالاحوال المتغيرة في القطاعات الانتاجية المختلفة . إذ لم يوفر للتجارة الفلسطينية سوى القليل من آليات الاحتياطيات أو الاجراءات الوقائية المعتادة ، إن وجدت ، للتعامل مع الصدمات والاضطرابات التي تواجه القطاعات الانتاجية . وقدرة التجارة على المساهمة في النمو والتنمية ، مقارنة بالاداء في سائر القطاعات الاقتصادية ، تعتمد بدرجة أكبر على التفاعل بين العوامل الجغرافية والسياسية والادارية وإمكانيات التفاوض على شروط مؤاتية فيما يتعلق بجملة أمور منها الخطوط والاسواق التجارية . وليس لدى الاقتصاد الفلسطيني سوى القليل من الموارد لكي يؤثر على هذه الدينامية تأثيراً فعالاً . وقد حال تأثير الاحتلال على امكانيات التنمية دون تمكن أي فرع من الفروع من أن يقود أو يشجع الفروع الاخرى ، وتظل هناك فرص محدودة للتوسع في مستوى أو في نطاق السلع المنتجة والمتاجر بها . ويمثل الارتفاع النسبي في تركز الصادرات (من بعض السلع والخدمات) عبئاً متزايداً من حيث قدرة القطاع الخارجي على توليد حوافز نمو تشمل الاقتصاد الفلسطيني كلّه .

جيم - مركز ميزان المدفوعات الفلسطيني

١ - السلع والخدمات في الحساب الجاري

٩١ - بالرغم من أوجه النقص التي تشوب التقديرات الاسرائيلية الرسمية لمركز ميزان المدفوعات (الحساب الجاري وحساب رأس المال) للأرض الفلسطينية المحتلة ، فإن هذه التقديرات توفر معلومات مفيدة عن مركز وتفاعل مختلف عناصر القطاع الخارجي الفلسطيني . وقد كان مركز الحساب الجاري للضفة الغربية وقطاع غزة في حالة عجز منتظم منذ عام ١٩٦٧ . وكما يتبين من الجدول ٧ ، كان هذا العجز قد وصل بحلول أواخر السبعينات الى متوسط سنوي يزيد عن ١٣٥ مليون دولار (أي ما يعادل نحو ١٥ في المائة من الناتج القومي الاجمالي و٢٠ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي) ثم استقر هذا العجز حول هذا المستوى لعدة سنوات الى أن بدأ ينخفض انخفاضا حادا اعتبارا من عام ١٩٨٣ نتيجة لتزايد الصادرات من خدمات العمل ليبلغ نسبة قدرها ٤ في المائة من الناتج القومي الاجمالي و٦ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي . وبعد عام ١٩٨٣ عندما انخفض العجز الى أدنى مستوى له منذ سنوات عديدة (٦٠ مليون دولار) ، عاد فتزايد ليبلغ نحو أربعة أمثاله (٢٦٠ مليون دولار) في عام ١٩٨٦ . وبحلول هذه المرحلة ، كان العجز قد تزايد أيضا من حيث أهميته الاجمالية اذ بلغ ما يعادل

Digitized by UNOG Library

نحو ١٣ في المائة من الناتج القومي الاجمالي و١٧ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي . وهذا التحسن وما تلاه من تدهور في مركز الحساب الجاري في الثمانينات يعكسان آثار التوسع والكساد اللذين شهدهما ، على التوالي ، الاقتصاد الاسرائيلي والاقتصادات العربية المجاورة في تلك الفترة .

٩٢ - إلا أن الدرجة العالية لـ "انفتاح" اقتصاد الارض المحتلة ، مصحوبة بضعف نمو الناتج المحلي الاجمالي عموما وانخفاض قدرة التصدير ، تدل على أن الفوائد الناجمة عن "أثر النمو غير المباشر" الذي يمكن أن تولده التجارة تضيع نتيجة للثمن الذي يدفع بسبب ضعف طاقة الانتاج المحلي ، وارتفاع طاقة الاستيراد غير المصحوبة باستثمار انتاجي إضافي ، وتزايد المديونية الدولية . وطبيعة معضلة ميزان المدفوعات الفلسطيني تؤدي الى احباط امكانات النمو التي تتولد عن صادرات اليد العاملة والسلع احباطا مستمرا من خلال الافراط في الاستيراد لاغراض الاستهلاك مقابل عدم كفاية الاستثمار في الانشطة الانتاجية .

٩٣ - وضمن الحساب الجاري ، كانت الفجوة بين العجز في جانب السلع والفائض في جانب الخدمات فجوة واسعة في معظم السنوات ، ولا سيما مؤخرا ، إذ لم يعوض الفائض في الخدمات إلا تعويضا جزئيا عن الارتفاع الحاد في الواردات من السلع . ومنذ عام ١٩٧٧ ، تضاعف حجم العجز في تجارة السلع بما يتراوح بين ١,٣ و٢,٢ ضعفا مقارنة بحجم الفائض في تجارة الخدمات ، حسبما يتبين من الجدول ٧ . وكانت الفجوة في أضيق حدودها في عام ١٩٨٣ حيث تم تحقيق فائض كبير نسبيا في تجارة الخدمات قدره ٣٣٨ مليون دولار مقارنة بعجز كبير في تجارة السلع قدره ٣٩٩ مليون دولار . ومنذ عام ١٩٨٠ نما العجز بمعدلات سنوية منخفضة في متوسطها ، وانخفض في بعض السنوات ببضعة ملايين من الدولارات . إلا أن العجز في تجارة السلع أصبح أكثر حدة منذ عام ١٩٨٣ ، متزامناً مع الانخفاض في صادرات اليد العاملة إلى اسرائيل . وكان نمو العجز في عام ١٩٨٦ كبيراً بصفة خاصة ، إذ بلغ مستوى ٥٠٥ ملايين دولار . ولم يكن هذا الارتفاع الحاد مستغرباً في ضوء التوسع الذي لوحظ في عام ١٩٨٦ في الاقتصادين الاسرائيلي والفلسطيني . وقد تزايد العجز في تجارة السلع أساسا بسبب الركود النسبي في حصائل الصادرات منذ الثمانينات ، بما في ذلك الانخفاضات الحادة التي حدثت في عام ١٩٨٤ و١٩٨٥ . واقترن هذا بارتفاع سريع في الواردات . وفي عام ١٩٨٦ ، استعادت صادرات السلع المستوى الذي سبق أن سجلته في أوائل الثمانينات وقدره نحو ٤٠٠ مليون دولار . إلا أن فاتورة واردات السلع قد زادت بحلول هذه الفترة لتصل الى نحو ٩٠٠ مليون دولار متجاوزة بذلك نمو الصادرات . وبالطبع فإن العجز الذي نشأ عن ذلك في عام ١٩٨٦ كان مرتبطا ارتباطا وثيقا بارتفاع معدلات الاستهلاك الخاص الفلسطيني الذي أتاحه الانتعاش في اسرائيل والطلبات المتجددة على الاقتصاد الفلسطيني ولا سيما في استيعاب صادراته من اليد العاملة .

٢٦٨٤ب
Digitized by UN Library

الجدول ٧ ـ الأرض الفلسطينية المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة)

تقديرات ميزان المدفوعات ، ١٩٧٧ و١٩٨٠ ـ ١٩٨٦ بملايين الدولارات الأمريكية(أ)

(أسعار جارية)

	الحساب الجاري										حساب رأس المال	
	سلع		خدمات									
	بضائع	منها مع اسرائيل	نقل	تأمين	سفر	أخرى	منها: أجور	مجموع الخدمات	منها: مع اسرائيل	مجموع السلع والخدمات	صافي التحويلات	حركات رأس المال	المجموع الكلي
١٩٧٧													
دائن	٢٥٨	١٥٤	٥	٣	١٣	٢٢٧	٢٢٦	٢٤٩	١٩٣	٥٠٧	١٢٢	٥٠	٦٧٩
مدين	٥٠٧	٤٦٦	١٤	٧	٣٣	٨٣	٥	١٢٧	٨٥	٦٤٤	٣٥	—	٦٧٩
الرصيد(ب)	(٢٤٩)	(٣١٢)	(٩)	(٤)	(٢٠)	١٤٤	٢٢١	١١٢	١٠٨	(١٣٧)	٨٧	٥٠	—
١٩٨٠													
دائن	٣٥٣	٢٢٤	٩	٥	١٧	٣٧٢	٣٧٢	٤٠٣	٣٠٤	٧٥٧	١٦٧	٥٥	٩٧٩
مدين	٦٨٠	٥٨٤	٢٤	١١	٤٩	١٣٠	١١	٢١٤	١٢٢	٨٩٤	٥٦	٢٩	٩٧٩
الرصيد	(٣٢٧)	(٣٦٠)	(١٥)	(٦)	(٣٢)	٢٤٢	٣٦٠	١٨٩	١٨٢	(١٣٧)	١١١	٢٦	—
١٩٨١													
دائن	٤١٠	٢٨٩	١١	٦	١٧	٤٠٧	٤٠٧	٤٤١	٣٣٣	٨٥١	١٧٤	٦٠	١ ٠٨٥
مدين	٧٥٢	٦٦٨	٢٢	١٢	٥٩	١٢٣	١١	٢٢٦	١٢٣	٩٧٨	٦٢	٤٥	١ ٠٨٥
الرصيد	(٣٤٢)	(٣٧٩)	(١١)	(٦)	(٤٢)	٢٧٤	٢٩٦	٢١٥	٢١٠	(١٢٧)	١١٢	١٥	—
١٩٨٢													
دائن	٣٩٨	٢٥٩	١٢	٦	١٣	٤٥٩	٤٥٩	٤٩١	٣٦٥	٨٩٠	١٧٢	٢٧	١ ٠٨٩
مدين	٧٣٤	٦٥٣	٢٤	١٢	٤٧	١٤٩	٥٩	٢٢٢	١٢٨	٩٦٨	٦٥	٥٦	١ ٠٨٩
الرصيد	(٣٣٦)	(٣٩٤)	(١٢)	(٧)	(٣٤)	٣١٠	٤٠٠	٢٥٨	٢٣٧	(٧٨)	١٠٧	(٢٩)	—
١٩٨٣													
دائن	٣٩٣	٢٨٥	١٢	٨	١٥	٥٦٠	٥٦٠	٥٩٤	٤٥٢	٩٨٨	١٧٩	٢٥	١ ١٩٢
مدين	٧٩٢	٧١٨	٢٤	١٦	٤٥	١٧٠	١٣	٢٥٦	١٤٤	١ ٠٤٧	٧٩	٦٦	١ ١٩٢
الرصيد	(٣٩٩)	(٤٣٣)	(١٢)	(٨)	(٣٠)	٣٩٠	٥٤٧	٣٣٨	٣٠٨	(٥٩)	١٠٠	(٤١)	—
١٩٨٤													
دائن	٣٩٦	١٩٦	١١	٢٤	١١	٤٣٤	٤٣٤	٤٨١	٤١٢	٧٧٦	١٥٠	٧٥	١ ٠٠١
مدين	٦٩٠	٦٢٣	٢٢	٣٠	٤٧	١٤٧	١٤	٢٤٦	١٣٣	٩٣٦	٥٨	٧	١ ٠٠١
الرصيد	(٣٩٤)	(٤٢٧)	(١١)	(٦)	(٣٦)	٢٨٧	٤٣٠	٢٣٥	٢٧٩	(١٦٠)	٩٢	٦٨	—
١٩٨٥													
دائن	٣٨٠	١٧٢	١١	١٧	١١	٣٦١	٣٦١	٤٠٠	٣٣٦	٦٧٩	١٠٩	١٥٣	٩٤١
مدين	٦٧١	٦٠٠	٢٦	٢١	٤٣	١٣٩	١٠	٢٢٧	١٤٠	٩٠٠	٤١	—	٩٤١
الرصيد	(٣٩١)	(٤٢٨)	(١٥)	(٤)	(٣٢)	٢٢٢	٣٥١	١٧٣	١٩٦	(٢٢١)	٦٨	١٥٣	—
١٩٨٦													
دائن	٣٨٦	٢٨٩	١٥	١٧	١٣	٤٨٢	٤٨٢	٥٢٧	٤٨٨	٩١٢	١٢٢	١٧٢	١ ٢٠٨
مدين	٨٩١	٧٨٠	٣٧	٢١	٤٨	١٦٨	٩	٢٧٤	١٥٧	١ ٠٦٥	٤٢	—	١ ٢٠٨
الرصيد	(٥٠٥)	(٤٩١)	(٢٢)	(٤)	(٣٥)	٣١٤	٤٧٣	٢٥٣	٣٣١	(٢٥٢)	٨١	١٧٢	—

Digitized by UNOG Library

الجدول ٧ (تابع)

المصادر: (١) Israel, Central Bureau of Statistics, Statistical Abstract of Israel (Jerusalem, C.B.S., 1983, 1985, 1986, and 1987) الصفحات ٧٦٦ و٧١٢ و٦٩٢ و٧١٠ بالنسبة للأرقام الخاصة بالسنوات ١٩٨٠ و١٩٨١ و١٩٨٢ و١٩٨٣ و١٩٨٤ ـ ١٩٨٦ على التوالي ؛ (٢) Israel, Central Bureau of Statistics, Quarterly Statistics of the Administraed Territories, Vol. XI, No. 2, (Jerusalem, C.B.S., 1979) صفحة ٧٢ بالنسبة للأرقام الخاصة بعام ١٩٧٧ ؛ (٣) Israel, Central Bureau of Statistics, Statistical Abstract of Israel (Jerusalem, C.B.S., 1986 and 1987) ، الصفحتان ١٩٨ و٢٠٤ بالنسبة لعام ١٩٨٠ وللفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٦ على التوالي ، فيما يتعلق بميزان المدفوعات مع إسرائيل ؛ (٤) Israel, Central Bureau of Statistics, Statistical Abstract of Israel (Jerusalem, C.B.S., 1983) ، الصفحة ٢٠٢ بالنسبة لأرقام عام ١٩٧٧ بشأن ميزان المدفوعات مع إسرائيل . أما جميع الأرقام الخاصة بالفترة ١٩٧٧ ـ ١٩٨٣ والتي كان معبرا عنها أصلاً بالعملة الإسرائيلية ، فقد تم تحويلها الى دولارات أمريكية باستخدام المتوسط السنوي لسعر الصرف كما هو معلن في: International Monetary Fund, International Financial Statistics (Washington D.C., IMF, 1986) وقد أدى التخفيض المتكرر لقيمة العملة الإسرائيلية إلى انخفاض سعر الصرف من ٠,٠٠٠٣٥ شيكل إسرائيلي جديد = ١ دولار أمريكي في عام ١٩٦٨ إلى ١,٤٨٧٨ شيكل إسرائيلي جديد = ١ دولار أمريكي في عام ١٩٨٦ .

(أ) الأرقام مقربة إلى أقرب كسر عشري ، ولذلك فإن المجاميع لا تساوي بالضرورة مجموع البنود المستقلة .

(ب) الأرقام المدرجة بين قوسين تدل على رصيد سلبي (عجز) .

Digitized by Library

٩٤ - وقد ظهر تصدير الخدمات باعتباره المولد الاساسي للموارد الخارجية ضمن الحساب الجاري ، حيث أمّن فائضاً سنوياً متزايداً حتى عام ١٩٨٣ ، ومنذ ذلك الحين ، ترتبت على انخفاض الايرادات من هذا المصدر آثار سلبية بالنسبة لمركز الحساب الجاري في ضوء العجز المتزايد في تجارة السلع . ويستورد الاقتصاد الفلسطيني مستوى من الخدمات منخفضا نسبيا (من اسرائيل والاردن ومن أماكن أخرى) مقارنة بمستوى صادراته من الخدمات ، الامر الذي ساعد في المحافظة على الفائض في الايرادات من الخدمات في معظم السنوات . وبلغ متوسط الكلفة السنوية التي تحملّها الاقتصاد نتيجة لاستيراد الخدمات نحو ٣٤٠ مليون دولار منذ عام ١٩٨٠ ، ولكن هذه الكلفة وصلت الى مستوى عال قدره ٣٧٤ مليون دولار في عام ١٩٨٦ . وقد تم التعويض عن ذلك بتحقيق نمو منتظم وقوي في الايرادات من صادرات الخدمات التي بلغت مستوى ذروة قدره ٦٠٠ مليون دولار في عام ١٩٨٣ . وبالرغم من أن قيمة صادرات الخدمات كانت أقل من قيمة صادرات السلع خلال السبعينات ، فإن هذا الرقم سجل زيادة كبيرة منذ ذلك الحين ، ليصل الى مستوى عال قدره ٣٠٠ مليون دولار أو ما يزيد بنسبة ٥٢ في المائة عن قيمة صادرات السلع في عام ١٩٨٣ . وفي حين كان الفرق أصغر في سنوات أخرى ، فإنه يوفر مؤشرا على التحدي الذي يواجه ميزان المدفوعات الفلسطيني ، وهو تحد يتمثل في تنمية قطاع تصدير يقوم على تجارة السلع مع تخفيض الاعتماد على الطلب الخارجي على خدمات العمل والخدمات ذات الصلة .

٢ - الهيمنة الاسرائيلية على الحساب الجاري الفلسطيني

٩٥ - ان القيود الهيكلية التي تواجه التجارة الخارجية الفلسطينية الآن تتعقد بالدرجة التي يبرز فيها شريك تجاري وحيد (اسرائيل) على جانبي الاستيراد والتصدير معا . وتتجلى هذه المعضلة في أن ٨٥ في المائة من الصادرات الفلسطينية من السلع والخدمات اتجه الى اسرائيل في عام ١٩٨٦ ، بينما شكلت الواردات من اسرائيل ٨٠ في المائة من واردات الارض المحتلة . وقد تزايد العجز في تجارة السلع مع اسرائيل بصورة مطردة منذ عام ١٩٦٧ ليبلغ نحو ٥٠٠ مليون دولار في عام ١٩٨٦ ، ويتوقع أن يكون قد ارتفع الى ما يزيد عن ٦٠٠ مليون دولار في عام ١٩٨٧ (٦٢) . وفي جميع السنوات منذ سنة ١٩٨٠ (باستثناء سنة ١٩٨٦) ، كان عجز التجارة السلعية للأرض المحتلة مع اسرائيل أكبر من عجز تجارتها السلعية مع بقية العالم .

٩٦ - ومما يدعو الى القلق بالقدر نفسه الهيمنة الاسرائيلية على سوق الصادرات بالنسبة لمختلف الخدمات الفلسطينية . فبحلول أوائل الثمانينات ، كان نصيب اسرائيل في تصدير هذه الخدمات قد وصل بالفعل الى نسب مفزعة ، اذ شكل نحو ٧٥ في المائة من جميع صادرات الخدمات الفلسطينية . ومع تناقص امكانيات توليد الدخل من خلال تصدير خدمات العمل وغيرها من الخدمات الى الاسواق العربية المجاورة في السنوات الماضية نظرا للتباطؤ الاقتصادي في المنطقة ، فقد ارتفع نصيب اسرائيل في صادرات الخدمات

Digitized by UNISCO Library

الفلسطينية ارتفاعا حادا ليبلغ مستوى يزيد عن ٩٠ في المائة بحلول عام ١٩٨٦ . وقد زادت الحصائل من صادرات خدمات اليد العاملة الفلسطينية الى اسرائيل من ٣٠٥ ملايين دولار في عام ١٩٨٠ الى نحو ٥٠٠ مليون دولار في عام ١٩٨٦ ، أي ما يزيد بصورة طفيفة عن قيمة عجز تجارة السلع الفلسطينية مع اسرائيل عام ١٩٨٦ . وقد توقعت التقديرات الرسمية أن تصل الحصائل من صادرات اليد العاملة الفلسطينية الى اسرائيل الى أكثر من ٧٠٠ مليون دولار في عام ١٩٨٧ (٦٣) . وقبل ظهور المستويات العالية للتغيب عن العمل منذ الانتفاضة الفلسطينية ، كانت التقديرات الاسرائيلية الرسمية تتوقع لإيرادات اليد العاملة الفلسطينية في اسرائيل أن تسجل رقما قياسيا قدره ٨٠٠ مليون دولار في عام ١٩٨٨ . إلا أن مصدر الدخل هذا قد سجل في الواقع انخفاضا كبيرا خلال عام ١٩٨٨ .

٩٧ - كما تزايدت المدفوعات الفلسطينية نظير خدمات التأمين والنقل والسياحة وغيرها من الخدمات التي توفرها اسرائيل ، من ٨٥ مليون دولار في عام ١٩٧٧ الى ٣٠٥ ملايين دولار تقريبا في عام ١٩٨٧ . ولكن في حين بقي فائض الأرض المحتلة مع اسرائيل في مجال الخدمات دون ٣٠٠ مليون دولار حتى عام ١٩٨٠ ، زاد هذا الفائض فيما بعد ليصل الى نحو ٣٣٠ مليون دولار في عام ١٩٨٦ . ويقدر أن يكون قد ارتفع الى أكثر من ٥٠٠ مليون دولار في عام ١٩٨٧ لصالح الأرض المحتلة .

٩٨ - والسمة الرئيسية لمعضلة ميزان المدفوعات الفلسطيني تتجلى في أن الحساب الجاري للأرض المحتلة (السلع والخدمات) مع اسرائيل قد ظل في حالة عجز (دون ٣٠٠ مليون دولار) منذ الاحتلال ، رغم وجود فائض منتظم في الحساب الجاري بالنسبة للخدمات . واذا حدث أي انخفاض في عجز هذا الحساب مع اسرائيل ، فانه يكون عادة قد حدث في أحوال من التباطؤ في كلا الاقتصادين (كما في الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٤) . وفي ضوء الأداء الخامل لصادرات السلع ، فان ثمة طريقة لتخفيض العجز في الحساب الجاري مع اسرائيل ، وهي تتمثل في توسيع صادرات خدمات العمل الى اسرائيل مع كل ما ينطوي عليه ذلك من زيادة الاعتماد الاقتصادي الطويل الأجل على اسرائيل . ويقدر أن يكون العجز في الحساب الجاري مع اسرائيل قد انخفض في عام ١٩٨٧ الى مستواه قبل عام ١٩٨٠ وقدره ١٠٠ مليون دولار . ولكن هذا قد تحقق بالدرجة الأولى ، كما لوحظ ، عن طريق حدوث زيادة في تصدير خدمات العمل الى اسرائيل ، أي نحو ٤٦ في المائة بين عام ١٩٨٦ وعام ١٩٨٧ ، مقارنة بزيادة نسبتها ١٧ في المائة في صادرات السلع .

٩٩ - وتبين هذه التطورات أيضا تزايد "دمج" الكثير من الموارد الانمائية الفلسطينية الفعلية والمحتملة في الاقتصاد الاسرائيلي . فمجموع قيمة التعاملات الفلسطينية بالسلع والخدمات مع اسرائيل في عام ١٩٨٦ قد تجاوز ١,٧ مليار دولار أي ما يعادل ٨٠ في المائة من مجموع التعاملات التجارية الفلسطينية . فالقطاع الخارجي

Digitized by UNOG Library

للأرض المحتلة الذي كان في وقت من الأوقات قطاعا منوعا ويتمتع بامكانات تسويق واسعة نسبيا لصادراته وقع تحت التأثير الطاغي للاقتصاد الاسرائيلي . وهذا العبء الناجم عن الصلات التجارية مع اسرائيل يبرز ما ترتب على ٢١ سنة من الاحتلال من أثر هيكلي تشويهي على تكوين ومستوى واتجاه التجارة وعلى أداء وتوجه القطاعات الانتاجية الرئيسية .

دال - تجارة السلع

١ - الميزان الاجمالي لتجارة السلع

١٠٠ - عانت الأرض الفلسطينية المحتلة لسنوات عديدة ، كما لوحظ آنفا ، عجزا تجاريا يعكس ما يبدو أنه يشكل الآن ضعفا مزمنا في قطاع تصدير السلع . ففي كل سنة تقريبا منذ عام ١٩٧٠ ، كانت قيمة الواردات الفلسطينية تبلغ أكثر من ضعفي قيمة الصادرات ، مما ترك الأرض المحتلة في حالة عجز يزيد عن قيمة الصادرات (أنظر الجدول ٨) . فالزيادات السريعة في الواردات على مدى الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٦ قد أسفرت بصورة تدريجية عن حالات عجز تجاري كبير ارتفع من مستوى قدره ٥٤ مليون دولار في عام ١٩٧٠ ليستقر عند مستوى قدره نحو ٤٠٠ مليون دولار في عام ١٩٨٥ ثم ليبلغ أعلى مستوى له وقدره ٥١٢ مليون دولار في عام ١٩٨٦ (٦٣) .

١٠١ - وبعد عقد من النمو في الصادرات ، بدأ الاداء التصديري الفلسطيني يأخذ اتجاه الهبوط حيث سجل معدلا سنويا سالبا بلغ في متوسطه -٣ في المائة بين عام ١٩٨٠ وعام ١٩٨٥ . وقبل الزيادة السريعة التي شهدتها الصادرات في عام ١٩٨٦ (عندما بلغت ٣٧٨ مليون دولار) ، كانت الصادرات الفلسطينية قد بلغت مستوى منخفضا جدا قدره ٣٧٢ مليون دولار ، وهو مستوى لم يسبق له مثيل منذ منتصف السبعينات . وتدل الدرجة العالية "الانفتاح" الاقتصاد الفلسطيني على توجه متزايد نحو التجارة ، مع درجة من "الانفتاح" إزاء الواردات أكبر منها إزاء قدرة التصدير وأسواق الصادرات . وقد كانت قدرة تصدير السلع من الضعف بحيث لم تسمح بأي تحسن في ميزان تجارة السلع الفلسطيني . والواقع أنه بدا في معظم السنوات أن العجز التجاري المستمر لم يتأثر بالتحسنات الانتقالية في الأداء التصديري . وهذا يعكس جانبا آخر من جوانب معضلة التجارة الفلسطينية حيث تكاد بعض الامكانات (في الصادرات مثلا) تكون خاضعة لعلاقات التبعية لاسرائيل .

Digitized by UNCC Library

الجدول ٨ ـ الارض الفلسطينية المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة)

حجم واتجاه تجارة السلع حسب الاسواق الرئيسية ، ١٩٧٠ ـ ١٩٨٦ (سنوات مختارة)

(بملايين الدولارات الامريكية[أ] وبالنسب المئوية)

(أسعار جارية)

السنة	التجارة مع إسرائيل		التجارة مع الاردن		التجارة مع بلدان اخرى		المجموع	
	دولارات	%	دولارات	%	دولارات	%	دولارات	%(ب)
١٩٧٠								
الواردات	٨٣,٢	٨٣,٦	٣,٧	٣,٧	١٢,٦	١٢,٧	٩٩,٥	١٠٠
الصادرات	٢٠,٩	٤٦,٣	١٧,٢	٣٨,١	٧,١	١٥,٧	٤٥,٢	١٠٠
الرصيد	(٥٤,٣)		١٣,٥		(٥,٥)		(٥٤,٣)	
١٩٧٥								
الواردات	٣٧١,٢	٩١,٢	٥,٣	١,٣	٣٠,٥	٧,٥	٤٠٦,٩	١٠٠
الصادرات	١٣٣,٣	٦٣,٩	٥١,٧	٢٦,٨	١٧,٩	٩,٣	١٩٢,٩	١٠٠
الرصيد	(٢٤٧,٩)		٤٦,٥		(١٢,٦)		(٢١٤,٠)	
١٩٨٠								
الواردات	٥١٧,٧	٨٦,٤	٥,٠	٠,٨	٧٦,٧	١٢,٨	٥٩٩,٤	١٠٠
الصادرات	٢٢٤,٤	٦٦,٤	١٠١,٨	٣٠,١	١١,٥	٣,٤	٣٣٧,٧	١٠٠
الرصيد	(٢٩٣,٣)		٩٦,٨		(٦٥,٢)		(٢٦١,٧)	
١٩٨١								
الواردات	٦٦٤,٤	٩٠,١	٧,٣	١,٠	٦٥,٥	٨,٩	٧٣٧,٣	١٠٠
الصادرات	٢٨٨,٧	٧١,٦	١٠٥,٤	٢٦,١	٨,٩	٢,٢	٤٠٣,٠	١٠٠
الرصيد	(٣٧٥,٧)		٩٨,١		(٥٦,٦)		(٣٣٤,٣)	
١٩٨٢								
الواردات	٦٤٨,٤	٨٩,٠	٨,٩	١,٢	٧١,٦	٩,٨	٧٢٨,٩	١٠٠
الصادرات	٢٥٨,٥	٦٦,٢	١٢٥,٠	٣٢,٠	٧,١	١,٨	٣٩٠,٦	١٠٠
الرصيد	(٣٨٩,٩)		١١٦,١		(٦٤,٥)		(٣٢٨,٣)	
١٩٨٣								
الواردات	٧١٢,٦	٩٠,١	٦,٨	٠,٩	٦٥,٤	٨,٣	٧٨٤,٨	١٠٠
الصادرات	٢٨٥,١	٧٤,٧	٨٨,٤	٢٣,١	٨,١	٢,١	٣٨١,٦	١٠٠
الرصيد	(٤٢٧,٥)		٨١,٦		(٥٧,٣)		(٤٠٣,٣)	
١٩٨٤								
الواردات	٦١٩,٩	٩٠,٣	٨,٣	١,٢	٥٨,١	٨,٥	٦٨٦,٣	١٠٠
الصادرات	١٨٥,٣	٦٤,١	٩٨,٤	٣٤,٠	٥,٣	١,٨	٢٨٩,٠	١٠٠
الرصيد	(٤٣٤,٦)		٩٠,٣		(٥٢,٨)		(٣٩٧,٣)	
١٩٨٥								
الواردات	٥٩٨,٠	٨٩,٥	٨,٧	١,٣	٦١,٣	٩,٣	٦٦٧,٩	١٠٠
الصادرات	١٨١,٣	٦٦,٦	٨٥,٤	٣١,٤	٥,٧	٢,٠	٢٧٢,٤	١٠٠
الرصيد	(٤١٦,٧)		٧٦,٧		(٥٥,٥)		(٣٩٥,٥)	
١٩٨٦								
الواردات	٧٩٧,٨	٨٩,٦	١٠,٩	١,٢	٨١,٣	٩,١	٨٩٠,٠	١٠٠
الصادرات	٢٧٤,٦	٧٣,٦	١٠٠,٦	٢٦,٦	٣,١	٠,٨	٣٧٨,٣	١٠٠
الرصيد	(٥٢٣,٣)		٨٩,٧		(٧٨,٢)		(٥١١,٧)	

المصدر: Israel, Central Dureau of Statistics, Statistical Abstract of Israel (Jerusalem, C.D.S., (1987), p. 711) .

(أ) الارقام الواردة بين قوسين تدل على رصيد سلبي (عجز) .

(ب) الارقام مقربة إلى أقرب كسر عشري ولذلك فإن المجاميع لا تساوي بالضرورة مجموع البنود المستقلة .

Digitized by UNOG Library

١٠٢ - ويبين أداء الواردات والصادرات بين عام ١٩٨٠ وعام ١٩٨٣ كيف أن الاحتلال جعل دور التجارة الفسطينية دورا هامشيا . وفي هذه الفترة التي تميزت بارتفاع النمو والتوسع في الاقتصاد الاسرائلي ، أتاح الدخل الذي تحقق للأرض المحتلة عن طريق التحويلات الدولية وتصدير اليد العاملة تحقيق نمو قوي ومطرد في واردات السلع . أما انخفاض مستويات الصادرات في هذه الفترة وما يتميز به الاقتصاد من انخفاض في معدلات الاستثمار الانتاجي بصورة مباشرة ، فيعنيان ان الطاقة الانتاجية المحلية في مجالي الزراعة والصناعة كانت معطلة جزئيا ، بينما كان استيراد السلع الرأسمالية أو الوسيطة لأغراض انتاج الصادرات ضعيفا أيضا (أنظر الفرع ٣(د) أدناه) . وبدلا من ذلك ، فان انفاق الأرض المحتلة على الواردات قد تركز أساسا على السلع الاستهلاكية غير الضرورية .

١٠٣ - والنمط الحالي الذي يتمثل في الاعتماد الشديد وغير المنظم على الواردات لأغراض الاستهلاك لا يولد كثيرا من الآثار المشجعة للنمو ، ان وجدت ، للأرض المحتلة . وهذا يرجع الى الأثر التقييدي للسياسات الاسرائيلية على القطاعات الانتاجية المحلية ، مع ما يصحبه من توجيه للأنماط والأذواق الاستهلاكية المحلية نحو السلع المستوردة وميل الاقتصاد الى "مستوى معيشة يتجاوز قدراته الانتاجية" . والارتباط الوثيق بالاقتصاد الاسرائيلي يشجع افراغ القطاعات الانتاجية المحلية من القوى العاملة التي تجذبها فرص توليد الدخل عن طريق تصدير خدمات اليد العاملة . وفي غياب سياسات ومؤسسات محفزة للنمو ، يستخدم هذا الدخل أساسا لدفع ثمن المزيد من السلع الاستهلاكية ولأغراض الاستثمار في نشاط بناء المساكن المحلي ، بدلا من زيادة استهلاك المنتجات المحلية والاستثمار الانتاجي ، مما يؤدي بدوره الى اضعاف الانتاج المحلي والقدرة التصديرية .

٣ - اتجاه التجارة

١٠٤ - تحدد الخطوط العامة لأنماط الاستيراد الفلسطينية منذ السنوات الأولى للاحتلال الاسرائيلي . واقتصر أثر التغيرات التي حدثت منذ ذلك الوقت على تضخيم أو تقليص الاتجاهات الأساسية ففي عام ١٩٧٠ ، شكلت الواردات من اسرائيل ٨٣ في المائة من الواردات الفلسطينية بينما بلغت نسبة الواردات من الأردن أو عن طريقه ٤ في المائة ، وشكلت الواردات من بلدان أخرى ١٣ في المائة . ومنذ ذلك الحين ، تمثل التحول الرئيسي في أنماط الاستيراد في حدوث ارتفاع في نصيب الواردات الفلسطينية من اسرائيل وانخفاض مقابل في الواردات من/عن طريق الأردن ومن بقية العالم . وفي عام ١٩٨٦ ، استوردت الأرض المحتلة ما قيمته ١١ مليون دولار من/عن طريق الأردن و٨١ مليون دولار من أماكن أخرى ، بينما بلغ مجموع الواردات من اسرائيل ٧٩٨ مليون دولار . وبالرغم من العلاقات التجارية التاريخية الراسخة بين الأرض المحتلة والأردن وبعض البلدان العربية الأخرى ، فان الواردات من/عن طريق اسرائيل تهيمن على التجارة

Digitized by UNOG Library

الفلسطينية . وينجم عن اعادة توجيه أنماط الاستيراد بهذه الدرجة الهامة آثار بعيدة المدى على التنمية الاقتصادية الفلسطينية . وتدل طبيعة تكوين الواردات والتحولات في أنماط الاستهلاك المحلي الفلسطيني وغير ذلك من التطورات على عزلة متزايدة للاقتصاد الفلسطيني عن بيئته وأسواقه التقليدية .

١٠٥ - وقد تدهور المركز السوقي للصادرات الفلسطينية في ظل الاحتلال الاسرائيلي ؛ وأصبحت الخيارات المتاحة للضفة الغربية وقطاع غزة محدودة للغاية . وقد أدى تحول الحصص السوقية منذ عام ١٩٧٠ بين اسرائيل والاردن وبقية العالم الى حدوث تركز مفرط للصادرات مع شريك واحد على نحو يكاد يكون حصريا . فمن موقف عدم التجارة مع اسرائيل حتى عام ١٩٦٧ ، وجه الى اسرائيل في عام ١٩٧٠ ما نسبته ٤٦ في المائة من الصادرات الفلسطينية أي ما يعادل ٢١ مليون دولار . وبالرغم من الانخفاض النسبي لقيمة الصادرات في هذه الفترة ، فان حصة اسرائيل قد نمت بسرعة خلال السنوات الثلاث الاولى من الاحتلال ، باعتبار أن الارض المحتلة لم تكن قد أعادت بعد توجيه انتاجها .

١٠٦ - وقد خضع هذا الوضع للمزيد من التحول خلال السبعينات ، وأخذت الصادرات من الارض المحتلة تتبع نمطا محددا تماما ومتصلبا الى حد ما . ومنذ ذلك الحين ، أخذ نصيب اسرائيل من سوق الصادرات الفلسطينية يتذبذب في اتجاه تصاعدي ليصل الى متوسط سنوي قدره نحو ٦٩ في المائة خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٦ . وبلغ متوسط نصيب الاردن من صادرات الارض المحتلة ٢٩ في المائة منذ عام ١٩٨٠ ، بينما بلغ متوسط نصيب الأسواق الاخرى ٢ في المائة خلال الفترة . وحتى عام ١٩٨١ ، كانت طاقة التصدير الفلسطينية عالية نسبيا حيث وصلت الصادرات في بعض السنوات الى نسبة تزيد عن ٤٠ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي ، ولكن مع اتجاه الانخفاض في الصادرات منذ ذلك الوقت ، انخفضت طاقة التصدير الى مستوى متدن قدره ٢٤ في المائة بحلول عام ١٩٨٦ ، وهو مستوى تميزت به السنوات الاولى من السبعينات . وفي هذه الاثناء ، أسهم الارتفاع السريع في الواردات منذ عام ١٩٦٧ في تزايد الاهمية الاجمالية للتجارة بالنسبة للاقتصاد المحلي . وهذا الانفتاح المتزايد للاقتصاد دون وجود سياسات وتدابير مناسبة لحماية المصالح الفلسطينية قد أضعف على نحو خطير الطاقة الانتاجية والتصديرية الفلسطينية وهدد سلامتها .

١٠٧ - ومقابل المستوى العالي والمتزايد لواردات الارض المحتلة من إسرائيل ، فان عنصر التوازن الرئيسي في تجارة السلع الخارجية الفلسطينية قد تمثل في الفائض المستمر في التجارة مع الاردن . وكانت قيمة الصادرات الى اسرائيل منذ عام ١٩٧٥ تشكل نحو ضعف قيمة الصادرات عبر الجسور الى الاردن . ولكن انخفاض فاتورة الواردات مع الاردن قد أتاح للارض المحتلة أن تحافظ على فائض مستمر في تجارة السلع مع الاردن . وقد حافظ هذا الفائض على مستوى سنوي قدره نحو ١٠٠ مليون دولار (ما عدا في عام ١٩٨٣) .

Digitized by UNOG Library

١٠٨ - وفي ظل الظروف السائدة ، يمثل الفائض مع الاردن العنصر الوحيد للتخفيف الفوري (المحدود) من العجز المزمن في قطاع التجارة السلعية للارض المحتلة . وهو يؤدي دورا في ميزان تجارة السلع يماثل الدور الذي تلعبه صادرات اليد العاملة في الحساب الجاري لميزان المدفوعات . وثمة ميزة مختلفة بالنسبة للارض المحتلة تتمثل في محافظتها على مركزها في الاسواق التقليدية وفي الاثر المؤاتي نسبيا على الاقتصاد المحلي نتيجة تعزيز صادرات السلع الى الاردن وعن طريقه (وبالتالي تعزيز الناتج المحلي) . ومن جهة ثانية ، فان التركيز على تصدير خدمات العمل الى اسرائيل في ظل الظروف الراهنة لا يوفر سوى القليل من الحوافز ، ان وجدت ، للاستثمار الانتاجي والانتاج المحليين ، حسبما لوحظ آنفا . وقد نشأت "حلقة مفرغة" كان فيها العجز الكبير في تجارة السلع مع/عن طريق اسرائيل في السنوات الاخيرة مصحوبا بتزايد الاعتماد على اسرائيل فيما يتعلق بتصدير خدمات العمل ، وبتزايد الاستهلاك الظاهري ، خصوصا للواردات ، مقابل الاستثمار الانتاجي . وقد أدى هذا الى ضعف انتاج السلع وطاقة التصدير ، الامر الذي يعزز بدوره العجز ، وهلمّ جرا . والمشاكل الهيكلية الاساسية في القطاع الخارجي الفلسطيني تشمل كلا من تجارة الواردات والصادرات من السلع والخدمات بطريقة مترابطة ويزيد كل منها الآخر سوءا .

٣- تكوين تجارة السلع الفلسطينية

(أ) السلع الزراعية: الصادرات

١٠٩ - ان النصيب الكبير نسبيا للناتج المحلي الفلسطيني الناشئ في قطاع الزراعة لم ينعكس في مزيج الصادرات . ومنذ السبعينات ، انخفضت قيمة الصادرات الزراعية على نحو مطرد ، وأصبح نصيب السلع الزراعية في مجموع الصادرات هامشيا بصورة متزايدة ، وليس هناك الكثير من الادلة على وجود امكانيات للتحسن في المستقبل القريب . وقد بلغت قيمة صادرات الانتاج الزراعي من الارض المحتلة ١٠٧ ملايين دولار في عام ١٩٧٧ ، ثم انخفضت الى مستوى لم يسبق له مثيل لتبلغ ٦٤ مليون دولار في عام ١٩٨٤ ، ولم تسجل سوى زيادة طفيفة في عام ١٩٨٦ لتبلغ ٧٥ مليون دولار (أنظر الجدول ٩) . وانخفض نصيب السلع الزراعية في مجموع صادرات السلع من ٤٣ في المائة في عام ١٩٧٧ الى مستوى منخفض قدره ١٩ في المائة في عام ١٩٨٦ . وبالرغم من عملية اعادة التشكيل التي شهدتها الزراعة الفلسطينية والتحولات نحو تقنيات الزراعة والمحاصيل "الحديثة" ، فان هذه الاتجاهات في صادرات أكبر قطاع انتاجي تنطوي على آثار خطيرة بالنسبة لدور التجارة الزراعية في الاقتصاد الفلسطيني في المستقبل ، خصوصا بالنظر الى الآفاق القاتمة التي تواجه التنمية الصناعية الفلسطينية . وقد أدت العقبات التي تعترض سبيل الدخول الى الاسواق وفقدان هذه الاسواق الى تضاؤل الانتاج الزراعي الموجه نحو التصدير . وبالرغم من القيود المختلفة التي تواجهها الطاقة الانتاجية المحلية ، خصوصا في الضفة الغربية ، فان هذه الطاقة لم تكن تنخفض بمعدل من شأنه أن يسبب انخفاضا كبيرا في الصادرات الزراعية . بل ان الاسباب الرئيسية لانخفاض الصادرات الزراعية هي أسباب يجب البحث عنها في مجالات أخرى لا صلة لها بالانتاج ، خصوصا القدرة على الاختراق والتنافس في مجموعة من الاسواق .

Digitized by UNISA Library

الجدول ٩ ـ الارض الفلسطينية المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة)

الصادرات حسب الاسواق وتكوين السلع (مجموعات رئيسية) ١٩٧٧ ، ١٩٨٠ ـ ١٩٨٦

(بملايين الدولارات الامريكية[أ])

(أسعار جارية)

	الصادرات الزراعية						الصادرات الصناعية							
	الاردن			اسرائيل	بلدان اخرى		الاردن				اسرائيل	بلدان اخرى		
	خضروات	حمضيات	فواكه اخرى	اخرى	المجموع	المجموع	مجموع الصادرات الزراعية	زيت زيتون وزيتون	حجارة ورخام	صابون	ممن والبان اخرى	المجموع	المجموع	مجموع الصادرات الصناعية	المجموع الكلي للصادرات
					المجموع[ب]							المجموع	المجموع		
١٩٧٧	٤,٠	٥٣,٨	٤,٥	٠,٤	٦١,٧	٣٣,٣	١٠٧,٤	٢,٢	٢,١	٤,١	٩,٨	٤,٧	٢٢,٩[ج]	١٢٠,٩	١,٠	١٤٤,٨	٢٥٢,٢
					(٥٧,٤)	(٣١,٠)	(١٠٠)					(١٥,٨)	(٨٣,٥)		(٠,٧)	(١٠٠)	
١٩٨٠	٣,٢	٣٧,٤	٧,٥	٠,١	٤٨,٢	٥٠,٧	١٠٨,٤	٣١,٠	٤,٨	٤,٤	١٥,١	٣,١	٥٨,٤	١٧٧,٣	١,٦	٢٣٧,٣	٣٤٥,٧
					(٤٤,٥)	(٤٦,٨)	(١٠٠)					(٢٤,٦)	(٧٤,٧)		(٠,٧)	(١٠٠)	
١٩٨١	٥,٢	٣٤,٥	١٠,٠	٠,٥	٥٠,٢	٤٥,٣	١٠٢,٥	٢٥,٥	٦,٣	٤,١	١٣,٩	٢,٩	٥٢,٧	٢٤٣,٠	١,٥	٢٩٧,٢	٣٩٩,٧
					(٤٩,٠)	(٤٤,٢)	(١٠٠)					(١٧,٧)	(٨١,٨)		(٠,٥)	(١٠٠)	
١٩٨٢	٨,٢	٣٩,٣	١٢,٦	٠,٣	٦٠,٤	٢٤,١	٩٩,٧	٢٧,٠	٨,٠	٤,٩	٢٢,٦	٦,٦	٧٩,١	٢٢٦,٦	٠,٨	٣٠٦,٥	٤٠٦,٢
					(٦٠,٦)	(٣٤,٢)	(١٠٠)					(٢٥,٨)	(٧٣,٩)		(٠,٣)	(١٠٠)	
١٩٨٣	٤,٠	٣٥,٧	١٢,٩	٠,٦	٤٣,١	٤٠,٢	٩٠,٣	١٥,٨	٧,٩	٣,٦	١٣,٧	٢,٢	٤٣,٢	٢٤٤,٩	١,١	٢٨٩,٢	٣٧٩,٥
					(٤٧,٧	(٤٤,٥)	(١٠٠)					(١٤,٩)	(٨٤,٧)		(٠,٤)	(١٠٠)	
١٩٨٤	٥,٢	١٧,٨	١٢,٦	٠,٦	٣٦,٣	٢٣,٩	٦٤,٤	٢٨,٥	١٠,٦	٣,٥	١٧,٧	١,٨	٦٢,١	١٧١,٨	١,١	٢٣٥,٠	٢٩٩,٤
					(٥٦,٤)	(٣٧,١)	(١٠٠)					(٢٦,٤)	(٧٣,١)		(٠,٥)	(١٠٠)	
١٩٨٥	٨,٣	٢٤,٢	١٥,٨	٠,٥	٤٨,٨	٢٥,٠	٧٨,٥	٠,٧	١٢,٠	٣,٤	١٨,٤	٢,١	٣٦,٧	١٦٧,٢	١,٠	٢٠٤,٩	٢٨٣,٤
					(٦٢,٢)	(٣١,٨)	(١٠٠)					(١٧,٩)	(٨١,٦)		(٠,٥)	(١٠٠)	
١٩٨٦	٤,٩	٣٣,١	١٢,٥	١,١	٤٣,٦	٣٠,٦	٧٥,٤	٢٤,٧	١١,٨	٣,٦	١٥,٨	٢,١	٥٨,٠	٢٥٨,٤	٠,٩	٣١٧,٣	٣٩٢,٧
					(٥٦,٥)	(٤٠,٦)	(١٠٠)					(١٨,٣)	(٨١,٤)		(٠,٣)	(١٠٠)	

Digitized by UNOG Library

الجدول ٩ (تابع)

المصادر: (١) Israel, Central Bureau of Statistics, Statistical Abstract of Israel (Jerusalem, C.B.S, 1978) p. 773 و Israel, Central Bureau of Statistics, Administered Territories Statistical Quarterly, Vol. IX, No. 2 (Jerusalem, C.B.S., 1979) بالنسبة لارقام عام ١٩٧٧ ؛ (٢) Israel, Central Bureau of Statistics, Judea Samaria and Gaza Area Statistics, Vol. XVI, No.1 (Jerusalem, C.B.S., 1986), pp. 6-7, 13 بالنسبة للارقام الخاصة بالاردن للفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٣ وجميع الارقام الاخرى بالنسبة لعام ١٩٨٣ ؛ (٣) Israel, Central Bureau of Statistics, Statistical Abstract of Israel, (Jerusalem, C.B.S., 1983) p. 767 ، بالنسبة للارقام الخاصة بالفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٣ (باستثناء الاردن) ؛ (٤) Israel, Central Bureau of Statistics, Judea Samaria and Gaza Area Statistics, Vol. XVII, No.2 (Jerusalem, C.B.S., 1987), pp. 6-7,11 ، بالنسبة لجميع أرقام الفترة ١٩٨٤ ـ ١٩٨٦ .

ان جميع أرقام الفترة ١٩٨٤ ـ ١٩٨٦ (والارقام الخاصة بإسرائيل والبلدان الاخرى في عام ١٩٨٣) كان معبرا عنها في الاصل بالدولارات الامريكية ؛ أما جميع الارقام الاخرى التي كان معبرا عنها في الاصل بالعملة الإسرائيلية ، فقد تم تحويلها الى دولارات أمريكية باستخدام المتوسط السنوي لسعر الصرف كما هو معلن في: International Monetary Fund, International Financial Statistics (Washington, D.C., IMF, 1986) . وقد أدى التخفيض المتكرر لقيمة العملة الإسرائيلية إلى انخفاض سعر الصرف من ٠,٠٠٣٥ شيكل إسرائيلي جديد = ١ دولار أمريكي إلى ١,٤٨٧٨ شيكل اسرائيلي جديد = ١ دولار أمريكي . وتختلف قيم مجاميع الصادرات الواردة في هذا الجدول اختلافا بسيطا عن المجاميع الواردة في الجدول ٨ بسبب الفوارق في المصادر الاصلية بين الارقام الكلية والارقام المفصلة وتحويل الشيكلات الإسرائيلية الى دولارات أمريكية .

(أ) الارقام الواردة بين قوسين تمثل نسبا مئوية .

(ب) جميع الحمضيات .

(ج) بالنسبة لعام ١٩٧٧ ، أدرج الزيتون المخلل والرخام في أرقام البند "أخرى" وليس تحت زيت الزيتون/الزيتون والحجارة/الرخام .

Digitized by UN Library

١١٠ - واتجاه الصادرات الزراعية يعكس الدور الهام الذي لعبته السوق الاردنية وغيرها من الاسواق العربية في تصريف الناتج الزراعي الفلسطيني . ومنذ عام ١٩٨٠ ، سجلت الصادرات الموجهة الى الاردن وسائر الاسواق العربية متوسطا سنويا قدره ٥٤ في المائة من الصادرات الزراعية . وقد تمت المحافظة على هذا النصيب المستقر نسبيا في حالة من الانخفاض في حجم الصادرات الزراعية صاحبه انخفاض مطرد في قيمة السلع الزراعية المصدرة الى الاردن . وفي عام ١٩٧٧ ، عبرت الجسور ما قيمته أكثر من ٦٠ مليون دولار من الخضروات والفواكه لبيعها في السوق الاردنية وغيرها من الاسواق العربية ، في حين وصل هذا الرقم بحلول عام ١٩٨٦ الى مستوى منخفض قدره ٤٣ مليون دولار .

١١١ - وفي عام ١٩٧٧ ، عندما كان لا يزال بامكان الارض المحتلة أن تعتمد على الصادرات الى بلدان أخرى (خصوصا الى أوروبا الشرقية وايران) ، تم توجيه نحو ١٢ في المائة من الصادرات الزراعية الى هذه الاسواق . ومنذ ذلك الحين ، شهدت قيمة ونصيب الصادرات الى هذه الاسواق انخفاضا تدريجيا لتصل الى مستوى منخفض قدره ٣ ملايين دولار (٣ر٢ في المائة من الصادرات الزراعية) في عام ١٩٨٦ . ومن جهة ثانية ، فقد استوردت اسرائيل في عام ١٩٧٧ ما نسبته ٣١ في المائة من الناتج الزراعي الفلسطيني ، أي ما قيمته ٣٣ مليون دولار ، بينما بلغ متوسط القيمة السنوية للصادرات الزراعية الفلسطينية الى اسرائيل خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٦ ما مقداره ٣٦ مليون دولار أو ما متوسطه ٤٤ في المائة من مجموع الصادرات الزراعية .

١١٢ - وفي حين أنه ليست هناك بيانات متوافرة بشأن تكوين الصادرات الزراعية الى اسرائيل ، فان هناك سلسلتين مستقلتين من البيانات تشملان الصادرات الزراعية للارض المحتلة الى الاردن . ويقدم الجدول ٩ معلومات عن حصص كل من الفروع الرئيسية في مجموع قيمة الصادرات الزراعية . ويلاحظ أن الحمضيات تشكل مورد التصدير الزراعي الرئيسي للارض المحتلة في صادراتها الى الاردن ، رغم انخفاض نصيبها من ٨٤ في المائة في عام ١٩٧٧ الى ما يتراوح بين ٥٠ و٥٥ في المائة في منتصف الثمانينات . ومعظم هذه الحمضيات ينتج في قطاع غزه ويمر عبر الاردن لكي يباع بصورة رئيسية في الاسواق العربية المجاورة . وتمثل الحمضيات السلعة التصديرية الوحيدة لقطاع غزه التي تصدّر الى الاردن الى جانب كميات صغيرة من ثمار الجوافة والتمور . وقد سجلت ثمار أخرى تنتجها الضفة الغربية ، ومعظمها من الزيتون ، زيادة في نصيبها في السوق الاردنية ليرتفع من أقل من ١٠ في المائة من جميع الصادرات الزراعية في عام ١٩٧٧ الى أكثر من ٣٠ في المائة منذ عام ١٩٨٣ ، مع حدوث تغير مقابل في القيمة التي زادت من مستوى يقل عن ٥ ملايين دولار لتصل الى أكثر من ١٦ مليون دولار . أما نصيب الخضروات في مزيج الصادرات الزراعية الى الاردن فقد كان عادة يزيد عن ١٠ في المائة ، ولم يحدث أي تغير ذي شأن في قيمة هذه الصادرات منذ السبعينات .

Digitized by UNOG Library

١١٣ - وثمة سلسلة أخرى من البيانات (أنظر الجدول ١٠) تتيح اجراء دراسة مفصلة لحجم الصادرات الى الاردن (٦٤) . فقد سجلت كميات الخضروات المصدرة من الضفة الغربية الى الاردن زيادة هائلة منذ عام ١٩٧٧ عندما عبرت الجسور كميات تقل عن ٠٠٠ ١٠ طن . ومع أن منتجات الطماطم والشمام تشكل أهم بندين في هذه الصادرات فقد زاد نصيب البطاطس في الصادرات الى الاردن أيضا خصوصا منذ أوائل الثمانينات . وقد وصلت صادرات الخضروات الى الاردن الى أكثر من ٠٠٠ ٨٠ طن بحلول عام ١٩٨٥ ، ولكنها انخفضت منذ ذلك الوقت . وفي معظم السنوات منذ عام ١٩٨٠ ، كانت الارض المحتلة تصدر الى الاردن ما يتراوح بين ٢٠ و٣٠ في المائة من انتاج الخضروات ، مع أن هذه النسبة انخفضت لتصل الى ١٤ في المائة فقط في عام ١٩٨٧ (٦٥) . ويبدو هنا أيضا أن التغيرات في تكوين السلع التصديرية تعكس أحوال السوق (بما في ذلك الاسعار النسبية) والسياسات العامة أكثر مما تعكس عوامل ذات صلة بمستويات الانتاج .

١١٤ - وتشكل الحمضيات أكبر بند تصديري من بين صادرات الفواكه من الضفة الغربية الى/عبر الاردن ، يليها الزيتون (في السنوات التي يكون فيها المحصول جيدا) ثم العنب والموز . وفي السنوات الاخيرة ، كان مجموع كمية الفواكه التي دخلت الى الاردن يتجه الى الانخفاض ؛ فبعد أن بلغ مستوى ذروة قدره ٠٠٠ ٦٦ طن في عام ١٩٨١ ، انخفض الى ٠٠٠ ٣٤ طن في عام ١٩٨٧ . وكما كان عليه الحال منذ السبعينات ، كانت الحمضيات أكثر من نصف مجموع كمية الفواكه التي دخلت الى الاردن من الضفة الغربية ، وقد كان انخفاض هذه الكمية سببا في انخفاض المستوى الاجمالي لصادرات الفواكه الى الاردن . وكانت مستويات انتاج الحمضيات وغيرها من الفواكه مستقرة بصورة عامة في السنوات الاخيرة ، وقد تراوحت بين ٠٠٠ ١٦٠ و٠٠٠ ١٨٠ طن . وتقلب حجم الفواكه المصدرة الى الاردن في حدود ٣٠ في المائة من مجموع الانتاج على امتداد فترة الثمانينات (٦٦) .

١١٥ - وفي هذه الاثناء ، شهدت صادرات قطاع غزه عبر الاردن ، وكلها تقريبا من الحمضيات ، انخفاضا حادا منذ السبعينات عندما كان يتم سنويا تصدير كميات تصل الى ٠٠٠ ١٦٠ طن . وبحلول عام ١٩٨٧ ، لم يكن قطاع غزه يصدر سوى ٠٠٠ ٥٨ طن من الحمضيات الى/عبر الاردن أي أقل من نصف مستوى عام ١٩٧٧ . وكانت نسبة الناتج الذي يتم تصديره أكثر من ٦٠ في المائة في أواخر السبعينات ، ولكنها انخفضت الى نحو نصف مجموع انتاج الحمضيات بحلول عام ١٩٨٦ . وبخلاف ما هو عليه الحال في الضفة الغربية ، فان هذا الانخفاض في القدرة التصديرية لقطاع غزه يرتبط بجملة أمور منها حدوث انخفاض في انتاج قطاع غزه بنسبة ٣٧ في المائة بين عام ١٩٧٧ وعام ١٩٨٦ . وقد أسهمت هذه العوامل أيضا في زيادة التكاليف وفي الارتفاع النسبي لهيكل الاسعار في أسواق السلع المحلية مقارنة بأسواق التصدير ، مما جعل المنتجات الفلسطينية أقل قدرة على التنافس في الاسواق الخارجية .

Digitized by UNOG Library

الجدول ١٠ ـ الارض الفلسطينية المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة)

مجموع إنتاج السلع الزراعية ودخولها إلى الاردن (الضفة الشرقية) ، محاصيل مختارة ١٩٧٦/١٩٧٧ ، ١٩٧٩/١٩٨٠ ـ ١٩٨٦/١٩٨٧ (٤)

(بالاف الاطنان)

المصدر*	الضفة الغربية																قطاع غزة	
	طماطم		شمام وبطيخ		بطاطس		مجموع الخضروات		عنب		موز	زيتون وزيت الزيتون		مجموع الحمضيات	مجموع الفواكه		مجموع الفواكه والخضروات		مجموع الحمضيات	مجموع الفواكه
	(١)	(٢)	(١)	(٢)	(١)	(٢)	(١)	(٢)	(١)	(٢)	(٢)	(١)	(٢)	(٢)	(١)	(٢)	(١)	(٢)	(١)	(٢)
١٩٧٦ ـ ١٩٧٧																				
انتاج	٤٢,٢	غ.م	٨,٩	غ.م	٨,٢	غ.م	١٥٨,٤	غ.م	٣٤,٥	غ.م	غ.م	٧٦,١	غ.م	غ.م	١٥٤,٩	غ.م	٢١٣,٠	غ.م	٢٣٢,٢	٣٠٤,٠	غ.م
دخول	٣,٢	٣,٢	٠,٢	ـ	١,٩	٠,٣	١٢,٢	٩,٤	٢,٥	٣,٧	١,٣	٤٤,٣	١,٩	٤٥,٧	٥٤,٨	٥٦,٤	٦٧,٠	٦٥,٨	١٥٨,٢	١٦٠,١	١٢٥,٩
١٩٧٩ ـ ١٩٨٠																				
انتاج	٤٥,٦	٤٥,٨	١٩,٦	١٧,٥	٦,٧	٦,٦	١٦٥,١	١٦٢,٨	٤٤,٩	٤٥,٤	٨,٠	١٣٨,٤	٧٤,٣	٧٣,٩	١٦٥,١	١٦٣,٢	٣٣٠,٢	٣٢٦,١	١٦٨,١	٢٥١,٤	غ.م
دخول	٦,٢	٣,٢	٥,٥	٦,٤	١,١	٠,٩	١٦,٨	١٣,٨	٥,٥	٤,٩	١,٩	٨,٦	٤٠,١	٣٣,٦	٥١,٥	٥٣,٤	٦٨,٢	٦٧,٢	١٠٧,٤	١١٠,٠	١٠٤,٥	١٠٦,٧
١٩٨٠ ـ ١٩٨١																				
انتاج	١٠,٤	٥٠,٢	٤٣,٧	٤٦,١	١٠,٤	٩,٥	٢٠٣,٢	٢٠٤,٩	٤٥,٠	٥١,٧	٩,٠	٥٠,٠	٧٣,٥	٧٥,٣	١٧٩,٤	٢٠٥,٥	٢٨٧,٦	٤١٠,٩	١٩٩,٩	٢٧٣,٩	غ.م
دخول	١,٤	٧,٣	١٩,١	١٦,١	١,٠	١,٦	٢٧,٨	٣٥,٥	١١,٠	٦,١	٣,٤	٢,٥	٤٣,٩	٣٩,٦	٦٥,٥	٦٦,٥	١٠٣,٢	١٠٢,٠	١٢١,٣	١٣٠,٩	١٠٧,٠	١٠٩,٢
١٩٨١ ـ ١٩٨٢																				
انتاج	٧١,٧	٧٣,٣	٢٥,٩	٢٥,٩	١١,٥	٥,١	٢٠٨,٢	٢٠٥,٤	٤٠,٠	٤٠,٧	١٣,٤	١٤٣,٧	٧٩,٥	٨٢,١	١٧٩,٤	٢٠٥,٥	٢٨٧,٦	٤١٠,٩	١٩٩,٩	٢٩٢,٩	غ.م
دخول	٢٤,٧	١٥,٢	١٨,٦	٩,٥	٢,٥	٢,٥	٦٠,٦	٤٩,٤	١٣,٠	٥,٦	٤,٢	١٠,٠	٤٩,٢	٣٩,٠	٧٥,٢	٥٨,٧	١٣٥,٨	١٠٨,١	١١٦,٧	١١٩,٠	١٠٠,٩	١٠٣,١
١٩٨٢ ـ ١٩٨٣																				
انتاج	٥٦,٩	٥٠,٦	٧٤,٩	٧٤,٩	١١,٤	١١,٥	٢٤٧,٨	٢٤٧,٣	٣٥,٠	٥٨,٩	١٤,٧	٥٧,٤	٨٢,٠	٤٧,٣	١٦٧,٥	١٥٦,٦	٤١٥,٣	٤٠٣,٩	١٦٦,٥	٢٥٩,٥	غ.م
دخول	١٠,١	١٠,٧	٢٦,٩	٣٧,٧	٢,٧	٣,٩	٦١,٤	٥٦,٥	١٠,٠	٥,٨	٣,٩	٣,١	٤٩,٠	٣١,٧	٦٩,٠	٤٥,٩	١٣٠,٤	١٠٢,٥	٨٩,٩	٩٣,٣	٧٥,٦	٧٧,٥
١٩٨٣ ـ ١٩٨٤																				
انتاج	٦٦,٨	٦٦,٣	٨٠,٦	١٠٠,٨	١٢,٤	١٢,٤	٢٤٦,٨	٢٨٤,٦	٣٦,١	٥١,٨	١٦,١	٨٨,٩	٧٤,٣	٨٢,٩	١٦٨,٠	١٣١,٧	٤١٤,٨	٤٠٦,٣	١٥٩,٥	٢٦٠,٥	غ.م
دخول	١٠,٠	٢٠,١	١٥,٣	٤٦,٨	١,٠	٥,٠	٧٩,٩	٧٧,٨	٩,٠	٦,٠	٨,٣	٥,٦	٤٤,٩	٣٤,٠	٦٤,٧	٥٤,١	١٤٤,٦	١٣١,٩	١٠١,٣	١٠٣,٥	٨٩,٤	٩١,٥
١٩٨٤ ـ ١٩٨٥																				
انتاج	٦٠,٢	٦٠,١	٨٨,٨	١٠٠,٦	١٨,٥	١٩,٩	٢٥٩,٣	٢٧٣,٠	٣٥,٦	٥١,٤	١٨,٢	٢٤,٨	٧٦,٣	٦٩,٩	١٦١,٩	١٦٨,٣	٤٢١,٣	٤٤١,٣	١٧٥,٧	٢٩٤,٥	غ.م
دخول	٢٨,٠	٢١,٧	٦٠,٠	٤٧,٦	٣,٣	٤,٤	١٠٣,٠	٨١,٧	١٣,٠	٧,٩	٧,٤	٠,٣	٤٥,٠	٢٩,٦	٦٧,٤	٤٩,٩	١٧٠,٤	١٣١,٦	غ.م	غ.م	٨١,٦	٨٥,٤
١٩٨٥ ـ ١٩٨٦																				
انتاج	٦٦,٤	٦٦,٤	٧٣,٦	٨٩,١	١٨,٩	١٦,٤	٢٥٥,٠	٢٦٠,٢	٣٩,١	٤٤,١	١٨,٢	غ.م	٨٠,٥	٧٨,٢	١٧٣,٦	١٨٢,٥	٤٢٨,٦	٤٤٢,٧	١٤٦,٩	٢٦٥,٠	غ.م	غ.م
دخول	٢٢,٠	١٦,١	٤٦,٢	٢٧,٧	٧,١	٣,٩	٨٥,٩	٥٥,١	١١,٠	٥,٢	٧,٦	٨,١	٤٥,٨	١٩,٥	٧٠,٢	٤٢,٢	١٦١,١	٨٨,٧	٨١,٦	٧٢,٩	٨١,٦	٧٦,٧
١٩٨٦ ـ ١٩٨٧																				
انتاج	غ.م	٥٨,٦	غ.م	٧٢,٥	غ.م	١٨,٢	غ.م	٢٥٦,٢	غ.م	٣٤,٧	١٩,٢	٨,٣	غ.م	٨٩,١	غ.م	١٦٤,٢	غ.م	٤٢٠,٤	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
دخول	غ.م	٤,٦	غ.م	٢٠,٠	غ.م	٥,٥	غ.م	٣٥,٠	غ.م	٦,٢	٤,٦	ـ	غ.م	٢١,٢	غ.م	٣٣,٦	غ.م	٦٨,٦	غ.م	غ.م	٥٨,٢	غ.م	٦١,٦

Digitized by UNOG Library

الجدول ١٠ (تابع)

المصادر*: (١) Israel, Central Bureau of Statistics, Statistical Abstract of Israel, (Jerusalem, C.B.S., 1978, 1981, 1982, 1983, 1984, 1985, 1986, 1987) ، الصفحات ٧٩٤ و٧٣٨ و٧٦٠ و٧٨٨ و٧٧٠ و٧٣٢ و٧١٤ و٧٣٢ على التوالي .

(٢) '١' الاردن ، وزارة الزراعة ، الاحصاءات الزراعية ، ١٩٧٤ ـ ١٩٨٠ (عمان ، الوزارة ، ١٩٨٧) ؛ الاردن ، وزارة الزراعة ، الاحصاءات الزراعية ، ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ (عمان ، الوزارة ، ١٩٨٦) ؛ بيانات من وزارة الزراعة ، مديرية الاقتصاد والتخطيط الزراعي ، ادارة الإحصاء ، عمان ، الاردن ، ١٩٨٨ بالنسبة لجميع أرقام الفترة ١٩٨٢ ـ ١٩٨٧ وجميع الارقام المتعلقة بدخول السلع إلى الاردن في السنوات ١٩٧٧ و١٩٨٠ و١٩٨١ .

'٢' اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، تنمية الصادرات الزراعية للأراضي الفلسطينية المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة (بغداد ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، ١٩٨٧) ، صفحة ٥٧ ، بالنسبة لأرقام الإنتاج لسنتي ١٩٨٠ و١٩٨١ .

(أ) الإشارة هي للسنة الزراعية من تشرين الاول/اكتوبر إلى أيلول/سبتمبر .
غ.م = غير متاح .

Digitized by UNOG Library

١١٦ - وعلى العموم ، فان تجربة الضفة الغربية وقطاع غزه في الصادرات الزراعية الى/عبر الاردن في الثمانينات تؤكد ظهور قيود سوقية خطيرة طويلة الاجل تؤثر على القدرة التصديرية الفلسطينية . فبحلول عام ١٩٨٧ ، كانت الكميات التي تعبر الجسور قد انخفضت لتعود الى المستويات التي كانت قد شهدتها أصلا في منتصف السبعينات (بالنسبة للضفة الغربية) أو الى مستويات تقل بكثير عن مستويات عام ١٩٧٠ (بالنسبة لقطاع غزه) . وفيما يتعلق بالاسواق التقليدية التي كانت فيها المنتجات الفلسطينية تتمتع بسمعة الجودة العالية ، حدث تضاؤل في الفرص المتاحة للصادرات الفلسطينية . وبالاضافة الى التأثير الطاغي للسياسات الاسرائيلية ، فان الانخفاض في الصادرات الى هذه الأسواق يمكن أن يعزى الى الكساد الاقتصادي العام في المنطقة مع ما صاحبه من سياسات ترمي الى دعم الزراعة المحلية ودخول منافسين جدد للأسواق التقليدية للصادرات الفلسطينية . وبالرغم من هذه الاتجاهات الاحدث عهدا ، فان الدور التاريخي المؤاتي لهذه الاسواق الرئيسية لا يزال يمثل حافزا محتملا واضحا لتنمية التجارة الفلسطينية في المستقبل .

(ب) السلع الزراعية: الواردات

١١٧ - في الظروف التي أخذ فيها اتجاه الصادرات الزراعية الفلسطينية الى الانخفاض حدث تطور مفزع فيما يتعلق بالواردات الزراعية . فمنذ عام ١٩٧٧ الذي استوردت فيه الأرض المحتلة ما قيمته ٨٩ مليون دولار من السلع الزراعية سجل هذا المبلغ زيادة مطردة ليصل الى مستوى مرتفع قدره ١٣٠ مليون دولار في عام ١٩٨٦ (انظر الجدول ١١) . ولم تحقق الأرض الفلسطينية المحتلة اكتفاء ذاتيا في بعض المجالات ، خصوصا فيما يتعلق ببعض الحبوب والمواد الغذائية الأساسية . إلا أن النمو في الواردات الغذائية كان من الضخامة بحيث أن الفائض في التجارة الزراعية الذي تمتعت به الأرض المحتلة حتى عام ١٩٨٣ تحول منذ ذلك الوقت الى عجز كبير ومتزايد . ففي عام ١٩٧٧ ، حققت الضفة الغربية وقطاع غزة فائضا قدره ١٨ مليون دولار في التجارة الزراعية ولكن بحلول عام ١٩٨٦ كانت الأرض المحتلة تحتاج الى ما قيمته ٥٥ مليون دولار من الواردات الغذائية لتلبية الطلب المحلي المتزايد .

١١٨ - والظاهر أن هذا العجز مرآة تعكس هيكل القطاع الزراعي المحلي المتزايد تفتتا وضعفا وتعكس تزايد القوة الشرائية نتيجة لتدفق الدخل من الخارج عن طريق التحويلات والحوالات النقدية . وبالاضافة الى أن الاقتصاد الفلسطيني لم يعد قادرا على تلبية الطلب المحلي ، فإن هذا الاقتصاد لم يتمكن من موازنة وترشيد الانتاج بين أحوال الطلب الداخلي والخارجي بطريقة تقلل الى أدنى حد من خسائر العملة الأجنبية (مع زيادة الحصائل الى أقصى حد) إلى جانب السعي أيضا الى تحقيق درجة من الاكتفاء الذاتي الغذائي . وهذا هدف لا ينبغي أن يكون مستحيل التحقيق في حالة القطاع الزراعي الفلسطيني الذي يتسم بالتنوع وبامكانات الانتاج .

Digitized by UNOG Library

الجدول ١١ ـ الأرض الفلسطينية المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة)

الواردات حسب الأسواق وتكوين السلع (مجموعات رئيسية) ١٩٧٧ ، ١٩٨٠ ـ ١٩٨٦

(بملايين الدولارات الأمريكية)

(أسعار جارية)

	الواردات الزراعية				الواردات الصناعية													
					الأردن					بلدان أخرى عبر اسرائيل								
	اسرائيل	الأردن	أخرى	المجموع	اسرائيل	زيوت ومنتجات البان	ورق وطباعة	منسوجات وقطن	منتجات حديدية وصلب	المجموع	زيوت	مجموع (أ) المنتجات الغذائية	صابون ولدائن	خشب وورق ومقوى	منسوجات ومنتجات نسيجية	منتجات حديد وصلب	آلات ومعدات كهربائية	المجموع
١٩٧٧	٧٤,٠	٠,٣	١٤,٩	٨٩,٢	٣٧٧,٣	٢,٤	٠,٢	٠,٩	٠,٤	٤,٤	٧,٢	١٤,٩	٠,٦	٠,٧	٢,١	١,٢	٤,٥	٣٩,٣	٤٢١,٠
١٩٨٠	٩٠,٤	٠,٥	٥,٩	٩٦,٨	٥٠٦,٨	٤,٣	٠,٢	٠,١	٠,٢	٤,٩	١٣,٩	١٨,٨	١,٨	٢,٠	٥,٠	٤,٣	١٢,١	٧٦,٧	٥٨٨,٤
١٩٨١	٩١,٣	٠,٣	٥,٠	٩٦,٥	٥٨١,٣	٦,٠	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٧,٠	٨,٨	١١,٣	٢,٥	٢,٣	٥,٨	٢,٨	٨,١	٦٥,٥	٦٥٣,٨
١٩٨٢	٧٥,٣	٠,٤	١٠,٩	٨٦,٦	٥٧٣,١	٧,٨	٠,٣	٠,١	٠,٣	٨,٥	٨,٥	١٤,٦	٢,٣	٣,٦	٤,٦	٢,٥	١٠,٧	٧١,٦	٦٥٣,٢
١٩٨٣	٨٩,٦	٠,٣	١٢,١	١٠٢,٠	٦٢٣,٠	٥,٥	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٦,٥	٥,٤	٨,٥	٣,٠	٤,٨	٤,٥	٢,٩	١٠,٠	٦٥,٤	٦٩٤,٩
١٩٨٤	٩٨,٢	٠,١	١٠,٧	١٠٩,٠	٥٢١,٧	٧,٤	٠,٣	٠,١	٠,٣	٨,١	٦,٠	١١,٦	٢,٧	٤,٨	٣,٣	١,٨	٨,٠	٥٨,١	٥٨٧,٩
١٩٨٥	٨٧,٨	٠,٣	١٤,٠	١٠٢,١	٥١٠,٣	٧,٣	٠,٣	٠,١	٠,٥	٨,٣	١٠,١	١٠,٦	٢,٠	٥,٣	٣,٧	٣,١	٧,٧	٦١,٣	٥٧٩,٧
١٩٨٦	١١٤,٤	٠,٣	١٥,٦	١٣٠,٣	٦٦٥,٩	٩,١	٠,٥	٠,٣	٠,٦	١٠,٨	٧,١	١٣,٦	٣,٨	٣,١	٤,٥	٣,٣	١٥,٧	٨١,٠	٧٥٧,٧

Digitized by UNOG Library

الجدول ١١ (تابع)

المصادر: (١) الواردات الزراعية ، والواردات الصناعية من إسرائيل:

'١' Israel, Central Bureau of Statistics, Judea, Samaria and Gaza Area Statistics, Vol. XV, No.2 (Jerusalem, C.B.S., 1985), pp. 6-7, and Vol. XVII, No.2 (Jerusalem, C.B.S., 1987), pp. 6-7 for 1982-1986 ;

'٢' Israel, Central Bureau of Statistics, Statistical Abstract of Israel, (Jerusalem, C.B.S, 1983) p. 767 for 1980/81 ;

'٣' Israel, Central Bureau of Statistics, Statistical Abstract of Israel, (Jerusalem, C.B.S, 1978) p. 773 for 1977 ;

(٢) الواردات الصناعية من الاردن ومن بلدان أخرى:

'١' Israel, Central Bureau of Statistics, Administered Territories Statistical Quarterly, Vol. XI, No. 2, (Jerusalem, C.B.S., 1981, p. 10 for 1977) ;

'٢' Israel, Central Bureau of Statistics, Judea, Samaria and Gaza Area Statistics, Vol. XVII, No.1 (Jerusalem, C.B.S., 1987), pp. 10 nad 12 for 1980-85 ;

'٣' Israel, Central Bureau of Statistics, Judea, Samaria and Gaza Area Statistics, Vol. XVII, No.2 (Jerusalem, C.B.S., 1987), pp. 11 and 12 for 1986 ;

إن جميع الارقام التي كان معبرا عنها في الاصل بالعملة الإسرائيلية قد حُوّلت إلى دولارات أمريكية ، باستخدام المتوسط السنوي لسعر الصرف كما هو معلن في: International Monetary Fund, International Financial Statistics, (Washington, D.C., IMF, 1986) . وقد أدى التخفيض المتكرر لقيمة العملة الإسرائيلية إلى انخفاض سعر الصرف من مستوى يعادل ٠,٠٠٠٣٥ شيكل إسرائيلي جديد = ١ دولار أمريكي في عام ١٩٦٨ إلى ١,٤٨٧٨ شيكل إسرائيلي جديد = ١ دولار أمريكي في عام ١٩٨٦ .

(أ) تشمل الحليب المجفف والبن ، والشاي ، والبهارات ، والحبوب ، والدقيق ، والسكر ، ومستحضرات اللحوم .

٣٦٨٤ب

Digitized by UNOG Library

١١٩ - وليس من المصادفات أن تكون السياسات الاسرائيلية التي ساعدت في تشويه هيكل الناتج الزراعي الفلسطيني مصحوبة باتجاهين هامين في التجارة الزراعية بين اسرائيل والأرض المحتلة . فانخفاض مستوى الصادرات الزراعية الفلسطينية الى اسرائيل كان مرتبطا بصورة رئيسية بالتجهيز (الغذائي) الصناعي ، بينما دخلت المنتجات الزراعية الاسرائيلية الى الارض المحتلة بمستويات تصل الى ١٠٠ مليون دولار سنويا منذ السبعينات . ومنذ عام ١٩٨٣ ، كانت قيمة الواردات الزراعية من اسرائيل تزيد كل سنة عن قيمة مجموع الصادرات الزراعية الفلسطينية بهامش وصل الى ٣٠ مليون دولار في عامي ١٩٨٤ و١٩٨٦ . وتوفر اسرائيل نسبة تتراوح بين ٨٥ و٩٥ في المائة من الواردات الزراعية الفلسطينية ، أما النسبة المتبقية وهي تتألف الى حد بعيد من القمح والحبوب وغير ذلك من المنتجات الغذائية الرئيسية فتستورد من أماكن أخرى . ومعظم الواردات من اسرائيل تتنافس بصورة مباشرة مع الفواكه والخضروات المنتجة محليا ، وقد كان لها دور في تحقيق فوائض في الانتاج المحلي من هذه السلع . وبذلك تضاف قيود تؤثر على الانتاج من جراء المشاكل التي تواجه في المحافظة على أسواق الصادرات ، فضلا عن وجود منافسة قوية في السوق المحلية نتيجة لدخول السلع الاسرائيلية الى الارض المحتلة دون قيود .

(ج) السلع الصناعية: الصادرات

١٢٠ - لم تكن أداء الصادرات الصناعية ، كما في حالة الزراعة ، صورة من الاتجاهات المحلية . فقد شهدت الصادرات الصناعية نموا كبيرا في ظل الاحتلال مع أن الاتجاه الرئيسي لهذه الزيادة كان نحو اسرائيل ، حيث لم تشكل الصادرات الى السوق الاردنية سوى أقل من ٣٠ في المائة في معظم السنوات (انظر الجدول ٩) . أما قيمة الصادرات الصناعية الى البلدان الاخرى فنادرا ما زادت عن ١ مليون دولار . وكما لوحظ آنفا ، فإن المنتجات الصناعية تشكل الجزء الاعظم من مجموع الصادرات الفلسطينية ، إذ وصلت الى مستوى عال يزيد عن ٨٠ في المائة في عام ١٩٨٦ . وسجلت قيمة جميع الصادرات الصناعية زيادة كبيرة عن المستوى الذي بلغته في عام ١٩٧٧ ، وقدره ١٤٥ مليون دولار ، لتسجل رقما قياسيا قدره ٣١٧ مليون دولار في عام ١٩٨٦ ، أي أكثر من أربعة أضعاف قيمة مجموع الصادرات الزراعية في تلك السنة .

١٢١ - وقد زادت قيمة الصادرات الصناعية الفلسطينية الى الاردن خلال السبعينات ولكنها استقرت منذ عام ١٩٨٠ عند متوسط سنوي قدره ٥٥ مليون دولار . وتكوين الصادرات الى الاردن واضح المعالم الى حد بعيد: إذ تشكل صادرات زيت الزيتون والزيتون المخلل معظم الصادرات الصناعية (نحو ٤٥ في المائة عندما يكون انتاج الزيتون قويا) والزيوت النباتية ومنتجات الالبان التي شكلت نسبة تتراوح بين ٢٥ و٣٠ في المائة في معظم السنوات . وتشكل صادرات الضفة الغربية من الحجر والصابون أقل من ٢٠ في المائة و١٠ في المائة على التوالي من المصادرات الصناعية .

Digitized by UNOG Library

١٢٢ - وليست هناك بيانات متاحة بشأن تكوين الصادرات الصناعية الفلسطينية الى اسرائيل ، ولذلك يتعذر اجراء تحليل تفصيلي لهذا التدفق الهام . وتفسر أهمية الصادرات الصناعية الفلسطينية الى اسرائيل بجملة عوامل منها الزيادة الكبيرة في قيمة هذه الصادرات منذ السبعينات . فبينما دخل الى اسرائيل في عام ١٩٧٧ ما قيمته ١٢١ مليون دولار من المصنوعات الفلسطينية ، زادت قيمة هذه الصادرات الى ٣٤٥ مليون دولار و٣٥٨ مليون دولار في عامي ١٩٨٣ و١٩٨٦ على التوالي ، وفي هذه الفترة أخذ قطاع الصادرات الصناعية الفلسطينية يبدو مكرسا أساسا لانتاج احتياجات السوق الاسرائيلية .

١٢٣ - وثمة جانب هام آخر من جوانب الصادرات الصناعية الفلسطينية الى اسرائيل توضحه البيانات الخاصة بمجموع قيمة الصادرات الصناعية مقارنة بمجموع قيمة الناتج الصناعي الفلسطيني المحلي حسب مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي . ويبدو أن قيمة مجموع الصادرات الصناعية منذ السبعينات قد زادت بما يتراوح بين ٣ و٤ أضعاف عن قيمة الناتج المحلي الناشئ في الصناعة بكلفة عوامل الانتاج . وكانت الزيادة السنوية للصادرات الصناعية عن قيمة الناتج الصناعي المحلي تتراوح بين ١٣٠ و٢٣٠ مليون دولار منذ عام ١٩٨٠ . وحتى بحساب الاثر الناجم عن استخدام أسعار عوامل الانتاج بدلا من أسعار السوق الاعلى الى حد ما ، وبالرغم من محتوى الصادرات الصناعية من المنتجات الزراعية والمواد الخام (بما فيها المستوردة) ، فإن هذا يعني أن القيمة المسجلة للصادرات الفلسطينية تزيد بعدة أضعاف عن الناتج الصناعي المقدر . ولئن كان من المتوقع أن تزيد قيمة الصادرات الصناعية عن قيمة الناتج الصناعي الذي تجسده ، فإنه من المستبعد تماما أن تصل الزيادة الى ثلاثة أو أربعة أضعاف .

١٢٤ - ولا يمكن تفسير هذا التناقض الظاهري تفسيرا كاملا إلا في ضوء بيانات بشأن تكوين التدفقات أكثر تفصيلا من تلك المتوافرة حاليا . ولكن ثمة ظاهرة يمكن أن تساعد في تفسير الاختلاف ، وهي ظاهرة تدفق السلع بين اسرائيل والارض المحتلة كجزء من خدمات التعاقد من الباطن التي تؤدى لصالح المصنعين الاسرائيليين . وبالاضافة الى المصنوعات ذات المنشأ الفلسطيني والتي تصدر الى اسرائيل وغيرها ، فإن جزءا من زيادة الصادرات عن الناتج ناشئ عن القيمة المضافة التي يوفرها القطاع الصناعي في تجهيز السلع الزراعية المحلية لاغراض التصدير ، وخصوصا الزيتون ، ومنتجات الالبان ، والصابون وبعض المنتجات الجلدية . إلا أن هذه السلع لا تشكل سوى نسبة بسيطة من الصادرات الصناعية الى اسرائيل وذلك بسبب القيود التي تفرضها هذه الاخيرة على هذه الواردات من الارض المحتلة . ولذلك يمكن الاستنتاج بأن الصادرات الصناعية ذات الصلة بنشاط التعاقد من الباطن تشكل نسبة كبيرة من الصادرات الفلسطينية الى اسرائيل ، مع أنه لا يمكن اجراء تقدير دقيق بسبب نقص البيانات . كما أنه ليس من

Digitized by UNOG Library

الممكن تقدير عنصر القيمة المضافة لخدمات العمل في هذا التدفق ، ذلك لأن البيانات المتوافرة لا تبين قيمة السلع شبه التامة المورّدة الى الأرض المحتلة من اسرائيل كجزء من هذه العملية .

١٢٥ - ولذلك يمكن الاستنتاج بأن التجارة الصناعية الفلسطينية (في كلا الاتجاهين) تعتمد الى حد بعيد على سوق واحدة دون غيرها تشمل عمليات انتاج معينة ذات نطاق يتجاوز إلى حد بعيد إنتاج القطاع الصناعي المحلي وأداءه التجاري . والقطاع الصناعي للأرض المحتلة موجه بصورة متزايدة لأن يكون جيبا خارجيا تابعا للاقتصاد الاسرائيلي ، حيث يوفر مصنوعات مختارة أو يتمم صناعة السلع الاسرائيلية من خلال أداء مهام منخفضة الأجر قائمة على كثافة العمل وتتطلب القليل من المهارات التقنية والادارية . وقد أتاح هذا للصناعات الاسرائيلية التركيز على استحداث أنشطة تكنولوجية التوجه وكثيفة الرسملة بدرجة أكبر تتيح عمليات صناعية ذات قيمة مضافة أعلى يمكن فيها لاسرائيل أن تحقق مكاسب كبيرة في القطع الأجنبي . ويعوق هذا الترتيب تطوير صلات محلية فيما بين القطاعات ويثبط روح المبادرة الذاتية لأصحاب المشاريع في مجال الصناعة . وليست هناك فرص لتحقيق دمج أفقي أو رأسي أو تحقيق وفورات حجم في السوق ذلك لأن الكثير من المنتجات التي تشملها العملية هي سلع استهلاكية (منسوجات ، ومنتجات غذائية ، وبعض مواد البناء) لا تلبث أن تدخل من جديد الى الأرض المحتلة لتتنافس مع منتجات المنتجين المحليين .

(د) السلع الصناعية: الواردات

١٢٦ - ناقشنا فيما سبق هيمنة الواردات السلعية وتأثيرها المضعف على ميزان المدفوعات الفلسطيني . وما برحت اسرائيل تمثل مصدرا لنحو ٩٠ في المائة من الواردات الصناعية الفلسطينية خلال معظم فترة الاحتلال ، حيث بلغت القيمة السنوية لهذه الواردات أكثر من ٥٠٠ مليون دولار سنويا منذ عام ١٩٨٠ لتصل الى مستوى عال قدره ٦٦٥ مليون دولار في عام ١٩٨٦ (انظر الجدول ١١) . وأشير إلى أن نسبة كبيرة من الواردات الصناعية من اسرائيل ، قد تصل الى ٣٥ في المائة ، تتمثل في السلع شبه التامة الموجهة لأغراض تجهيزها في الأرض المحتلة ومن ثم اعادة تصديرها الى اسرائيل . أما النسبة المتبقية فتشتمل على مجموعة من السلع الاستهلاكية التي لا يتم انتاجها محليا أو التي تدخل الى الأرض المحتلة لتتنافس مع المنتجات الفلسطينية . وهذا الاعتماد على الواردات لا يتيح أية امكانيات للنمو الصناعي الفلسطيني أو للتنمية الاقتصادية الفلسطينية بصورة عامة .

١٢٧ - وتحليل أداء تجارة السلع الفلسطينية يمكن أن يختتم بدراسة مقتضبة لمستويات وتكوين الواردات الصناعية من مصادر غير اسرائيل . ويمثل الأردن مصدر كمية محدودة نسبيا من الواردات من المصنوعات التي زادت ببطء من مستوى يقل عن ٥ ملايين دولار في

Digitized by UNOG Library

السبعينات الى ١١ مليون دولار بحلول عام ١٩٨٦ . وقد كان نصيب الاردن من الواردات الصناعية الفلسطينية أعلى بقليل من ١ في المائة من المجموع في معظم السنوات منذ عام ١٩٦٧ . وتشكل الزيوت المستخدمة في انتاج الصابون ومنتجات الالبان الجزء الاعظم من المنتجات الصناعية المستوردة من الاردن ، مع أنه يتم أيضا استيراد كميات محدودة من الورق والمنسوجات ومنتجات الحديد والصلب لاستخدامها أساسا في الانتاج لاغراض اعادة التصدير الى الاردن .

١٢٨ - وتستورد من بلدان أخرى نسبة ثابتة الى حد ما قدرها ١٠ في المائة من الواردات الصناعية الفلسطينية ، وتدخل هذه الواردات إلى الارض المحتلة عن طريق الموانئ الاسرائيلية . وقد ارتفعت قيمة الواردات من الخارج من ٤٠ مليون دولار في عام ١٩٧٧ الى ٨١ مليون دولار في عام ١٩٨٦ ، بمعدل نمو يزيد حتى عن معدل نمو الواردات الصناعية من اسرائيل . وتشتمل هذه الواردات على مجموعة من المنتجات واسعة الى حد ما ، مع أن الالات والمعدات الكهربائية تشكل النصيب الاكبر منها ، إذ تتراوح نسبتها بين ١٥ و٢٠ في المائة سنويا . تليها مجموعة متنوعة من المنتجات الغذائية (الحليب المجفف ، والبن ، والشاي ، والدقيق ، والسكر وغيرها من الاغذية المجهزة) ؛ والزيوت النباتية والزيوت ذات الصلة ، والخشب ، والورق والورق المقوى ، والمنسوجات ، والملابس والمنتجات الجلدية ، والصابون واللدائن ، ومنتجات الحديد والصلب . ويبدو أن نسبة كبيرة من الواردات الصناعية من الخارج توجه لاغراض تجهيزها محليا ، بما فيها الزيوت ، واللدائن ، والخشب والورق ، وبعض المنسوجات ، ومنتجات الحديد والصلب ، والالات الصناعية ، بالاضافة الى تلك الواردات التي تستهلك بصورة فورية ، مثل المنتجات الغذائية ، والصابون ، والورق ، والملابس ، وبعض الادوات المنزلية والسيارات الخاصة .

هاء - <u>تجارة الخدمات</u>

١٢٩ - إن قدرة الارض الفلسطينية المحتلة على المحافظة على انخفاض نسبي في مستوى الاعتماد على المصادر الخارجية لاغراض توفير خدمات التأمين والنقل والسياحة/السفر والعمل وغير ذلك من الخدمات قد ساعدت في المحافظة على فائض في مجال الخدمات . وهذا المستوى المنخفض للواردات من الخدمات ، مع ما يقترن به من نصيب أكبر من الناحية النسبية في صادرات الخدمات في الحساب الجاري (مقارنة بالسلع) قد أعطى لقطاع الخدمات الخارجية مركزا بالغ الاهمية ضمن ميزان المدفوعات الفلسطيني . ومع أن الخدمات قد شكلت أقل من نصف مجموع الصادرات حتى عام ١٩٨٠ ، فإن هذه الحصة ما لبثت أن سجلت نموا سريعا لتصل الى أكثر من ٦٠ في المائة في عامي ١٩٨٤ و١٩٨٥ ، الامر الذي يبرز التهميش المتزايد لقطاع تجارة السلع الفلسطيني .

Digitized by UNOG Library

١- خدمات العمل وخدمات "أخرى"

١٣٠ - بالاضافة الى خدمات العمل وخدمات التصليح ، فإن بند "الخدمات الاخرى" في الحساب الجاري للخدمات يشتمل على بنود مثل الخدمات المالية ، والخدمات المتصلة بالتجارة بما فيها رسوم الوكلاء ، وخدمات العمل المورّدة من اسرائيل ، بما في ذلك الادارة ، ومختلف الخدمات الحكومية التي توفر من خارج الأرض المحتلة والتي يدفع كلفتها مباشرة السكان الفلسطينيون . وقد شكلت الواردات من خدمات العمل هذه والخدمات "الاخرى" معظم مدفوعات الأرض المحتلة لتغطية تكاليف الخدمات المقدمة من الخارج ، أي ما يعادل بين ١٣٠ و١٧٠ مليون دولار منذ عام ١٩٨٠ . وبالرغم من استمرار الاعتماد الشديد على الخدمات المقدمة من الخارج ، فإن حساب الخدمات قد سجل فائضا منتظما نتيجة للرصيد الكبير في الجانب الدائن من الحساب الجاري للخدمات من خلال صادرات خدمات العمل . والواقع أنه في اطار بند "خدمات أخرى" ، تمثل المدفوعات مقابل صادرات اليد العاملة الفلسطينية العائد الوحيد الذي تحققه الأرض المحتلة من خلال ما تقدمه من خدمات .

١٣١ - وشكلت الأجور المدفوعة لليد العاملة الفلسطينية المصدرة (العمال المهاجرون المؤقتون ، وخدمات التعاقد من الباطن وخدمات التصليح) منذ عام ١٩٨٠ أهم مصدر منفرد للرصيد الدائن الخارجي في الحساب الجاري للأرض المحتلة . ففي عام ١٩٧٧، كانت حصائل صادرات السلع الفلسطينية تزيد عن ايرادات خدمات العمل بمقدار ١٠ ملايين دولار ولكن ايرادات اليد العاملة الفلسطينية قد زادت عن حصائل صادرات السلع بنحو ٥٠ مليون دولار بحلول عام ١٩٨٠ . ومنذ ذلك الحين ، اتسعت الفجوة بين هذين المصدرين الفلسطينيين الرئيسيين لحصائل الصادرات لتبلغ مستوى ذروة قدره ٢٠٠ مليون دولار في عام ١٩٨٣ مع أنها عادت فانخفضت فيما بعد لتبلغ نحو ١٠٠ مليون دولار .

١٣٢ - ومنذ عام ١٩٨٣ ، ما برحت صادرات خدمات العمل التي تشمل الصادرات المباشرة لليد العاملة الى الخارج وعنصر الاجور في خدمات التعاقد من الباطن وخدمات التصليح تولد أكثر من نصف جميع مدفوعات الحساب الجاري الى الأرض المحتلة ، مقارنة بفاتورة واردات عمل سنوية صغيرة جدا بلغت نحو ١٠ ملايين دولار في معظم السنوات (تدفع لخدمات العمل المقدمة الى الفلسطينيين من اسرائيل وفي الأردن) . وفي عام ١٩٨٦ ، ولّدت صادرات خدمات العمل ٤٨٠ مليون دولار أي ما يعادل ٩١ في المائة من جميع صادرات الخدمات و٥٣ في المائة من جميع الأرصدة الدائنة في الحساب الجاري . وكانت المدفوعات المحققة للأرض المحتلة في شكل أجور مقابل تصدير اليد العاملة تعادل في معظم السنوات نحو ٥٤ في المائة من قيمة الواردات السلعية الفلسطينية . ويلاحظ وجود استثناء في الفترة التوسعية ١٩٨٣ - ١٩٨٤ عندما بلغت الاجور المدفوعة لليد العاملة الفلسطينية المصدرة ٧٠ في المائة من قيمة الواردات السلعية .

Digitized by UNOG Library

١٣٣ - وهذا أيضا يبرز اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على فرص العمل في الخارج لمواصلة تغطية تكاليف استهلاك السلع المستوردة . كما أن التجربة منذ عام ١٩٨٣ ، حين ارتفعت حصائل صادرات خدمات العمل الى مستوى قياسي (٥٦٠ مليون دولار) ثم انخفضت في عام ١٩٨٥ بما مقداره ٢٠٠ مليون دولار ، تبرز المشاكل المرتبطة بالدرجة الحالية للاعتماد غير المضمون على الطلب الخارجي على اليد العاملة الفلسطينية . وتخضع دينامية القطاع الخارجي الفلسطيني لتهديدات متزايدة من جراء هيمنة شكل واحد من أشكال صادرات الخدمات ضمن هيكلها الحالي . ومن السمات الاساسية لميزان المدفوعات الحالي للأرض المحتلة أنه متقلب وباهظ الكلفة مما لا يترك الكثير من المجال للتحسين في الظروف الراهنة . واذا ما اتيحت للاقتصاد الفلسطيني فرصة لتطوير عناصر بديلة في الحساب الجاري من خلال تنويع وتوسيع الصادرات السلعية على سبيل المثال ، لأمكنه أن يستفيد من تخفيض صادرات اليد العاملة واعادة تخصيص الموارد لتوفير قدر من الفرص المحلية ، يفوق ذلك القدر الذي يظهر حاليا في القطاع الخارجي ، لأغراض العمالة والانتاج والخدمات التي تنطوي على مستوى أعلى من القيمة المضافة .

٢- <u>خدمات التعاقد من الباطن وخدمات التصليح</u>

١٣٤ - تصنف احصاءات ميزان المدفوعات الأجور المدفوعة لليد العاملة المشمولة بخدمات التعاقد من الباطن وخدمات التصليح في اطار بند "الخدمات" في الحساب الجاري . وثمة مؤشر على المستوى الممكن لمدفوعات الأجور نظير خدمات التعاقد من الباطن يكمن في الفرق بين مجموع صادرات الخدمات الى اسرائيل واجمالي دخل عوامل الانتاج (قبل الضريبة) الذي تدفعه اسرائيل الى العمال المهاجرين الفلسطينيين . وهذا الفرق يشمل خدمات النقل والسفر والتعاقد من الباطن وغير ذلك من الخدمات . ووفقا للبيانات الاسرائيلية الخاصة بالفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٤ ، كان مدفوعات دخل عوامل الانتاج (التي تستبعد منها الأجور المدفوعة في الأرض المحتلة مقابل خدمات التعاقد من الباطن) تعادل متوسطا قدره ٩٤ في المائة من مجموع المدفوعات لصادرات الخدمات الفلسطينية[٦٧] . أما النسبة المتبقية وقدرها ٦ في المائة من صادرات الخدمات الفلسطينية فتشمل المدفوعات لخدمات التعاقد من الباطن وغيرها من الخدمات ، أي ما يعادل ١٨ - ٢٧ مليون دولار سنويا خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٤ . وفي حين أن جزءا من هذا المبلغ يتألف من المدفوعات مقابل خدمات غير خدمات العمل مقدمة من الأرض المحتلة (ولا سيما السفر والسياحة) ، فإن المدفوعات من اسرائيل مقابل هذه البنود تعتبر بسيطة نسبيا .

١٣٥ - وتدل البيانات البديلة الخاصة بمدفوعات دخل عوامل الانتاج على أن مستوى دخل عوامل الانتاج المحقق من اسرائيل يقل عن المستوى المبلغ عنه في سلسلة البيانات الاسرائيلية الرسمية[٦٨] . وتبين الحسابات التي تستند الى سلسلة البيانات هذه أن مجموع مدفوعات الدخل غير دخل العوامل من اسرائيل الى الأرض المحتلة كان يعادل ما متوسطه ٥٠ في المائة من مجموع المدفوعات الاسرائيلية للخدمات الفلسطينية في

Digitized by UNOG Library

الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٤ . وهذا يقدم مجموعة من الارقام التي تمثل المدفوعات الاسرائيلية مقابل خدمات التعاقد من الباطن وخدمات التصليح وغير ذلك من الخدمات الفلسطينية تتراوح بين ١٥٠ و٢٢٥ مليون دولار سنويا حتى عام ١٩٨٤ . وفي حين أن الارقام التي تستند الى هذه النسبة المئوية قد تمثل تقديرا مبالغا فيه لقيمة المدفوعات لخدمات التعاقد من الباطن وخدمات التصليح وغيرها من المدفوعات (للعمال غير المهاجرين) التي تدفعها اسرائيل لليد العاملة الفلسطينية ، فانها تبين أنه من المحتمل أن يكون لهذه الخدمات وزن أكبر بكثير مما تدل عليه البيانات الاسرائيلية .

٣ـ التأمين والنقل

١٣٦ ـ كان معظم عناصر الخدمات الاخرى في الحساب الجاري في حالة عجز منذ بداية الاحتلال . وبحلول عام ١٩٨٦ ، لم يكن قد حدث أي تغير تقريبا في حجم العجز في خدمات التأمين رغم تزايد حجم عمليات التأمين منذ عام ١٩٨٤ . وفي حين أن القيمة الاجمالية (رقم الاعمال) للمدفوعات ذات الصلة بالتأمين الى الارض المحتلة ومنها بلغت نحو ١٠ ملايين دولار في منتصف السبعينات (بعجز يتراوح بين ٣ و٤ ملايين دولار) ، فإن قيمة التعاملات تجاوزت ٥٠ مليون دولار في عام ١٩٨٤ ، ثم تراجعت بعد ذلك لتصل الى نحو ٣٥ مليون دولار ، مع أن العجز ظل منخفضا نسبيا . وكان يمكن للعجز أن يكون أكبر من ذلك لو لم يكن معدل النمو في خدمات التأمين المصدرة (التي يظهر أنها تتصل بالتغطية التأمينة للواردات من/عبر اسرائيل والاردن) أعلى نسبيا من معدل النمو في خدمات التأمين المستوردة . ويخصص معظم هذه الخدمات الأخيرة لتأمين السيارات (مع وكالات اسرائيلية) مع أنه يلزم أيضا توفير نسبة من هذه الخدمات لتغطية الصادرات السلعية (على أساس خالص القيمة واجرة الشحن ورسم التأمين "سيف") ، بما في ذلك تلك الصادرات الى/عبر اسرائيل والاسواق العربية .

١٣٧ ـ ويشتمل بند النقل في ميزان المدفوعات الفلسطيني على رسوم تأمين وشحن السلع ، فضلا عن خدمات النقل المتصلة بحركة اليد العاملة الفلسطينية لمزاولة أعمال في اسرائيل ومستوطناتها في الارض المحتلة . وبالرغم من اعتماد العمال المهاجرين الفلسطينيين وتجارة السلع الفلسطينية مع/عبر اسرائيل على خدمات النقل الاسرائيلية ، فإن مستوى العجز في هذا البند ظل نحو ١٠ ملايين دولار حتى عام ١٩٨٥ ، مما يعكس الاكتفاء الذاتي النسبي للأرض المحتلة في مجال خدمات النقل ، بما في ذلك النقل المتصل بتجارة التصدير برا . ومنذ ذلك الحين ، أدى تزايد حركة العمال الفلسطينيين لمزاولة أعمال في اسرائيل عن طريق استخدام وسائل النقل الاسرائيلية ، وتزايد دمج خدمات النقل في الارض المحتلة في المرافق الاسرائيلية الى حدوث ارتفاع في العجز المسجل في هذا البند . وقد تمثلت المدفوعات الرئيسية الى الارض المحتلة مقابل خدمات النقل "المصدرة" في حركة السلع المستوردة عبر اسرائيل ومن الاردن ، بالاضافة الى الخدمة المحلية لأفواج السياح القادمين من الخارج (أقارب الفلسطينيين ، والسياح الاسرائيليين وغيرهم من السياح) . وليس من الواضح من

Digitized by UNOG Library

البيانات المتوافرة ما اذا كانت خدمات النقل الكبيرة بين الضفة الغربية وقطاع غزة تدخل ضمان الحساب الخارجي لكل منطقة دون أي تخصيص مما يفضي الى حالة من التعداد المكرر عند الجمع بين المنطقتين .

٤ - السفر والسياحة

١٣٨ - لا تعطي البيانات المتاحة من ميزان المدفوعات صورة مشجعة لقطاع الخدمات السياحية الفلسطيني . ويشمل عنصر السفر في حساب الخدمات ، في جملة أمور ، المدفوعات من وإلى الأرض المحتلة مقابل خدمات السفر الدولية وانفاق السياح الأجانب على الخدمات ذات الصلة في الأرض المحتلة (الفنادق والمطاعم وخدمات الجولات السياحية والمرشدين السياحيين ، وما إلى ذلك) تقابلها نفقات مماثلة للمقيمين في الأرض المحتلة أثناء وجودهم في الخارج . وبينما كان هذا البند يحقق بصورة عامة فائضا قبل الاحتلال ، فإنه ما برح منذ ذلك الحين في حالة عجز مستمر ومتزايد . وقد زاد هذا العجز من ٢٠ مليون دولار في عام ١٩٧٧ ليصل الى أكثر من ٣٥ مليون دولار بعد ذلك بعشر سنوات .

١٣٩ - وبخلاف العجز في بعض الخدمات الأخرى ، فإن العجز في بند السفر/السياحة لم ينشأ لأن الارتفاع في تدفق المدفوعات الى الخارج كان أكبر من الارتفاع في تدفقها الى الداخل ، بل إن العجز المتزايد قد نجم عن حجم ثابت نسبيا لخدمات السفر/السياحة التي تحصل عليها الأرض المحتلة من اسرائيل والأردن وأماكن أخرى (أقل من ٥٠ مليون دولار عادة) مقارنة بانخفاض بسيط منذ عام ١٩٨٠ في ايرادات الأرض المحتلة من هذا البند . وفي حين أن قطاع السياحة والسفر قد حقق للأرض المحتلة دخلا قدره ١٧ مليون دولار في عام ١٩٨٠ ، فإن الايرادات من هذا المصدر انخفضت الى ١٣ مليون دولار في عام ١٩٨٦ ، وهو مستوى أعلى بصورة طفيفة فقط عن المستوى المنخفض الذي بلغه في عامي ١٩٨٤ و١٩٨٥ وقدره ١١ مليون دولار . وتشير جميع الدلائل الى أن الأرض المحتلة تعاني من قصور خطير في قدرتها على المحافظة على الخدمات السياحية وتعزيزها (٦٩) . وهذا يعكس جملة أمور منها تدني مستوى الاستثمار والمحافظة على الأصول المنخفضة القيمة في قطاع الفنادق الفلسطيني ، وتزايد هيمنة اسرائيل على المرافق السياحية الفلسطينية المحلية (خصوصا الفنادق في القدس وخدمات المرشدين السياحيين) والقنوات السياحية (متعهدي الجولات السياحية) ، وعدم وجود مرافق موانئ ومطارات فلسطينية محلية لتلبية احتياجات السياح الى الأرض المحتلة ، والعزلة العامة التي تعانيها الأرض المحتلة نتيجة للقيود المادية والقانونية والادارية التي يفرضها الاحتلال (٧٠) .

١٤٠ - ومنذ السبعينات ، شكلت خدمات التأمين والنقل والسياحة/السفر مجتمعة نسبة تتراوح بين ٧ و١٠ في المائة من جميع المدفوعات الى الأرض المحتلة مقابل الخدمات ونحو ٤٠ في المائة من مدفوعات الأرض المحتلة مقابل الخدمات من الخارج . ولذلك فإن أهمية هذه الخدمات كمولّدة للدخل من الصادرات تعتبر بسيطة سواء بالنسبة للخدمات

Digitized by UNOG Library

الاخرى التي يقدمها الاقتصاد الفلسطيني أو عندما تقاس هذه الخدمات استنادا الى الاعتماد العالي نسبيا على مصادر خارجية فيما يتعلق بنسبة كبيرة من الخدمات "الاخرى" (بما فيها خدمات العمل) المذكورة آنفا . وقد أدى الطلب الفلسطيني المستمر على الخدمات "الاخرى" من الخارج الى ابقاء خدمات التأمين والنقل والسفر ، كنسبة من المدفوعات مقابل مجموع الخدمات المستوردة من قبل الارض المحتلة ، عند مستوى يقل عن ٤٠ في المائة .

واو - حساب رأس المال في ميزان المدفوعات

١٤١- حذا حساب رأس المال حذو صافي مدفوعات التحويلات الدولية ليؤدي دورا تعويضيا هاما فيما يتعلق بالعجز في الحساب الجاري . وفي حين أن التحويلات دون مقابل لم تفط مستوى العجز في الحساب الجاري ، فإن حركات صافي رأس المال الى الارض المحتلة كانت ايجابية عموما . وفي سنوات التوسع ١٩٨٠ - ١٩٨٣ ، حدثت حركات رأسمالية هامة الى خارج الارض المحتلة حيث يفترض أن السكان كانوا يفضلون فرص الادخار والاستثمار خارج الارض المحتلة ولا سيما في الاردن . وفي سنتين من هذه السنوات ، هما ١٩٨٢ و١٩٨٣ ، كان هناك من الناحية الفعلية تدفق رأسمالي صاف الى الخارج عوضه صافي تدفق التحويلات الايجابي الى الارض المحتلة . ومع تزايد العجز في الحساب الجاري منذ عام ١٩٨٣ وما واكبه من تباطؤ في صافي تدفقات التحويلات (ولا سيما من الدول العربية) ، سجل حجم حركات رأس المال الى الارض المحتلة ارتفاعا كبيرا ليصل الى أكثر من ١٧٠ مليون دولار في عام ١٩٨٦ . ولذلك يمكن القول بأن أهمية حساب رأس المال ضمن ميزان المدفوعات الفلسطيني قد زادت في السنوات الاخيرة ، خصوصا من حيث نصيبه في الحجم الاجمالي للتعاملات المالية والتجارية بين الارض المحتلة وبقية العالم .

١٤٢ - ولا توفر البيانات المتاحة المزيد من التفاصيل بشأن مصدر واتجاه التعاملات الرأسمالية[٧١] . وبالاضافة الى أن صافي الحركات الرأسمالية الايجابي الى الارض المحتلة يمثل المزيد من المديونية للمصادر الاسرائيلية وغيرها من المصادر المالية (بما في ذلك مقدمّو الائتمانات) والمزيد من المشتريات بالعملة الاجنبية ، فإنه من المحتمل لهذه الحركات أن تؤدي الى زيادة السحب من الموارد المتراكمة المحتفظ بها خارج الارض المحتلة في شكل نقد وودائع مصرفية أو أصول أخرى . ومن المؤكد أن هذه العملية ، وهي عملية ضرورية بسبب عدم تماسك وضعف النظام المالي غير المنظم السائد في الارض المحتلة ، قد أصبحت أكثر وضوحا منذ الانتفاضة الفلسطينية . وقد لبّى استمرار توافر المصادر المالية الخارجية ، الخاصة منها والمؤسسية ، جزءا من الاحتياجات الفورية للسكان الفلسطينيين في الارض المحتلة فيما يتعلق بالاستهلاك والمعيشة . ويبرز المركز المزعزع لميزان المدفوعات الفلسطيني ، بما في ذلك المركز المدين للحساب الجاري ، اتجاهات مفزعة طويلة الاجل نحو ضعف القوة التجارية وظهور مديونية دولية مزمنة على نطاق لم يعرفه الاقتصاد الفلسطيني من قبل .

Digitized by UNBISnet Library

الفصل الثالث
العوامل المؤثرة على قطاع التجارة الخارجية

١٤٣ - خضع أداء قطاع التجارة الخارجية الأرض الفلسطينية المحتلة لتأثير كثير من العوامل التي عوقت تطوره . ويتضح من معظم هذه العوامل إهمال سلطات الاحتلال الاسرائيلية فيما يتعلق بالادارة الاقتصادية وإنشاء بنيات أساسية مناسبة في هذه الأرض منذ احتلالها في ١٩٦٧ ، بالاضافة إلى الآثار الضارة للسياسات والممارسات التي تنصبُّ خاصة على القطاع التجاري . وفي الوقت نفسه ، فإن المشاكل التي ذكرت من قبل في صدد هيكل وأداء القطاعات الانتاجية الرئيسية ضيقت آفاق توسيع التجارة الفلسطينية وتنويعها .

١٤٤ - والاطار القانوني والاداري والاجرائي للتجارة الخارجية الفلسطينية يتأثر الى حد كبير بتفاعل مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية المتعلقة بالتجارة الفلسطينية . فالعوامل الداخلية تتمثل في السمات الهيكلية للاقتصاد المحلي التي تحدد نطاقا من السلع القابلة للتجارة ، وفي الجوانب المؤسسية والمادية للأرض المحتلة . وهذه الاعتبارات المحلية ، وهي حاسمة لهيئة أي قطاع خارجي وأدائه ، أخذت تفقد أهميتها بشكل حاد في الأرض نتيجة لعقدين من الاحتلال العسكري الأجنبي ولعدم وجود مؤسسات فلسطينية مستقلة قادرة على توفير إدارة فعالة لنمو الاقتصاد والتنمية ، وفي الوقت نفسه فإن البيئة التي تؤثر على التجارة الخارجية للأرض تتكيف الى حد كبير بالسياسات والممارسات التجارية الاسرائيلية تجاه الأرض ، وبالظروف القائمة في أسواق الشركاء التجاريين الرئيسيين الآخرين للأرض ، لا سيما الدول العربية والأسواق الجديدة في أوروبا .

١٤٥ - ويناقش هذا الفصل تفاعل وتأثير التأثيرات المحلية والخارجية على التجارة الفلسطينية . ولا ينبغي أن ينظر إلى الضغوط الكثيرة على أنها تشكل الصورة الكاملة فيما يتعلق بالاطار الذي يتحدد فيه تطور التجارة الفلسطينية مستقبلا . فهناك عوامل أخرى ، تناقش في الفصل الرابع ، وهي عوامل واضحة أيضا ، وتشكل حوافز محتملة بالنسبة للتنمية الطويلة الأجل للتجارة الفلسطينية . إلا أن الاقتصاد الفلسطيني لم يتمكن بعد من الاستفادة من هذه الامكانيات من أجل تعويض المساوئ المقترنة بالاحتلال ، وبعزل الأراضي المحتلة عن الأسواق .

ألف - الاعتبارات الهيكلية

١ - موارد الثروة الطبيعية

١٤٦ - إن مجموعة الموارد الطبيعية المحلية والمواد الخام التي اعتمدت عليها الأرض المحتلة تقليديا في المساعدة على المحافظة على وضعها التجاري في أسواق

Digitized by UNOG Library

التصدير مجموعة محدودة . فالمزايا الهامة من ناحية موارد الثروة لا تبدو كثيرة في الضفة الغربية وقطاع غزة ، وهما يستفيدان من التجارة وأوجه التكامل مع الاقتصادات المجاورة والاقليمية لتلبية احتياجاتهما من المواد الخام والسلع الاساسية والسلع المصنوعة وتفرض موارد الثروة الحالية للأرض الفلسطينية المحتلة قيودا على آفاق التوسع في الصادرات وتنويعها في حين ترفع مستوى الاعتماد على الواردات لتلبية احتياجات الانتاج والاستهلاك المحليين . وهذا ما أوضحته بجلاء الدرجة العالية من انفتاح الاقتصاد الفلسطيني ، حسبما نوقشت آنفا .

١٤٧ - وتتضح قاعدة الموارد الطبيعية الفلسطينية الهزيلة نسبيا في مؤشرات شتى مثل حدة تضاريس الأرض في الضفة الغربية وندرة موارد المياه والنقص الواضح في الموارد المعدنية . وزادت القيود على استخدام هذه الموارد المحدودة في ظل الظروف القاسية التي سادت طوال احدى وعشرين سنة من الاحتلال الاسرائيلي من خلال مصادرة الأراضي وموارد المياه ، والعديد من التدابير التقييدية . ومن الصادرات الفلسطينية الرئيسية يجري انتاج عدد قليل فقط تقليديا من مواد متاحة محليا مثل أحجار البناء التي تشتهر بها الضفة الغربية ، والصابون الذي تعتمد صناعته أساسا على زيت الزيتون . إلا أن الطبيعة الدورية لمحصول الزيتون وتزايد تكاليفه أديا الى زيادة استخدام مواد الزيوت النباتية المستوردة في إنتاج الصابون في السنوات الاخيرة . وعلى الرغم من ذلك ، فإن الظروف المناخية المحلية أفادت الأراضي المحتلة بوجه عام في إنتاج سلع ممتازة معينة ذات أسواق خارجية مضمونة نسبيا ، وتتمثل في الحمضيات والخضروات في غير موسمها ، والفواكه والزيتون . وهناك جوانب أخرى للموارد الطبيعية "التاريخية" و/أو الطبيعية للأرض الفلسطينية المحتلة (الأماكن الدينية والمناطق السياحية) توفر أساسا مزيدا لتطوير السياحة والصناعات والخدمات المتعلقة بالسفر . إلا أن السيطرة الاسرائيلية على قطاع السياحة أدت إلى عدم تمكن الاقتصاد الفلسطيني من تحقيق استفادته الكاملة من هذه الامكانيات منذ الاحتلال في ١٩٦٧ .

١٤٨ - وندرة المياه هي جانب هام من جوانب استخدام الموارد وهذا الجانب يشكل عقبة رئيسية أمام تشجيع الانتاج والتصدير ، فقيام السلطات الاسرائيلية بتحويل موارد المياه الفلسطينية ، لا سيما في الضفة الغربية من أجل أن تستعملها اسرائيل والمستوطنات الاسرائيلية في الأرض المحتلة حرم الزراعة الفلسطينية من إمكانية اجراء توزيع فعال لهذا المورد الحيوي . وزادت الحالة سوءا بفعل ارتفاع تكاليف الماء اللازم للري . ففي معظم الحالات ، يكون ثمن الماء مرتفعا جدا بحيث لا يسمح بالانتاج لأسواق صادرات تنافسية . فعلى سبيل المثال ، تبلغ تكلفة ماء الري في منطقة طولكرم للزراعة الكثيفة في الضفة الغربية نحو ٠,١٠٠ دينار أردني للمتر المكعب . وهذه التكلفة أعلى من تكلفة الماء في اسرائيل بنحو ٣ مرات (٧٣) ، وتزيد ١٥ مرة عن تكلفته في الجانب الأردني من وادي نهر الأردن . ويفاقم المشكلة أن أساليب الري

Digitized by UNOG Library

بالرش ليست شائعة الاستخدام في بساتين الفاكهة ، على خلاف الوضع في مزارع الخضروات . ويزيد ارتفاع تكلفة الماء تكاليف الانتاج وقد يحث الزرّاع على تقليل دورات الري الأمر الذي يؤثر على جودة وانتاجية المحاصيل .

١٤٩ - ولا تقدم تعويضات للمنتجين الفلسطينيين عن الخسائر التي يتكبدونها بسبب أوجه النقص الهيكلية أو العوامل المناخية . فعلى سبيل المثال ، تمثل فترات الصقيع خطرا عاما يفضي غالبا إلى خسائر بالغة ، على الرغم من الاستخدام الواسع النطاق لأساليب حماية الزراعة . وليس ببعيد ما حدث في أواخر ١٩٨٨ ، عندما تلفت قرابة ٠٠٠ ١٠ طن من الأعناب المتأخرة النضج (تقدر قيمة بيعها بمبلغ ٥ ملايين دولار) بسبب حدوث صقيع مبكر في منطقة الخليل . كذلك ، يتسم الاثمار المتعاقب لمحاصيل الزيتون في الضفة الغربية بتقلبه الشديد ، إذ يبلغ المحصول في إحدى السنوات ٠٠٠ ٣٠ طن ثم يزيد في السنة التالية إلى ٠٠٠ ١٨٠ طن . وتؤثر هذه الظواهر تأثيرا كبيرا على الزراعة التجارية والتصدير .

١٥٠ - وعلى الرغم من نقص موارد الثروة الطبيعية الفلسطينية ، يمكن التدليل على أن المستويات التعليمية العالية نسبيا ، وقدرة الفلسطينيين الواضحة لاكتساب مهارات جديدة توفر أساسا كافيا للقيام بنشاط صناعي يعتمد على تكنولوجيا متوسطة أو عالية في الأرض المحتلة بغية زيادة صادرات و/أو تشجيع الاستعاضة عن الواردات . إلا أن هيكل الأجور السائد في الأرض المحتلة يوفر فرصا مختلطة لنمو تجارة الصادرات في هذه الفروع . فمستويات الأجور في الأرض المحتلة تبلغ بالنسبة للعمال الذكور حدا لا يستطيع معه أصحاب المصانع أن يحققوا سوى مزايا تصديرية محدودة من وراء استخدام هؤلاء العمال في الفروع التكنولوجية . بيد أن الأمور تختلف في الفروع التي تشكل المرأة فيها نسبة رئيسية من نفقات العمل ، إذ أن مستويات أجور النساء أقل بشكل ملحوظ من مستويات أجور الرجال ، وقد وفّر فارق الأجور هذا ميزة نسبية مربحة في بعض الفروع الرئيسية مثل الحياكة وزراعة الفراولة ، بينما تؤدي تعبئة العمل الأسري أيضا إلى زيادة المزايا النسبية في فروع زراعية أخرى . وهذا هو السبب الرئيسي في أن المحاصيل كثيفة العمالة مثل الزيتون ، والعنب ، والقرعيات ، والخضروات التي تزرع في البيوت الزجاجية ظلت مربحة بشكل معقول على الرغم من تقلبات الأسعار .

١٥١ - ومن العوامل الهامة الأخرى التي أثرت تأثيرا ضارا على اقتصاد الأرض المحتلة تزايد عدد الفلسطينيين العاطلين عن العمل أو المستخدمين استخداما ناقصا ممن اضطروا الى قبول أعمال متدنية الأجر في اسرائيل . فمع سيطرة اسرائيل على الزراعة والصناعة الفلسطينيتين أدى استخدام ما يقرب من ٤٠ في المائة من القوة العاملة الفلسطينية في اسرائيل الى دعم السيطرة الاسرائيلية على التجارة الفلسطينية

Digitized by UNDG Library

وزيادة ضعف الاقتصاد الفلسطيني . وزاد من طائفة الأوضاع الشاذة التي يكافح الاقتصاد الفلسطيني في ظلها وعدم وجود سلطة مركزية وفرض القيود على الاتحادات النقابية وغيرها من الهيئات القادرة على الدفاع عن مصلحة المنتجين والعمال الفلسطينيين (٧٣) .

٢ - البنود السلعية

١٥٢ - ثمة علاقة هامة قائمة بين الخطوط العريضة للتغير الهيكلي في الاقتصاد الفلسطيني منذ ١٩٦٧ واتجاه هذا التغير ، وإعادة تشكيل قطاع التجارة الخارجية . غير أن هذا لا يتضح وضوحا مباشرا اذا قورنت بنود الانتاج بتجارة الصادرات . فالنصيب الكبير نسبيا للزراعة (ولو أنه آخذ في الانخفاض) في الانتاج المحلي ، وعدم تحقيق نمو في الانتاج الصناعي لم ينعكسا في تدفقات الصادرات . فالصادرات الزراعية ركزت بشكل متزايد على سلع ذات جاذبية محدودة للسوق ، وتتسم بدرجة عالية من الخصوصية ، مع أن طائفة السلع الزراعية المنتجة (والتي يمكن انتاجها) في الارض ما فتئت أكثر تنوعا مما هو حادث بكثير . وفي الوقت نفسه ، فعلى الرغم من الكساد النسبي للصناعة وانخفاض مساهمتها في النمو الاقتصادي المحلي فانها تستأثر بالشطر الأعظم من الصادرات الفلسطينية . ومن الصعب ، في هذا الصدد ، اعتبار بنود الانتاج بين القطاعين المنتجين الرئيسيين مؤشرا على بنود الصادرات .

١٥٣ - والمجال الوحيد الذي يمكن أن تظهر فيه علاقة واضحة هو مجال بنود السلع داخل القطاعات ، الذي تكون فيه فروع انتاجية معينة (الحمضيات ، بعض الخضروات والفواكه ، والزيتون وزيت الزيتون المجهز ، والاغذية المجهزة ، والمنسوجات) على قدر متساو من الاهمية في بنود الانتاج وفي بنود الصادرات ، بسبب تأثير الطلب الخارجي على سلع محددة في تشجيع التركيز على انتاج هذه السلع . وتمارس تأثيرا هاما مماثلا على بنود السلع في الصادرات الفلسطينية تلك الطائفة من السياسات والترتيبات الادارية التي تؤثر تأثيرا مباشرا على التجارة الفلسطينية . وهذه العوامل ، التي تناقش أدناه ، قد شوهت وأعادت توجيه الانتاج والاداء التصديري الفلسطينيين على نحو يزيل فعليا ما يمكن أن تمارسه بنود الانتاج من تأثير على هيكل الصادرات . وأدى تركيز الشطر الأعظم من التجارة الفلسطينية على سوق واحدة ، هي اسرائيل ، إلى إعادة هيكلة تدفقات الصادرات الفلسطينية على نحو يتمشى مع أنماط الطلب والمصالح التجارية الاسرائيلية . وبالاضافة الى ذلك ، وحسبما يناقش في القسم ٣ أدناه ، فإن مستوى الصادرات إلى الأسواق العربية والبنود التي تتألف منها يشكلان ، فيما يبدو ، استجابة للقيود المحلية والخارجية المفروضة على التسويق ، وهي قيود نشأت منذ الاحتلال ، وكذلك للعوامل المتصلة بالانتاج . وظهرت هذه العوامل الأخيرة ، على المثال ، في انخفاض المساحة المخصصة لبساتين الحمضيات في قطاع غزة من ٣٤ ٠٠٠ دونم في ١٩٧٩ إلى ٢٥ ٠٠٠ دونم في ١٩٨٧ . ويعزى هذا الى هوامش الربح الآخذة في الانخفاض ، والقيود الاسرائيلية على إعادة الزراعة ، وصعوبة الحصول على

Digitized by UNCG Library

الماء اللازم للري . ونظرا للامكانيات المتاحة لتصدير طائفة أكثر تنوعا من السلع الصناعية والزراعية إلى الاسواق العربية ، لم تشجع هذه الحالة تحقيق نمو رشيد لقطاعي الانتاج والتصدير الفلسطينيين .

٣ - خصائص المنتجات

١٥٤ - هناك مشاكل عديدة تتصل بخصائص المنتجات وتعوق توسيع تجارة الصادرات بمعدل أسرع . وهذه المشاكل ، مثلها مثل كثير من القيود الهيكلية التي تحد من توسع التجارة الفلسطينية ، تتكرس بسبب عدم وجود الخبرة والسلطة اللازمتين لفرض الالتزام بالمعايير وتقديم المساعدة اللازمة إلى المنتجين والمصدرين . وفيما يتعلق بالصناعة ، تكمن المشكلة الرئيسية في عدم توافر مراقبة كافية للجودة ، لا سيما في الصناعات الصغيرة الحجم . ولا يزال يتعين على أصحاب المصانع الفلسطينية أن يطوروا نوع لصائق المعلومات الموضوعة على المنتج ، وتحديد مواصفات محتوياته ، والمراقبة الصحية والتعبئة المطلوبة في معظم أسواق التصدير ، اقليميا ودوليا . وعلاوة على ذلك ، فإن معظم المنتجات المصنوعة في الارض المحتلة قد تصنع استجابة لاذواق المستهلكين المحليين ، بينما توجه المنتجات المصنوعة المصدرة بصفة رئيسية الى المستهلكين الاسرائيليين . ومع أن هذا كان مفيدا في تنمية احساس بالطلب الاستهلاكي الاكثر تطورا وعزز قدرة بعض المنتجات على المنافسة ، فانه يظل غير كاف لتلبية احتياجات الاسواق الاكثر تنوعا وبعدا ، بما فيها الاسواق العربية . وتبين الخبرة التي اكتسبتها مؤخرا شركة منسوجات بالضفة الغربية في تصدير الملابس ذات النوعية العالية الى زبائن في أوروبا وأمريكا الشمالية أنه يمكن بذل غاية الجهد والعناية اللازمين للتوصل الى خطوط انتاج مناسبة وجذابة قبل القيام بحملة تصدير ناجحة(٧٤) .

١٥٥ - وتتسم المشاكل المتعلقة بخصائص المنتجات بأنها أكثر خطورة في حالة بعض السلع الزراعية ، بما في ذلك السلع ذات الاهمية التصديرية الرئيسية . وهناك عدد من الحالات التي تتطلب اهتماما قبل بحث اجراء توسيع كبير للصادرات . فثمار حمضيات الضفة الغربية ، لا سيما برتقال فالنسيا الذي ينتج في منطقة قلقيلية هي من نوعية رديئة ، ويرجع السبب الاكبر في ذلك الى أن البساتين مجزأة ومكتظة بالاشجار ، ولا تأخذ كفايتها من الري وحمايتها من الآفات غير كافية . والافتقار الى الموارد المالية لا يتيح مجالا لتحسين هذا الوضع . وتؤدي طرائق التعبئة القائمة الى تدهور النوعية . ومعظم محصول عنب الضفة الغربية من نوعية متلائمة بشكل جيد مع الطلب في السوق المحلية ، غير أنه يتسم بهشاشته وعدم ملاءمته بصورة خاصة للنقل البحري ، فعلى سبيل المثال ، يتطلب أي تصدير للعنب بكميات كبيرة الى الاسواق البعيدة توسيعا لمساحات الكروم واستحداثا لانواع جديدة أكثر صلابة . وتؤثر مشاكل مماثلة على فرز محاصيل تصدير أخرى وعلى التعبئة والتدريج ومراقبة الجودة والمراقبة الصحية .

Digitized by UNOG Library

١٥٦ - ومع ذلك ، وعلى الرغم من عدم وجود مرافق لضمان توفير هذه المعايير ، يظل كثير من المحاصيل من نوعية جيدة ، ويمكن أن تكون لها جاذبية متميزة في الاسواق الدولية . وتم تسويق بعض هذه المحاصيل فعليا في أسواق أوروبية وغير أوروبية بأسماء تجارية اسرائيلية ومن خلال قنوات التصدير الاسرائيلية . وتشمل هذه المحاصيل: الخيار الصغير من الضفة الغربية ، والباذنجان وغيرهما من أنواع الخضروات التي تحظى باقبال واسع ، وكذلك البرتقال الشموطي الممتاز من قطاع غزة ، وموز أريحا ، وشمام الضفة الغربية وغزة ناهيك عن الجودة العالية لزيت الزيتون ذي المحتوى المنخفض من الحامض الذي ينتج في كل أنحاء الضفة الغربية .

١٥٧ - وكما أشير آنفا ، يتمثل عامل هام واحد أثر على جودة المنتجات الزراعية الفلسطينية في تقييد الوصول الى ماء الري (٧٥) . وكانت ملوحة ماء الري المتاحة والقيود المفروضة على استعماله قاسية بوجه خاص في قطاع غزة حيث أجبر زراع الحمضيات على تقليل الري مما أدى إلى سرعة تدهور البساتين والانتاج . فالبرتقال الشموطي ، وهو من محاصيل برتقال غزة الذي يخصص عادة للاستهلاك الطازج ، يجري تجهيزه في شكل عصير في اسرائيل في السنوات الاخيرة . وفي المناطق الجنوبية من وادي نهر الاردن في الضفة الغربية ، فرضت ملوحة المياه قيودا شديدة على تحسين نوعية محاصيل الخضروات المخصصة للتصدير التي تزرع هناك . وإذا كان عدد متنوع من الفواكه والخضروات قد طوِّر بحيث أصبح سلع تصدير ذات جودة عالية ، فقد حدث هذا نتيجة لجهود فردية ومحلية ومجزأة أو نتيجة لاتصالات تجارية أكثر منها نتيجة لوضع نظام لتحسين النوعية أو برامج لتنمية السوق .

٤ - المحددات المحلية للسوق

١٥٨ - ان صغر حجم الأسواق في الأرض المحتلة نتيجة لعدد السكان البالغ نحو ١,٥ مليون نسمة فرض قيودا صارمة على حجم الانتاج الزراعي والصناعي . ويقلل من الحجم الحالي للسوق أيضا التدفق غير المقيد للسلع الصناعية والزراعية الاسرائيلية المعانة الى الارض المحتلة ، ويمثل هذا مشكلة صعبة للمنتجين الفلسطينيين ، لا سيما لاصحاب المصانع . فلو أرادوا منافسة الشركات الاسرائيلية لوجب عليهم أن يحضروا آلات أكبر وأحدث ، غير أنه في وجود سوق محلي صغير وامكانيات تصدير مقيدة ، ومشكلة هؤلاء المنتجين لن تزداد إلا سوءا إذا حدث توسيع دون داع في طاقة انتاج لا تستخدم باكملها بالفعل ومهما كانت السوق المحلية للسلع الصناعية صغيرة فإنها تماثل في حجمها تقريبا السوق الاسرائيلية الحالية للصادرات الصناعية الفلسطينية ، كما أنها ذات أنصبة أكبر من الانصبة العربية والاردنية من مجموع الانتاج الصناعي الفلسطيني (٧٦) وحيث أن معظم الصادرات إلى إسرائيل تتألف من سلع نصف مصنوعة متعاقد عليها من الباطن ، فإن الهيكل والنمط القائمين للانتاج الصناعي الفلسطيني غير موجهين توجيها كافيا ، فيما يبدو ، نحو توسيع القدرة على انتاج

Digitized by UNOG Library

السلع الاستهلاكية التامة الصنع أو نحو الاستعاضة عن الواردات القادمة من اسرائيل ، اذا أريد انتهاج مثل هذه السياسة . وعلى أي حال فان القوة الشرائية المحدودة للمستهلكين ومشاكل الاحتفاظ بالفعالية الصناعية والانتاجية وبالقدرة على المنافسة تمنع الصناعات الفلسطينية من الاعتماد على السوق المحلية كمصدر رئيسي للطلب على السلع المنتجة محليا ٠

١٥٩ - وكان تغلغل السلع الصناعية الاسرائيلية الى الاسواق المحلية بارزا على نحو خاص ، كما أشير أعلاه . فكثير من أنواع المصنوعات ، لا سيما الاجهزة الكهربائية ، تورد الى الارض المحتلة من اسرائيل أو عبرها على وجه الحصر (٧٧) . وبالاضافة الى ذلك . تشكل الواردات من اسرائيل بنصيب هام من الاسواق الفلسطينية المحلية للسلع التي تنتج محليا أيضا ، فهي تشكل مثلا ٤١ في المائة من أنواع الشيكولاتة و ٤٠ في المائة من المشروبات الخفيفة ، و٦٠ في المائة من المثلوجات ، و٤٠ في المائة من السجائر ، و٥٣ في المائة من الملابس و٣٤ في المائة من الاحذية . وبالاضافة الى عدم وجود أي شكل لحماية الصناعات الفلسطينية من المنافسة الاسرائيلية ، هناك أسباب شتى لكبر النصيب الاسرائيلي في الاسواق المحلية بالمقارنة مع الانتاج المحلي . ويشمل هذا تصور استهلاكي واسع النطاق بأن السلع الاسرائيلية ذات نوعية أعلى ، وانتظام توريد السلع الاسرائيلية الى أسواق التجزئة المحلية ، والحملات الاعلانية الاسرائيلية الاكثر فعالية ، والشروط الجذابة للبيع بالجملة التي يقدمها المنتجون الاسرائيليون الى تجار التجزئة الفلسطينيين في الارض المحتلة . وحتى ١٩٨٧ ، فان التدفق غير المقيد للسلع من اسرائيل ، والزيادة التدريجية في الدخول الخاصة أخذا يشجعان نزعة استهلاكية مغالى فيها على حساب الاستثمار ، وتمثل هذا في الزيادة الحادة في استهلاك الاسر الفلسطينية للسلع المعمرة ، بما في ذلك السيارات الخاصة والاجهزة الكهربائية .

١٦٠ - ولئن كان اعتماد الارض المحتلة على استيراد السلع المصنوعة من اسرائيل يمكن تفسيره جزئيا من ناحية "فجوة التصنيع" القائمة مع اسرائيل ، وانخفاض التكاليف الذي يحققه المنتجون الاسرائيليون ، فان اعتماد الارض المحتلة المفرط على الواردات الصناعية من اسرائيل لا يمكن تفسيره على هذا النحو . فالاستيعاب العالي نسبيا للواردات الزراعية من اسرائيل أصبح نمطا راسخا بعد الاحتلال بقليل . ولم تحدث سوى تغيرات هامة قليلة في الدرجة الاجمالية للتغلغل في أسواق السلع المحلية منذ منتصف السبعينات . ولئن كان حجم السوق المحلية زاد زيادة كبيرة تمشيا مع زيادة السكان وارتفاع مستويات الدخل المتاحة ، فان الفرص المتاحة أمام المنتجين الزراعيين الفلسطينيين في هذه الاسواق قد قيدت بفعل السيطرة الاسرائيلية على السوق . وأدت الامكانيات المستمرة للتصدير الى الاردن أو عبره الى الحد من الاختناقات التي كان يمكن أن تحدث لولا ذلك ، فحجم الصادرات الى الاردن يتجاوز في

Digitized by UNOG Library

معظم السنوات الواردات الزراعية من اسرائيل إلى الاسواق الفلسطينية المحلية . ومع ذلك ما فتئت تحدث في بعض المحاصيل فوائض لا يمكن تسويقها بسبب عدم وجود تخطيط كاف للانتاج ، وبسبب الظروف التعسفية التي تؤثر على امكانيات التصدير .

١٦١ - وكما يتبين من الجدول ١٢ كان المتوسط السنوي للواردات من اسرائيل خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٦ يمثل ٤١ في المائة أي نحو ١٠٠ ٠٠٠ طن . من مجموع التوريدات الى أسواق الجملة الفلسطينية الخاصة من الخضروات والفواكه والشمام (التي تستأثر بالشطر الاعظم من الانتاج الزراعي الفلسطيني) ، وكانت هذه النسبة أكثر بروزا فيما يتعلق بالفواكه والشمام ، اذا مثلت الواردات من اسرائيل في الفترة نفسها متوسطا سنويا بلغ نحو ٦٠ في المائة من الفواكه المستوردة إلى الارض . أما قطاع غزة فهو أكثر اعتمادا من الضفة الغربية على الواردات من المنتجات الزراعية من اسرائيل لا سيما الخضروات . واذا قورنت هاتان المنطقتان نجد أن الضفة الغربية تظهر درجة أكبر نوعا ما من الاعتماد على الذات في التسويق الزراعي بمتوسط سنوي يبلغ ٥٢ في المائة من الخضروات والفواكه التي تم تسويقها والتي أنتجت في الضفة الغربية بالمقارنة مع نسبة ٤٥ في المائة فقط بالنسبة لقطاع غزة خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٦ .

١٦٢ - وتظهر التجارة بين هاتين المنطقتين خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٦ - ولو بحجم صغير نسبيا - دورا أكبر للانتاج الزراعي لقطاع غزة في أسواق الضفة الغربية (بتسويق لمنتجات القطاع في الضفة الغربية يبلغ متوسطه السنوي ١٢ في المائة) أكبر من دور الانتاج الزراعي للضفة في أسواق القطاع (المتوسط السنوي للتسويق يبلغ ٤ في المائة) . ويعكس هذا التركيب السلعي التفاضلي والمزايا النسبية لكلا المنطقتين ، وكذلك التفلغل الاكبر في قطاع غزة للسلع الاسرئيلية التي تفوق منتجات الضفة الغربية . وكان تغلغل المنتجات الزراعية الاسرائيلية في أسواق القدس المحتلة يتزايد حجمه بوجه عام في معظم السنوات منذ السبعينات وهو نتيجة لضم اسرائيل للمدينة وفصلها اداريا عن باقي الاراضي المحتلة . ومن ثم ، تدخل منتجات الضفة الغربية وقطاع غزة القدس في ظل نفس القيود التي تؤثر على الصادرات الى اسرائيل .

Digitized by Arabic Digital Library-Yemen ٣٦٨٤ب

الجدول ١٢ - توريد الخضروات والفاكهة والثمام إلى أسواق البيع بالجملة

(بالاف الاطنان)

الى	الضفة الغربية			قطاع غزة			القدس الشرقية			الارض الفلسطينية المحتلة			النصيب (النسبة المئوية)
	الخضروات	الفاكهة/ الثمام	المجموع	الخضروات	الفاكهة/ الثمام	المجموع	الخضروات	الفاكهة/ الثمام	المجموع	الخضروات	الفاكهة/ الثمام	المجموع	
من													
١٩٧٧													
الضفة الغربية	٥٣,٩	٢٥,٥	٧٩,٤	٠,٩	١,٤	٢,٣	٤,٣	١,٣	٦,٤	٥٩,٠	٢٨,١	٨٧,١	٤١٪
قطاع غزة	٣,٩	٤,٧	٨,٦	٢٠,٦	٦,٢	٢٦,٨	١,٨	٠,٦	٢,٤	٢٦,٣	١١,٥	٣٧,٨	١٨٪
اسرائيل	١٧,٣	٢٥,٦	٤٢,٨	١١,١	٢٠,٩	٣٢,٠	٩,٥	٥,٢	١٤,٧	٣٧,٨	٥١,٧	٨٩,٥	٤٢٪
المجموع	٧٥,٠	٥٥,٨	١٣٠,٨	٣٢,٦	٢٨,٥	٦١,١	١٥,٥	٧,٠	٢٢,٥	١٢٣,١	٩١,٣	٢١٤,٤	١٠٠٪
١٩٨٠													
الضفة الغربية	٥١,٨	٢٢,٦	٧٤,٤	٠,٢	٢,٠	٢,٢	–	٠,١	٠,١	٥٢,٠	٢٥,٧	٧٧,٧	٣٥٪
قطاع غزة	١٠,٦	٣,٠	١٣,٦	٢٣,٥	٦,٣	٢٩,٨	٠,٨	٠,٤	١,٢	٢٤,٩	٩,٧	٤٤,٧	٢٠٪
اسرائيل	٢١,٧	٢٢,٨	٥٤,٥	١٤,٧	٢٢,٠	٣٦,٧	٢,٦	٥,٦	٩,٢	٤٠,٠	٦٠,٤	١٠٠,٤	٤٥٪
المجموع	٨٤,١	٥٨,٤	١٤٢,٥	٣٨,٤	٣١,٣	٦٩,٧	٤,٤	٦,١	١٠,٥	١٢٦,٩	٩٥,٨	٢٢٢,٧	١٠٠٪
١٩٨١													
الضفة الغربية	٤٩,١	٢٤,١	٧٣,٢	٠,١	٣,٣	٣,٤	٠,٢	٠,٢	٠,٤	٤٩,٤	٢٧,٦	٧٧,٠	٣٣٪
قطاع غزة	١٥,٧	٥,٢	٢٠,٩	٢٧,٥	٧,٣	٣٤,٨	٣,٨	١,٢	٤,٠	٤٦,٠	١٣,٧	٥٩,٧	٢٥٪
اسرائيل	٢٢,٩	٣٢,٩	٥٥,٨	١٦,٠	٢٢,٩	٣٨,٩	٣,٩	٢,٥	٥,٤	٤١,٨	٥٨,٣	١٠٠,١	٤٢٪
المجموع	٨٧,٧	٦٢,٢	١٤٩,٩	٤٣,٦	٣٣,٥	٧٦,١	٥,٩	٣,٩	٩,٨	١٣٧,٢	٩٩,٦	٢٣٦,٨	١٠٠٪
١٩٨٢													
الضفة الغربية	٥٤,٤	٣٠,١	٨٤,٥	٠,١١	٤,٤	٥,٥	٠,٣	٠,٤	٠,٧	٥٤,٨	٣٤,٩	٨٩,٧	٣٦٪
قطاع غزة	١٤,٦	٢,٣	١٦,٩	٣٥,٠	٨,٦	٤٣,٦	١,٥	٠,٣	١,٨	٥١,١	١١,٢	٦٢,٣	٢٥٪
اسرائيل	٢٤,٧	٣٢,٦	٥٧,٣	١١,٤	٢٣,٥	٣٤,٩	٢,٦	٢,٤	٥,٠	٣٨,٧	٥٨,٥	٩٧,٢	٣٩٪
المجموع	٩٣,٧	٦٥,٠	١٥٨,٧	٤٦,٥	٣٦,٥	٨٤,٠	٤,٤	٣,١	٧,٥	١٤٤,٦	١٠٤,٦	٢٤٩,٢	١٠٠٪
١٩٨٣													
الضفة الغربية	٥٩,٩	٣٠,٤	٩٠,٣	٠,٣	١,٩	٢,٢	٠,٦	٠,٣	٠,٩	٦٠,٨	٣٢,٦	٩٣,٤	٤١٪
قطاع غزة	١١,١	٤,٢	١٥,٣	٢٥,٠	٥,٧	٣٠,٧	٠,٨	٠,١	٠,٩	٣٦,٩	١٠,٠	٤٦,٩	٢١٪
اسرائيل	٢٢,٥	٣٣,٧	٥٦,٢	٩,٠	١٨,٤	٢٧,٤	٣,٢	١,١	٣,٣	٣٣,٧	٥٢,٢	٨٦,٩	٣٨٪
المجموع	٩٣,٥	٦٨,٢	١٦١,٨	٣٤,٢	٢٦,٠	٦٠,٢	٣,٦	١,٥	٥,١	١٣١,٤	٩٥,٨	٢٢٧,٢	١٠٠٪
١٩٨٤													
الضفة الغربية	٦٢,٣	٢٦,٤	٨٨,٧	٠,٩	٢,١	٣,٠	٠,٧	٠,٤	١,١	٦٣,٩	٢٨,٩	٩٢,٨	٣٥٪
قطاع غزة	١٦,١	٢,٥	١٨,٦	٢٦,٣	٥,٠	٣١,٣	٠,٥	–	٠,٥	٤٢,٩	٧,٥	٥٠,٤	١٩٪
اسرائيل	٢٥,٤	٢٥,٤	٦٠,٨	١٤,٧	٤١,٨	٥٦,٥	٣,٣	١,٥	٣,٨	٤٣,٤	٧٨,٧	١٢١,١	٤٦٪
المجموع	١٠٣,٨	٦٤,٣	١٦٨,١	٤١,٩	٤٨,٩	٩٠,٨	٣,٥	١,٩	٥,٤	١٤٩,٣	١١٥,١	٢٦٤,٣	١٠٠٪
١٩٨٥													
الضفة الغربية	٥٥,٢	٢٤,١	٧٩,٣	٠,٧	٢,٥	٣,٢	٠,٣	٠,١	٠,٤	٥٦,٣	٢٦,٧	٨٣,٩	٣٣٪
قطاع غزة	٣٠,٥	٣,٦	٣٤,١	٢٩,١	٥,٦	٣٤,٧	٠,٣	٠,١	٠,٣	٤٩,٨	٩,٣	٥٩,١	٢٤٪
اسرائيل	٢٢,١	٢٢,٣	٥٤,٣	٩,٧	٣٩,١	٤٨,٨	٢,٥	١,٣	٣,٨	٣٤,٣	٧٢,٦	١٠٦,٩	٤٣٪
المجموع	٩٧,٨	٥٩,٩	١٥٧,٧	٣٩,٥	٤٧,٢	٨٦,٧	٣,٠	١,٥	٤,٥	١٤٠,٣	١٠٨,٦	٢٤٨,٩	١٠٠٪
١٩٨٦													
الضفة الغربية	٦٧,٩	٣٢,٣	١٠٠,١	٠,٣	٤,٦	٤,٩	٠,٩	٠,٤	١,٣	٦٩,١	٣٧,٢	١٠٦,٣	٤١٪
قطتع غزة	١٧,٣	٥,٩	٢٣,٢	٢٨,٤	٦,٥	٣٤,٩	٠,٣	–	٠,٣	٤٥,٩	١٢,٤	٥٨,٣	٢٣٪
اسرائيل	٢٢,٣	٢٩,٧	٥٢,٠	٩,٥	٢٦,٥	٣٦,٠	٣,٠	١,٤	٤,٤	٣٤,٨	٥٧,٦	٩٢,٤	٦٣٪
المجموع	١٠٧,٥	٦٧,٨	١٧٥,٣	٣٨,٢	٣٧,٦	٧٥,٨	٣,٩	١,٨	٥,٧	١٤٩,٦	١٠٧,٢	٢٥٧,٠	١٠٠٪

Digitized by UNOG Library

الجدول ١٢ (تابع)

المصادر: (١) Israel, Central Bureau of Statistics, Administered Territories Statistical Quarterly, Vol. VII, No. 2, and Vol. XI, No. 2 (Jerusalem, C.B.S., 1978 and 1981), p. 39 and p. 39 لبيانات ١٩٧٧ و١٩٨٠ على التوالي ؛ (٢) Israel, Central Bureau of Statistics, Judea, Samaria and Gaza Area Statistics, Vol. XV, No. 2 and Vol. XVII No. 2, (Jerusalem, C.B.S., 1985 and 1987), p. 38 and p. 41 لبيانات ١٩٨١ ـ ١٩٨٣ و١٩٨٤ ـ ١٩٨٦ على التوالي .

Digitized by UNOG Library

١٦٣ - وعلى وجه الاجمال ، يمكن تقدير أهمية السوق المحلية بالنسبة للسلع الزراعية الرئيسية في الارض المحتلة أفضل تقدير من ناحية علاقة مجموع الاستهلاك المحلي بمجموع الانتاج المحلي . كان المتوسط السنوي للاستهلاك المحلي من الخضروات والفاكهة في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٦ ، حسب التقدير الوارد في الجدول ١٢ من ناحية التوريد الى الاسواق المحلية ، يبلغ ٣٦ في المائة من مجموع حجم انتاج هذه السلع (٧٨) . وهكذا ، فحتى لو استطاع الانتاج المحلي أن يحل محل الواردات الزراعية الاسرائيلية في السوق المحلية ، يظل هناك فائضا من هذا الانتاج (يزيد على ٦٠ في المائة من مجموع الانتاج) ويمكن إما أن يسوق في الخارج أو أن يسوق محليا بدون أن يدخل سوق البيع بالجملة فعليا ، واما أن يواجه التلف . ومن الصعب أن نذكر بدقة نسبة محاصيل الخضروات و/أو الفاكهة التي تتلف على هذا النحو . فعلى سبيل المثال ، في ١٩٨٥ ، كان مجموع انتاج الخضر والفاكهة (باستثناء الزيتون) يبلغ نحو ٧٣٠ ٠٠٠ طن . صدر منها الى اسرائيل أو عبرها ١٣٠ ٠٠٠ طن ، وصدر ٣٢٠ ٠٠٠ طن الى الاردن أو عبرها ، وتم تسويق ١٤٠ ٠٠٠ طن محليا . ولم يحسب احصائيا رصيد انتاج ذلك العام الذي بلغ نحو ٣٣٠ ٠٠٠ طن (كان هذا الرصيد أصغر في أعوام أخرى على سبيل المثال في ١٩٨٤ حيث بلغ ١٧٠ ٠٠٠ طن) وهو يتضمن سواء الاستهلاك على مستوى الاسرة أو القرية (خارج قنوات السوق) و/أو التلف .

باء - الهياكل الاساسية

١٦٤ - أثر التدهور في الظروف الاقتصادية المحلية ومواصلة فقد الاسواق تأثيرا ضارا على حوافز الاستثمار في الهياكل الاساسية المادية وغيرها من متطلبات التسويق الحديث للصادرات . وكان تأثير ذلك ضارا بوجه خاص على الشطر الاعظم من الانتاج الزراعي الذي يتجه الى الاردن ومنه الى المنطقة العربية . وعلى الرغم من سياسة "الجسور المفتوحة" التي تطبقها اسرائيل ، تواجه التجارة مع الاردن عقبات عديدة ، لا سيما نتيجة لعدم ملاءمة وبطء مرافق النقل وتكثر المخاطر التي تؤدي الى وقوع خسائر (نتيجة لعمليات التأخير في اعداد الشحنات إلى الاردن وخلال عبور الجسور ، والمؤسسات القائمة غير مزودة بالخبرة التقنية الكافية التي يتطلبها تنفيذ برامج مناسبة لترويج الصادرات ، كما لا توجد ترتيبات مؤسسية متطورة تطورا كافيا بحيث تسمح بمبادرات منسقة ومخططة لدفع تسويق الصادرات . أما المرافق القائمة فمعظمها "خاص بمحصول ما" (مثلا موجهة للتعامل مع الموالح) ويبدو فيها الافتقار الملحوظ إلى التكامل والترابط .

١٦٥ - وفي الوقت نفسه ، لا تزال الاسواق المحلية في الاراضي غير متطورة وغير متكاملة . وأدى الافتقار الى الترتيبات المؤسسية مثل مراكز التسويق ومرافق البحوث من أجل تحسين النوعية والمحافظة عليها وتخفيض التكاليف ، ورداءة مرافق النقل في الاراضي ، والعديد من العقبات الادارية التي تتعلق بالتصاريح ، واستكمال الاوراق ،

Digitized by UNOG Library

وسداد مختلف الضرائب والغرامات والرسوم جميعا إلى جعل التجارة المحلية مكلفة وأقل جاذبية . وفي الاراضي المحتلة ، لا تستفيد التجارة الزراعية من أي هيكل أساسي منظم للتسويق غير الأسواق التقليدية على جانب الطريق وأسواق القرى والبلدات التي يخدمها المزارعون المحليون أو التجار الزراعيون على نحو مباشر .

١- المرافق المؤسسية

(أ) الغرف التجارية

١٦٦ - أنشئت الغرف التجارية في الضفة الغربية وفقا للقوانين الاردنية قبل الاحتلال الاسرائيلي . وفي مدينة غزة ، أنشئت غرفة تجارية في ١٩٥٤ وسجلت آنذاك وفقا للقوانين المصرية ، بينما أسرعت بلدات رئيسية أخرى في قطاع غزة بانشاء غرفها التجارية الخاصة . وفي حزيران/يونية ١٩٦٧ ، كانت هناك غرفة تجارية محلية في كل مدينة وبلدة كبرى في كلا المنطقتين . وسمح لهذه المؤسسات بمواصلة عملها بعد الاحتلال ، غير أن سلطات الاحتلال لم تقدم لها سوى مساعدة ضئيلة ، أو لم تقدم لها مساعدة على الاطلاق ، لتشجيعها على القيام بدورها الحيوي في ترويج وتسهيل التجارة . واحتفظت الغرف أيضا بعضويتها في اتحاد الغرف التجارية الاردنية الذي هو عضو في اتحاد الغرف التجارية العربية .

١٦٧ - ومنذ ١٩٦٧ ، قل دور وظائف الغرف التجارية الى حد كبير ، وهو يقتصر بصفة رئيسية الآن على المهام الادارية والكتابية المحلية . وخولت السلطات الاردنية ذات الصلة الغرف التجارية في الضفة الغربية حق أداء الخدمات الاولية المتصلة باجراءات الحصول على الجوازات وبطاقات الهوية . وتنظم هذه الغرف أيضا اصدار الوثائق القانونية للمواطنين الذين يرغبون في توكيل آخرين لادارة أعمالهم المالية أو التجارية في الاردن . وخولت السلطات الاردنية الغرف أيضا المسؤولية الاساسية عن اصدار شهادات المنشأ بالنسبة للسلع الصناعية المخصصة للتصدير الى الاردن أو عبره . وأعيد مؤخرا تأكيد سلطة الغرف في هذا الصدد نتيجة لقرار الجماعة الاوروبية قبول الغرف التجارية كهيئات مؤهلة لاصدار شهادات المنشأ ، ولضمان الترتيبات الادارية اللازمة للصادرات المتجهة الى الجماعة(٧٩) . وشجع اتحاد الغرف التجارية الاردنية منتجات الضفة الغربية كجزء من جهوده في مجال تشجيع الصادرات الاردنية الى مختلف الاسواق .

١٦٨ - وتؤدي الغرف التجارية لقطاع غزة وظائف مماثلة ، وان كانت تخص العلاقات مع مصر في المقام الاول . فهي تصدر وتجدد وثائق سفر اللاجئين ووثائق الهوية بالنيابة عن السلطات المصرية ، والغرف التجارية سلطة مقبولة لاصدار شهادات المنشأ للصادرات الزراعية . إلا أن سلطات الاحتلال تتجاهل الى حد بعيد الدور الذي يمكن أن تقوم به الغرف التجارية لقطاع غزة ، وتقيد هذه السلطات نشاط الغرف ، ولم تسمح لها بتجديد

Digitized by UNG Library

عضويتها أو بالتوسع فيها . وتواجه الغرف صعوبات خطيرة في تمويل أنشطتها المحدودة ، فمصدر دخلها الوحيد هو الرسوم على الوثائق المكتوبة . وبذلت الغرف التجارية لقطاع غزة بعض الجهود في مجال ترويج الصادرات من خلال ايفاد بعثات الى البلدان العربية والاوروبية ، لا سيما منذ ١٩٧٩ . وفي الماضي كانت توقع أيضا اتفاقات تجارية مع شركاء تجاريين فيما وراء البحار ، بما في ذلك اتفاقات مقايضة مع الاسواق التقليدية في أوروبا الشرقية . أما في الاسواق العربية فحققت نجاحا أقل ، وهو أمر يعود جزئيا الى الوجود الراسخ فعليا هناك للوكلاء التجاريين من الضفة الغربية .

١٦٩ - أما فيما يتعلق بالنشاط التجاري المحلي وبالعلاقات التجارية مع اسرائيل ، فان الغرف التجارية الفلسطينية تعمل في المقام الاول كقنوات اتصال مع السلطات الاسرائيلية ذات الصلة . وتمثل شاغلها الرئيسي ، لا سيما في السنوات الاخيرة ، في التركيز على المسائل الضريبية . وقدم بعض الغرف أيضا شكلا محدودا من أشكال الخدمات الاستشارية إلى التجار الاعضاء من خلال ترتيبات استشارة قصيرة الاجل . ولم تستطع الغرف التجارية أن تقوم بأي جهود حقيقية من أجل تأمين شروط تبادل أكثر انصافا بين الارض المحتلة واسرائيل . وحاولت الغرف التجارية للضفة الغربية في ١٩٧٧ إنشاء هيئة موازية متخصصة في الشؤون الصناعية . وعلى الرغم من الجهود الدؤوبة التي بذلتها ، رفضت سلطات الاحتلال الطلبات المتكررة التي قدمتها للحصول على ترخيص بانشائها .

١٧٠ - ويمكن أن يعزى إخفاق الغرف التجارية الفلسطينية في القيام بدور هام في تشجيع التجارة والتنمية الاقتصادية إلى عدد من العوامل . واحدى المشاكل الهامة في هذا الصدد هي عدم قدرة الغرف التجارية على إجراء الاتصالات أو ممارسة التأثير اللازمين للمساعدة في توجيه سياسات وتدابير الدول العربية فيما يتعلق بالتجارة مع الارض المحتلة .كما أن الترتيبات الادارية والتقنية والاجرائية للغرف التجارية لم تراجع أو تجدد بشكل منتظم لمدة عشرين سنة على الاقل ، وكان نقل التقنيات الحديثة في تشجيع وإدارة الاعمال يجري بطريقة عشوائية وبدون ضوابط . وفي معظم المعاملات مع البلدان العربية ، كانت الغرف التجارية الفلسطينية غير نشطة ، وافتقرت الى المبادرة الكافية ، بينما يبدو سجل معاملاتها مع السلطات الاسرائيلية أكثر دينامية ، ولو أنه لا يزال بعيدا عن الكمال .

(ب) الوكلاء التجاريون والمؤسسات

١٧١ - تقام الاتصالات التجارية المباشرة بين الارض المحتلة وبقية العالم بخلاف الاردن والدول العربية الاخرى من خلال الوكلاء التجاريين الاسرائيليين ، في معظم الحالات . فليس مسموحا للفلسطينيين بوجه عام أن يصدروا أو يستوردوا السلع مباشرة

Digitized by UNOG Library

إلى الاسواق أو منها مستخدمين في ذلك الموانئ الاسرائيلية إلا بموجب ترتيب وضع مؤخرا أعدته الجماعة الاقتصادية الاوروبية للمنتجين و/أو المصدرين الفلسطينيين . ويباشر الوكلاء التجاريون الفلسطينيون في الارض أو نظرائهم في الدول العربية بقية تجارة الصادرات الى الاردن أو عبره .

١٧٢ - وتجري عملية تسويق الصادرات الزراعية من الارض المحتلة الى الاردن أو عبره من خلال ترتيبات فردية بين البائعين والمشترين . فالمنتجون من الضفة الغربية ، لا سيما المؤسسات الكبيرة التي نشأت قبل ١٩٦٧ والتي تستفيد من التراخيص الممنوحة لها بالعمل والتصدير الى الاردن ، تحتفظ غالبا بمكاتب تمثيل أو بشركاء لها في عمان لتنسيق تسويق الصادرات ومتابعة الترتيبات اللازمة لاستيراد المواد الخام من الاردن إلى الارض المحتلة . وتصدر السمنة ، وهي منتج صناعي محلي رئيسي عن طريق وكيل اقليمي في عمان . وبالمثل ، ولاصحاب مصانع الصابون شبكة توزيع خاصة بهم . وقدمت الاردن مساعدة ملموسة إلى شركات صناعية معينة من خلال تخفيف الاحوال الناشئة عن تطبيق أنظمة المقاطعة التابعة لجامعة الدول العربية على تدفق بعض المنتجات الى عمان مثل السمنة والصابون . وترك تسويق الاحجار والرخام ، من ناحية أخرى ، للاتصالات المباشرة بين العدد الكبير من المنتجين ومختلف المشترين ، سواء في الارض المحتلة أو من خارجها . وشجع هذا درجة من المنافسة غير المنظمة التي خفضت أرباح مالكي المحاجر .

١٧٣ - ويتأثر النظام القائم لتسويق الانتاج الزراعي للضفة الغربية (وبدرجة أقل لقطاع غزة) تأثرا كبيرا جدا بنظم حيازة الارض السائدة . "فهناك طائفة متنوعة من ترتيبات حيازة الارض في البلد ، تشمل تقاسم المحاصيل ، والايجار وزراعة المالك ، والمزارع التي يديرها المالك والتي يستخدم فيها عمال من خارج هذه المزارع . ويتم معظم انتاج الخضروات في قطع صغيرة من الاراضي الزراعية في الفئات الثلاث الاولى" (٨٠) . وتقام العلاقة بين معظم مستأجري المساحات الصغيرة والمزارعين الذين يزرعون الارض على أساس تقاسم المحاصيل ، من جهة ، وبين أسواق التصدير ، من جهة ثانية من خلال عقود موسمية يقوم بها وسطاء يعرفون باسم "الوكلاء بالعمولة" . وفي الضفة الغربية ، يبيع الوكلاء الانتاج في ثلاث أسواق رئيسية لقاء رسم يبلغ متوسطه ١٠ في المائة . ويحصل المزارعون الافقر غالبا على مدخلات من الوكلاء مقابل قيمة محصول الموسم ، الامر الذي يفضي في كثير من الحالات الى وجود ديون دائمة مستحقة للوكلاء . وبالاضافة الى ذلك ، فان الوكلاء بالعمولة ، وكثير منهم تجار في المراكز الحضرية بالضفة الغربية (لا سيما نابلس) ، كثيرا ما يمتلكون الشاحنات التي تنقل البضائع محليا والى الخارج . وبفضل اعدادهم الصغيرة ، وسيطرتهم على معظم مراحل عملية التسويق (والانتاج ، في الحالة التي يكون فيها الوكلاء بالعمولة مالكين للارض أيضا)

٢٦٨٤ب
Digitized by UNBIS Library

من خلال اتصالاتهم المحلية والخارجية بالأسواق ، وعدم وجود مرافق تسويق منظمة ، يمارس هؤلاء الوكلاء تأثيرا كبيرا في تحديد الأسعار في الأسواق المحلية وفي الحصول على التصاريح اللازمة للتصدير الى الاردن .

١٧٤ - وفي قطاع غزة أيضا ، لوحظ مؤخرا الدور المحوري الذي يقوم به هؤلاء الوكلاء . "فتنظيم توريد المنتجات من صغار المنتجين الى مراكز التعبئة يعتمد لهذا السبب اعتمادا ضخما على من يسمون بالوسطاء ، الذين يقومون بتحديد الأسعار النهائية ، وتحديد توقيت الحصاد وتنظيمه ، وسداد المدفوعات على مستوى المزارع . ويقيم الوسطاء عادة اتصالات منتظمة وراسخة تماما مع الزراع والمصدرين ... ويبلغ مجموع عدد الوسطاء الذين ينشطون في غزة نحو ٣٠٠ وسيط ..." (٨١) ولئن كان الوكلاء بالعمولة في الضفة الغربية هم من ملاك الأرض والمصدرين ، بصفة رئيسية ، فان الموقف يختلف الى حد ما في قطاع غزة ، فللوكلاء بالعمولة هناك وظائف "وسيط" متميزة ، وهم يميلون الى عدم الاشتراك في الانتاج أو في مراحل التسويق اللاحقة . ومع ذلك ، فان معظم مصدري الفاكهه والخضروات من مالكي الأرض و/أو الزراع أيضا ، ويشترك بعضهم اشتراكا مباشرا في ملكية مركز تعبئة (لثمار الحمضيات) . إلا أنه ، في قطاع غزة ، "في جميع الحالات تقريبا ، يشتري المصدرون بوجه عام نحو ٨٥ في المائة من رقم أعمالهم من زراع آخرين ، ويتم الحصول على نحو ٣٠ في المائة (٣٥ في المائة من مجموع رقم الأعمال) من هذه القيمة من خلال اتصالات مباشرة مع زراع أكثر أهمية" (٨٢) . وأتاحت الأهمية النسبية والدرجة العالية من النشاط التي اتسمت بها مسالك التسويق الأخرى في قطاع غزة نشوء بيئة مؤسسية أكثر تنوعا ومرونة يمكن تطويرها أكثر من ذلك .

١٧٥ - وتسلم جميع صادرات المزارع عبر الجسور من الأرض المحتلة الى السوق الرئيسية للبيع بالجملة في عمان ، حيث تباع عن طريق الوكلاء بالعمولة الأردنيين بنفس الطريقة التي تباع بها المنتجات المحلية . وما أن تصل البضائع الى السوق الرئيسية حتى تخزن وتفرز وتعبأ مع المنتجات الأخرى من الأردن . وينشط في السوق الرئيسية بعمان ٥٥ وكيلا بالعمولة ، يعمل نحو ١٥ منهم في شؤون الانتاج الوارد من الأرض المحتلة . وفي معظم الحالات يرسل المنتجون من الضفة الغربية بضائعهم الى وكلاء بالعمولة محددين ، ممن يقدمون بين حين وآخر تسهيلات ائتمانية قصيرة الأجل للمنتجين (أو للوكلاء بالعمولة أو للمصدرين من الضفة الغربية) ويقيم معهم منتجو الضفة الغربية علاقات تجارية راسخة تماما . ويعامل انتاج قطاع غزة على نحو مختلف . فمنتجات الحمضيات توجه عادة الى مخازن يمتلكها تجار جملة خاصين . ويعاد تصدير ثمار الحمضيات من عمان الى الأسواق العربية المجاورة ما لم تنشأ حاجة إلى بعض من هذه الحمضيات لتكملة العرض الاردني المحلي . وتباع محليا منتجات أخرى من قطاع غزة (مثال ذلك أنواع الفراولة والتمور والجوافة) .

Digitized by UNOG Library

(ج) الجمعيات التعاونية

١٧٦ - سجلت قرابة ٣٠٠ تعاونية زراعية في الضفة الغربية حتى نهاية ١٩٨٧ (لدى السلطات الاردنية و/أو الاسرائيلية) ، مع أن عددا قليلا منها يبلغ ٣٠ تعاونية كان يعمل فعليا (٨٣) . وتقوم ثمان تعاونيات بوظائف التسويق ، تخدم كل منها لواء أو قضاء . ونجحت التعاونيات هذه في عام ١٩٨٧ في الحصول على موافقة منفصلة من كل من السلطات الاردنية والاسرائيلية على تكوين "اتحاد للتعاونيات الزراعية" ، بدأ عمليات تصدير محدودة في نهاية ١٩٨٨ . أما تجربة التعاونيات الصناعية فغير معروفة نسبيا في الأرض المحتلة ، على الرغم من أن تعاونية لانتاج المنسوجات والملابس في رام الله بالضفة الغربية قامت بجهود رائدة في تنمية السوق محليا في اسرائيل وأخيرا جدا في أوروبا والولايات المتحدة (٨٤) . ونجحت في توريد منتجات تلبي الاذواق الرفيعة للمستهلكين وحققت في الوقت نفسه وفورات كبيرة من خلال ترشيد عمليات الانتاج . غير أنه من الناحية المؤسسية لا تزال أشكال الانتاج التعاونية قاصرة عن تغطية هذا القطاع تغطية كافية .

١٧٧ - وعلى الرغم من المساعدة التقنية والادارية والمالية الكبيرة التي قدمت طوال سنوات كثيرة من المنظمة التعاونية الاردنية (التي تتمتع تعاونيات الضفة الغربية بعضويتها) ومن مختلف المنظمات الخاصة الطوعية الدولية ، لم تنجح تعاونيات التسويق في أداء وظائف التسويق الفعلية كما لم يكن دورها الائتماني هاما . وقصرت خدماتها في مجال التسويق على اصدار شهادات المنشأ للسلع المتجهة الى الاردن عبر الجسور . وتصدر هذه التصاريح لفرادى المزارعين و/أو المصدرين أو إلى الوكلاء التجاريين في منطقة جغرافية معينة وتصدق عليها السلطات الاردنية ، أولا عن طريق موظفي الادارة الزراعية الاردنية الاقليمية ، وفي المراحل اللاحقة تصدق عليها وزارة الزراعة في عمان وفي نقط العبور عند الجسور ، ومع أن بعض التعاونيات قدم طلبات للاذن له بإنشاء مرفق تسويق مركزي ، فلم يتلق أي من هذه الطلبات تصريحا باقامته من سلطات الاحتلال الاسرائيلية (٨٥) .

١٧٨ - ولم تستطع التعاونيات الزراعية أن تفعل سوى القليل لفتح أسواق جديدة ، وتحسين خدمات التسويق ، وتثبيت الأسعار أو تعديل شروط التبادل الزراعي الفلسطيني مع البلدان الاخرى ، "وفي حين وضعت بعض التعاونيات ترتيبات لتقديم الائتمانات ، وأقامت نظاما لفرز المنتجات وتعبئتها ، فانها لم تنجح في إقامة بنية أساسية كبيرة للتسويق" (٨٦) . ويتمثل أحد أكثر الأسباب تأثيرا في هذا الاداء المتخلف نسبيا في اعتماد تعاونيات الضفة الغربية على مصادر التمويل الخارجية ، وفي قلة الخبرة التعاونية في الأرض المحتلة ، والافتقار الى الموارد التقنية والبشرية التي تتسم بأهميتها لانجاح النشاط التعاوني وتتمثل أسباب أخرى ذكرت من قبل في اتجاه المزارعين الى النشاط غير التعاوني ، وعدم كفاية الادارة وخدمات الدعم ، ونقص الأموال وتدخل الحكومة الاسرائيلية (٨٧) .

Digitized by UNCG Library

١٧٩ ـ أما في قطاع غزة ، فقد استطاعت التعاونيات الزراعية أن تحقق نجاحا أكبر . وهناك أربع تعاونيات فقط في القطاع ، جميعها يعزز بنشاط وظائف تعاونيات المنتجين وتعاونيات التسويق . وقامت اثنتان من هذه التعاونيات هما تعاونية بيت لهيا وتعاونية دير البلح بأداء وظائف حيوية مشتركة بين أعضائها وبين اغريكسكو (صاحب الامتياز الاسرائيلي لتصدير الخضروات) . واشتركت هذه التعاونية بصفة رئيسية في تسويق الفراولة وفي الآونة الأخيرة عهدا في تسويق الهليون . وقامت تعاونية دير البلح في ١٩٨٦ بجهود قوية من أجل تنظيم ارسال شحنات صادرات مباشرة إلى الاسواق الاوروبية ، وشملت هذه الجهود عمليات مسح للاسواق ، والتعاقد مع مستوردين أوروبيين ، وضمانا للقدر اللازم من مراقبة الجودة والتعبئة قبل التصدير . وترمي تعاونية أخرى هي الجمعية التعاونية الزراعية لتسويق الحمضيات التي ينتج أعضاؤها نحو ١٠ في المائة من محصول الموالح في المنطقة الى تعزيز تسويق الحمضيات بوجه عام ، مع التشديد على تسويق الصادرات . وقد شرعت في جملة أمور منها إنشاء مرافق تعبئة محلية تستخدمها في إعداد شحناتها . وتعاونية صيادي غزة هي مؤسسة للمنتجين لها مرافق للتخزين (التجميد) والتسويق ولها وظائفها الخاصة ، مع أن قدرتها على دخول أسواق التصدير تبدو منعدمة تقريبا (٨٨) . ويبدو أن الاسباب الرئيسية التي تكمن خلف النجاح والحيوية النسبيين لتعاونيات قطاع غزة تتصل بتوافر توجيه مهني أكبر ، وخبرة تقنية ، واستقلال ذاتي مالي واداري ، و"ميزة التمكن من الحصول على الائتمانات بشروط ميسرة لشراء مدخلات ولتسويق المنتجات" (٨٩) .

(د) ترتيبات التسويق الاخرى

١٨٠ ـ تستحق تجربة من تجارب التسويق المركزي للحمضيات في قطاع غزة اهتماما خاصا . فقد انشئت شركة تسويقية في ١٩٨١ في عمان للمساعدة على حل المشاكل التي تواجه منتجي غزة . وكان ذلك نتيجة الآثار الجذرية لحرب الخليج على أسواق الحمضيات المنتجة في القطاع . وكان الغرض من الشركة التي أطلق عليها اسم شركة تنمية التسويق هو شراء الانتاج بأسعار معقولة والبحث عن أسواق له في البلدان المجاورة . وعملت الشركة خلال موسمين (١٩٨١ ـ ١٩٨٣) ، وجهت خلالهما قرابة ٨٠ في المائة من جميع الحمضيات التي صدرها قطاع غزة . وساعد هذا في رفع الاسعار ، وفي ضمان دخل مناسب للزراع ، بطريقة تماثل الى حد كبير الطريقة التي يمارسها مجلس تسويق الحمضيات في اسرائيل ، بيد أن الشركة أغلقت أبوابها في آخر الامر بسبب المشاكل الادارية والخسائر المالية والتحذيرات الموجهة من السلطات الاسرائيلية الى الزراع بعدم التعامل مع هذه الشركة .

١٨١ ـ ومارست مؤسسات أخرى أيضا في قطاع غزة جهودا من أجل تعزيز تجارة الصادرات الزراعية . وتشمل هذه المؤسسات ، الجمعية الخيرية لقطاع غزة وهي هيئة اعترفت بها الحكومة الاردنية لاصدار شهادات المنشأ لصادرات حمضيات قطاع غزة إلى الاردن أو عبره ،

Digitized by UNOG Library

مع أنها تمارس بضعة أنشطة أخرى في مجال التجارة . وفي الواقع ، فان للغرف التجارية في قطاع غزة دورا ثانويا في هذا الصدد ، وشهاداتها غير كافية لانتقال المنتجات عبر الجسور . وحاول اتحاد منتجي حمضيات غزة أيضا القيام بعمليات التسويق وتقديم صنوف المساعدة الاخرى إلى أعضائه(٩٠) . ويتصل معظم أنشطة الاتحاد بالانتاج وبتقديم الائتمانات ، مع أن "الاتحاد قدم بشكل متكرر طلبات إلى الادارة المدنية بالحصول على تراخيص تسمح باستئناف صادرات الحمضيات إلى أوروبا الغربية ، محاولا على هذا النحو حفز انتاج الحمضيات ، الذي يعود بالفائدة على صغار الزراع"(٩١) . كما قام اتحاد مزارعي الفراولة واتحاد مزارعي الخضروات في قطاع غزة ببذل جهود لوضع ترتيبات مباشرة لتسويق الصادرات ، غير أن نجاحها كان محدودا . وتمثل لجنة تنظيم حمضيات قطاع غزة التي أنشأها ١١ مزارعا من أكبر المزارعين في ١٩٧٧ هيئة ذات خبرة تسويقية متقدمة نسبيا . ويسمح تصريح العمل الممنوح لها الذي أصدرته السلطات الاسرائيلية بأن تشترك فيما يلي: "١ ـ تنظيم صادرات الموالح ، بما في ذلك: (أ) توزيع الشاحنات بين المصدرين ، و (ب) معالجة مشاكل المرور العابر المتصلة بعبور الجسور على نهر الأردن ، وبالنقل إلى الموانئ . ٢ ـ تنسيق جمع وتعبئة ثمار الحمضيات . و ، ٣ ـ تمثيل المصدرين لدى المؤسسات المسؤولة في المنطقة"(٩٢) .

١٨٣ ـ وبعد ذلك ، نشأت في الضفة الغربية مؤسسة لا تستهدف الربح من أجل محاولة تعزيز الأسواق المحلية من خلال اقامة علاقات "تسويق مباشرة" بين المزارعين وسوق البيع بالجملة(٩٣) . ومع أن أنشطة المؤسسة الجديدة تعقدت بفعل القيود التي نشأت منذ الانتفاضة الفلسطينية ، فإن المؤسسة استطاعت أن توجه عدة تجارب صغيرة الحجم في التسويق المباشر . فصغار المزارعين يبيعون مباشرة إلى المؤسسات بأسعار أفضل من الأسعار المتاحة في السوق ، في حين أن المؤسسة الجديدة توجه المنتجات إلى مؤسسات وتعاونيات المستهلكين بأسعار أقل من أسعار التجزئة السائدة في السوق . وقد أمكن البيع بأسعار أدنى من الأسعار السائدة في السوق بسبب إلغاء بعض مراحل عملية التوزيع التي تزيد سعر المحصول على حساب المنتجين والمستهلكين على السواء . وتأمل المؤسسة أن تنشئ مرافق ائتمانية من أجل توسيع خدماتها ومحاولة تخفيف استدانة صغار المزارعين من الوكلاء بالعمولة . وبذا يصبح في إمكانها مساعدة المزارعين على التعامل مباشرة مع السوق (وأن يكن من خلال وساطة المؤسسة المنخفضة التكلفة) . ومع أن هذه التجربة لا تزال في مرحلة الاختبار فإنها تستحق المزيد من الدراسة والتطوير لضمان عدم التركيز على السوق المحلية وعلى محاصيل معينة منخفضة التكلفة على حساب "إضفاء الطابع السوقي" على الاقتصاد بوجه عام ، وعلى زراعة المحاصيل المولدة للدخل المناسبة لتجارة الصادرات . ومن المهم أيضا ألا تؤدي الجهود المبذولة لتقليل اعتماد المزارعين الفقراء على الوكلاء بالعمولة للحصول على الائتمانات ، الى تبعية جديدة للمؤسسة .

٣٦٨٤ب
Digitized by Library

١٨٣ - وحاولت دوائر ووكالات الحكومة الاردنية أيضاً إتاحة مواردها من أجل تسويق الإنتاج الزراعي للضفة الغربية محليا وفي الخارج . فعلى سبيل المثال ، قامت وزارة التموين بعملية شراء بالجملة وتخزين لنحو ٥٠٠ ١ طن من محصول الزيتون الذي كان ضخما بشكل استثنائي في الضفة الغربية في ١٩٨٦ ، بينما اشترت المؤسسة التعاونية الاردنية مباشرة كمية أكبر من معاصر الزيتون في الضفة الغربية . وساعد هذا على التعويض عن رداءة محصول عام ١٩٨٧ ، في نفس الوقت الذي وفر فيه سوقا للفائض الذي تحقق في ١٩٨٦ . وفي ١٩٨٦ ، قامت شركة التسويق والتجهيز الزراعيين التي أسست في عمان ولديها شبكة تخزين وفرز ومحطات تعبئة في البلد بشراء كمية من خضروات الضفة الغربية لتسويقها عن طريق تصديرها متجنبة سوق عمان المركزية . وبدأت هذه الشركة أيضا في دراسة الاسواق الاوروبية لإرسال شحنات على سبيل التجربة من المنتجات الاردنية ومن صادرات الضفة الغربية أيضا . وحققت هذه المحاولة نتائج أولية إيجابية ، على الرغم مما أشير إليه من وجود عقبات فيما يتعلق بمواصفات السوق ، والتعبئة ، وطاقة الشحن الجوي وتكاليفه .

٢ - <u>القدرات التقنية - مراقبة الجودة والمراقبة الصحية ، والفرز ، والتعبئة والترويج</u>

١٨٤ - نتيجة لمجموعة العوامل التي نوقشت في هذا الفصل ، تدنت نوعية كثير من المنتجات الزراعية الفلسطينية تدنياً كبيراً منذ بداية الاحتلال . فتناقص القدرة على التغلغل إلى الأسواق والاحتفاظ بالانصبة السوقية أضر بحوافز الاستثمار في الهياكل الأساسية المادية مثل التخزين والمخازن الباردة ومراقبة الجودة والمراقبة الصحية ومحطات التعبئة والفرز والحاويات والنقل والإعلانات والترويج وغيرها من المتطلبات التي تعد ضرورية لتسويق الصادرات . وكان لهذا تأثير ضار بوجه خاص على الشطر الأعظم من الإنتاج الزراعي الذي يتجه إلى الأردن أو عبره . وفي الوقت نفسه تستمر جوانب مماثلة من الضعف لتعوق توسيع التجارة في المنتجات الصناعية . وعلى الرغم من ذلك ، فإن المحاصيل الزراعية الفلسطينية المتميزة التي تلبي نوعيتها المعايير الدولية تنبئ بإمكانية زيادة تسويقها .

١٨٥ - وأشير إلى أنه في الأرض المحتلة "لا تفرض معايير للفرز والتعبئة على المنتجات التي تباع . وبالإضافة إلى ذلك ، هناك ندرة في البيانات المتعلقة بالأسواق ، ولا توجد شبكة منظمة لجمع المعلومات عن الأسعار ومعايير الجودة ، كما أن الاتصالات محدودة (٩٤) . وتقتصر الإعلانات بصفة رئيسية على الصحف اليومية ، إذ لا يتاح للمنتجين الفلسطينيين الوصول إلى الإذاعة أو التلفزيون . ولا تزال المواصلات السلكية واللاسلكية متخلفة بوجه عام في الأرض المحتلة لا سيما في قطاع غزة وفي شمال الضفة الغربية على الرغم من حدوث تحسنات مؤخرا . وأثبتت الترتيبات المؤسسية القائمة ، بوجه خاص في الضفة الغربية ، عجزها عن تزويد الأرض المحتلة بالقدرة على تعزيز

Digitized by UNOG Library

سلعها في أسواق التصدير . و"بوجه عام ، تتسم الأرض المحتلة بقلة المرافق ورداءة نوعية التعبئة والتجهيز ... ومن ثم أصبح المركز التفاوضي للمزارعين الفلسطينيين المحليين ضعيفا . ويضع تخلف الهياكل الاساسية عوائق خطيرة أمام التسويق الفعال للمنتجات" (٩٥) . ولئن كانت هذه الملاحظات صحيحة في حالة معظم المحاصيل والمصنوعات التي يجري تسويقها ، فهناك دلائل على أن درجات متباينة من "مراقبة الجودة" والتجهيز تطبق في بعض المجالات وفيما يتعلق بسلع معينة . إلا أن هذا لا يزال يمثل الاستثناء لا القاعدة ، في الوقت الذي تحتاج فيه الأرض المحتلة بشدة إلى مرافق وقدرات متكاملة وشاملة .

١٨٦ - وفي الضفة الغربية ، يتسم مستوى الخدمات الترويجية التي تؤدى في صدد تجارة صادرات الضفة الغربية مع الاردن بتواضعه الملحوظ . اذ لا تجرى بحوث عن السوق ولا تقدم خدمات إعلانية ، سواء بسبب الافتقار إلى المؤسسات المتخصصة أو بسبب عدم كفاية إدراك المنتجين المحليين وشركات التسويق . فالفواكه والخضروات تعبأ في المزارع بدون فرز أو تحديد الدرجة مسبقين ، والمحطة الوحيدة المجهزة بوسائل تحقيق هذه المهام (في قلقيلية) لم تفتح أبوابها قط ، "لأسباب تقنية" فيما يبدو . ولا يزال المزارعون يمارسون ما اعتادوا عليه من وضع الفواكه ذات النوعية الجيدة في الطبقات الأعلى من الصناديق ووضع المنتجات الأردأ نوعية أسفلها . وأدت هذه الممارسة بوجه خاص إلى تقويض سمعة بعض المنتجات مثل الموالح والأعناب . وتعبأ المنتجات الزراعية في صناديق خشبية ثقيلة يمكن أن يؤدي حجمها ووزنها إلى إتلاف السلع المصدرة ، والإضرار بنوعيتها والتقليل من حجمها النهائي من خلال التلف . وبغية التقيد بأنظمة المقاطعة التي وضعتها جامعة الدول العربية ، لا يستخدم الاستيرين أو الورق المقوى المخصص للتعبئة المصنوع من مواد خام منتجة في اسرائيل ، في الصادرات المتجهة إلى هذه الأسواق ، على الرغم من وجود قدرة محلية على إنتاج هذه المواد . وعلاوة على النوعية الأدنى للصناديق الخشبية فإنها أكثر تكلفة ، لا سيما منذ أن منعت قيود الأمن الاسرائيلية إعادتها إلى الأرض بعد شحنها إلى عمان .

١٨٧ - وفيما يتعلق بسلع تصدير أخرى من الضفة الغربية هي زيت الزيتون ، فقد سبب الإعلان على نطاق واسع عن حدوث عمليات غش بين حين وآخر أضرارا خطيرة بسمعة هذا المنتج في الأسواق العربية . وعلى الرغم من القيام مؤخرا ، وبمساعدة دولية ، بإنشاء مختبر لفحص زيت الزيتون يتبع تعاونية التسويق بنابلس ، فإن الصعوبات التنظيمية منعت بدء عمليات هذا المعمل حتى الآن . كما قدمت مساعدة لإنشاء معملين حديثين لتعبئة زيت الزيتون ، غير أنهما ظلا بدون تشغيل منذ إنشائهما من عدة سنوات مضت . وبوجه عام ، يخلل الزيتون باستعمال أساليب تؤدي إلى تحقيق نوعية رديئة وغير متجانسة . وتتم تعبئة الزيتون وزيت الزيتون بوجه عام في علب من الصفيح تقلل

Digitized by UNCC Library

إمكانيات الترويج الناجح لبيعهما بالتجزئة في الخارج ، وحتى الآن ، لم تبذل جهود ترمي إلى تسويق زيت الزيتون الفلسطيني ذي النوعية العالية في الاسواق غير العربية . وبالمثل ، فإن صابون الضفة الغربية التقليدي الذي يعتمد في صناعته على زيت الزيتون وهو سلعة تصدير رئيسية إلى الاردن وإلى الاسواق العربية يعاني من رداءة التعبئة وأساليب العرض بحيث أصبح التوسع في تسويق صادراته يتطلب إيلاء اهتمام حقيقي لمراقبة الجودة وللتجهيز لتحسين مظهر المنتج وجاذبيته . وإن ضعف البناء الاساسي التجاري القائم والخدمات الداعمة له يعني أنه لم تستكشف قط إمكانيات تصدير كثير من المنتجات الفلسطينية المصنوعة . وهكذا نادرا ما واجهت مستويات النوعية القائمة التحدي "اللازم" لتطويرها . ومن ثم ، أبقى المنتجون على الاساليب التقليدية الراسخة .

١٨٨ - ومستوى خدمات دعم التسويق في قطاع غزة أعلى إلى حد ما منه في الضفة الغربية . ونظرا لان إجراءات فرز وتعبئة الموالح أقل تكلفة وأكثر بساطة ، فإنها شجعت العدد الصغير نسبيا من أفراد المنتجين والمؤسسات المنتجة في قطاع غزة على القيام بالاستثمارات اللازمة في هذه المرافق . وتعبأ ثمار الحمضيات ، لا سيما تلك المخصصة لأسواق التصدير في ثمان محطات حديثة تبلغ طاقتها الإجمالية نحو ٢٠٠ ١ طن في اليوم ، وفي ١٩٨٧ - ١٩٨٨ كانت اثنتان من هذه المحطات معطلة فعلياً منذ عدة سنوات ، بينما حولت محطة ثالثة إلى محطة لفرز الخضروات ، هي الوحيدة من نوعها في الارض المحتلة ، ومن ثم ، فإن الطاقة الاجمالية المستخدمة خلال الموسم كانت تقل عن ٧٠ في المائة من المجموع (٩٦) . والمرافق ، بوجه عام ، مملوكة ملكية خاصة ، ويستخدم كل منها أفراد المصدرين ، على الرغم من تجميع عمليات عدة مصدرين أحيانا في محطة واحدة للفرز و/أو التعبئة . ولا تتاح بوجه عام للزراع و/أو للمصدرين الذين لا يمتلكون محطات تعبئة خاصة بهم سوى محطة واحدة من المحطات القائمة ، تمتلكها الشركة العربية المحدودة لتعبئة الحمضيات التي يمثل حملة أسهمها جميع قطاعات الاقتصاد .

١٨٩ - وفي جميع المحطات تتم عملية تحديد نوعية ثمار الحمضيات بالايدي ، في حين تجري عملية فرز الاحجام آليا ، وتشمل عمليات التجهيز الاعمال التالية: الغسل والتنظيف والتطهير ، والتجفيف ، والتشميع ثم التفتيش على الجودة . وتغلف كل ثمرة من الثمار بالايدي قبل التعبئة في صناديق خشبية مربوطة بالاسلاك لاغراض المناولة بالمنصات النقالة في آخر الامر وشحنها . وتنتج مواد التعبئة في قطاع غزة باستخدام الاخشاب المستوردة من خلال اتفاقات المقايضة التجارية مع بلدان أوروبا الشرقية ، وتضمن خطوط الإنتاج القائمة توريداً كافياً ومنتظماً خلال الموسم . أما الورق المقوى المخصص للتعبئة المتاح لدى المنتجين في إسرائيل فلم يستخدم مع حمضيات قطاع غزة للأسباب التي ذكرت أعلاه ، ولا توجد مرافق تخزين بارد لثمار الحمضيات ،

Digitized by UNOG Library

مع أن محطات التعبئة تتيح مساحات فسيحة لعمليات التخزين المؤقتة قبل الشحن . "تجري معالجة المنتج على أساس الوعي بالجودة . فمنتجو الحمضيات وكذلك تجارها ومصدروها لديهم خبرة جيدة في التنظيم والفرز والتعبئة من أجل أسواق التصدير المتطورة ..." (٩٧) وتقوم الإدارة المدنية للمكتب الزراعي بصنوف الرقابة الصحية على جميع ثمار الحمضيات الموالح بشكل منتظم في البساتين ، وإذا لزم الأمر ، توفر الحماية ضد الآفات والأمراض مقابل رسوم . وتتيح عمليات التفتيش هذه فرصة لوضع تقديرات للإنتاج قبل حلول الموسم ولاختبار نوعية الثمار . "وإن تقديرات الإنتاج وعمليات التفتيش على الصحة النباتية تفيد الإدارة المدنية في مجال نشاطها الخاص بإصدار الشهادات ، لكنها تزود السلطات أيضاً بأداة مثالية لمراقبة الصادرات ..." (٩٨) .

١٩٠ - وتفتقر منتجات هامة أخرى ينتجها قطاع غزة إلى المزايا التي تنجم عن مراقبة الجودة وغيرها من إجراءات التسويق الحيوية . وفي حين تتمتع ثمار موالح قطاع غزة بدعم تسويقي مؤسسي مناسب (وإن كانت لا تزال تفتقر إلى الكثير من النواحي) ، فإن الخضروات تتعرض لإهمال شديد . "فخدمات الدعم المنظمة وتنسيق الأنشطة لا وجود لهما تقريباً في هذا المجال" (٩٩) وقطاع غزة هو وحده الذي تتوافر له مرافق تخزين للباذنجان والفراولة ، ويستخدم هذه المرافق المنتجون الذين يصدرون الفراولة والخضروات عن طريق أغريكسكو (صاحب الامتياز الإسرائيلي لتصدير الخضروات) ، ويحددون رتب منتجاتهم ويعبئونها وفقاً لمعايير دقيقة بدون استخدام آلات متطورة . ولا يزال التدريج والتعبئة يؤديان ميدانياً ، في حين أن هناك افتقاراً كاملاً إلى مرافق التخزين البارد ومرافق النقل بالثلاجات التي تتسم بأهميتها الحاسمة لنجاح تسويق صادرات الخضروات القابلة للتلف .

١٩١ - وفي خارج الأرض المحتلة ، أقامت سلطات التسويق الأردنية شبكة محطات لتحديد الرتب والتعبئة في الأردن تستطيع خدمة إنتاج الأرض المحتلة . وفي ١٩٨٧ ، كانت ثلاث محطات تعمل بشكل جزئي أو كامل في وادي نهر الأردن ، تبلغ قدرة كل منها على التدريج بواقع ٣٥ طن/ساعة للطماطم ، والفلفل ، والباذنجان ، والقرع ، والخيار والموالح . وأنشئ مصنع للصناديق الخشبية أيضاً في منطقة قريبة . وخطط لإنشاء محطتين أخريين ، إحداهما لنفس المنطقة والأخرى للمناطق الجبلية . كما فتحت في عمان محطة تجارية خاصة تستطيع تجهيز إنتاج الضفة الغربية . ولكن لم يتم حتى الآن تحقيق الإمكانات الكاملة لهذه المرافق ، إذ أن النجاح في التدريج والتعبئة يعتمد إلى حد كبير على نظام شامل يغطي كل إنتاج الخضروات والفاكهة ، بينما لا تستطيع المرافق القائمة حتى الآن أن تستوعب هذه الكميات .

Digitized by UNOG Library

١٩٢ - وتطرح مراقبة الجودة مشاكل مماثلة على الشركات الصناعية الصغيرة التي تضع كل منها معاييرها ومواصفاتها الخاصة دون أن تكون مؤهلة لذلك . ويبدو أن الشركات الصناعية الاكبر تدرك إدراكاً كافياً ضرورة تصنيف الجودة تصنيفا موثوقا ومتجانسا ، وينشئ معظم هذه الشركات مرافقه الخاصة باختبار ومراقبة الجودة . وكانت هناك مبادرات محلية لترويج المنتجات الفلسطينية من خلال الإعلانات والمعارض التجارية ، بينما حاول أصحاب المصانع رفع معايير الجودة إلى مستويات تتيح للسلع الفلسطينية أن تحقق منافسة ناجحة في إسرائيل (١٠٠) . واستطاعت بعض المنتجات مثل أنواع من الشيكولاتة ، والمشروبات الخفيفة ، والمقاييس الصناعية ، ومصنوعات البلاستيك ، وبطاريات السيارات أن تؤمن لنفسها نصيباً في السوق الإسرائيلية . ولئن كانت جودة بعض المنتجات الفلسطينية المصنوعة الرئيسية (لا سيما السمنة ، والمشروبات الخفيفة والسجائر والاحذية) مقبولة فيما يبدو ، فلا توجد مراقبة خارجية على الجودة مما يترك مجالاً كبيراً لحدوث تباينات في النوعية . ومن العسير فهم كيفية إمكان تصدير المنتجات الصناعية والزراعية بدون ترتيبات موثوقة ومستقلة ذاتياً للتفتيش ومراقبة الجودة . وإن عدم وجود رقابة صحية مستقلة على السلع المصنوعة (لا سيما على المنتجات الغذائية المجهزة والمنتجات الصيدلانية) (١٠١) ، وعدم كفاية لصائق تحديد مواصفات المنتج ، وبساطة أساليب التعبئة تعوّق تعويقاً خطيراً دخول هذه السلع إلى معظم أسواق التصدير التي يعتبر توفير هذه المعايير شرطاً أولياً لقبول السلع فيها .

٣- <u>الموارد البشرية ومرافق البحث والتطوير</u>

١٩٣ - لا يمكن أن نعالج بالتفصيل هنا الآثار الطويلة الأجل لأكثر من عقدين من الاحتلال الإسرائيلي على تنمية الموارد البشرية الفلسطينية في الأرض المحتلة . ومع ذلك ، فإن المسألة تتسم بأهمية خاصة بالنسة لإمكانية تنمية الإنتاج المحلي والقدرة على التصدير ، لا سيما مع عدم وجود بنية أساسية منظمة للتسويق قادرة على توليد وتعزيز المهارات والتقنيات اللازمة . ومن هذا المنطلق ، يجدر هنا تسليط الضوء على بعض السمات البارزة في تنمية الموارد البشرية والقدرة المتاحة للبحث في الأرض .

١٩٤ - ويتمثل تحدي هام يواجه الأرض المحتلة في الاستنزاف التدريجي لجزء رئيسي من القوة العاملة المحلية من خلال الهجرة الدائمة أو المؤقتة بحثا عن عمل في الخارج (١٠٢) ، وادماج نسبة تصل الى ٤٠ في المائة من القوة العاملة الفلسطينية في الاقتصاد الاسرائيلي . ولئن كانت هذه العمليات يمكن أن تفيد الأرض المحتلة في آخر الأمر عن طريق إعادة ادماج هذه القوة العاملة (المتغيبة) ذات الخبرة ، فلا توجد دلائل على أن ذلك التوقع يمكن أن يتحقق في الأمد القريب أو على أنه حدثت تنمية كافية للمهارات ذات الصلة نتيجة لسنوات العمل الكثيرة لهذه القوى العاملة في اسرائيل أو في الخارج . وبالاضافة الى ذلك ، فإن الاقتصاد المحلي غير قادر حاليا

Digitized by UNOG Library

على استيعاب هذه القوة العاملة بشكل منتج ، وما فتئت الأرض المحتلة تفتقر الى المؤسسات المهنية اللازمة لإعادة تدريب العمال وتوفير الأعمال المناسبة لهم . ومن ثم فإن أقصى ما يمكن الأمل فيه أن تستخدم الموارد البشرية الموجودة ومرافق البحث والتدريب لبدء أو لتنفيذ برامج لتنمية السوق وذلك على الأقل حتى تستطيع المؤسسات اللازمة أن تقوم بعملها . وخلال هذه العملية تنقل المهارات التسويقية اللازمة الى الفلسطينيين في الأرض المحتلة .

١٩٥ - ويطرح مستوى الخبرة التقنية المتاح للشركات الصناعية في الأرض المحتلة مشاكل خطيرة . فجميع الشركات التي تستخدم آلات متطورة تعاني ، بوجه عام ، من أوجه نقص خطيرة في الفنيين المؤهلين لأعمال الصيانة والتصليح . ولذا تضطر معظم هذه الشركات إلى الاعتماد اعتمادا ضخما على التقنيين الاسرائيليين الذين يفرضون أجورا عالية (٥٠ الى ٧٠ دولارا في الساعة لتركهم مقر عملهم في اسرائيل) وغير المتاحين دائما ، لا سيما منذ الانتفاضة الأخيرة . ويشكو مديرو الشركات الذين يتمتعون بمعرفة تكنولوجية عالية نسبياً من انخفاض مستوى الخبرة بين عمال الانتاج . ويلاحظ غالبا أن العمال لا تتاح لهم سبل الوصول الى التدريب المنظم قبل الخدمة أو أثناءها ، وأنهم ، بوجه عام ، يتعلمون مهنهم في موقع العمل . ولوحظ هذا أيضا في الصناعات الحرفية اليدوية وفي ورش التصليح . ويتصل أحد العوامل الهامة التي تسبب هذا المستوى المتواضع من الخبرة لدى القوة العاملة الصناعية بالتشويه المزمن في النظام التعليمي . فمؤسسات التعليم العالي لا تعد طلابها لأنواع الخبرة التي تتطلبها المؤسسات الصناعية أو الزراعية . وكان دور الجامعات ومؤسسات البحوث في تعزيز التنمية الزراعية بلا أهمية تذكر . ويعود هذا في المقام الأول إلى أنه لم يسمح لأية جامعة أو كلية بفتح كلية زراعة خاصة بها . والأمر الذي ينطوي على مفارقة هنا هو ، إن الانجازات التعليمية الفلسطينية الهامة لم يكن لها سوى تأثير ضئيل على مستوى القوة العاملة الماهرة التي تخدم الاقتصاد المحلي في الأرض المحتلة .

١٩٦ - واستحدث المنتجون في القطاعين الزراعي والصناعي تحسينات هامة في أساليب ومرافق الانتاج خلال العقدين الماضيين . ومما سهل نقل التكنولوجيا ، العرض المكشف لمصادر التكنولوجيا الاسرائيلية ، الذي يتم معظمه من خلال الاتصالات التجارية . ولعب دوراً رئيسيا في هذا الصدد تقنيو الشركات الاسرائيلية الذين يشتركون في انتاج وتوزيع المدخلات الزراعية أو الآلات والمعدات الصناعية . وتصدرت التنمية التكنولوجية أنماط الزراعة المكثفة ، لا سيما للمنتجات التي تزرع في ظروف محمية مثل الخضروات ، وأنواع الفراولة والشمام . وزادت انتاجية منتجات هذه المزارع وجودتها زيادة كبيرة . وبالمثل ، حدثت تحسينات هامة في بعض فروع تربية المواشي ، لا سيما فيما يتعلق بالانتشار الواسع النطاق لسلالات الأغنام المهجنة . ولكن ، لم تشهد البساتين التي تعتمد على الأمطار (مثال ذلك بساتين الزيتون ، واللوز ، والتين ،

Digitized by UNBIS Library

والعنب) درجة ملموسة من التغير التكنولوجي . ويعزى هذا الى عدة عوامل مثل الندرة النسبية للبحوث التطبيقية في هذه الفروع في المؤسسات الاسرائيلية ، وسياسات سلطات الاحتلال المعادية عداءً تاماً للتوسع في زراعة الاشجار في الارض المحتلة .

١٩٧ - والدور الذي لعبته دائرة الزراعة التابعة للادارة المدنية الاسرائيلية في نقل التكنولوجيا دور ضئيل . ففي كلا الميزانيتين العادية والانمائية للادارة المدنية في الضفة الغربية ، كانت المخصصات للزراعة والماء منخفضة على نحو ملحوظ ، وتنال نصيبا آخذا في التناقص من الميزانيات(١٠٣) . "ومن الواضح أنه ، منذ أوائل السبعينات ، اتجهت الميزانية المخصصة للتنمية الى الانخفاض بوجه عام ، وخاصة في صدد الاموال المخصصة للري والزراعة . بخلاف ذلك ، ظلت الميزانية العادية للزراعة مستقرة إلى حد ما خلال نفس الفترة"(١٠٤) . وبينما تراوح نصيب الزراعة والمياه في الميزانية العادية بين ٤ و٥ في المائة سنويا حتى ١٩٨٠ ، فقد ظلت النسبة تتراوح من ذلك الوقت بين ٣ و٣,٥ في المائة في جميع السنوات (باستثناء ١٩٨٦ عندما زادت بنحو ٧ في المائة) . أما نصيبهما في الميزانية الانمائية الذي كان يتراوح بين ١٥ و٣٠ في المائة سنويا حتى ١٩٨٠ ، فأصبح يتراوح بين ٧ و١٤ في المائة منذ ذلك الوقت . ومنذ ١٩٨٠ كرس الانفاق الانمائي على الزراعة لمشاريع موارد المياه ، بينما تعرضت المشاريع الاخرى للتنمية الزراعية للإهمال الكامل . وخفضت بالمثل بمرور الوقت ، ميزانيات البحوث التابعة للادارة المدنية ، فأصبحت مخصصات البحوث في ١٩٨٣ و١٩٨٤ تبلغ ١ ٨٠٠ و١ ٤٠٠ دولار على التوالي ، بينما كانت الميزانية السنوية للبحوث في منتصف السبعينات تزيد على ٥٥ ٠٠٠ دولار . و"ركزت البحوث على المنتجات ذات القيمة العالية والتي لا تنافس نظيراتها الاسرائيليات"(١٠٥) .

١٩٨ - على أن دور مؤسسات البحث المحلية في تعزيز التنمية الصناعية أكثر ضآلة من دورها في حالة الزراعة ، على الرغم من وجود كليتين للهندسة (في جامعة بيرزيت وفي جامعة النجاح) ، وبدأت كلية العلوم التقنية في الخليل ، من ناحية أخرى ، في تدريس عدد من التخصصات التي تخدم الفروع الصناعية المحلية مثل صناعة الزجاج والآلات الزراعية . وإذا قدم لهذه المؤسسة الدعم الكافي ، فإنها تستطيع الاضطلاع بأشكال تدريب أكثر كثافة وتوجيها في تخصصات تقنية أخرى . وأدركت جامعة بيت لحم منذ بدء عملها في منتصف السبعينات الحاجة الكبرى الى التدريب على صناعات السياحة . وكخطوة رئيسية في سبيل تلبية هذه الحاجة ، أدخلت الجامعة برنامجا دراسيا متخصصا في ادارة الفنادق . وساعد هذا البرنامج على امداد الفنادق المحلية بعاملين مؤهلين . وتشمل الخطط المقبلة التي تحتذي نفس هذه الخطوط إنشاء مركز تدريب وانتاج للفنون والحرف التقليدية ، يؤسس في الجامعة أيضا(١٠٦) .

Digitized by UNOG Library

٤ - التسهيلات واللوائح المالية

١٩٩ - على الرغم من النجاح المحدود الذي تحقق مؤخرا في فتح فروع لمصرف فلسطيني واحد في الضفة الغربية ، ما فتئت الارض المحتلة ككل تعاني من الافتقار الى نظام مصرفي مناسب وفعال . فاستمرار اسرائيل في اغلاق المصارف الفلسطينية وغيرها من المؤسسات المالية المتخصصة حرم الفلسطينيين من الخدمات المالية الحيوية لنمو وتنمية اقتصادهم (١٠٧) . وعانت التجارة ، شأنها في ذلك شأن أي قطاع آخر ، من هذا الفراغ المالي المؤسسي الذي يتسم بالوساطة المالية المجزأة وغير الرسمية . ويمثل عدم وجود خدمات ائتمانية عادية للأغراض الصناعية أو الزراعية عائقا خطيرا أمام الذين يستهدفون توسيع عملياتهم الناجحة ، كما أنه يحرم المنتجين من وسائل تحديث مرافق انتاجهم ، ومن ثم لا يسهُل تخفيض تكاليف الانتاج ، ولا يستطاع رفع مستوى نوعية المنتج . وفي بعض الصناعات ، مثل الحياكة ، كان الافتقار إلى القدر الكافي من الائتمان عاملا رئيسيا في إدامة الاعتماد على الشركات الاسرائيلية الأكبر حجما التي تورد المواد الخام في اطار ترتيبات تعاقد من الباطن . وبالمثل ، حرم الافتقار الى الخدمات المصرفية العادية الشركات الصناعية من الخدمات المالية اللازمة لتغطية التزامات ما قبل الشحن وما بعده .

٢٠٠ - وفي مجال التجارة ، ظل دور فروع المصارف الاسرائيلية التي عملت في الارض المحتلة بوصفها المؤسسات المالية الوحيدة حتى ١٩٨٦ بلا أهمية تذكر لا سيما فيما يتعلق باحتياجات التصدير - الاستيراد . وبسبب صغر كمية الواردات من الخارج إلى الارض ، فان دور المصارف الاسرائيلية في تسهيل التجارة الفلسطينية الدولية هامشي . ومع ذلك ، فهو حاسم بالنسبة للأعمال القليلة المعنية . لا سيما بسبب عدم وجود مرافق بديلة . وتعرقل القيود الناشئة عن كلا اللوائح الحكومية والممارسات المصرفية استخدام التسهيلات الائتمانية من فروع المصارف التجارية الاسرائيلية في الارض المحتلة . وبالاضافة الى ذلك ، أدت رداءة الخدمات المصرفية وعمليات التأخير في إعداد الاجراءات الجمركية إلى زيادة كلفة الواردات والصادرات على التجار الفلسطينيين .

٢٠١ - ومنذ أوائل السبعينات ، لم تتح حوافز نقدية أو ضرائبية للمصدرين في الارض المحتلة لخفض تكلفة الصادرات ، ومن ثم زيادة قدرة الانتاج الفلسطيني على المنافسة ، وزيادة المكاسب من التجارة الدولية . ونظرا للظروف السياسية والمالية التي تتسم بعدم التيقن في ظل الاحتلال ، بالإضافة إلى التدابير الاسرائيلية التي تقيد تدفق الموارد المالية الخارجية إلى الارض ، لم تستطع المصارف التجارية الأردنية والعربية والمؤسسات المتخصصة أن تقدم خدماتها إلى المصدرين الفلسطينيين ، ويتم تمويل التجارة الخارجية إلى حد كبير من خلال مصادر رأسمالية ، مع تسهيلات ائتمانية ضئيلة فقط من الفروع المحلية للمصارف الاسرائيلية . وبسبب الظروف الاحتكارية التي

Digitized by UNOG Library

تعمل المصارف الاسرائيلية في اطارها ، فإنها تفرض أسعارا لخدماتها في الارض المحتلة أعلى بكثير منها في اسرائيل بوجه عام أو أعلى من الاسعار التي تفرضها المصارف الاردنية . فالعمولات على خطابات الاعتماد التي تمنح إلى المستوردين الفلسطينيين تتراوح بين ٠,٥ إلى ١,٥ في المائة ، وتقفز أحيانا لتصل إلى ١٠ في المائة . ولم تؤد اعادة افتتاح مصرف القاهرة - عمان إلى تحسينات في هذا الصدد ، إذ لم يصرح للمصرف حتى الآن باجراء معاملات بالصرف الاجنبي . وبدلا من ذلك ، تتم جميع المعاملات بالعملات الاجنبية المتصلة بالتجارة الخارجية عبر الموانئ الاسرائيلية عن طريق المصارف الاسرائيلية وبأسعار الصرف الرسمية ، وبدون أي شكل من الدعم الحكومي . ولا تخضع التجارة عبر الجسور (بالدينارات الاردنية) للقيود الخاصة بالعملات الاجنبية .

٢٠٢ - ولم تلعب تعبئة المدخرات من المصادر المحلية والاجنبية دورا ملموسا في تمويل التجارة والتنمية الاقتصادية . ويعود الاخفاق في هذه العملية على المستوى المحلي إلى أوجه النقص الهيكلية في النظام المصرفي . وهناك دلائل أولية على أن إعادة افتتاح مصرف القاهرة - عمان يمكن أن يساعد في اجتذاب المدخرات النقدية وفي توجيهها إلى الاغراض الاستثمارية المحلية . ولكن مخططات تمويل التجارة لم تدخل بعد ضمن الخدمات المصرفية التي يقدمها . وكانت أوجه النقص في النظام المصرفي ، مقترنة بعدم الاستقرار السياسي ، من العوامل الرئيسية في الاخفاق في تعبئة الاستثمار الاجنبي . وحرم هذا الاقتصاد الفلسطيني من مصدر رئيسي للتمويل ، لا سيما وأن نسب العائد على الاستثمارات المحلية أعلى بكثير مما يعتقد عادة . ونتيجة لذلك ، كان الشكل الوحيد للتمويل المؤسسي المتاح للمنتجين هو من خلال القروض التي تمنحها عادة لصغار المنتجين عدة منظمات طوعية خاصة محلية ودولية . وأخذت هذه التسهيلات إما شكل الصناديق النقدية الدوارة أو تقديم مدخلات عينية للانتاج (في الزراعة) .

٢٠٣ - وولّدت الفترة التضخمية التي اكتسحت الاقتصاد الاسرائيلي طوال أكثر من عقد من الزمان آثارا مختلفة على التجارة الخارجية الفلسطينية . فقد أدى انخفاض سعر صرف الشيكل الاسرائيلي بسرعة غير محسوبة إلى زيادة كبيرة في هامش المخاطر التي تواجهها جميع المؤسسات ، لا سيما تلك التي تعين عليها أن ترتبط بعقود طويلة الاجل تنطوي على التزامات مالية مؤجلة . ومنحت شركات التصدير الاسرائيلية عددا من الحوافز للتعويض عن نتائج التضخم الضارة . وبالاضافة الى ذلك ، استفادت هذه الشركات من الانخفاض الحاد في مستويات الاجور الحقيقية الذي ساد أثناء سنوات التضخم المتصاعد . وعلى خلاف ذلك ، رفض منح الشركات الفلسطينية حوافز ومزايا مماثلة . وتقوم جميع مؤسسات الضفة الغربية تقريبا بدفع الاجور إما بالعملة الاردنية أو بالشيكل المحول بسعر الصرف السائد . ومع ذلك ، فإن هذا الجزء من قطاع التصدير الذي يعقد صفقات بالعملات المستقرة في الاسواق الاردنية والعربية توافرت له قدرة أكبر

Digitized by UNDG Library

على حماية ذاته من الخسائر . أما في قطاع غزة ، فلعب مصرف فلسطين الذي يعمل بوصفه المؤسسة الائتمانية الفلسطينية الوحيدة دورا محدودا في تشجيع التجارة الخارجية . فقد ركز جهوده بدلا من ذلك على دعم القطاعات الانتاجية . ويعود هذا في المقام الأول إلى القوانين الاسرائيلية التي تمنع المصرف من التعامل بالعملات الأجنبية . بالإضافة إلى القيود على الاتصالات بين رجال الأعمال المحليين والأسواق الأجنبية (١٠٨) .

٣٠٤ - وكما أشير من قبل ، يتمثل شكل الائتمان المؤسسي الوحيد المتاح من المؤسسات الفلسطينية في القطاع الزراعي في الائتمان الذي يقدم بصفة رئيسية لأغراض الانتاج ، والذي تقدمه المؤسسات التعاونية في الأرض المحتلة . ومع عدم وجود مصدر مؤسسي لتمويل التجارة ، أصبح دور القطاع غير الرسمي الذي يهيمن عليه الوكلاء التجاريون بارزا . ومع ذلك ، فإن وظيفة هذا القطاع جرى تكييفها لتمويل الصادرات ، وتقديم الائتمانات لأغراض التسويق المحلي أكثر من تقديمها لأغراض الواردات . ولم يعد أمام المستوردين والمصدرين الفلسطينيين أي سبيل للوصول إلى المؤسسات أو الترتيبات المالية المتخصصة لتغطية احتياجاتهم المتزايدة .

٣٠٥ - والمتطلبات المالية للوكلاء التجاريين تتم تلبيتها إلى حد كبير من خلال المصادر المؤسسية القائمة المحدودة . وفي المقام الأول النظام المصرفي الأردني ، وإلى الحد اللازم ، فروع المصارف الاسرائيلية في الأرض المحتلة . وهؤلاء الوكلاء الذين لوحظ أنهم يلعبون دورا رئيسيا في تسويق المنتجات الزراعية إلى الأردن أو عبرها ، هم المصدر الوحيد للائتمان بالنسبة لأعداد كبيرة من أفراد المزارعين ، لا سيما في منطقة وادي الأردن . وعلى الرغم من أنه لا تفرض فائدة على القروض ، فان المقرضين يحققون معدلات عائد عالية من خلال فرض (رسوم) على تقديم مدخلات الانتاج ، وعن طريق العمولة التي يحصلون عليها عند بيع منتجات زبائنهم . والضمان الوحيد المطلوب هو أن يلتزم المقترضون ببيع منتجاتهم عن طريق مرافق الوكلاء التجاريين في الأسواق المحلية للبيع بالجملة أو في عمان . ويمثل الصيارفة عنصرا هاما آخر في القطاع المالي غير الرسمي ، غير أنهم لم يلعبوا دورا فعالا في تمويل التجارة ، إلا في حالة تقديمهم ائتمانات قصيرة الأجل إلى الزبائن على أساس استثنائي . وتتمثل وظيفتهم الوحيدة الأخرى ، وهي وظيفة هامة مع ذلك ، في صرف العملات وتحويل الأموال بين الأرض المحتلة والأردن ، بما في ذلك حصائل الصادرات التي تعود إلى الأرض المحتلة . وأضير جزء من هذه الأنشطة مؤخرا بفعل القيود التي وضعتها السلطات الاسرائيلية على تدفق الأموال إلى الأرض المحتلة ، وهي قيود فرضت كتدبير اقتصادي ضد الانتفاضة .

Digitized by UNOG Library
٢٧٥١ب

٥ - مرافق النقل

٣٠٦ - يتمثل نقص ملح آخر في البنية الأساسية القائمة في حالة مرافق النقل والنقل البحري في الأرض المحتلة ولهذه المسألة آثار حاسمة على عنصر الكلفة المتحملة ، وفعالية شبكة التوزيع ، وضرورة المحافظة على مستويات الجودة لدى تسليم المنتجات . وأثر العوامل الجغرافية ماثل أيضا نظرا لأن معظم منطقة الانتاج في الأرض المحتلة منطقة غير ساحلية (الضفة الغربية) . وعلى الرغم من أن الخط الساحلي لقطاع غزة يطل على البحر الأبيض المتوسط ، فقد منعت سلطات الاحتلال الاسرائيلية منذ ١٩٦٧ الوصول المباشر والفعال إلى البحر . وعلى الرغم مما يمكن أن يكون هناك من مزايا للوضع الجغرافي للأرض المحتلة فيما يتعلق باقامة شبكات نقل اقليمية برية وبحرية وجوية ، ما فتئت الأرض المحتلة تعاني من نقص ملحوظ في هذا الصدد . ولا تزال شبكة النقل الفلسطينية تخضع لمراقبة سلطات الاحتلال ، ومن ثم تخضع لمتطلبات التخطيط المادي والمصالح الأمنية الاسرائيليين .

٣٠٧ - أما فيما يتعلق بالنقل المحلي ، فقد تحسّنت خدمات الطرق الرئيسية تحسنا ملموساً في السنوات الأخيرة نتيجة للاستثمار الاسرائيلي في شبكة طرق جديدة لخدمة المستوطنات الاسرائيلية في الأرض المحتلة . وتدلل على هذا الزيادة الحادة في عدد الشاحنات والسيارات التجارية من ٣٥٢ ٢ مركبة في ١٩٧٠ الى ٤٣١ ١٦ مركبة في ١٩٨٦ (١٠٩) وحالة الطرق الرئيسية التي كانت قائمة في ١٩٦٧ مرضية بوجه عام ، على الرغم من أنه لم تحدث تحسينات هامة في شبكة الطرق منذ ذلك الوقت . والشبكة الواسعة من الطرق التي أنشأتها السلطات لخدمة المستوطنات الاسرائيلية مصممة بطريقة لا تجعلها ذات فائدة كبيرة للفلسطينيين في الأرض المحتلة لأغراض التجارة أو لغير ذلك من الأغراض .

٣٠٨ - وتشير حالة الطرق الزراعية قلقا أكبر ، لا سيما في الضفة الغربية . فالسلطات الاسرائيلية أهملت بوجه عام صيانة هذه الطرق أو تحسينها ، وبدلا من هذا أناطت هذا الالتزام بالمجتمعات المحلية وبالمنظمات الطوعية الخاصة . وحتى عندما ترصد الأموال لهذا الغرض ، لا يزال يتعين على المجتمعات المحلية الحصول على موافقة الادارة المدنية الاسرائيلية التي لا تكون دائما على استعداد لتقديم المساعدة إلى المشاريع التي لا تتمشى مع مصالحها . وترتب على رداءة حالة الطرق في بعض مناطق الزراعة الكثيفة آثار ضارة من ناحية تكاليف النقل الاضافية وإفساد جودة المنتجات . والمثل البارز على هذا هو شبكة الطرق الرديئة التي تربط مزارع الكروم بالطرق الرئيسية في منطقة الخليل . وفي قطاع غزة يتم النقل من بساتين الحمضيات إلى محطات التعبئة بشاحنات مسطحة لا أسقف ولا جوانب لها وبجرارات يقدمها المشترون عادة .

Digitized by UNOG Library

٢٠٩ - ومن الناحية التقنية يمكن القول بأن النقل الأجنبي يشمل النقل الى ومن اسرائيل ، والاردن ، ومصر ، وفيما وراء البحار . وتنشأ الظروف التي تؤثر على النقل ، الى حد كبير ، نتيجة لتدابير السياسة العامة في الاسواق المعنية ، ولا سيما عند نقاط الدخول إلى الارض أو الخروج منها . إلا أنه من أجل فهم الجوانب العملية لتصدير السلع على أفضل نحو ، من الضروري النظر في الترتيبات السائدة ، بدون اشارة تفصيلية هنا ، الى أسسها ومصادرها المتعلقة بالسياسة العامة .

٢١٠ - فالنقل إلى اسرائيل ومنها هو ، من الناحية الفعلية ، وفي الوقت الحالي على الاقل ، امتداد لشبكة النقل المحلية في الارض المحتلة . ولم تلاحظ مشاكل خطيرة فيما يتعلق بمرافق النقل بالنسبة لتسليم المنتجات الى الاسواق الاسرائيلية ، باستثناء المشاكل الناشئة عن استخدام لوحات تسجيل متميزة تحملها جميع سيارات الضفة الغربية وقطاع غزة مما يؤدي غالبا الى عمليات ازعاج لا مبرر لها من جانب شرطة المرور الاسرائيلية ، أو جامعي الضرائب أو موظفي الجمارك . كذلك فإن حدود ما قبل ١٩٦٧ بين اسرائيل والارض المحتلة غير محددة المعالم ، ويجري ادماج طرق النقل تدريجيا في التخطيط الطبيعي الاسرائيلي الشامل . ولهذا الجانب من شبكة نقل الارض المحتلة آثار خطيرة على الاتجاه الهيكلي الاطول أجلا للعلاقات التجارية الفلسطينية .

٢١١ - وتستخدم الشركات الفلسطينية الموانئ الاسرائيلية والمرافق (البحرية والجوية) في استيراد السلع من وراء البحار . والنقل البحري الدولي للصادرات متاح في زوارق مزودة بوسائل للتهوية أو بسفن مزودة بثلاجات ، كما يستطيع المصدرون الفلسطينيون استخدام ميناء أشدود . ويمكن الوصول الى المرافق الخاصة بتصدير الحمضيات من خلال تقديم طلبات للحصول على هذه الخدمات التي ينظمها في الميناء مجلس تسويق الحمضيات في اسرائيل (للحمضيات) واغريكسكو (صاحب الامتياز الاسرائيلي لتصدير الخضروات) (بالنسبة للفواكه والخضروات الاخرى) . وتخضع السلع المستوردة عن طريق نقط الدخول ، لا سيما عن طريق الموانئ البحرية ، باسم شركات فلسطينية أو رجال أعمال فلسطينيين لتدابير تفتيش أمنية اسرائيلية صارمة . ويسبب هذا تأخير مفرط في اجراءات التخليص التي تستتبع بدورها تكاليف اضافية . ويمكن أن تسبب مشاكل خطيرة في التسويق بالنسبة للمستوردين . ومن ثم ، تلجأ معظم الشركات الفلسطينية إلى استخدام وسطاء اسرائيليين لغرض التعجيل بادخال وارداتهم ، ولو أن هذا يستتبع دفع عمولة تتراوح بين ٥ و١٠ في المائة .

٢١٢ - والمنفذ البحري المباشر الوحيد القائم في الارض المحتلة هو ميناء غزة البحري الذي أغلق منذ بداية الاحتلال الاسرائيلي في ١٩٦٧ . وكما أشير من قبل ، كان هذا الميناء يقوم بمناولة جميع صادرات قطاع غزة ، والشطر الاعظم من وارداته قبل

Digitized by UNOG Library

الاحتلال الاسرائيلي . وكانت مرافق الميناء قبل ١٩٦٧ بسيطة ، إذ كانت السفن تفرغ بحرا وتقوم زوارق أصغر بنقل المنتجات إلى الشاطئ . وتجدد الاهتمام مؤخرا بامكانية تشييد مرافق للمرفأ لتناسب السفن البحرية بعمق يبلغ ٧,٥ مترا ورصيف يبلغ طوله نحو ٣٠٠ متر ، الامر الذي يحتاج إلى استثمار يبلغ ١٧ مليون دولار تقريبا . وأكد المصدرون الفلسطينيون طوال سنوات كثيرة ضرورة إعادة فتح الميناء ، كما اتخذت الامم المتحدة عدة قرارات في هذا الصدد (١١٠) . ومنع عدد من المشاكل العملية الشروع في تنفيذ هذا المشروع ، وشمل هذا رفض السلطات الاسرائيلية التصريح باعادة فتح وتشغيل الميناء التجاري . وعلى الرغم من المرافق القائمة في الموانئ الاسرائيلية ، والمستوى الذي لا يزال منخفضا للصادرات الفلسطينية المباشرة الى الأسواق غير العربية ، فلا يزال ميناء قطاع غزة يمثل أكبر منفذ طبيعي للصادرات الفلسطينية . وتطويره شرط أولي لازم لاي توسع طويل الاجل للتجارة الخارجية الفلسطينية ، سواء مع الاسواق التقليدية أو مع أسواق جديدة .

٢١٣ - ويمثل النقل إلى الاردن ومنه عن طريق الجسور على نهر الاردن ، إلى حد كبير ، أكثر القنوات حيوية للتجارة الخارجية . ويعتبر هذا الطريق هو "الطريق الحيوي" لوصول القطاع الخارجي الفلسطيني إلى أسواقه التقليدية وفي هذا المجال بالتحديد كانت التغيرات في نظم النقل التي تؤثر على التجارة واضحة للغاية . فهناك مجموعة من التدابير الموضوعة لتنظيم تدفق الركاب ومرور السيارات عبر الجسور . ويقتصر كل المرور وتدفق البضائع على جسري اللنبي ودامیا . وهناك جسر ثالث جديد افتتح قبل الاحتلال بفترة قصيرة وظل مغلقا منذ ١٩٦٧ . وعلى الرغم من ضخامة حركة المرور (١١١) ، تخضع الحركة على الجسور لقيود عديدة تستتبع نتائج خطيرة على التجارة . وتشمل هذه القيود ، ضمن جملة أمور ، اغلاق الجسور في عطلات نهاية الاسبوع من الساعة العاشرة صباحا يوم الجمعة حتى الثامنة من صباح الاحد ، واغلاق الجسور في أيام الاعياد اليهودية ، ويبلغ مجموعها ١٨ يوما في السنة ، وقصر المرور على الجسور على خمس ساعات يوميا (من ٨ صباحا حتى الواحدة بعد الظهر) ، وقبول حد أقصى من الركاب يبلغ ٣٠٠٠ راكب إلى الارض المحتلة يوميا ، حتى أثناء مواسم ذروة الزيارات ، مما يعوق حركة المرور التجاري ، لا سيما الواردات الى الارض ، والشرط الذي يلزم سيارات النقل التي تعبر الجسور بالعودة من جديد الى الضفة الغربية في اليوم التالي لرحيلها مما يسبب عجلة مفرطة في بيع المنتجات الزراعية في عمان ، ولا يتيح سوى القليل من الوقت لتسوية الحسابات وانهاء الاوراق اللازمة . وبسبب ضيق الوقت ، فان الصادرات العابرة الى البلدان العربية تنقل بشاحنات أردنية مما يزيد تكاليف النقل وربما يتلف البضائع القابلة للتلف .

٢١٤ - وتفرض السلطات الاسرائيلية رسوما عالية على المرور عبر الجسور بحيث تتعرض سلامة التجارة مع الاردن ومع البلدان المجاورة لتقويض كبير بسبب تزايد التكاليف . وكانت الرسوم في أوائل ١٩٨٨ تفرض بالمعدلات التالية:

Digitized by UNOG Library

- التصريح الشهري للشاحنة (بمتوسط خمس رحلات في الشهر) ١٥٤ دولار
- رسم التفتيش عند العودة (للرحلة) ٢٠ دولارا
- رسم الخدمة الجمركية (للرحلة) ١٤ دولارا
- تصريح الخروج الشخصي (للرحلة - لمالك البضائع) ٧٦ دولارا

وبالمعدلات المذكورة أعلاه ، يبلغ مجموع الرسوم التي تتحملها حمولة شاحنة متجهة الى عمان (باستثناء رسوم النقل ذاتها) قرابة ٦٥ دولارا تقفز الى ١٤٠ دولارا اذا كان مالك السلع يرافق الشحنة .

٢١٥ - وهناك عوامل أخرى تؤثر على النقل عبر الجسور ، وأضافت مزيدا من التكاليف والعقبات أمام التجارة الخارجية . فبسبب فرض حظر اسرائيلي على استيراد معدات ومركبات جديدة من الاردن الى الارض ، لا يسمح بدخول الاردن الا للشاحنات التي كانت تعمل عشية الاحتلال الاسرائيلي والتي تقدر بنحو ٤٠٠ شاحنة . والشاحنات المفتوحة لا توفر حماية كافية للبضائع القابلة للتلف ، وكي تلبي متطلبات الامن الاسرائيلية جردت الشاحنات الى أدنى حد ممكن من لوازم النقل . وسمح بدخول مائة شاحنة إضافية من قطاع غزة بغية تلبية احتياجات التدفق الموسمي الضخم لثمار الموالح . وكان للقيود على الشاحنات الجديدة أثرين ملحوظين . فأولا ، خلقت هذه القيود وضعا احتكاريا يسهم في الارتفاع غير العادي لرسوم النقل الى عمان التي تتراوح بين ٥٠٠ دولار وألف دولار لحمولة الشاحنة لمسافة تتراوح بين ٤٠ و٦٠ ميلا . وثانيا ، زادت مخاطر الطرق كنتيجة لاستخدام شاحنات تراوحت أعمارها بين ٢٠ و٣٠ سنة على الطرق الضيقة الشديدة الانحدار الكثيرة المنعطفات التي تربط الضفة الغربية بعمان .

٢١٦ - وطرق النقل الاخرى مكلفة وخطيرة بنفس القدر . بيد أنه لم تجر محاولة النقل البحري للصادرات الفلسطينية الى الاسواق فيما وراء البحار عبر ميناء العقبة الاردني أو مطار عمان . الا أن التكاليف المفرطة التي تنجم عن نقل البضائع عبر الجسور قوضت فعليا قدرة الصادرات الفلسطينية على المنافسة في هذه الاسواق . والنقل الى مصر ممكن لسكان قطاع غزة عن طريق عبور الحدود عند رفح . الا أن هذا الطريق لا يستخدم للمرور التجاري بسبب شرط نقل البضائع على شاحنات مصرية عند نقطة الحدود . وبالاضافة الى ذلك ، فان طول المسافة الى بورسعيد وهي أقرب ميناء بحري مصري يستتبعه تكاليف نقل عالية نسبيا . وهكذا يضطر مصدروا حمضيات غزة إلى إرسال بضائعهم عن طريق ميناء أشدود الاسرائيلي المجاور نظرا لعدم وجود مرافق مرفئية مباشرة .

جيم - السياسات والممارسات الاسرائيلية

٢١٧ - أبرزت المناقشة السابقة تشابك وتعقيد العوائق وأوجه الضعف التي يعزز بعضها البعض في نسيج البنية الاساسية المحلية لتجارة الارض الفلسطينية المحتلة . وعلى الرغم من هذه العوائق وأوجه الضعف ، ظهر في الارض قطاع ناشئ للتجارة الخارجية

Digitized by UNOG Library

يتسم بمجموعة من الاجراءات والتسهيلات . ويتصل بعض القيود المفروضة على تنمية التجارة الفلسطينية بالتخلف العام للاقتصاد ولاطاره المؤسسي . وعلى الرغم من هذه الاعتبارات الهيكلية ، كان لاحدى وعشرين سنة من الاحتلال الاسرائيلي آثارها البعيدة المدى ، سواء بالنسبة للتسيير اليومي للقطاع الخارجي أو بالنسبة للمجال المتاح لاصلاحه وتحسين أدائه . وكان التأثير عاما ومتغلغلا إلى حد يصعب معه غالبا فصل الآثار الناجمة عن السياسات والتدابير الاسرائيلية عن الآثار الناجمة عن العوامل الاخرى . إلا أنه في معظم المجالات يمكن مشاهدة عمل السياسات الاسرائيلية بوضوح وتحديد الآثار الناجمة عنها . وتبحث الاقسام التالية كيف عملت الاوامر العسكرية الاسرائيلية وتدابير السياسة العامة المتصلة بالانتاج بوجه عام ، وبالتجارة بوجه خاص ، على إضعاف أداء التجارة الفلسطينية في حين قيدت تقييدا خطيرا قدرة هذا القطاع على توليد الموارد اللازمة لتحقيق النمو والتنمية الاقتصاديين المتواصلين .

١ - التدابير التي تؤثر على الانتاج وغيره من الانشطة الاقتصادية

٢١٨ - امتدت السيطرة الاسرائيلية المباشرة تدريجيا إلى أكثر من ٥٢ في المائة من مجموع مساحة الارض المحتلة من خلال المصادرة والتدابير المتصلة بها منذ ١٩٦٧ (١١٢) وقلص هذا تقليصا حادا المساحة المتاحة للفلسطينيين للزراعة البعلية ولزراعة الحبوب . وفي حين ازدادت انتاجية المساحة المروية من خلال تحسين المدخلات والاساليب ، لم يزد الانتاج الاجمالي زيادة هامة خلال العقد الماضي . وشكل هذا عقبة هامة أمام توسيع الانتاج الزراعي والتجارة . وكما لوحظ آنفا ، كانت القيود المفروضة على الحصول على المياه أحد مظاهر الاختناق ذات الصلة والتي عرقلت توسيع تكثيف المساحات المروية . فمن أصل امدادات سنوية اجمالية قدرها ٨٠٠ مليون متر مكعب ، لا يسمح للفلسطينيين في الارض المحتلة الا باستعمال ١١٠ مليون متر مكعب فقط ، على الرغم من النمو السكاني السريع ، بينما تتاح الكمية المتبقية لتستخدمها اسرائيل ومستوطناتها في الارض . ولا يسمح للفلسطينيين باستغلال مواردهم المائية لتنمية اقتصادهم . ولا تحفر الآبار العميقة إلا لمنفعة المستوطنين الاسرائيليين ، مما يلحق الجفاف بالآبار الانبوبية الضحلة في القرى الفلسطينية المجاورة (١١٣) . وكما لوحظ من ناحية أخرى ، أجبر ارتفاع كلفة الماء العذب المزارعين على مزج الماء الزعاق بالماء العذب من الينابيع التي كانت تستخدم بالفعل قبل ١٩٦٧ . وأدى هذا أيضا الى زراعة محاصيل معينة على حساب غيرها من المحاصيل ، لا سيما في قطاع غزه حيث أدى تزايد ملوحة الماء الى اضعاف نوعية ثمار الحمضيات .

٢١٩ - وتتمثل جذور الازمة التي تواجه الزراعة الفلسطينية في عدد من الاختناقات والقيود التي أدت الى حرمان الارض من الفوائد المحتملة التي تتيحها عملية اعادة تشكيل الزراعة الفلسطينية . وأبرز السياسات والممارسات الاسرائيلية في هذا الصدد تتمثل فيما يلي: تنظيم الانماط المحصولية وفقا لمتطلبات الزراعة الاسرائيلية بعدم

Digitized by UNOG Library

تشجيع زراعة محاصيل معينة ، وزيادة كلفة العمل المحولة من خلال الضغوط التضخمية في الاقتصاد الاسرائيلي ، والضغط الناجم عن السياسات الاسرائيلية لمصادرة الاراضي المفروضة على الارض المناسبة للزراعة البعلية والاراضي الهامشية المناسبة لزراعة المحاصيل الحقلية الواسعة النطاق . وأثرت عوامل مماثلة على انتاج الفواكه ، من خلال القيود الاسرائيلية المفروضة على زراعة أشجار الفاكهة الجديدة في فروع معينة (الحمضيات بوجه خاص) ، وتقييد امكانية الوصول الى امدادات الري الاساسية ، والظروف السوقية المتقلبة بدرجة عالية وزاد من سوء هذه العوامل المراقبة الاسرائيلية لمنافذ تصدير الحمضيات والفواكه ومصالح اسرائيل الخاصة في هذا المجال . وتضافرت كل هذه العوامل لاحباط أي توسع هام طويل الاجل في انتاج الفاكهة . وعانت زراعة الزيتون التي تتسم بهشاشتها إزاء عمليات التأرجح الكبيرة نصف السنوية للناتج معاناة أقل من الفروع الاخرى من السياسات والتدابير الاسرائيلية الاخرى غير التدابير التي تؤثر على توفر الاراضي .

٢٣٠ - وكان من الممكن تجنب الكساد المتصل في الصناعة الفلسطينية لولا أثر السياسات الاسرائيلية . ولئن كانت السنوات الاولى من الاحتلال قد شهدت درجة من الدعم الحكومي الاسرائيلي ، فان هذا الدعم قد انقطع وحلت محله تدريجيا سياسة فارغة في هذا الصدد تراوحت بين الاهمال والتشبيط التام . ويتجلى الاهمال في غياب تدابير السياسة العامة والمؤسسات أو الانظمة التي تدعم ترشيد وتنمية قاعدة صناعية محلية . وحرم هذا الاقتصاد الفلسطيني من فرصة اتمام مرحلة هامة من مراحل اعادة تكيفه الهيكلي هي تحديث واعادة توجيه الفروع الصناعية لمواجهة الصدمات الناجمة عن عدم استقرار وضعف الزراعة .

٢٣١ - وطبقت السلطات الاسرائيلية أيضا مجموعة من التدابير الرامية الى كبح وتنظيم التنمية الصناعية . وكان من أثر ذلك ، ضمن جملة أمور ، تعزيز عملية الدمج في الاستراتيجيات الصناعية الاسرائيلية ، التي تجري متابعتها في اسرائيل ذاتها وفي الصناعات القائمة في المستوطنات الاسرائيلية في الارض المحتلة على السواء . كما فاقمت الممارسات الاسرائيلية الصعوبات القائمة فعليا الملازمة للتنافس مع المصنوعات الاسرائيلية الاجود نوعية والاقل سعرا نسبيا التي تستفيد من التغلغل غير المقيد في الاسواق الفلسطينية المحلية . وشملت الممارسات التقييدية التأخيرات أو العقبات التي توضع أمام اصدار تصاريح البناء أو التشغيل للمؤسسات التي تعتبر متنافسة مع الصناعات الاسرائيلية القائمة ، والمعدلات والتقديرات الضرائبية التي تتجاوز بدرجة كبيرة المعدلات التي كانت تطبق قبل الاحتلال ، وأوجه النقص والعقبات الموضوعة أمام الحصول على الضروري من رأس المال والمواد الخام ، والطاقة ، وبعض المهارات . وتأثير هذه العوامل على التجارة الصناعية الفلسطينية ليس هينا . ولا توجد سياسة تنمية صناعية واضحة لتوجيه ودعم جهود المنتجين . فالمبادرات الجديدة

Digitized by UNCC Library

يجري تثبيطها ، وامكانيات المحافظة على الاسواق المحلية أو أسواق الصادرات أو تنميتها تهددها الضغوط على القاعدة الانتاجية والتي لا يمارس المنتجون أو المستهلكون أي تأثير حقيقي عليها .

٢- السياسة الاسرائيلية تجاه التجارة الفلسطينية

٢٣٢ - تحققت السيطرة الاسرائيلية على قطاع التجارة الخارجية الفلسطينية من خلال تطبيق مجموعة من المبادئ التوجيهية للسياسة العامة تؤثر على تدفق البضائع الى الارض المحتلة ومنها . وأثرت هذه السياسات على التجارة الفلسيطينية مع اسرائيل والاردن وغيرها من الدول العربية ، وكذلك على التجارة العابرة الى باقي العالم عبر اسرائيل . وتتسم بأهمية مماثلة الطريقة التي طبقت بها السياسات وكذلك الممارسات والتدابير ذات الصلة التي استخدمت لضمان فعاليتها .

٢٣٣ - ومارست اسرائيل سياسة فتح قنوات التجارة الخارجية للارض المحتلة ولكن بطريقة انتقائية تضمن تحقيق أكبر فائدة ممكنة للمصالح الاقتصادية الاسرائيلية ، أما الاهتمامات الانمائية الفلسطينية فلم تأخذ أي اعتبار الا عفوا . وانطوى هذا على المحافظة على تدفق البضائع عبر الجسور بين الارض المحتلة وأسواقها التقليلية في الاردن وعبره . ولكن حتى هذه العملية اتسمت بالقيود التي تعكس مختلف المصالح الاسرائيلية . فقد اعتبرت اسرائيل منذ ١٩٦٧ مواصلة سياسة "الجسور المفتوحة" آلية مفيدة للتخلص من الانتاج الفلسطيني المحلي (الفائض أو غير الفائض) ، وبذلك زادت المنافذ المتاحة أمام السلع الاسرائيلية في الاسواق الفلسطينية (١١٤) . وفي عهد أقرب . اقترح الموظفون الاسرائيليون استخدام الجسور والطرق البرية أو البحرية عبر الاردن من أجل نقل الصادرات الزراعية الفلسطينية إلى أوروبا بغية تفادي توجيه هذه التجارة العابرة عن طريق الموانئ الاسرائيلية (١١٥) . وكان هذا ردا على احتجاجات المزارعين الاسرائيليين من أن نقل الصادرات الفلسطينية عن طريق الموانئ الاسرائيلية من شأنه أن يخلق منافسة مباشرة مع الصادرات الاسرائيلية .

٢٣٤ - ان الاتصالات التجارية المباشرة بين الارض المحتلة وبقية العالم غير الاردن والدول العربية الاخرى تتم إلى حد كبير من خلال الوكلاء التجاريين الاسرائيليين . وحتى أواخر ١٩٨٨ ، لم يكن يسمح للفلسطينيين بتصدير أو استيراد السلع مباشرة الى الاسواق الخارجية ومنها باستخدام الموانئ الاسرائيلية (انظر القسم هاء أدناه) . وسمح لمنتجي قطاع غزة فقط بتصدير ثمار الحمضيات مباشرة الى أوروبا الشرقية عبر ميناء أشدود الاسرائيلي . ومع أن التقييد على التجارة المباشرة مع بقية العالم ربما وضع خبرة الوكلاء الاسرائيليين تحت تصرف التجار الفلسطينيين ، فإن ناحية المنافع والتكاليف لسياسة من هذا القبيل ونتائجها للاقتصاد الفلسطيني تستحق دراسة متأنية . ومنع هذا التقييد أصحاب المشاريع الفلسطينيين من اقامة اتصال مباشر مع

Digitized by UNOG Library

الأسواق الخارجية ، ومن تعلم دينامية العرض والطلب في هذه الأسواق ، ومن البحث عن منافذ جديدة والتركيز على طرائق ووسائل تخفيض الكلفة والحصول على أقصى قدر من المكاسب في التجارة مع بقية العالم . وفي أسواق معينة ، مثل أسواق الجماعة الاقتصادية الأوروبية وأمريكا الشمالية ، فإن المنتجات التي يتم الحصول عليها من المنتجين الفلسطينيين في الأرض المحتلة ومن المستوطنات الاسرائيلية في هذه الأرض يتم تسويقها بوصفها منتجات اسرائيلية تحمل علامات تجارية اسرائيلية . وذكرت التقارير أن لجنة الجماعات الأوروبية أكدت أن هذه الممارسة لا تشكل انتهاكا للقانون الدولي فحسب بل هي أيضا اساءة استعمال للمعاملة التفضيلية الممنوحة للمنتجات الاسرائيلية(١١٦) .

٣ - اجراءات منح التراخيص

٢٣٥ - تشرف دائرة التجارة والصناعة في الادارة المدنية على عمليات التجارة الخارجية للأرض المحتلة ، ويرأس هذه الدائرة موظف اسرائيلي . وخول الحكم العسكري هذا الموظف سلطات وزير التجارة والصناعة الاسرائيلي لتنفيذ القوانين الأردنية السائدة في الأرض المحتلة بعد تعديلها بالأوامر العسكرية الاسرائيلية منذ ١٩٦٧ . ولهذه الدائرة مكاتب قضائية في رام الله ونابلس والخليل وغزة للاشراف على تنفيذ السياسة التجارية . وحتى ١٩٨٤ ، أصدرت الحكومة العسكرية أكثر من ٥٠ أمرا عسكريا مختلفا لتنظيم التجارة في قطاع غزة والضفة الغربية ، وأكثر من ٦٠ أمرا تتناول الرسوم الجمركية ورسوم الاستهلاك على جميع الصادرات والواردات الى الأرض المحتلة ومنها ، دون أن نذكر عدة مئات من الأوامر التي تؤثر بشكل مباشر على جميع جوانب النشاط الاقتصادي . وتشمل هذه الأوامر التعديلات التي أدخلت على النظم الجمركية والتعريفية الأردنية أو المصرية التي كانت قائمة من قبل لجعلها تتمشى مع الجداول الاسرائيلية ، وأنظمة جديدة تؤثر على حجم التجارة وتركيبها واتجاهها ، وتدابير لضمان التجانس الاجمالي مع النشاط الاقتصادي في اسرائيل ، مثل لصق بطاقات التعريف بالمنتج ومواصفاته ، ومنح تراخيص التشغيل ، واجراءات دخول حصائل الصادرات الى الأرض المحتلة .

٢٣٦ - ويقدم المستوردون طلباتهم الى فرع مكتب القضاء التابع لدائرة التجارة والصناعة ، يحددون فيه نوع السلع ، وبلدان منشأها ، وقيمتها ، ورمزها التعريفي اذا كان منشؤها هو بلدان الجماعة الاقتصادية الأوروبية . وتلزم استمارات تراخيص مختلفة للسلع التي تستورد عبر اسرائيل ، والسلع التي تستورد عبر الجسور . وتحيل دائرة التجارة والصناعة بدورها هذه الطلبات الى الادارة المدنية حيث تحال منها الى وزارة التجارة والصناعة التي تفحص فيها الطلبات وفقا للمبادئ التوجيهية الاجمالية للسياسة التجارية الاسرائيلية التي وصفت أعلاه . كما ينبغي للمستورد أن يحصل على شهادة موافقة من سلطات ضريبة الدخل ومن السلطات الجمركية . ويمكن أن يشكل هذا

Digitized by UNISA Library

عقبة هامة ، لأن حاجة المستوردين الى تراخيص الاستيراد يمكن أن تجبرهم على اتخاذ موقف تفاوضي ضعيف إزاء السلطات الضريبية فيما يتعلق بحالتهم الضريبية . وتجدر الاشارة الى أن هذا التدبير لا يطبق على المستوردين الاسرائيليين الذين لا تطلب منهم مثل هذه الموافقة . وتتراوح الفترة اللازمة عادة للحصول على ترخيص الاستيراد بين ٢٥ و٤٠ يوما ، وفي حالات كثيرة ترفض هذه الطلبات ، لا سيما بالنسبة للسلع التي تتعامل فيها وكالات كبرى من وكالات الاستيراد الاسرائيلية . وما أن يوافق على منح الترخيص ، يؤذن للمصارف الاسرائيلية المحلية باجراء معاملات الاستيراد بالسعر الرسمي للعملة الاجنبية اللازمة . وتدخل الواردات الى الارض المحتلة بعد حصولها على ترخيص بذلك ، سواء عن طريق الجسور على نهر الاردن أو عن طريق اسرائيل . وهناك اختلافات واضحة في الاجراءات المتبعة في كل حالة .

٢٢٧ - وتحتاج جميع الصادرات الصناعية الى البلدان العربية ، بما في ذلك زيت الزيتون ، والسمنة السائلة ، والالومنيوم ، وأحجار البناء والصابون (أي الصادرات الصناعية الفلسطينية الرئيسية) الى ترخيص من السلطات . وتتمثل المشكلة الرئيسية في شرط الحصول على شهادة موافقة من السلطات الضرائبية الجمركية الاسرائيلية . ويصدر هذا الترخيص الموظف الاسرائيلي في الادارة المدنية ، ولا يستغرق اصداره عادة وقتا طويلا . ويمكن أن تحصل شركات التصدير على تصاريح بتصدير كميات كبيرة يمكن أن تستخدمها بعد ذلك لارسال شحنات متعاقبة ضمن فترة صلاحية التصريح . وتصدر تصاريح التصدير عادة على نحو أسرع من تراخيص الاستيراد .

٢٢٨ - وينبغي لمصدري المنتجات الصناعية أو الزراعية الى اسرائيل أن يحصلوا على ترخيص لكل شحنة من السلطات الاسرائيلية (وزارة التجارة والصناعة ومجلسي الانتاج الزراعي والتسويق ذوي الصلة ، عن طريق الادارة المدنية) التي تعمل من أجل ضمان الحفاظ على مصالح المنتجين الاسرائيليين . ويزود مجلس التسويق ذو الصلة الشركات الاسرائيلية لتسويق الواردات باستمارات التراخيص . ويفرض مجلس التسويق على المستوردين رسما على جميع التصاريح التي تسلم اليهم . ويسلم المستوردون الاسرائيليون استماراتهم الى وكلائهم في الارض المحتلة الذين لا يستطيعون ارسال شحناتهم الا بعد موافقة الدائرة المحلية للزراعة على كل استمارة منها . وتتلقى الدائرة تعليمات من مجلس التسويق الاسرائيلي بشأن أنواع المنتجات المصرح بدخولها وكميات المنتجات المصرح بها .

٢٢٩ - وتزداد الصعوبة عند الحصول على تراخيص لتسويق السلع الزراعية الفلسطينية في اسرائيل باستثناء كميات صغيرة لا أهمية لها من السلع . كما طبقت السلطات هذه المبادئ التوجيهية التقييدية على تسويق السلع الزراعية من الضفة الغربية وقطاع غزة في القدس الشرقية المحتلة . ويصرح بنقل المنتجات بين الضفة الغربية وقطاع غزة

Digitized by UNOG Library

بشرط الحصول على التصاريح اللازمة لذلك من دائرة الزراعة في منطقة المنشأ . ويحدد هذا التصريح نوع المنتج وكميته وتاريخ دخوله وخط سير المركبة التي تنقله .

٤ - تدفقات الصادرات - الواردات

(أ) الواردات الصناعية

٣٣٠ - تستورد السلع الصناعية الى الارض المحتلة من ثلاثة مصادر مختلفة: من اسرائيل ، ومن الخارج عبر اسرائيل ، ومن الاردن وغيره من الدول العربية عبر الجسور . وتكفل للمنتجات الصناعية الاسرائيلية حماية كاملة في أسواق الارض المحتلة . ولا يوجد قيد على كمية ونوع السلع الاسرائيلية التي تدخل الارض المحتلة باستثناء السلع عالية المحتوى التكنولوجي والسلع العسكرية . وهذا الدخول الحر وغير المحدود للسلع الاسرائيلية ، الى جانب حملات التسويق القوية ، واجها المنتجين المحليين بمنافسة قوية . فكثير من السلع المعنية يحصل على إعانة في مرحلة الانتاج . وفي سوق أسيرة ، حيث يستفيد المنتجون الاسرائيليون من تقسيم لليد العاملة مفروض من جانب واحد ، فإن المكاسب من هذه الاعانات يتحقق معظمه للمنتجين الاسرائيليين .

٣٣١ - وهناك ثلاث نقط لدخول السلع المستوردة عبر اسرائيل: حيفا ، أو ميناء أشدود البحري ، أو مطار اللد . وتجري الشركات الاسرائيلية عملية التخليص الجمركي في معظم الحالات . أما السلع التي يستوردها التجار الفلسطينيون مباشرة فتتعرض لتفتيش أمني يستغرق عادة أسبوعا . وغالبا ما تتعرض السلع أيضا لفحوص أخرى من جانب المعهد الاسرائيلي للمواصفات والمقاييس لضمان وفاء السلع بمتطلبات المبادئ التوجيهية . ويمكن أن يستغرق هذا عدة أيام ، واذا لم يرض المعهد عن النتائج التي توصل اليها من فحصه فإنه يرفض السماح بدخول السلع الى اسرائيل . وفي النهاية ، يمكن أن يستغرق التخليص عدة أسابيع ، وهي فترة يتعين على المستورد أن يدفع عنها رسوم تخزين مما يزيد من كلفة سلعته زيادة كبيرة . وأدت العقبات التي يواجهها المستوردون الفلسطينيون الى ظاهرة غير عادية تجبرهم على دفع عمولات للمستوردين الاسرائيليين ليستوردوا السلع التي يحتاجها المستوردون الفلسطينيون وبذا يتفادون شتى المشاكل المذكورة .

٣٣٢ - أما توريد المواد الخام اللازمة للصناعات المحلية فظل حراً في جوهره حتى ١٩٨٨ ، وإن كانت هناك عدة استثناءات ملحوظة . ويتمثل أحد هذه الاستثناءات في الحظر المفروض على بيع بيض التفقيس والدجاج الى مزارع الدواجن الفلسطينية في الارض المحتلة . وكان الدافع خلف هذا الحظر هو المحافظة على السيطرة الاسرائيلية على تطور صناعة الدواجن الفلسطينية ، في المقام الاول ، بغية احباط المنافسة مع الصادرات الاسرائيلية الى الارض المحتلة . ومنذ زمن أقرب أصبح الاساس المنطقي خلف

Digitized by UNOG Library

ذلك هو منع نشوء اقتصاد منزلي فلسطيني سليم كجزء من الانتفاضة . وبالمثل ، كان الوقود يستورد بحرية الى الارض المحتلة من اسرائيل حتى أوائل ١٩٨٨ ، عندما فرضت السلطات الاسرائيلية قيودا صارمة على دخول الوقود الى الارض . ومنذ ذلك الوقت اضطرت المصانع ومحطات التزويد بالوقود التي تحتاج الى امدادات من الوقود أن تطلب تصاريح خاصة لها من السلطات العسكرية المحلية . ومنذ الانتفاضة ، فإن القيود الاسرائيلية التعسفية جعلت انتقال البضائع من الارض المحتلة وإليها مشكلة أكبر من أي وقت مضى .

٢٣٣ - وبوجه عام ، فإن التدابير التي تطبق على الواردات عبر اسرائيل هي أقل صرامة من التدابير التي تطبق على الواردات عبر الجسور . فالاوامر العسكرية الاسرائيلية تمنع ، على سبيل المثال ، دخول عدد من السلع الرئيسية مثل المواد الكيميائية أو الالواح أو القضبان المصنوعة من الفولاذ التي يزيد سمكها على ٣ ملم . وهكذا تعاني بعض الصناعات الرئيسية ، مثل اللدائن والالات الزراعية من غبن شديد ، وأجبرت هذه الصناعات على الاعتماد اعتمادا كليا على استيراد هذه المواد من اسرائيل أو عبرها . وحتى عندما يسمح تقنيا بدخول بعض المنتجات أو المواد الخام عبر الجسور ، فإن تدابير التفتيش المطولة والضارة غالبا قد تجعل نقل هذه المواد غير عملي . إذ تتطلب عمليات التفتيش هذه تفريغ الشاحنات من السلع ، ثم إعادة شحنها بعد بحث مدقق . والتفتيش البصري اللازم لجميع السلع المستوردة يجعل من غير العملي استيراد الخيوط الصوف والاقمشة الخام من الاردن أو عبره ، إذ أن الحاويات تمزق لفحص محتوياتها . واستيراد المواد الخام القابلة للتلف التي تطلبها صناعة الشيكولاته هو الاخر أمر غير عملي بسبب حرارة الجو المفرطة في وادي الاردن والتأخيرات المطولة في التخليص على الجانب الاسرائيلي من الجسور .

(ب) الصادرات الصناعية

٢٣٤ - يسمح لمعظم السلع الصناعية الواردة من الارض الفلسطينية المحتلة بدخول الاسواق الاسرائيلية بشرط أن تفي بالمواصفات المحددة من ناحية لصائق التعريف بالمنتج والقواعد الصحية . وبوجه خاص ، ينبغي أن توضح اللصائق بجلاء منشأ المنتج على نحو يحدد هويته للمستهلكين الاسرائيليين . وبالاضافة الى ذلك ، ينبغي كتابة المعلومات على اللصائق بالعبرية وبحروف تماثل في حجمها ، على الاقل ، حروف اللغات الاخرى المستخدمة (مثال ذلك اللغة العربية) . وبغية تفادي مشاكل التسويق على كلا جانبي الحدود ، تفضل كثير من الشركات الصناعية الفلسطينية استعمال نوعين من بطاقات التعريف ، نوع للسلع المخصصة للاسواق الاسرائيلية ، ونوع آخر للاسواق المحلية (بدون اللغة العبرية) . وفي بعض الصناعات مثل المشروبات المعلبة ، يستتبع هذا كلفة اضافية لا تضطر لتحملها مثلا الواردات الاسرائيلية المنافسة . ومن أجل التغلغل بقوة أكبر في السوق الاسرائيلية ، طلبت بعض الصناعات الغذائية الحصول على شهادات

Digitized by UNOG Library

(كوشير) . وعلى الرغم من تلبية معايير الاهلية المتطلبة ، ووجهت هذه الاغذية بتحفظ كبير من جانب الحاخامات اليهود في اسرائيل الذين لم يتراجعوا عن موقفهم إلا أمام إمكانية إقامة دعوى قانونية على مستوى المحكمة الاسرائيلية العليا .

٢٣٥ - ويستحق مكان الصناعة الصيدلانية في الصادرات إلى اسرائيل اهتماما خاصا(١١٧) . فالعقاقير التي تنشأ في الارض المحتلة لا يسمح ببيعها في اسرائيل ، مما يمنع صناعة فلسطينية كبرى من دخول سوق محتمل . والسبب الرئيسي هو غلبة الطابع المؤسسي على نظام الخدمات الصحية في اسرائيل الذي يتألف من ثلاث مؤسسات رئيسية ، هي الادارة الصحية الوطنية ، والادارة الصحية للقوات المسلحة ، وبرنامج التأمين الطبي . فأي من هذه المؤسسات غير مستعد لشراء منتجات طبية ذات منشأ فلسطيني .

(ج) الواردات والصادرات الزراعية

٢٣٦ - تتدفق الصادرات الزراعية الاسرائيلية بحرية الى الارض المحتلة ، شأنها في ذلك شأن السلع الصناعية . وفي حين ازدادت واردات الاغذية الطازجة من الخارج عبر اسرائيل منذ الاحتلال الاسرائيلي ، فقد حدث تطور أكثر أهمية هو الهبوط الحاد في الواردات من السلع الاساسية من الاردن . "وهذا الانخفاض هو انعكاس للسياسة التجارية الخارجية لاسرائيل تجاه الاردن ، فالسلع الاردنية تخضع لتعريفة خارجية اسرائيلية عند دخولها الضفة الغربية"(١١٨) . وبسبب الحوافز التي تقدمها الحكومة الاسرائيلية للزراعة الاسرائيلية في صدد الاسعار ، كان هذا التغيير في هيكل أنماط الواردات الزراعية ومعدلاتها مجحفا بوجه خاص بالمزارعين الفلسطينيين في محاولاتهم للاحتفاظ بالانصبة السوقية المحلية . كما أسهم ذلك في انخفاض المساحة المزروعة ، في الضفة الغربية بحوالي ٣٠ في المائة بين ١٩٦٦ و١٩٨٦(١١٩) .

٢٣٧ - وعلى خلاف هذا الوضع ، تخضع الصادرات السلعية الفلسطينية الى اسرائيل لنظام الحصص سواء من ناحية النوع أو الكمية . "وترفع الحصص عند حدوث نقص أو عندما يفوق الطلب العرض . وتضع عملية التخطيط في اعتبارها مصالح المزارعين الاسرائيليين قبل المزارعين الفلسطينيين"(١٢٠) . وبعض المحاصيل النقدية المربحة للارض المحتلة (الخيار ، الطماطم ، الباذنجان ، الشمام ، وما الى ذلك) التي تتسم بقدرتها التنافسية مع المنتجات الاسرائيلية تخضع لحظر عام في الاسواق الاسرائيلية . "وأفضى هذا الاتجاه الى منافسة غير عادلة مع المنتجات المحلية والى التبعية لاسرائيل في التزود بالاغذية"(١٢١) . والاجراءات المعقدة التي تتبعها السلطات الاسرائيلية في منح التصاريح للصادرات الى اسرائيل توضح المشكلة التي يواجهها المزارعون الفلسطينيون في التصرف في فوائضهم المحلية . ففيما يتعلق بصادرات الفاكهة الفلسطينية الى اسرائيل مثلا تبدأ عملية تحديد الحصص قبل الحصاد عندما يقوم الموظفون الاسرائيليون (من مجلس تسويق الفاكهة ومن الادارة المدنية) بزيارة مختلف

Digitized by UNISA Library

مناطق الانتاج لتحديد النوعية ووقت نضج المحصول(١٢٢) . ووفقا لمتطلبات السوق الاسرائيلية ، يقرر المجلس الكميات اللازمة للأسواق الإسرائيلية التي تحدد على أساسها حصص أسبوعية للأرض المحتلة . والإدارة المدنية مسؤولة عن توزيع الحصص بين مناطق الانتاج وعن إصدار التصاريح اللازمة لانتقال البضائع . وتوزع التصاريح تبعاً لرأي الموظفين الذين يعملون في دائرة الزراعة المحلية في الأرض المحتلة .

٢٣٨ - وتطبع تصاريح التصدير في خمس نسخ (بالعبرية) ويحدد فيها تاريخ ، وتوقيت ومدة دخول الشاحنات التي تحمل المنتجات إلى إسرائيل ، واسم المزارع واسم السائق ، ووجهة المنتج ، وكمياته وتفاصيل التصريح من سوق البيع بالجملة في إسرائيل الذي يوجه إليه المنتج . والغرض من هذا التصريح الثاني هو ضمان أن يكون للمزارع الذي يقدم طلباً للحصول على ترخيص تصدير ، تاجر جملة محدد سلفاً في إسرائيل ، وضمان ألا يباع المنتج بالتجزئة . ويفرض موظفو الجمارك الإسرائيليون مراقبة صارمة على عملية التصدير ، ويفحصون المركبات عند نقط الدخول لضمان عدم نقل بضائع غير مصرح بها . وإذا ضبطت شاحنة لا تحمل التصريح اللازم أو تحمل حمولة تزيد عما هو وارد بالتصريح ، يضبط موظفو الجمارك هذه الحمولة ويبيعونها بالمزاد العلني . وتفرض غرامة على مالك المنتج ، ويؤول الفرق بين سعر البيع والغرامة إلى المزارع . وتطبق قيود وغرامات وعقوبات مماثلة على المزارعين الفلسطينيين الذين يحاولون بيع منتجاتهم في القدس الشرقية المحتلة .

٥- التدابير الضريبية

٢٣٩ - لا تطبق نظم تعريفية أو غير تعريفية على دخول السلع الإسرائيلية إلى الأرض الفلسطينية المحتلة . وبعكس ذلك تماما يتعين على المصدرين الفلسطينيين دفع رسوم جمركية عالية على السلع الزراعية التي يسمح بدخولها إلى إسرائيل . ويدفع المستوردون الفلسطينيون رسوم استيراد على السلع الواردة عبر إسرائيل أو عبر الجسور بالمعدل التعريفي المطبق بالنسبة لاستيراد نفس السلع إلى إسرائيل ، بالإضافة إلى ضريبة القيمة المضافة التي تبلغ ١٥ في المائة . ويستطيع المستوردون الإسرائيليون استرداد معظم ضريبة القيمة المضافة التي يدفعونها إذا اتبعوا اجراءات فواتير البيع والدفع السارية في السوق الاسرائيلية . إلا أن معظم المستوردين الفلسطينيين لا يستطيعون استعادة ضريبة القيمة المضافة إذ أن السوق المحلية لا تطبق ، بوجه عام ، هذه الإجراءات . ويستفيد المستوردون الإسرائيليون من الحوافز وعمليات الخصم التي تقدمها السلطات الضريبية وفقاً لحجم الواردات . ولا تعفى الشركات الفلسطينية من الرسوم الجمركية إلا في حالة استيراد الشركات الصناعية لمواد خام لأغراض تجهيزها وإعادة تصديرها . ولا يكون المنتجون مؤهلين للحصول على خصم على الجمارك وعلى ضريبة القيمة المضافة إلا بعد تصدير المنتجات . وتسود حالة مماثلة فيما يتعلق بضريبة إسرائيلية أخرى هي ("تما") التي ترفع قيمة الواردات إلى

Digitized by UNOG Library

إسرائيل أو عبرها لغرض تطبيق ضريبة شراء . ومعدلات "تما" أعلى بكثير في بعض الحالات من التخفيضات في تعريفات الواردات ، وبذا تزيد سعر المواد الخام والمعدات المستوردة عبر إسرائيل بنسب تزيد على أسعار السوق العالمية بما يتراوح بين ١٥ و٢٥ في المائة . ومن ثم يزيد هذا الكلفة الفعلية التي ينبغي أن يتحملها المستوردون الفلسطينيون .

٢٤٠ - وأدى عدم وجود سلطة مركزية فلسطينية في الأرض المحتلة مسؤولة عن سن تدابير ضريبية مناسبة ، لا سيما فيما يتعلق بالورادات ، إلى ضياع إيرادات جمركية على الأرض المحتلة . وإذا حسب على أساس التعريفة الجمركية الأردنية الإجمالية التي تبلغ ١٣,٤ في المائة والتي تسود أيضاً في الأرض المحتلة (١٣٣) ، يبلغ مجموع قيمة الإيرادات الجمركية الممكنة على الواردات من إسرائيل أو عبرها والتي تضيع على الأرض المحتلة نحو ١١٨ مليون دولار . ويزيد هذا الرقم إلى ١٧٦ مليون دولار إذا حسب على أساس المعدل التعريفي الإجمالي المطبق على الواردات إلى إسرائيل في ١٩٨٦ (١٣٤) . وفي الحالة الأخيرة ، فإن قيمة الإيرادات الجمركية التي تفقدها الأرض المحتلة تتجاوز القيمة الإجمالية لميزانية الإدارة المدنية الإسرائيلية في الأرض المحتلة التي بلغت ١٤٥ مليون دولار في سنة الميزانية ١٩٨٦ - ١٩٨٧ (١٣٥) .

٢٤١ - وأثناء الفترة الأولى للاحتلال ، تابعت السلطات الإسرائيلية سياسة لترويج الصادرات ترمي إلى زيادة حجم الصادرات الفلسطينية من الأرض المحتلة عبر الجسور أو عن طريق إسرائيل إلى البلدان الأخرى . وكانت هذه السياسة تنفذ من خلال دفع إعانة كبيرة للصادرات الفلسطينية (تصل الى معدل فعلي يبلغ نحو ٥٠ في المائة) ، ولكن هذه السياسة توقفت في ١٩٧٥ . وتقدم السلطات الآن أنواعاً شتى من الدعم للمصدرين الإسرائيليين ، تتراوح بين الحوافز المالية المباشرة والخصومات الضريبية . وتتسم بأهمية مماثلة ، أشكال المعونة الأخرى ، مثل تمويل الصادرات بشروط جذابة ، والقيام ببحوث وتطوير المنتجات ، والاعلانات ، والاتصالات في الأسواق الأجنبية (١٣٦) . وعلى خلاف ذلك ، لا يستفيد المصدرون الفلسطينيون من أي من هذه الخدمات الحيوية ، لا سيما تلك المتصلة بالتمويل وبالاتصالات الحديثة .

٢٤٢ - وتتسم المنافسة بين المنتجين الإسرائيليين والفلسطينيين بدرجة ملحوظة من عدم المساواة . فالمنتجون والمستهلكون الإسرائيليون يتمتعون بفوائد سوق منظمة تنظيماً عالياً تقوم فيها مؤسسات قوية بمراقبة فعالة للعرض والطلب على المنتجات الزراعية الرئيسية . وإعانة الزراعة الإسرائيلية عنصر لا يتجزأ من عناصر سياسة التنمية الزراعية . ففي ١٩٨١ ، بلغت قيمة الإعانات التي حصلت عليها الزراعة من الميزانية الإسرائيلية ٤٤٨ ١ مليون دولار ، أي ما يقرب من ضعف قيمة الإنتاج الزراعي لذلك العام (١٣٧) . ومع أن مستوى الإعانات انخفض الى حد كبير في السنوات الأخيرة ،

Digitized by UNOG Library

فإنه ما فتئ عالياً بما يكفي لتحقيق ميزة بارزة للمزارعين الاسرائيليين في مواجهة نظرائهم الفلسطينيين . وحدد مشروع ميزانية إسرائيل لعام ١٩٨٧ مستويات الإعانة التالية للمنتجين الإسرائيليين لمنتجات مختارة (استناداً إلى أسعار المبيعات): اللبن ٥ في المائة ، البيض ٣٠ في المائة ، الدواجن ٢٥ في المائة ، مياه الري ٥٠ في المائة .

٢٤٣ - وبالإضافة إلى الإعانات المباشرة ، تقدم الحكومة الإسرائيلية لقطاعها الزراعي أشكال دعم غير مباشر ، لا يتاح أي منها للمنتجين الفلسطينيين في الأرض المحتلة . ويشمل هذا ، ضمن جملة أمور ، مخطط قوي لتثبيت الاسعار من خلال صناديق تديرها مجالس التسويق ، ومشاركة حكومية في صندوق التأمين ضد الكوارث الطبيعية ، ودعم الصادرات الزراعية ، بما في ذلك التمويل والترويج وبحوث السوق وضمانات حد أدنى للسعر وخفض تكاليف الكهرباء والطاقة للمنتجين الصناعيين وبعض المنتجين الزراعيين ، وإتاحة سبل الحصول على البحوث المتقدمة وتسهيلات الإرشاد التي تساعد في تحسين الإنتاجية والنوعية ، وتقديم تسهيلات ائتمانية وشروط تساهلية تمكن المنتجين من توسيع وتحديث إنتاجهم ، ومن ثم التمتع بالفوائد الاساسية الناجمة عن وفورات الحجم . وأتاحت هذه التدابير دخولاً قوياً للسلع الزراعية الإسرائيلية إلى الأسواق الفلسطينية ، وولدت درجة متقدمة من الاعتماد على اسرائيل بالنسبة لكثير من أنواع السلع الغذائية ، إلى جانب ما لها من آثار استراتيجية خطيرة على الأمن الغذائي للأرض الفلسطينية المحتلة . ويشير الاتجاه نحو الاعتماد على واردات السلع الصناعية الاسرائيلية قلقا مماثلا .

٢٤٤ - ولا يُمنح المنتجون الفلسطينيون في الزراعة والصناعة أية تسهيلات أو تدابير من جانب السلطات الاسرائيلية ، فهذه التسهيلات أو التدابير يمكن أن تقدم حوافز للانشطة الإنتاجية المحلية ، لا سيما في تلك الفروع التي تعتمد بكثافة على الأرض أو التي يمكن أن تنافس المنتجات الاسرائيلية . إلا أنه يمنح بعض أشكال التشجيع للمنتجين الذين يدخلون في ترتيبات تعاقدية مع الشركات الاسرائيلية مثل شركات الحياكة ، والمزارعين الذين ينتجون تقاوي البصل وأنواع الفراولة المخصصة للبيع من خلال اغريكسكو . وفي هذه الحالات ، تقدم الشركات الاسرائيلية المواد الخام ومتطلبات الانتاج على أساس ائتماني . وتلعب الدوائر ذات الصلة في الإدارة المدنية دوراً حفازاً نشطاً في هذا الصدد .

٢٤٥ - ولا تتلقى فروع الصادرات الفلسطينية في الزراعة والصناعة أي شكل للحماية سواء في الاسواق المحلية أو الخارجية فعلى سبيل المثال ، نجد أن الضفة الغربية ، رغم أنها منتج رئيسي لزيت الزيتون ، مفتوحة تماما لدخول أنواع الزيتون وزيوت البذور المستوردة من بلدان تتيح فيها ظروف الإنتاج وحوافز التصدير إمكانية عرض هذه

Digitized by UNOG Library

المنتجات بأسعار تقل بكثير عما يمكن أن يعرضها به المنتجون الفلسطينيون المحليون . ويسود الوضع نفسه في عدد من الفروع الأخرى للزراعة والصناعة الفلسطينيتين ، وبالدرجة الغالبة تجاه السلع المنافسة التي تستورد من اسرائيل . وتشمل الأمثلة البارزة على ذلك منتجات الألبان ، والموالح ، ومنتجات الدواجن ، وأنواع الشيكولاته .

٦ - الانتفاضة الفلسطينية والتدابير الاقتصادية الاسرائيلية

٢٤٦ - جاء في تحليل حديث للسياسة الاسرائيلية تجاه اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة أنه "طوال عشرين عاما ، لم تطور الحكومات الاسرائيلية هذه المناطق عن عمد وصرفت النظر عنها كوحدة اقتصادية مستقلة ، ولأن هذه الحكومات خشيت من إمكانية أن يوحي الحكم الذاتي الاقتصادي بأفكار عن الحكم الذاتي السياسي ، فإنها عززت التبعية ... وعندما بحث مصرف اسرائيل في أواخر السبعينات الآثار المحتملة لمنح الضفة الغربية وغزة حق الإدارة الذاتية ، كانت الصورة التي ظهرت تثير القلق لاسرائيل . ولذا اقترح بأنه لا ينبغي السماح في ظل أية ظروف بأن يقوم ستار حديدي بين اسرائيل والأرض المحتلة" (١٣٨) . وأصبحت هذه الخطوط العريضة التي تؤثر على السياسة الاسرائيلية تتزايد وضوحا منذ الانتفاضة الفلسطينية . فمنذ ذلك الوقت ، تكشفت وتصاعدت سياسات وممارسات السلطات الاسرائيلية التي تضر بالاقتصاد الفلسطيني . ومع تصاعد القلق في اسرائيل من "أعمال العصيان المدني الأوسع نطاقا التي ترمي إلى فصم الروابط مع السلطات الاسرائيلية وإقامة إدارات بديلة" (١٣٩) ، قرر وزير الدفاع الاسرائيلي اتباع سياسة مزدوجة تقوم على اتخاذ تدابير أمنية ، تقترن بتدابير إدارية واقتصادية لدفع "مستوى العنف في المناطق إلى أدنى حد في غضون أسابيع" (١٤٠) . ولوحظ آنذاك أن السلطات الاسرائيلية فرضت حظر تجول ممتد في الأرض المحتلة ، وأن القصد من "حرب الاستنزاف شبه الاقتصادية" "لم يكن احتواء الاضطرابات فحسب وإنما ممارسة ضغط اقتصادي على السكان أيضا" (١٤١) .

٢٤٧ - وعندما واجهت السياسة الاقتصادية الاسرائيلية تحدي الانتفاضة ، وبعد شهر من استخدام التدابير الأمنية لكبح الاضطراب ، بدأت السلطات في استحداث التدابير الاقتصادية واستغرقت هذه التدابير فترات مختلفة منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، وشملت ما يلي: (١٤٢)

- منع إمدادات الأغذية الأساسية من دخول المناطق التي فرض فيها حظر التجول ؛
- فرض حظر شامل أو انتقائي على تسليم زيت الوقود والنفط للمجتمعات المحلية الفلسطينية في الأرض المحتلة ؛
- قطع الكهرباء وإمدادات المياه عن البلدات والقرى الفلسطينية ؛
- حرق و/أو تدمير المباني والمعدات الصناعية ؛

Digitized by UN Dag Library

- فرض قيود على انتقال الاشخاص والسلع الزراعية والصناعية بين الضفة الغربية وقطاع غزة ؛
- فرض أنواع من الحظر على الصادرات الحيوية إلى الاسواق الاردنية أو الاسواق العربية أو غير العربية ، وهي الصادرات التي تتمثل في الفواكه ، والزيتون وسلع زراعية ومجهزة أخرى ؛
- حظر أنشطة شبكة من المؤسسات الفلسطينية واللجان الشعبية التي قدمت خدمات محلية شتى ، تشمل المساعدة بجهود المجتمع المحلي على توسيع الاقتصاد المحلي والاقتصاد المنزلي ، لا سيما ضمن الفروع الزراعية وفروع الصناعة المنزلية ؛
- اتخاذ تدابير ضد التجار الفلسطينيين بدعوى انتهاك الاوامر العسكرية لإبقاء محلاتهم مغلقة في الساعات التي تحددها السلطات ؛
- منع إعطاء بطاقات الهوية وتراخيص الاستيراد و/أو التصدير ، وتصاريح السفر إلا بعد الحصول على "ترخيص أمني" ، وتقديم الدليل على سداد الضرائب المتأخرة وفواتير المرافق البلدية والغرامات ؛
- خفض مصروفات الإدارة المدنية على الرعاية الاجتماعية ، والصحة ، والادارة المحلية ، وغيرها من وجوه الإنفاق الاساسية ، وكذلك وقف مدفوعات الرعاية المحدودة والعلاج الطبي ، كرد ، حسبما يفترض ، على الانخفاض الحاد في جمع الضرائب ؛
- فرض قيود متزايدة الصرامة على المبالغ المالية التي يستطيع السكان ادخالها إلى الارض المحتلة .

٣٤٨ - وهناك تعقيد آخر بالإضافة إلى الإجراءات السابقة تقرر في ١٩٨٨ كجزء من الجهود الاسرائيلية لقمع الانتفاضة الفلسطينية ، يتمثل في إخضاع إصدار التصاريح الخاصة بالصادرات وبانتقال السلع بين الضفة الغربية وقطاع غزة إلى الموافقة المسبقة من السلطات العسكرية المحلية . واستتبعت هذه الخطوة نتائج خطيرة بالنسبة للتجارة . وتشمل الامثلة الاخيرة على الاحتجاز العقابي لتراخيص التصدير أنواع الحظر التي فُرضت في نيسان/ابريل ١٩٨٨ على مصنع الرخام الفلسطيني (الخليل) وعلى منتجي الموز والشمام في منطقة العوجة (بالقرب من أريحا) (١٣٣) . أما فيما يتعلق بتراخيص الصادرات الزراعية إلى الخارج عبر اسرائيل ، فكانت هذه الصادرات ممنوعة حتى ١٩٨٨ ، وكانت تفرض عقوبات صارمة على من يخالف هذه الانظمة (١٣٤) .

٣٤٩ - ورغم ما نجم عن الاحتلال والسياسات الاسرائيلية من آثار الوهن والقيود ، ظهرت إمكانيات فلسطينية للقيام بأنشطة اقتصادية متواصلة في ظل الاحتلال بسبب ما يلي: مثابرة الشعب الفلسطيني في ظل الظروف الشاقة ، وما تراكم لديه من خبرة في 'البقاء على قيد الحياة' والتلاؤم مع مختلف الظروف السياسية والاقتصادية المتعاقبة ،

Digitized by UNOG Library

والاحتفاظ بالوجود في الارض ، وتحقيق أقصى فائدة من استعمالها في ظروف الاحتلال القاسية ، ومواصلة التعلم ، واكتساب المهارات ، وابتكار وتحديث الاساليب والمواقف الخاصة بالإنتاج ، ومن خلال كل ذلك ، تشكيل رؤية فلسطينية لطريق مرغوب وممكن ولتحقيق التنمية .

٢٥٠ - ووجد هذا المجال الاخير آخر تعبير عنه في المبادرات والبرامج الاقتصادية التي تابعها الشعب الفلسطيني في الارض المحتلة منذ بدء انتفاضته في كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٧ . فبالإضافة إلى أفعال تحدي السلطة الاسرائيلية المفروضة وعدم الاعتراف بها ، فإن التدابير الاقتصادية التي اتخذها الشعب الفلسطيني في الارض المحتلة تضمنت تبني تدابير محددة من تدابير السياسة العامة تستهدف فصل الاقتصاد الفلسطيني عن اسرائيل وعن المؤسسات التي تسيطر عليها سلطات الاحتلال . وكان القصد من هذه الخطوات هو زيادة ما لدى الشعب الفلسطيني من وسائل الصمود ، والمقاومة الاقتصادية للاحتلال . ومغزى تدابير السياسة المعلنة هذه يتجاوز إمكانياتها في تعزيز الاعتماد على الذات في الاجل القصير طيلة الانتفاضة . ومما له أهمية مماثلة أن التدابير الاقتصادية الفلسطينية التي يروج لها منذ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ يمكن النظر إليها بوصفها بدايات سياسة فلسطينية واعية لانعاش الاقتصاد الوطني .

٢٥١ - و"يتمثل هدف اقتصادي رئيسي للانتفاضة في الانتقال إلى الاكتفاء الذاتي ، وبوجه خاص إلى إنتاج نصيب أكبر من الاغذية التي تستهلك في المناطق المحتلة . ولكن بينما كان الفلسطينيون يحاولون تعزيز زراعتهم ، كانوا هدفا أيضا للقمع الاسرائيلي الشديد" (١٣٥) . وطيلة شتى مراحل الانتفاضة ، دخلت تلك السياسة بنود رئيسية جديدة أخذت تزداد تفصيلا بتغير ظروف الصراع مع السلطات (١٣٦) . وهي تشمل: مقترحات لمقاطعة المنتجات الاسرائيلية ، تعزيز الاكتفاء الذاتي ، ودعوات لاحقة إلى دعم مرافق الانتاج الصناعي الاهلية ، و"العودة إلى الارض" والزراعة ، وايجاد فرص عمل بديلة للفلسطينيين الذين توقفوا عن العمل كعمال مهاجرين في اسرائيل أو استقالوا من وظائفهم في الادارة المدنية الاسرائيلية . وتبلور مؤخرا عددا من هذه المقترحات ضمن اطار البرامج والمشاريع ذات الصلة في إطار الخط العام الداعي الى تدعيم "الاقتصاد المنزلي" الفلسطيني في المناطق الريفية ، ومخيمات اللاجئين وبعض المجتمعات المحلية الحضرية من خلال انتاج اللحوم والخضروات والفاكهة وزيادة العمالة المحلية (١٣٧) .

٢٥٢ - ونظرا لتكثيف ممارسات الاحتلال الاسرائيلي ، فإن "الانتفاضة الاقتصادية" الفلسطينية ذهبت إلى ما هو أبعد من وضع الاهداف والبرامج للسياسة العامة . وتشمل التدابير التي أوردتها التقارير الصحفية منذ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ ما يلي (١٣٨) :
"التمرد الضريبي" واسع النطاق الذي تمثل في رفض الفلسطينيين دفع مختلف الضرائب غير القانونية التي فرضتها سلطات الاحتلال منذ ١٩٦٧ ، توقف الملاك الفلسطينيين عن

Digitized by UNOG Library

تحصيل الايجارات أو خفض هذه الايجارات لا سيما بالنسبة للقطاعات الاجتماعية التي أصابتها التدابير الاسرائيلية بشدة ، وتزايد الاعتماد على هياكل وسلطات بديلة ، وقيام اللجان الشعبية بتوزيع الأغذية واحتياجات الاغاثة على شرائح المجتمع المعوزة ، وتقديم مدخلات زراعية وشتلات بسعر التكلفة إلى الاسر وصغار الزراع ، وتضامن القطاع التجاري مع الانتفاضة من خلال الاضرابات المتصلة بالانتفاضة ، وغياب العمال المهاجرين عن العمل في اسرائيل بمعدلات تتراوح بين ٢٠ و١٠٠ في المائة خلال مراحل مختلفة من الانتفاضة .

٢٥٣ - وتجسد هذه التطورات انحرافات ملحوظة عن الاتجاهات التي تميزت بها العلاقة الاقتصادية الفلسطينية الاسرائيلية منذ عام ١٩٦٧ . ولأول مرة على أساس واسع الانتشار ، يجري العمل على اعداد وتنفيذ جدول أعمال لحماية الانعاش الاقتصادي الفلسطيني في الأرض المحتلة . ويشكل هذا مبادرة فريدة يضطلع بها الشعب الفلسطيني لتعزيز مجموعة الخيارات اللازمة لمواصلة سير الاقتصاد الفلسطيني ، وحشد الموارد المحلية والدولية تحقيقا لهذه الغاية . وربما يتسم بأهمية مماثلة ما نتج من تحول في العلاقات الاقتصادية الاسرائيلية - الفلسطينية أثناء الانتفاضة ومنذ اندلاعها . ففي نهاية ١٩٨٨ ، أشارت تقارير الموظفين الاسرائيليين إلى أن الواردات من السلع الصناعية الاسرائيلية إلى الأرض المحتلة هبطت بنسبة ٧٠ في المائة من ٨٥٠ مليون دولار إلى ٢٥٠ مليون دولار ، ووصلت إلى مستوى لم تبلغه منذ أوائل السبعينات (١٣٩) . وأشار مراقب اسرائيلي إلى أنه ، "نظرا لزيادة مشاعر العداوة بين الجانبي فمن المرجح أن كل أشكال النشاط الاقتصادي المشترك ستزداد صعوبة في المستقبل ، سواء كان ذلك يعني علاقات صاحب العمل والموظف أو المنتج وبائع بالجملة وبائع بالتجزئة ، أو المتعاقد والمتعاقد من الباطن ، أو صاحب المصنع والوكيل ، أو مقدم الخدمات والزبون ، أو علاقات الشركاء (١٤٠) .

٢٥٤ - وفي الوقت نفسه قبل الشعب الفلسطيني انخفاض مستويات دخله ومستويات معيشته ، وتحول عن استهلاك المنتجات الاسرائيلية . واخذت جذور المبادرات لتشجيع الاكتفاء الذاتي ، والأنشطة الاقتصادية على المستوى المنزلي تزداد عمقا ، وجرى في كافة أنحاء الأرض المحتلة تنشيط شبكة واسعة من اللجان الشعبية المحلية للمساعدة الذاتية ، وتشترك هذه اللجان في توفير خدمات الصحة والتعليم والرعاية والخدمات الاقتصادية إلى السكان المحليين (١٤١) . وأتيحت المساعدة الطوعية إلى المناطق وقطاعات السكان المحرومة أو المستهدفة . ويمكن اعتبار هذا النمو التلقائي للنشاط الانمائي القائم على المشاركة بمثابة مورد جديد ولدته الانتفاضة الفلسطينية ويمكن أن يعوض بعض الخسائر القصيرة الأجل الناجمة عن فك الارتباط بالاقتصاد الاسرائيلي ، وأن يوفر أساسا لتنمية الاقتصاد الفلسطيني من داخل الأرض المحتلة .

Digitized by UNBG Library

دال - التجارة مع البلدان العربية

٢٥٥ - تتحدث هذه الدراسة في عدة مواضع عن المغزى التاريخي والاهمية المستمرة للتجارة الفلسطينية مع الاسواق التقليدية في الدول العربية المجاورة . والتغيرات الكبيرة التي حدثت في حجم ونصيب وظروف هذه التدفقات التجارية تكتسب أهمية خاصة بسبب تزايد السيطرة التي تمارسها اسرائيل على القطاع الخارجي للارض المحتلة . وتظهر آثار السياسات والممارسات الاسرائيلية في الارض ليس في الصفقات مع اسرائيل فقط ولكن في التجارة مع بلدان عربية أخرى ومع باقي العالم أيضا . ومثلما يرتبط قدر كبير من البنية الاساسية التجارية الفلسطينية الحالية بظروف العلاقات التجارية العريقة مع المناطق العربية الداخلية ، فان التطور المقبل للتجارة الفلسطينية يعتمد على الحفاظ على هذه العلاقات وتوسيعها في اطار التعاون والتكامل والتنمية العربية الاقليمية . ويبقى هذا الهدف مهمة عسيرة تواجه الاقتصاد الفلسطيني .

٢٥٦ - وقبل الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة أقرت جامعة الدول العربية لوائح ترمي إلى ضمان مقاطعة جميع السلع المنتجة في اسرائيل أو التي تحتوي على مواد خام اسرائيلية . وطبقت مختلف الدول العربية هذه اللوائح في اطار القوانين والاجراءات التجارية الوطنية ذات الصلة . ومنذ حرب ١٩٦٧ ، كانت الحدود العربية الوحيدة المفتوحة مع الارض الفلسطينية المحتلة هي الحدود القائمة عبر الجسور على نهر الاردن . ومن ثم ، خولت جامعة الدول العربية الاردن مسؤولية ضمان المنشأ العربي للمنتجات الواردة من هذه الارض ، وهكذا فإن منتجات الارض المحتلة التي تشهد الاردن بأنها عربية المنشأ ، تعتبرها الدول العربية منتجات عربية ، وتمنحها المعاملة المناسبة لها .

٢٥٧ - وفي الوقت نفسه ، وبغية تقديم حوافز محددة إلى المنتجين والصادرات الفلسطينية ، اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية قرارات تحث الدول الاعضاء في الجامعة على تسهيل دخول المنتجات الزراعية والصناعية الفلسطينية إلى أسواقها على أساس تفضيلي ، واتخاذ الخطوات اللازمة لاقامة مركز تسويقي للصادرات الفلسطينية (١٤٣) . واتخذت قرارات مماثلة من جانب هيئات حكومية عربية أخرى بما في ذلك مجلس الوحدة الاقتصادية العربية .

١ - التجارة مع و/أو عبر الاردن

٢٥٨ - منذ حرب ١٩٦٧ واحتلال الارض الفلسطينية ، اكتسبت لوائح المقاطعة التي أصدرتها جامعة الدول العربية أهمية أكبر . وينطبق هذا بوجه خاص على الاردن بسبب الرغبة والحاجة إلى استمرار تدفق السلع الفلسطينية عبر جسور نهر الاردن ، وانتقال المنتجات الاردنية والعربية إلى الارض المحتلة بمقدار ما تسمح به سياسات وممارسات سلطة الاحتلال الاسرائيلي . وقد حدت هذه التطورات التي حدثت حتى ١٩٨٨ بالسلطات

Digitized by UNOG Library

الاردنية إلى دراسة سياساتها دوريا إزاء القطاعين الصناعي والزراعي للارض المحتلة . وكانت أهداف هذه الدراسات ، ضمن جملة أمور ، هي: مواصلة اتاحة منفذ للانتاج الزراعي والصناعي في الارض المحتلة بغية ضمان أسواقها في الاردن والبلدان العربية ، وتدعيم قدرات الشعب الفلسطيني على التصدي لسياسات وممارسات الاحتلال التمييزية ، والامتثال للوائح المقاطعة الصادرة عن جامعة الدول العربية ، وحماية قطاعات الانتاج الاردنية المحلية من المنافسة غير المنظمة .

٣٥٩ - ومن ثم ، وضعت الحكومة الاردنية سلسلة من المبادئ التوجيهية[١٤٣] للمصدرين الصناعيين والزراعيين الفلسطينيين من شأنها أن تسمح باستمرار انتقال السلع إلى الاسواق التقليدية مع ضمان عدم تغلغل المنتجات الاسرائيلية المنشأ إلى الاسواق العربية بشكل مباشر أو غير مباشر (أي من خلال احتواء السلع المصنوعة الفلسطينية على هذه المنتجات) . ومنذ السبعينات ، نفذت وطورت هذه الترتيبات على نحو يضمن ملاءمتها وتطبيقها بدون الاضرار بمصالح المنتجين والمصدرين الفلسطينيين . ونجح نظام اثبات المنشأ الذي نشأ عن ذلك في منع تغلغل المنتجات الاسرائيلية في الاسواق العربية عبر هذه القناة . ومع أنه لا توجد مبادئ توجيهية تؤثر على واردات الارض المحتلة من الاردن ، فان هذا التدفق لا يزال يخضع للشروط التي فرضتها السلطات الاسرائيلية ، حسبما ذكر أعلاه .

(أ) <u>المبادئ التوجيهية والاجراءات التي تخضع لها الصادرات الزراعية</u>

٣٦٠ - امتثالا للوائح المقاطعة التي وضعتها جامعة الدول العربية ، تعتبر الصادرات الزراعية للارض المحتلة إلى الاردن وعبره عربية المنشأ ، ومن ثم تعفى من المقاطعة . وفي حين سهل هذا صادرات الارض المحتلة إلى الاردن وغيرها من البلدان العربية في المنطقة ، فمن المرجح أن تكلفة إعادة التغليف والمناولة في الاردن في مختلف المراحل تزيد السعر النهائي مقارنة بالمنتجات المماثلة في أسواق التصدير هذه . وتضاف إلى هذا كلفة النقل من الارض عبر الجسور وشتى الضرائب والرسوم التي تفرضها السلطات الاسرائيلية .

٣٦١ - ويمكن ادخال جميع صادرات الانتاج الزراعي عبر الجسور اذا كانت مصحوبة بالتصاريح اللازمة لانتقال السلع التي تصدرها وزارة الزراعة الاردنية والتي تحدد نوع السلع وكمياتها وفترة دخولها . وقبل موسم الحصاد ، تحدد الوزارة الفترة التي يمكن فيها لمنتجات الارض المحتلة أن تدخل الاردن . ويقصر دخول المنتجات الزراعية على فترات تحدد في كل تصريح . وتبحث تواريخ الدخول بعناية على ضوء التقارير الواردة من الموظفين الذين يقومون بعملية التصديق ، والتوقعات المحسوبة للتوريدات المحلية في الاردن . وتتلقى الوزارة من الموظفين القائمين بالتصديق في الارض المحتلة قائمة بأسماء المنتجين في كل بلدة و/أو قرية تقوم بالتصدير ، وبالمحاصيل والمناطق

Digitized by UNISCO Library

التي تزرع فيها (تستثنى من هذا الشرط أنواع الزيتون وزيت الزيتون) . وتحدد الكميات التي تصدر على ضوء مستويات الناتج (انتاجية المنطقة) والطلب المحلي (في الضفة الغربية والاردن) .

٢٦٢ - ومن ناحية المبدأ ، تقبل الاردن استيراد حد أقصى اجمالي يبلغ ٥٠ في المائة من الناتج الزراعي للضفة الغربية ، بافتراض أن المتبقي من الناتج يستهلك محليا . وبغية ضمان المنشأ العربي للمنتج ، تمنح التصاريح بعد أن يقدم المزارعون شهادات المنشأ التي يصدق عليها الموظفون المحليون المنوطون بالتصديق والسلطة المحلية ذات الصلة والغرفة التجارية . ويخول ممثلو وزارات المالية والزراعة والتجارة والصناعة والتموين سلطة ضمان نقل الصادرات إلى الاسواق العربية المجاورة مع الوفاء في الوقت نفسه باحتياجات السوق الاردنية المحلية .

٢٦٣ - ويسمح أيضا بدخول منتجات الحمضيات من قطاع غزة وفقا لنفس اللوائح الاساسية التي تطبق على الضفة الغربية ، شريطة ألا يزيد مجموع الكميات المصرح بها عن ٠٠٠ ١٥٠ طن سنويا . وحسبما أشير ، فإن جميع حمضيات قطاع غزة تقريبا التي تصدر الى الاردن يعاد نقلها بحريا إلى البلدان المجاورة وتخضع للقوانين التجارية الوطنية وللوائح الجمركية لهذه البلدان . وفي حالات حدوث نقص في الانتاج المحلي الاردني للحمضيات ، تصدر حمضيات قطاع غزة إلى الاردن أو عبره . وتدخل الاردن أيضا بعض فواكه قطاع غزة الاخرى (الجوافة ، والفراولة ، والتمور) ، حيث تباع أساسا في الاسواق المحلية . ونظرا لان انتاج قطاع غزة من الخضروات لا يزال أصغر من أن ينجم عنه مشاكل بسبب الفائض ، فإن خضروات قطاع غزة لا تعبر الجسور إلى الاردن .

(ب) المبادئ التوجيهية والاجراءات التي تخضع لها الصادرات الصناعية

٢٦٤ - ينبغي تسجيل الشركات الصناعية في وزارة التجارة والصناعة في عمان لكي تكون مؤهلة لتصدير انتاجها عبر الجسور . ومنذ ١٩٧٩ ، اعتمدت معايير أكثر انتقائية في تسجيل الشركات الجديدة التي نشأت في الضفة الغربية منذ ١٩٦٧ . وتمنح التراخيص للشركات التي نشأت قبل ١٩٧٩ ، إذا كان رأس مالها عربيا ومالكوها من العرب ، وإذا كانت تستخدم عمالا عربا فقط ، ولا تتلقى قروضا أو منحا من سلطات الاحتلال الاسرائيلي . ومن ثم ، سجل لدى وزارة التجارة والصناعة في الفترة بين ١٩٧٩ و ١٩٨٥ ما مجموعه ٣٦ شركة صناعية (انشئت منذ ١٩٦٧) . وبعض السلع لا تصدر إلى الاردن بسبب صعوبات التحقق من منشئها ، مثل الادوات النحاسية والفضية ، وشرائط الفيديو ، وشرائح الصور ، والحيوانات الحية ، والمشروبات الروحية أو منتجات الجلود والاحذية .

٢٦٥ - وهناك شرط هام للحصول على تصريح بالتصدير إلى الاردن وهو استيراد ٩٥ في المائة على الاقل من المواد الخام المستخدمة في التجهيز من الاردن او عبره ،

Digitized by UN Library

باستثناء الحالات التي يستخدم فيها الصناع الموارد الطبيعية المحلية والمواد الخام المنتجة أو المستخرجة من الضفة الغربية . ويمكن أن يستتبع هذا كلفة اضافية على المنتجين ، إذ تزيد كلفة استيراد المواد الخام عن طريق ميناء العقبة بنسبة ٣٠ في المائة عن كلفة استيراد سلع مماثلة عبر الموانئ الاسرائيلية (١٤٤) . وتنشأ تكاليف إضافية من ضرورة تسديد رسم ترخيص إضافي ، ونتيجة للنقل بالشاحنات من العقبة الى عمان ، وتفريغ الشاحنات في عمان وتحميل شحناتها لشاحنات الضفة الغربية ثم اعادة تفريغ هذه الشاحنات من جديد على الجسور لتفتيشها .

٣٦٦ - وينص بند آخر على أنه لا يجوز أن يدخل الاردن أكثر من ٦٥ في المائة من ناتج كل وحدة انتاج و/أو تصدير في الضفة الغربية . ووضعت معادلة نموذجية لكل منتج لربط الكمية النهائية من السلع المنتجة بكمية محددة من المواد الخام ينبغي أن تكون فلسطينية و/أو عربية المنشأ أو مستوردة عبر الاردن لهذا الغرض . وبعض الصادرات إما تفي بشروط المواد الخام وإما تستثنى منها ، وهي الاحجار والمرغرين ، والصابون المصنوع من زيت الزيتون ، ومنتجات خشب الزيتون ، والنبيذ المنتج في الضفة الغربية . وبالمثل ، يمكن للافراد المسافرين أن يحضروا كميات من زيت الزيتون والزيتون ، والجبن المحلي ، والعسل والصابون عبر الجسور لاستهلاكهم الشخصي . وفي ١٩٨٧ ، خففت الاردن الشروط المطبقة على بعض السلع فيما يتعلق باستيراد المواد الخام والمعدات الصناعية عبر الاردن .

٣٦٧ - وتصدر وزارة التجارة والصناعة تصريحا لانتقال السلع عبر الجسور يحدد فيه اسم المصدر ونوع وكمية السلع التي يجري نقلها وتركيبة المادة الخام المستخدمة في صناعتها ، وتكون جميع الطلبات المقدمة للحصول على تصاريح مصحوبة بشهادة منشأ السلع المعنية ، حسبما أصدرتها الغرف التجارية المحلية للضفة الغربية ، كما ينبغي تعبئة الصادرات الصناعية بدون استخدام مواد انتجت في اسرائيل أو استوردت عبرها .

٢- <u>التجارة مع و/أو عبر مصر</u>

٣٦٨ - لا توجد قوانين أو لوائح أو ممارسات تجارية مصرية راسخة لها تأثير واضح على دخول أو عبور الصادرات الفلسطينية إلى مصر أو عبرها . فمصر ، من ناحية المبدأ شأنها في ذلك شأن الاردن ، تقبل في أسواقها السلع الفلسطينية التي تحمل شهادة منشأ فلسطينية . واعتبرت الغرف التجارية الفلسطينية المحلية بمثابة سلطات مقبولة لإصدار هذه الشهادات . وتخضع الواردات من الارض الفلسطينية المحتلة للتعريفات التي تطبق على السلع المماثلة التي ترد من أي مصدر آخر .

٣٦٩ - ولا تجرى أية معاملات تجارية حاليا بين مصر والارض المحتلة لعدد من الاسباب . فالمرور إلى مصر عبر حاجز التفتيش الكائن عند رفح (قطاع غزة) كان مفتوحا

Digitized by ٢٧٥١ب Library

للمقيمين في كلا قطاع غزة والضفة الغربية حتى ١٩٨٥ ، غير أن المرور عبره اقتصر منذ ذلك الوقت على المقيمين في قطاع غزة . ولم تستورد الأرض المحتلة أية واردات من ذلك أساسا كنتيجة لقيود الأمن الاسرائيلية عن عبور الحدود ، والمعدلات التعريفية العالية التي تطبقها السلطات الاسرائيلية على الواردات ، إلى جانب عامل إضافي هو ارتفاع كلفة النقل بين الأرض المحتلة ومصر بسبب طول المسافة بينهما . وكان هذا عاملا رئيسيا في عدم ظهور أية تدفقات تجارية بين الأرض المحتلة ومصر . ويتمثل سبب آخر في أنه ، بخلاف ثمار الحمضيات ، ليس لدى قطاع غزة سوى القليل جدا الذي يمكن تقديمه إلى الأسواق المصرية . فمصر ذاتها مصدر كبير لمنتجات الحمضيات العالية الجودة ، وانتاجها المحلي من الخضروات كبير ، ومستويات الأسعار فيها منخفضة جدا بحيث لا تتيح أية فرصة للواردات من قطاع غزة . ولئن كانت سلع الضفة الغربية لا تدخل مصر حاليا ، فإن بعض منتجات الضفة الغربية يمكن أن تجد أسواقا جذابة لها في مصر ، بما في ذلك سلع مثل الصابون ، وزيت الزيتون ، وأنواع العنب المتأخرة النضج .

٢٧٠ - أما فيما يتعلق بترتيبات العبور عبر المنطقة الحرة في بور سعيد فقد أتاحت مصر منذ عدة سنوات مضت ثلاجات خصصت جزئيا لمناولة حمضيات قطاع غزة وغيرها من الصادرات القابلة للتلف . ولم يستخدم المصدرون الفلسطينيون هذه الطاقة آنذاك ، ويعود ذلك في المقام الأول إلى استمرار المشاكل المرتبطة بالنقل إلى مصر (المناولة عند الحدود ، ونقص الثلاجات في وسائل النقل ، وطول المسافات وارتفاع التكلفة) . ومنذ ذلك الوقت ، حولت مرافق التخزين البارد إلى شركات التسويق المحلي ، ومع ذلك استمرت إمكانية المرور العابر مفتوحة أمام السلع الفلسطينية هناك .

٣ - البيئة التجارية العربية وأسواق الصادرات الفلسطينية

٢٧١ - لم تنشأ أية مشاكل ملموسة للمنتجين والمصدرين في الأرض المحتلة عن الأنظمة التي تؤثر على الصادرات الزراعية الفلسطينية في حد ذاتها . فالواقع هو أن المنتجين استطاعوا حتى أواخر السبعينات أن يرسلوا عبر الجسور جميع الفوائض من المنتجات الرئيسية . وشجع هذه العملية وجود توسع في الطلب في السوق الأردنية وفي البلدان المجاورة المنتجة للنفط . وفي الفترة بين ١٩٧٦ و١٩٧٩ كان ٥٠ في المائة من صادرات الحمضيات في المتوسط يتجه سنويا إلى جمهورية إيران الاسلامية ونحو ٣٠ في المائة إلى المملكة العربية السعودية (١٤٥) . وفي السبعينات ، كان انتاج الخضروات في الضفة الغربية ، ولا سيما في قطاع غزة ، أدنى إلى حد كبير من المستويات التي تم التوصل إليها في السنوات اللاحقة .

٢٧٢ - وعلى الرغم من ذلك ، وكما لوحظ في الفصل الثاني ، فإنه منذ السبعينات أخذ المركز التصديري للأرض المحتلة مع شركائها التجاريين التقليديين يتدهور تدريجيا وكان ظهور فوائض المنتجات الزراعية التي لم يمكن تسويقها مشبطا فعالا للزراع

Digitized by UNISCO Library

الفلسطينيين . ويمكن تعقب أسباب هذا التطور إلى جملة أمور منها هبوط الطلب في الأسواق التقليدية للصادرات وفي السياسات والممارسات الاسرائيلية التي حالت بين الزراع وبين الاحتفاظ بقدرتهم على المنافسة ، ومواصلة احتلال الأرض ، بكل ما يستتبعه ذلك من آثار اقتصادية ضارة ، وما سببه كل ذلك من اضطراب آفاق المستقبل . وقلت التجارة مع معظم الأسواق التقليدية للأرض المحتلة بدرجة كبيرة مع مرور الوقت . ومثلت حرب الخليج عقبة رئيسية أمام صادرات الحمضيات الفلسطينية . كما أفضت المشاكل الخاصة بنوعية بعض المنتجات الزراعية الفلسطينية الرئيسية إلى اضعاف مركزها التنافسي في الأسواق الاقليمية . وجعل هذا من الأردن أهم سوق خارجية للناتج الزراعي من الأرض المحتلة ، وحدث هذا التطور في وقت كانت تواجه الأردن ذاتها مشاغل متزايدة في صدد تسويق ناتجها الزراعي .

٣٧٣ - ومع الانخفاض الحاد في امكانات حجم السوق ، ظل معظم الشركات الصناعية صغيرة الحجم بوجه عام ، مع تشغيلها بمستوى أقل من طاقتها الكاملة . وظلت احتمالات ادماج الصناعة الفلسطينية في نطاق المخططات والاستراتيجيات العربية الاقليمية للتنمية الصناعية واحتمالات تحقيق التكامل الانتاجي (بما في ذلك التعاقد من الباطن والمشاريع المشتركة) دون بحث بسبب الاحتلال والآثار الناجمة عنه على النشاط التجاري . وعلى الرغم من الجهود المبذولة لضمان وصول المنتجات الفلسطينية إلى الأسواق الاقليمية ، فإن الأرض المحتلة ما فتئت معزولة عن كثير من التطورات التي تؤثر على التجارة بين الدول العربية . وما فتىء تصاعد المشاكل التي تواجه الارض المحتلة في ظل الاحتلال الاسرائيلي يمنع الاقتصاد الفلسطيني من بذل محاولات ادماج قطاعه التجاري مرة أخرى في الإطار الاقليمي الأوسع الذي كان فيه هذا الاقتصاد ، تاريخيا ، شريكا نشطا طول الوقت .

٣٧٤ - وادركت الدول العربية بجلاء أهمية تشجيع وتسهيل وصول المنتجات الفلسطينية إلى أسواقها التقليدية في المنطقة . وأشار المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية مؤخرا ، في جملة أمور ، إلى ضرورة "دعم صمود الشعب العربي الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية المحتلة" ، لمساعدة هذا الشعب على مواجهة سياسات الاستيطان الاسرائيلية والممارسات الاقتصادية الضارة ، و"رفع مستوى معيشة الشعب الفلسطيني داخل الأرض المحتلة" (١٤٦) . ودعا المجلس إلى زيادة الجهود لإقامة مركز تسويقي لمنتجات الأرض المحتلة وإلى استخدام "الصناديق والمؤسسات المالية العربية والاسلامية في دعم الصادرات الفلسطينية وفقا لشروط أكثر مراعاة" (١٤٧) . وأكد أيضا "ضرورة تناول قانون وأحكام المقاطعة العربية بوعي" على نحو يوازي بين هدف تعزيز صمود الشعب الفلسطيني من ناحية والمحافظة على المقاطعة الاقتصادية لاسرائيل من ناحية أخرى . وفتحت هذه التوصيات الطريق أمام عودة الصادرات الفلسطينية إلى الوضع الذي تمتعت به في بعض الأسواق التقليدية قبل الاحتلال .

Digitized by UNOG Library

هاء - التجارة مع البلدان الاخرى

٢٧٥ - تجري كل التجارة الفلسطينية مع البلدان الاخرى غير اسرائيل والدول العربية عبر اسرائيل بسبب ارتفاع تكلفة الصادرات عبر الاردن وتعقد الاجراءات الاسرائيلية التي يستتبعها نقل السلع عبر الجسور على نهر الاردن . والنظم والاجراءات التي تنظم هذه التدفقات هي ذاتها التي تطبق على التجارة الاسرائيلية ، كما جاء أعلاه . ومع ذلك ، فان عددا من العوامل الإضافية تؤثر على التجارة الحالية والممكنة للارض المحتلة مع الاسواق الخارجية . وتتعلق هذه العوامل ، في المقام الاول ، بالترتيبات والاجراءات التي تؤثر على الواردات من البلدان الاخرى والصادرات إليها ، وبظروف الاسواق الخارجية ، وسياسات ترويج التجارة التي اعتمدت لصالح الصادرات الفلسطينية . وعلى الرغم من استمرار انخفاض مستويات المعاملات التجارية الفلسطينية مع البلدان الاخرى غير اسرائيل والدول العربية ، فان تطورات السياسة العامة على المستوى الدولي ، فتحت في السنوات الماضية فرصا جديدة لتوسيع التجارة الفلسطينية مع الاقتصادات السوقية المتقدمة والبلدان الاشتراكية والبلدان النامية .

٢٧٦ - وقبل ١٩٤٨ كانت الصادرات الفلسطينية العربية من ثمار الموالح وغيرها من السلع تسوّق في كافة أنحاء أوروبا . فبرتقال يافا الممتاز الذي يزرعه الفلسطينيون العرب على طول السهل الساحلي أرسى لنفسه أسواقا في عدد من البلدان الاوروبية ، وكان عدد من أصحاب المشاريع الفلسطينيين قد بدأ يستثمر في بناء الهياكل الاساسية ومرافق التسويق ذات الصلة في عدد من البلدان الاوروبية عندما اندلعت حرب ١٩٤٨ . ومن ثم ، أصبح انتاج الضفة الغربية جزءا من جملة الصادرات الاردنية واستمر يدخل بهذه الصفة إلى الاسواق العربية وبعض الاسواق غير العربية . وفي الوقت نفسه ، كانت نسبة رئيسية من إنتاج حمضيات قطاع غزة تتجه إلى الاسواق الاوروبية وبعض أسواق جنوب شرق آسيا بدعم فعال من السلطات المصرية التي أدارت القطاع حتى ١٩٦٧ . ومنذ ذلك الوقت ، أصرت سلطات الاحتلال الاسرائيلية على أن تتم جميع الصادرات الفلسطينية إلى أوروبا الغربية من خلال قنوات التسويق الاسرائيلية ، وان سمح لمصدري حمضيات قطاع غزة أن يقيموا اتصالات تسويقية مباشرة مع البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية . وفي الوقت نفسه ، لم تكن هناك صادرات إلى جميع الاسواق الاخرى بما في ذلك أسواق البلدان النامية . ولم تبدأ الفرص التسويقية الجديدة تتحقق سوى ابتداء من ١٩٨٦ في عدد من البلدان ، وبدأ المنتجون الفلسطينيون يشعرون بأنهم يعودون ثانية إلى البيئة التجارية الدولية . إلا أنهم يحتاجون إلى المؤسسات والسياسات العامة الوطنية اللازمة للاستفادة الفعلية من هذه الفرص .

٢٧٧ - وباستثناء الواردات من اسرائيل ومن الاردن أو من خلاله ، لا توجد أرقام متاحة عن الواردات الفلسطينية حسب البلدان من باقي العالم . ويوضح التركيب السلعي للواردات من باقي العالم ، الذي نوقش في الفصل الثاني ، انها في المقام الاول سلع

Digitized by UNOG Library

وسيطة تستخدم في الصناعات التحويلية الفلسطينية (الزيوت ، الحديد ، الصلب ، الخشب ، الورق ، والورق المقوى) ، وسلع رأسمالية مخصصة للاستعمال في الصناعة ، والزراعة والبناء ، وسلع استهلاكية معمرة (تشمل السيارات) أو واردات غذائية مخصصة للاستهلاك المباشر . وعلى ضوء هذا التركيب السلعي ، فان الأرجح هو أن منشأ هذه الواردات هو في المقام الأول ، الاقتصادات السوقية المتقدمة والبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية . وتوضح المعلومات المتاحة وجود روابط تجارية قليلة بين الأرض المحتلة والبلدان النامية غير العربية . وبوجه عام ، فان امكانيات التجارة بين الأرض المحتلة والأسواق غير العربية سواء عبر الأردن أو عبر مصر يعوقها ارتفاع تكلفة النقل وطول مدة الرحلة ، بالاضافة إلى التقييدات الناشئة عن الاحتلال الاسرائيلي . وكان لهذا أثر ضار على نوعية السلع عندما تصل إلى وجهاتها النهائية . ومن الواضح ، أن زيادة التكلفة وانخفاض النوعية يضران بصادرات الأرض المحتلة القابلة للتلف ، لا سيما في أسواق أوروبا وأمريكا الشمالية ذات المستوى التنافسي العالي .

١ - التجارة مع الاقتصادات السوقية المتقدمة

٢٧٨ - كانت العلاقات التجارية الفلسطينية التي نشأت مؤخرا مع بلدان الجماعة الاقتصادية الأوروبية هي العلاقات المباشرة الوحيدة مع الاقتصادات السوقية المتقدمة . ولم تبذل جهود لتنمية التجارة بين الأرض المحتلة والاقتصادات السوقية المتقدمة الأخرى ، باستثناء تدفقات بعض الواردات إلى الأرض المحتلة ، يفترض أن بعضها على الأقل يأتي من أسواق غير أوروبية . وحتى فيما يتعلق بالتجارة مع بلدان الجماعة الاقتصادية الأوروبية ، فلو لم تتخذ بلدان الجماعة المبادرات الأخيرة لظل حجم وأهمية هذه التدفقات عند المستويات الدنيا التي سادت منذ الاحتلال الاسرائيلي .

(أ) التجارة مع بلدان الجماعة الاقتصادية الأوروبية

٢٧٩ - حتى ١٩٨٨ ، لم يكن يسمح بتوجيه بعض المنتجات الزراعية الفلسطينية الى بلدان الجماعة الاقتصادية الأوروبية إلا من خلال الشركة الاسرائيلية للصادرات الزراعية اغريكسكو ، ومجلس تسويق الحمضيات وفقا لترتيب أعدته الإدارة المدنية . وتمتعت موالح قطاع غزة وحدها بمستوى هام للتصدير في السنوات الأولى للاحتلال ، يعادل ثلث الانتاج في بعض السنوات (١٤٨) . وانخفض هذا التدفق إلى مستويات متدنية جدا ابتداء من ١٩٧٦ وتوقف تماما منذ ١٩٨٣ . وبالمثل ، اقتصرت الصادرات إلى أوروبا على كميات صغيرة من تقاوي البصل (٦٠ طنا سنويا) ، ومن فراولة قطاع غزة (٣٠٠ طن) ، تعادل قرابة ثلث انتاج غزة من هذا النوع من الفواكه . ومؤخرا ، وسعت اغريكسكو أعمالها في الأرض بشراء نحو ٣٠٠ ١ طن من الخضروات من منتجي وادي الأردن ، ومن تعاونية زراعية في قطاع غزة .

Digitized by UNOG Library

٣٨٠ - وتعقد ترتيبات التصدير عادة من خلال اغريكسكو مع المزارعين الأفراد على أساس الحصص بعد أن تكون اغريكسكو قد وقعت عقودا مع الموردين الى أوروبا في إطار خطة اسرائيلية موسمية للانتاج والتسويق (١٤٩) . وعكست الحصص في المقام الاول مصلحة اسرائيل في مراقبة حجم الانتاج الفلسطيني الذي يمكن أن ينافس الصادرات الاسرائيلية منافسة مباشرة ، بالإضافة إلى استخدام الحصص كوسيلة لتشجيع المنتجين على المحافظة على مستويات الجودة . ولا تشمل استراتيجية التسويق التي تتبعها اغريكسكو المنتجين الفلسطينيين إلا كعناصر مكملة للخطة الاسرائيلية ، وكانت المنتجات الفلسطينية حتى الآونة الاخيرة تسوق تحت علامات تجارية اسرائيلية .

٣٨١ - ولما كان المنفذ الوحيد الذي أتيح عادة للمنتجين الفلسطينيين للنفاذ إلى الأسواق الأوروبية هو اغريكسكو وغيرها من الوكالات الاسرائيلية ، لذا كان المنتجون ملزمين ، بوجه عام ، بالعمل من خلال هذه القنوات . ومع ذلك فقد اعترضوا على محاولات هذه الوكالات تمديد الحقوق الاحتكارية التي تتمتع بها في اسرائيل لتشمل الارض الفلسطينية المحتلة . وبالاضافة إلى الآثار السياسية والقانونية لهذه الخطوة ، يعترض المصدرون الفلسطينيون على تخويل تصدير سلعهم إلى مؤسسات أجنبية ذات مصالح وأولويات مختلفة . وانعكس هذا الاختلاف الجوهري في المصالح في مسائل مثل حصص الصادرات ومستويات الاسعار . وتكلفة التسويق والتكاليف العامة ، ومعدلات رفض التالف ، وطريقة سداد أثمان المنتجات المباعة وسرعة السداد ، والاستبعاد من المشاركة في قرارات وأنشطة مؤسسة يفترض أن تمثل المصالح التجارية للمصدرين الفلسطينيين .

٣٨٢ - وكان حجم مشتريات اغريكسكو من الارض المحتلة صغيرا جدا على نحو لا يؤثر على أسعار المحاصيل الرئيسية أو لا يوفر منافذ قابلة للاستمرار وموثوقة للفوائض الفلسطينية المحلية . وكانت الترتيبات التي تحكم هذه المشتريات تقوم على أساس أن الغرض من الصادرات الفلسطينية الى الخارج عبر اسرائيل هو ، في المقام الاول ، سد بعض الفجوات في مزيج الصادرات الاسرائيلية ، وهي فجوات يمكن أن تنشأ نتيجة للانتاج أو لعوائق أخرى تؤثر على الصادرات الاسرائيلية . ولم تقدم هذه الترتيبات سوى حافزا ضئيلا إلى الانتاج الفلسطيني وإلى القدرة على التصدير . وبالإضافة إلى ذلك ، فان استبعاد الفلسطينيين من مختلف الأعمال الخاصة بالصادرات التي تحتكرها اغريكسكو ، يضع المنتجين والمصدرين الفلسطينيين في موقف ضعف شديد في جهودهم للحصول على الخبرة اللازمة للنشاط التسويقي المستقل و/أو للاستفادة من مكاسب التجارة الدولية .

Digitized by UNOG Library

٢٨٣ - فالتسويق المباشر للسلع القابلة للتصدير يستجيب للحاجة الملحة إلى تحقيق الاستفادة المثلى من مكاسب التجارة الخارجية ، ويضمن توزيعها المنصف بين المساهمين . والموقف الذي اتخذته السلطات الاسرائيلية في الماضي بتسويق جزء من انتاج الارض من خلال الوكالات الاسرائيلية والباقي من خلال "الجسور المفتوحة" إلى الاردن يضع قيودا لا مبرر لها على المنتجين الفلسطينيين . وانكار حق التصدير المباشر على المنتجين الفلسطينيين مع منح هذا الحق للمستوطنين الاسرائيليين في الارض المحتلة يشكل ظلما واضحا للمنتجين الفلسطينيين بالمقارنة مع المنتجين الاسرائيليين ، بما فيهم المستوطنون في الارض المحتلة الذين يتمتعون بالإضافة إلى ذلك بفوائد الامتيازات والاعانات والخدمات التي يحرم منها السكان الفلسطينيون الاصليون في الارض المحتلة .

٢٨٤ - وبغية تمكين الارض المحتلة من الاستفادة المباشرة من التجارة مع الجماعة الاقتصادية الاوروبية ، منح مجلس الجماعات الاوروبية ، بناء على اقتراح من لجنة الجماعات في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ تسهيلات تجارية إلى الارض المحتلة تماثل تلك التي تتمتع بها بلدان أخرى في المنطقة في تجارتها مع الجماعة (١٥٠) . واعتمدت الجماعة ترتيبات تعريفية مستقلة تطبق على واردات بلدان الجماعة من المنتجات الناشئة في الارض المحتلة . وتشمل المنتجات التي تتضمنها هذه الترتيبات بعض المحاصيل النقدية الاكثر تحقيقا للربح مثل البصل والطماطم والفلفل والقرع والباذنجان وثمار الحمضيات والشمام . وتخفض الرسوم الجمركية على هذه المنتجات في فترات دخول محددة إلى الجماعة بمعدلات تتراوح بين ٤٠ و٨٠ في المائة . ويمكن استيراد مجموعة من السلع الصناعية الفلسطينية إلى الجماعة الاقتصادية الاوروبية معفاة من الرسوم الجمركية أو من القيود على الكميات .

٢٨٥ - وقد قبلت الجماعة الغرف التجارية في الارض المحتلة بوصفها سلطات مؤهلة لاصدار شهادات المنشأ ولضمان التعاون الإداري اللازم (١٥١) . وطيلة ١٩٨٧ ومعظم ١٩٨٨ ، كانت هناك اتصالات عديدة بين الجماعة والسلطات الاسرائيلية ليمكن شحن الصادرات عبر الاراضي الاسرائيلية ، وهي أكثر طرق التصدير إلى أوروبا اقتصادا وأرسلت مؤخرا بعض شحنات اختبارية من السلع المصنوعة في الارض المحتلة عبر هذا الطريق . ولكن السلطات الاسرائيلية لم تقبل فورا طلبات السماح للمنتجين الزراعيين الفلسطينيين بالوصول المباشر إلى أسواق الجماعة الاقتصادية الاوروبية . ولم تقبل السلطات الاسرائيلية إلا قريبا جدا أن يقوم المنتجون الفلسطينيون بتصدير منتجاتهم الزراعية مباشرة إلى أوروبا عبر اسرائيل دون أن يستخدموا بالضرورة احتكارات التسويق الاسرائيلية . وكررت الجماعة في اتصالاتها مع اسرائيل التاكيد على الاهمية التي تعلقها الجماعة على التنفيذ الفعلي لتدابيرها التجارية بدون وضع أية عقبات ادارية أو غير ادارية أمام المصدرين الفلسطينيين .

Digitized by UNISPAL Library

٢٨٦ - واحتجت السلطات الاسرائيلية بأنها ينبغي أن تكون قادرة على تنسيق الصادرات الفلسطينية إلى أوروبا لضمان ألا تواجه صادراتها هي إلى هذه الأسواق منافسة من المنتجات الفلسطينية المماثلة . ونص الاتفاق الأصلي بين اسرائيل ولجنة الجماعة الاقتصادية الاوروبية في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ على مرور صادرات فلسطينية مباشرة عبر اسرائيل وفقا لترتيبات توضع فيما بعد في صدد شهادات المنشأ ، ولصائق المواصفات ومراقبة الصحة النباتية ، ومراقبة الجودة ، والاجراءات الجمركية . وكما نص الاتفاق على أن تتاح للمنتجين والمصدرين الفلسطينيين "حرية التفاوض وإقامة علاقات مباشرة مع المشترين في سوق الجماعة الاقتصادية الاوروبية من أجل تقدم المصالح التجارية للمنتجين العرب ..." (١٥٢) إلا أن التطورات في أوائل ١٩٨٨ أوضحت أن السلطات الاسرائيلية لا تمنح تراخيص تصدير خلال فترة مقبولة ، وأشير إلى أن المزارعين والمصدرين الفلسطينيين أعربوا عن الشكوى من مواصلة التدخل الإسرائيلي في النقل والتسويق (١٥٣) . وأزيلت هذه التعقيدات الإدارية فيما بعد ، حسبما أكدت السلطات الإسرائيلية في مذكرة مؤرخة في آذار/مارس ١٩٨٨ حددت شروط إجراء الصادرات مع أوروبا (١٥٤) . وأوضحت اللجنة الوزارية الاسرائيلية التي أنشئت بغية حل المسائل التي تؤثر على التصدير المباشر إلى أوروبا ، الترتيبات التي ستتبع . وفي تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ ، وقعت هذه اللجنة اتفاقا مع مؤسستين فلسطينيتين لتصدير الفواكه والخضروات الفلسطينية مباشرة إلى بلدان الجماعة الاقتصادية الاوروبية .

٢٨٧ - وبناء على ذلك اتخذت الترتيبات لأن يضع المزارعون الفلسطينيون قبل كل موسم زراعي ، خطة موسمية لمحاصيل التصدير المتوقعة من أجل الاتفاق عليها مع وزارة الزراعة الإسرائيلية . وفسر هذا التنسيق ضمن إطار خطة موسمية على أنه ضروري من أجل "أن تؤخذ في الاعتبار المنافذ التسويقية للإنتاج كله" ، "فالمناطق المخصصة للمحاصيل ينبغي أن تخطط وفقاً للطلب المحلي ، وللفرص المتاحة للصادرات إلى البلدان العربية وإلى الأسواق الأوروبية المحلية" (١٥٥) . وعلى أساس هذا الاتفاق ، يطلب المزارعون تصريح تصدير من الإدارة المدنية قبل موسم التصدير بالنسبة لكل شحنة من الانتاج الزراعي . وينبغي أن يتضمن الطلب معلومات عن نوع المنتج وكميته ووجهته ومشتريه . وينص اتفاق تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ على أن "يمنح تصريح التصدير على وجه السرعة (خلال يوم - يومين) بدون تأخير أو رفض إذا كان الطلب متفقاً مع الخطة الموسمية" . وبالإضافة إلى إمكانية التعاقد مع اغريكسكو أو مع مجلس تسويق الحمضيات ، يمكن للمزارعين الفلسطينيين "أن يحصلوا على أساس تجاري على خدمات مؤسسات التسويق وبناء على اتفاق متبادل بشأن طريقة إجراء الصفقة" (١٥٦) . كما جرت تغطية جوانب أخرى من الإجراءات الخاصة بالصادرات هي التفتيش على صحة النباتات ، ومراقبة الصحة النباتية (وتقوم بها إسرائيل ولجنة الجماعة الاقتصادية الأوروبية) ، والتفتيش الخاص بالأمن . أما جميع الترتيبات التقنية الأخرى ، بما في ذلك الاتفاقات التجارية والنقل فهي من

Digitized by UNBISLibrary

مسؤولية المزارعين . كما ينبغي أن تتضمن العلامات التجارية وبطاقات التعريف اسم المكان الذي جاءت المنتجات منه (أي البلدة أو المنطقة في الأرض المحتلة) . ويتعين إعادة النظر في هذه الترتيبات بعد أول موسم للتصدير "بغية مواصلة ضمان حرية التجارة والحيلولة دون حدوث اضطرابات سوقية لجميع المصدرين" .

٢٨٨ - وكان مصدرو حمضيات قطاع غزة هم أول المستفيدين من هذا التقدم الهام في آفاق التصدير الفلسطينية . ففي صيف ١٩٨٨ ، أبرم أول اتفاق للتصدير المباشر بين المنتجين الفلسطينيين والمستوردين الأوروبيين ، وأعقبه في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨ اتفاق بين المزارعين والسلطات الإسرائيلية (١٥٧) . وشمل اتفاق الصادرات خمسة مصدرين رئيسيين من قطاع غزة وخمسة موردين من هولندا ، والمملكة المتحدة ، والدنمرك ، وجمهورية ألمانيا الاتحادية . ويتعلق الاتفاق بكمية يبلغ مجموعها ٠٠٠ ١٦ طن من الليمون الهندي (الجريب فروت) والبرتقال تنقل على ثلاث شحنات بين ١٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨ و نيسان/ابريل ١٩٨٩ عبر ميناء أشدود الإسرائيلي . ويتم تسويق الحمضيات تحت الاسم التجاري GAZA TOP . وينص الاتفاق على أن يسلم المزارعون "فوب" في أشدود ، بينما يقوم المستوردون بترتيبات المناولة في الميناء وعمليات التحميل ، وكذلك تأجير السفن . واتفق أيضاً على أن يقدم المستوردون الأوروبيون التمويل وصناديق الورق المقوى اللازمة للتسليم المتفق عليه ، على أن تخصم كلفة ذلك من ثمن المبيعات . وفيما بعد ، قدمت لجنة تنظيم صادرات الحمضيات في قطاع غزة طلباً رسمياً إلى الإدارة المدنية لإصدار ترخيص تصدير لها . ومنح هذا الترخيص فيما بعد (١٥٨) وفي أواخر ١٩٨٨ ، غادرت غزة ، أول شحنة منذ أكثر من عشرين عاماً ، من الليمون الهندي من قطاع غزة تسوق مباشرة في بلدان الجماعة الاقتصادية الأوروبية تحت اسم تجاري فلسطيني . ومنذ إصدار أول ترخيص تصدير ، تفاوض مصدرون فلسطينيون آخرون بشأن عقد مماثل يقوم بموجبه اتحاد التعاونيات الزراعية بتصدير خضروات من وادي الأردن ، وقدموا طلبات للحصول على تراخيص التصدير المناسبة (١٥٩) .

(ب) التجارة مع اقتصادات سوقية متقدمة أخرى

٢٨٩ - لا تستفيد الأرض المحتلة حالياً من أية علاقات تجارية هامة مع اقتصادات سوقية متقدمة أخرى . فلا توجد جوانب للسياسات العامة التجارية أو للظروف السوقية في هذه البلدان يمكن أن تعمل لصالح أو ضد ترويج الصادرات الفلسطينية في هذه الأسواق ، غير أنه يحتمل أن يكون لبعض العوامل تأثير على تجارة الصادرات الفلسطينية مع الولايات المتحدة الأمريكية .

٢٩٠ - فاتفاق منطقة التجارة الحرة الذي أبرم مؤخراً بين إسرائيل والولايات المتحدة لا يشمل الأرض الفلسطينية المحتلة . بيد أن المستوطنات الإسرائيلية في الأرض المحتلة تستطيع الاستفادة من أحكام منطقة التجارة الحرة ، إذ أن الصادرات

Digitized by UNOG Library

من هذه المستوطنات تعتبر بمثابة صادرات إسرائيلية المنشأ . ومن ثم ، يتعين على المصدرين الفلسطينيين أن يدفعوا تعريفات عن صادراتهم تزيد بنسبة خمسين في المائة على التعريفات المفروضة على السلع الإسرائيلية ، مما يضع المنتجين الفلسطينيين في مركز ضعيف . وهناك جانب آخر لهذا الاتفاق يمكن أن ينجم تأثير غير مباشر على أنماط الانتاج الفلسطينية هو احتمال إعادة هيكلة الصناعة الإسرائيلية والانماط التجارية وفقاً للشروط الجديدة التي تتطلبها منطقة التجارة الحرة . ونظراً للروابط القائمة بين القطاعين الإنتاجيين الإسرائيلي والفلسطيني ، فقد يواجه القطاع الاخير مشاكل في إعادة وجهته وفقا للظروف الجديدة .

٢٩١ - ولكن هناك دلائل على أنه قد تكون هناك منافذ جديدة للعلاقات التجارية بين الولايات المتحدة والأرض المحتلة . فقد أوردت التقارير أن الإدارة الجمركية في الولايات المتحدة اعترفت بالأرض المحتلة كمصدر تصدير شرعي في أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ (١٦٠) . وإذا رغب مصدر فلسطيني في التصدير إلى الولايات المتحدة الآن ، "فإنه يستطيع ، من الناحية النظرية ، أن يبيع سلعه هناك ، ولو أن هذا قد يكون مشكلة ، لأن إدارة جمارك الولايات المتحدة تشترط منذ العام الماضي ، أن تحمل جميع هذه السلع لصيقة التعريف التالية (صنع في الضفة الغربية (أو "غزة") المحتلة من إسرائيل) . وليس من الواضح ما إذا كانت إسرائيل ستسمح بخروج صادرات تحمل ما تعتبره بطاقة تعريف غير دقيقة" (١٦١) . وأبلغ مؤخرا أن مصرف الولايات المتحدة للتصدير - الاستيراد وافق على مبدأ تمويل التدفقات التجارية بين الولايات المتحدة والأرض المحتلة بافتراض الوصول إلى الموافقة السياسية اللازمة (١٦٢) . وتتيح هذه التطورات إمكانيات هامة وحقيقية لبحث ترويج الصادرات الفلسطينية في الولايات المتحدة وغيرها من الاقتصادات السوقية المتقدمة . وتحتاج الجوانب التنفيذية والعملية لهذه التطورات ، بما في ذلك النقل والقدرة على المنافسة إلى بحث مدقق فيما يتعلق بالسلع الزراعية والسلع الصناعية على السواء .

٣- التجارة مع البلدان الاشتراكية

٢٩٢ - حسبما أشرنا ، كانت البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية أحد الأسواق التقليدية غير العربية للصادرات الفلسطينية . وكانت صادرات قطاع غزة والحمضيات في المقام الأول ، تتجه إلى هذه الاسواق منذ ١٩٤٨ . وهبط مجموع الصادرات السلعية الزراعية من غزة إلى البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية خلال فترة الاحتلال من ٠٠٠ ٦٢ طن في ١٩٧٦ الى ٤٠٠ ١٩ طن في ١٩٨٦ (١٦٣) . وهبطت صادرات الحمضيات وحدها من ٠٠٠ ٥٢ طن في ١٩٧٤ - ١٩٧٥ الى ٩٠٠ ٩ طن في ١٩٨٦ - ١٩٨٧ ، ويحتمل حدوث هبوط آخر في موسم ١٩٨٧ - ١٩٨٨ نتيجة لعوامل تتصل بالانتفاضة الفلسطينية (١٦٤) . وبينما كان نصيب سوق بلدان أوروبا الشرقية في صادرات قطاع غزة يبلغ نحو ٥٦ في المائة في ١٩٦٧ - ١٩٦٨ ، هبط هذا النصيب الى أقل من ١٥ في المائة في ١٩٨٦ (١٦٥) .

Digitized by UNOG Library

٢٩٣ - ويتركز معظم التفسيرات لهذا النصيب الآخذ في التناقص لأسواق أوروبا الشرقية في صادرات حمضيات قطاع غزة (وغيرها من الفواكه والخضروات) على ظروف تجارة المقايضة التي تسود في معظم هذه التدفقات التجارية . ففي مقابل الصادرات من ثمار الحمضيات وغيرها من السلع إلى بلدان أوروبا الشرقية ، تسدد الاثمان عادة الى المصدرين الفلسطينيين عينا على أساس المقايضة . وتتضمنت هذه المدفوعات في الماضي الآلات الزراعية والمركبات والأدوات ، وبعض الأغذية الطازجة والمواشي ، وسلعا استهلاكية ورأسمالية أيضا . ولئن كان هذا الأسلوب أتاح استيراد بعض الواردات المرغوبة في الأرض المحتلة ، فان هذه الترتيبات لا تحقق أي تحسن خاص في وضع ميزان المدفوعات الفلسطيني . وضرورة دخول هذه الواردات إلى الأرض المحتلة عبر الموانئ الاسرائيلية يحرمها تلقائيا من فائدتها للتصدير (كمواد خام أو كمعدات تجهيز صناعي) إلى الأسواق العربية في آخر الأمر . كما أن السلع المعنية لا تكون مناسبة دائما أو لا تكون محل طلب محلي ، اذا تركنا جانبا إمكانية حدوث بعض الخسائر الفعلية نتيجة هذه الشروط التجارية ، نظرا لتيسر مصادر أخرى (بما في ذلك اسرائيل) للحصول على هذه السلع بأسعار أقل .

٣ - التجارة مع البلدان النامية

٢٩٤ - لا توجد حتى اليوم سوى علاقات تجارية نشطة قليلة بين الأرض الفلسطينية المحتلة والبلدان النامية غير العربية . والاستثناء الوحيد لهذا هو الصادرات الثابتة من الحمضيات الفلسطينية والفواكه الأخرى إلى جمهورية إيران الاسلامية ويوغوسلافيا . وقد توقف تدفق المنتجات إلى سوق البلد الأول منذ ١٩٨٠ . وبغية التشجيع على تحقيق تحسين في العلاقات التجارية في الأرض المحتلة مع البلدان النامية ، اتخذت مؤخرا خطوة دعم هامة في الاجتماع الوزاري بشأن النظام الشامل للأفضليات التجارية بين البلدان النامية الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ (١٦٦) . ويدعو القرار الذي اعتمد في هذا الاجتماع الى منح امتيازات تجارية وتدابير تفضيلية محددة للصادرات الفلسطينية ، كتدبير خاص من أجل مساعدة الشعب الفلسطيني على أساس عدم المعاملة بالمثل حتى إنهاء الاحتلال الاسرائيلي . ويدعو القرار أيضا إلى معاملة الصادرات والواردات الفلسطينية عبر الموانئ ونقط الخروج والدخول المجاورة على أساس أنها صادرات أو واردات مرور عابر .

٤ - الاجراءات التي اتخذها المجتمع الدولي

٢٩٥ - اعتمد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته السابعة ، ادراكا منه للأحوال الاقتصادية المتردية في الأرض الفلسطينية المحتلة بصفة عامة وفي قطاعها التجاري بصفة خاصة ، القرار ١٦٩ (د -٧) (١٦٧) . ورحب المؤتمر في القرار ، في جملة أمور ، بمقرر الجماعة الاقتصادية الأوروبية بمنح السلع والمنتجات الفلسطينية إمكانية الوصول على أساس تفضيلي إلى أسواقها استنادا إلى شهادة منشأ فلسطينية .

Digitized by UNOG Library

وحث جميع الدول على تسهيل وصول السلع والمنتجات الفلسطينية إلى أسواقها وعلى مواصلة تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني لتمكينه من تنمية اقتصاده ، بما فيه قطاع التجارة ، دون تدخل من الاحتلال (١٦٨) .

٢٩٦ - واعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة مؤخرا قرارا بشأن "تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني" (١٦٩) يدعو ، في جملة أمور ، إلى معاملة الصادرات والواردات الفلسطينية التي تمر عبر الموانئ ونقاط الخروج والدخول المجاورة على أساس المرور العابر . ودعا القرار إلى منح تسهيلات تجارية وتدابير تفضيلية محددة للصادرات الفلسطينية على أساس شهادات المنشأ التي تصدرها الهيئات الفلسطينية التي تعينها منظمة التحرير الفلسطينية . وقررت الجمعية العامة أيضا أن تقدم إلى الأرض الفلسطينية المحتلة نفس المعاملة التفضيلية التي تمنحها لأقل البلدان نموا حتى انهاء الاحتلال الاسرائيلي وتحقيق الشعب الفلسطيني لسيطرته الكاملة على اقتصاده الوطني دون تدخل خارجي .

Digitized by UNCC Library

الفصل الرابع

امكانات تنمية قطاع التجارة الخارجية الفلسطينية

ألف - آفاق تنمية التجارة الفلسطينية

٢٩٧ - تضمنت الفصول السابقة دراسة تفصيلية عن سمات قطاع التجارة الخارجية الفلسطينية وطريقة عمله في ظل الاحتلال الاسرائيلي والآثار التي تمارسها مختلف العناصر في سياق البيئة الاقتصادية الاقليمية . ويستكشف هذا الفصل بعض جوانب امكانات النمو التي تبدو في أهم فروع الانتاج الفلسطينية ، والتي يمكن اذا لقيت التشجيع أن تعزز فرص تحسين أداء التجارة الخارجية .

١ - امكانات التحسن في مجالات المشاكل

٢٩٨ - من الواضح أن قدرة الارض الفلسطينية المحتلة على مواصلة نموها وعلى التبادل التجاري المثمر مع بلدان أخرى تتعرض لتهديد متزايد بسبب سيطرة مجموعة من الضغوط المؤسسية والمادية والاجرائية وغيرها من الضغوط التي يرتبط معظمها بما يزيد عن ٢١ سنة من الاحتلال العسكري . ورغم أن اقتصاد الارض الفلسطينية المحتلة قد أظهر قدرا من النمو في بعض الفروع الانتاجية فقد تحقق ذلك في كثير من الاحيان بطريقة عشوائية وفي ظل ضغوط شديدة . ويجب مواجهة هذه الضغوط إذا أريد أن تتاح الفرصة لقطاع التجارة الفلسطينية الخارجية لاداء دوره المركزي في توليد وتوجيه امكانات النمو في الاقتصاد . ومن بين المجالات والقضايا الكبرى التي ينبغي لسياسات دعم التجارة أن تعالجها ما يلي:

- قاعدة الموارد الضيقة في الارض المحتلة وما يواجهها من تهديد متزايد ؛
- ضعف قطاعات الانتاج الكبرى والتضارب فيها ؛
- تخلف الهياكل الاساسية التجارية وما يتصل بها من هياكل أخرى وعدم كفاية مرافق التنظيم والتخطيط ؛
- التبعية المفروضة التي تمارسها اسرائيل والتي تؤثر تأثيرا شاملا على الاداء التجاري للارض المحتلة وعلى هيكل ميزان مدفوعات الارض المحتلة واتجاهه ؛
- عدم وجود أنظمة تجارية محلية وما يتبع ذلك من زيادة تعرض الاقتصاد الوطني ؛
- الآثار العامة على الاقتصاد نتيجة عدم الاستقرار وعدم القدرة على التنبؤ المرتبطين بالاحتلال العسكري الأجنبي المتعثر لفترة طويلة .

٢٩٩ - ومن المستصوب في معالجة هذه القضايا أن يتمكن قطاع التجارة في الارض الفلسطينية المحتلة من الانتقال من حالة رد الفعل والنشاط الهامشي التي اتسم بها

Digitized by UNCTAD Library

أداؤه الى نمط أكثر قوة ونشاطا . وهذا الأمر مطلوب في ضوء أهمية التجارة بوصفها "شريان الحياة" في الارض المحتلة التي يتجمع الاحتلال والواقع الجغرافي المادي وسياسات الإهمال والتبعية المفروضة لفرض حصار فعلي عليها . ومن الاهمية بقدر متساوٍ أن يظهر هذا القطاع بوصفه عنصرا فعالا في مقدمة جهود تنمية الاقتصاد الفلسطيني بما يحقق دوره الكامن كحافز على النمو . وفي حين أن توسيع التجارة لا يمكن اعتباره حلا شاملا للمشاكل التي تحيط بالاقتصاد الفلسطيني فانه عنصر لا غنى عنه في أي جهد واسع لتعزيز التنمية الاقتصادية الفلسطينية .

٣٠٠ - ولذلك يستند تحسين أداء قطاع التجارة الخارجية الفلسطينية إلى جملة أمور منها تخفيف حدة المشاكل التي ينفرد بها هذا القطاع وكذلك إزالة الضغوط المتصلة في قطاعات أخرى من الاقتصاد . وفي الوقت نفسه يجب أن تكون السياسات والتدابير الموجهة نحو تطوير قطاع التجارة الخارجية نابعة من امكانات ذلك القطاع ذاته سواء كانت امكانات واضحة أو غير مطروقة حتى الآن . وهذا النهج المزدوج ، أي إزالة العقبات وفي الوقت نفسه التأكيد على الامكانات وتوسيعها ، ينطبق بنفس القدر على تحسين أداء التجارة الخارجية وتطوير الاقتصاد برمته . والواقع أن صياغة أهداف ووسائل متكاملة ومتناسقة ومتزامنة على الصعيد القطاعي وصعيد الاقتصاد كله في وقت واحد هو عنصر ضروري وعاجل في الجهود المبذولة لتحقيق الامكانات الاقتصادية الفلسطينية .

٣٠١ - وعملية تعيين "امكانات النمو الاقتصادية" بالاشارة إلى التجارة هي في وقت واحد جزء من الجهود العاجلة لمعالجة مجالات المشاكل التي تعوق تحقيق هذه الامكانات ومدخل لتعريف السياسات اللازمة للمساعدة على التنمية الأطول أجلا لهذا القطاع وللاقتصاد . والإطار الإشاري الشامل لطريق الارض المحتلة إلى النمو استنادا إلى التجارة يسعى إلى صياغة واستغلال امكانات الاقتصاد لتحقيق عدد من الافضليات السياسية المحددة . وهذه تشمل في جملة أمور ترشيد الانتاج واعادة بنائه وتوسيع تجارة الصادرات وتنويعها وترشيد الاستيراد واستبدال الواردات بمنتجات بديلة والتنظيم الاقتصادي الفعال من خلال عناصر محلية ذات سلطة . وهناك أيضا امكانية كبيرة لما يمكن أن يسمى "استبدال أسواق الصادرات" ويشمل إعادة توجيه تجارة الصادرات الفلسطينية إلى الاسواق التقليدية والجديدة . واتباع مثل هذا الطريق يمكن أن يؤثر تأثيرا حسنا على دعم ترشيد الانتاج وتحسين الحالة الخطرة لميزان المدفوعات وعندما يقترن توسيع تجارة الصادرات بإعادة الهيكلة المطلوبة في عناصر الواردات ومصادرها وبحفز الانتاج والاسواق المحلية (مع ما ينجم عن ذلك من تخفيض في الاهمية النسبية للصفقات الاقتصادية مع اسرائيل) فإن ذلك يمكن أن يحفز الاقتصاد عموما وخاصة من خلال استيعاب قوة العمل المحلية في القطاعات الانتاجية .

٢٧٥١ب
Digitized by Arabic Digital Library

٣٠٢ - ومع أن توسيع تجارة السلع وتنويعها هو فيما يبدو النهج المنطقي والممكن في ضوء الثروات المتاحة والحاجة إلى تعزيز الطاقة الانتاجية المحلية فليس من الضروري أن يكون هذا النهج هو النهج الوحيد المتاح لتحسين الاداء الاقتصادي من خلال التجارة . فهناك سبل أخرى يمكن بل وينبغي التفكير فيها بما في ذلك المجالات المختلفة ذات الامكانات من ناحية ترشيد الواردات والاستعاضة عنها وكذلك الفرص المتاحة لزيادة التجارة في الخدمات . وبناء على ذلك فان الجهود المبذولة لانعاش وإعادة تشكيل قطاع السياحة الفلسطينية الخامد بمعناه الاوسع بما يشمل الخدمات السياحية والسلع السياحية والمصنوعات اليدوية ينبغي أن يلقى نفس القدر من الاهتمام الذي يأخذه انتاج وتصدير السلع . فهذان المجالان يضمان مصادر حقيقية قابلة للتنمية وأثبتا في حالة بعض البنود أنهما مصدرا جذابا ومربحا للصادرات الفلسطينية . ويبدو للوهلة الاولى انهما يوفران روابط مفيدة من ناحية توليد العمالة وتحقيق المزايا لميزان المدفوعات وتطوير المهارات والتنمية التكنولوجية وفرص الاستثمار وما الى ذلك . وعلى الرغم من ذلك فان التنمية الناجحة لأي قطاع للخدمات مثل السياحة ، حتى وان حدث ذلك في ظروف أقل سوءا من الظروف السائدة في الوقت الحاضر ، يتطلب اهتماما كبيرا بمجموعة متشابكة من الخدمات المرتبطة (النقل والاتصالات والمطاعم والترفيه والخدمات المالية) وكذلك الصناعات اليدوية التي تتمتع فيها الارض المحتلة بميزة واضحة على وجه خاص . ويتطلب ذلك أيضا مهارات وموارد ليست بهذا القدر من الوضوح وربما تكون أكثر ندرة عن تلك المتاحة في الارض المحتلة في صدد الانتاج الزراعي وتصدير المنتجات الزراعية .

٣٠٣ - وفي ميدان آخر من الخدمات أي العمال يفخر الشعب الفلسطيني بمجموعة هائلة من الموارد البشرية تتجسد في القوة الضخمة من العمالة المغتربة وتجمع للأيدي العاملة المحلية (بما في ذلك العناصر غير المطروقة مثل قوة العمل النسائية وعدد متزايد من خريجي الجامعات والمهنيين) وفي عشرات الالاف من الفلسطينيين الذين يعملون بالفعل في اسرائيل . ووردت أعلاه مناقشة كاملة لاخطار زيادة التبعية على تصدير خدمات العمالة ، وفي هذه الحالة هناك حجة قوية تؤيد إعادة توجيه هذا المصدر إلى الاقتصاد المحلي وتخفيض الاعتماد عليه كعنصر قابل للتصدير لتوليد الدخل . وبناء عليه يمكن القول بأنه في حين لا ينبغي إهمال إمكانات قطاعات التصدير غير السلعية فليس من الضروري أن يكون ذلك على حساب فروع التصدير السلعية . واستغلال الامكانات المحلية للاستعاضة عن الواردات بقدر ما تسمح به اعتبارات وفورات النقد الاجنبي والتجارة الحرة والمصادر الطبيعية والميزة المقارنة ، يمكن أن يستكمل جهدا إنمائيا يعتمد على تصدير السلع .

Digitized by UNOG Library

٣ - امكانات تحقيق التكامل الاقليمي وتحسين الاستفادة من الموارد الطبيعية من خلال التجارة

٣٠٤ - من المؤكد أن الأرض المحتلة ظلت دائما جزءا من بيئة اقتصادية اقليمية توفر فرص هامة لتوسيع التجارة ، رغم القيود والاختناقات التي نشأت من خلال الاحتلال . ومع أنه لم يتم استكشاف أو استغلال هذه الفرص تماما فإن جوانب التكامل هذه ومسارات التجارة الثابتة والاجراءات القائمة هي بعينها ما يوفر أساسا قويا لتنمية الامكانات الفلسطينية في الانتاج/التجارة .

٣٠٥ - وأوجه التكامل التي تتيح فوائد متبادلة تشاهد في صدد صادرات السلع الفلسطينية إلى الأردن وغيرها من الأسواق العربية والاقليمية . وهناك عنصر هام يؤثر على هذه العلاقات التجارية وهذا العنصر يتعلق بأوجه التشابه بين الاقتصاد الفلسطيني والاقتصادات العربية المجاورة من ناحية هيكل الناتج المحلي وتشكيله ومستويات الدخل وأنماط الاستهلاك والادخار والامكانات التجارية . وبعكس العوامل التي تحرك العلاقات الاقتصادية الفلسطينية الاسرائيلية في الوقت الحاضر فان هذه السمات توفر حوافز قوية لتعيين جوانب التكامل الاقليمية واقامتها إلى جانب تدابير السياسة المطلوبة لتحقيق التنسيق .

٣٠٦ - وفي الوقت الحاضر ينشأ التكامل من حيث أن بعض الصادرات الفلسطينية تأخذ الأسبقية على غيرها في مجموعة الصادرات بسبب عناصر النقص في الانتاج في الأسواق الاقليمية (في حالة سلع مثل الزيتون والحمضيات وغيرها من الفواكه) والتخصص الفلسطيني في انتاجها (وخاصة زيت الزيتون والصابون وبعض الحمضيات) ووجود مكان تاريخي للصادرات الفلسطينية في الأسواق التقليدية . وقد كان من العسير تحديد امكانات التكامل الأخرى منذ عام ١٩٦٧ بسبب آثار الاحتلال وبسبب الضغوط المادية والادارية أو بسبب التشابه في الموارد الطبيعية بين الأرض المحتلة والاقتصادات العربية مما أدى إلى أنماط متشابهة من الانتاج والتجارة . وينطبق ذلك بصفة خاصة في صدد المشاريع المشتركة الفلسطينية العربية الممكنة و/أو مشاريع التعاقد من الباطن في ميادين الخدمات (السياحة والتأمين والنقل والتجارة) وبعض الصناعات الخفيفة وكذلك في مواد البناء . أما في الزراعة فيستطيع المزارعون عادة الاعتماد على التكامل القائم لوضع خططهم للمستقبل على الرغم من التغيرات في ظروف الطلب في الأسواق العربية . فالأسعار في كثير من الحالات أفضل منها في الأسواق المحلية أو الاسرائيلية ويمكن أن تكون حافزا هاما على التصدير عبر الجسور .

٣٠٧ - وهناك بعض الجوانب في الموارد الطبيعية توفر امكانات كبيرة نسبيا لنمو الصادرات ولكنها لم تستغل تماما بعد . فعلى سبيل المثال كان من أثر درجات الحرارة

Digitized by UNOG Library

المرتفعة نسبيا في وادي نهر الاردن أثناء شهور الشتاء أن جعلت تلك المنطقة مناسبة لانتاج الخضروات والفواكه في غير موسمها . وأدت الظروف المناخية المختلفة والمساحات الواسعة من الاراضي المناسبة وتراكم درجة ملحوظة من الخبرة التقنية في زراعة الاعناب إلى امكانية انتاج كميات كبيرة من الاعناب للتجهيز المحلي أو للتصدير . والكميات الكبيرة إلى حد معقول من المعروض من الزيتون والحمضيات توفر فرصة جذابة للبدء في الصناعات الزراعية مع امكانات سوقية محليا وخارجيا على السواء . وتم مؤخرا تعيين مصادر جديدة لأحجار البناء والصخور الرخامية من نوعية جيدة بكميات كبيرة وفي عدد من المواقع وهي أيضا ذات امكانات كبيرة للتسويق محليا وتصديريا . وفي منتصف السبعينات أكدت الدراسات الجيولوجية ودراسات الجدوى لإنشاء مصنع للاسمنت في الضفة الغربية وجود الصخور والتربة من نوعية جيدة وبكميات وفيرة نسبيا مما يناسب انتاج الاسمنت . وتتمتع الضفة الغربية بساحل طوله ١٤٥ كيلومترا على البحر الميت وقد حرم الصناعيون الفلسطينيون حتى الآن من فرصة استغلال المصادر الهامة في المنطقة من الفوسفات وغيرها من الموارد الكيميائية والمعدنية لامكان التوسع في صناعات البلاستيك والصناعات الكيميائية .

٣٠٨ - والاختلافات في الموارد الطبيعية والهيكل الاقتصادي بين الضفة الغربية وقطاع غزة توفر مجالا مثمرا محتملا لتجميع الجهود من أجل تقوية أنماط التجارة الداخلية والخارجية . فأوجه التشابه في بعض القطاعات الانتاجية تشير إلى امكانية تحقيق المزايا النسبية في الارض المحتلة ككل من خلال تخصص كل منطقة في انتاج بنود مختلفة (مثل خضروات الضفة الغربية وحمضيات قطاع غزة الخ) وفي حين أن هذا تقسيم للعمل يوجد بالفعل إلى حد ما فانه لم يلق التشجيع أو الترشيد إلى الحد الاقصى . وزيادة تبادل السلع والخدمات بين المنطقتين واقتران ذلك بالتخصص التكميلي في التصدير يمكن أن يشجع على تحقيق توزيع أرشد للموارد وتحقيق وفورات حجم مفيدة في الانتاج والاستهلاك . ولكن العقبات الجغرافية والإدارية في ظل الاحتلال جعلت التبادل في السلع الزراعية يقل الى أدنى حد واتجهت روابط التجارة الخارجية إلى اسرائيل والاسواق العربية كل على حدة .

باء - توسيع التجارة في منتجات المزارع

٣٠٩ - أدى ضياع واضطراب الاسواق التي يباع فيها ناتج المزارع الفلسطينية إلى تخفيض في المساحة المزروعة وانخفاض في قوة العمل الزراعية وكذلك زيادة حدة الاعتماد على اسرائيل من أجل الحصول على الامدادات الغذائية . وتطوير التجارة الزراعية يتطلب إعادة توجيه كبرى في أنماط الانتاج وإعادة هيكلة معدلات التبادل التجاري الحالية بين الارض المحتلة وشركائها التجاريين الكبار وخاصة اسرائيل . وبالإضافة إلى ذلك يمكن بذل جهود أكثر فعالية في ميدان الصناعات الزراعية .

Digitized by UNOG Library

١ - تنويع أنماط المحاصيل وتوسيع الصادرات

٣١٠ - يشير الاعتماد على المحاصيل النقدية الموجهة نحو التصدير أيضا مخاطر كامنة جدية للأمن الغذائي في الأرض المحتلة نظرا لاستمرار الاعتماد على الأغذية المستوردة من اسرائيل . والاجراءات التأديبية الاخيرة (مثل حصار القرى والمدن والمخيمات لمنع الأغذية والامدادات) التي اتخذتها السلطات الاسرائيلية منذ الانتفاضة الفلسطينية تبرز الآثار المعاكسة الناجمة عن الاعتماد المفرط على اسرائيل للحصول على المواد الغذائية الاساسية والاستراتيجية . ولذلك يمح النظر في البدء في عملية من التنويع التدريجي والمتوازن لأنماط الزراعة . ويمكن أن يشجع هذا الطريق أيضا على احداث انخفاض هام في حجم كثير من المنتجات التي تستورد حاليا بكميات كبيرة بما فيها بنود مثل القمح والبطاطس والجزر والتفاح والكاكي .

٣١١ - وتعرض الفقرات التالية بايجاز بعض التعديلات الممكنة في أنماط الزراعة . ومن الاهمية التأكيد على ان التقييم النهائي لأمثل مجموعة من المحاصيل سيتعين ان يستند الى خطة اختبار متماسكة يجريها باحثون مؤهلون . وبالاضافة الى ذلك فان التحول الى أنماط جديدة من الزراعة قد يستتبع مصروفات رأسمالية كبيرة وهي ليست في المتناول . وتقوم الحاجة الى مساعدة دولية لتوفير المدخلات التكنولوجية والتمويل وهي أمور جوهرية لأي خطة فعالة لتنويع المحاصيل .

٣١٢ - وفي صدد الحبوب والأغذية الشائعة التي ترد امداداتها في الوقت الحاضر أساسا من خلال الاستيراد فيمكن توسيع انتاج القمح سواء في الأرض الهامشية أو في بعض المساحات المزروعة الآن بمحاصيل مثل الشمام والبطيخ التي تواجه فوائض محلية متزايدة واختناقات في التسويق . ومن المرجح ان زراعة القمح في الضفة الغربية يمكن ان تكون أكثر ربحية عن بعض المحاصيل البديلة التي تزرع الآن على نطاق واسع . وبالمثل فان الأرض المحتلة يمكن أن تستفيد من زيادة الانتاج من بعض المحاصيل الرئيسية مثل العدس والحمص اللذان يتمتعان بطلب محلي كبير نسبيا . وانكمش انتاج هذه السلع الاساسية بسبب التحول الى المحاصيل النقدية مقترنا بالضغط على الاراضي الهامشية المناسبة المروية بالمطر نتيجة المصادرة الاسرائيلية . ويمكن تيسير هذا التوسع في الناتج بتطبيق تكنولوجيات جديدة ملائمة في مراحل مختلفة من عمليات الزراعة والحصاد . ولا يشكل توفر الأرض والقوى العاملة أي مشكلة في هذا الصدد .

٣١٣ - وفي الوقت نفسه يوجد مجال للتوسع المستمر في زراعة الزيتون في الضفة الغربية . اذ يظل زيت الزيتون والزيتون المخلل من بين أهم الأغذية الاساسية ويمكن السيطرة على الفوائض في هذين البندين وتخزينهما لفترات طويلة ممكن وجذاب الى حد كبير من أجل مواجهة الطوارئ مثل الحصار المفروض أثناء الانتفاضة لمنع الأغذية . والتوسع في زراعة الزيتون وخاصة في الأرض الجبلية ذات الانتاجية التبادلية الهامشية

Digitized by UNOG Library

يشكل أيضا طريقة عملية وفعالة للاحتفاظ بالأرض في مواجهة تدابير وتهديدات المصادرة المستمرة . وعلى الرغم من ذلك فان أي توسع في هذا المحصول يجب تنفيذه بحذر كي يجري تحديد فرص الأسواق الجديدة والحصول عليها بالتوازي مع التوسع في الناتج .

٣١٤ - ويتم تخليل ٠٠٠ ٨ - ٠٠٠ ١٠ طن من محصول الزيتون سنويا في المتوسط (انظر ادناه ، ٢ (ج)) أما باقي الناتج الذي يساوي في بعض السنوات ما يزيد عن ٠٠٠ ١٠٠ طن فيستخدم لأغراض استخراج الزيت . وقد ظل ناتج الزيت المحلي يزداد بانتظام بسبب التوسع في مساحة البساتين على الرغم من التحسن المحدود في الانتاجية . وقد انخفض الطلب المحلي على زيت الزيتون بعض الشيء بسب تدفق زيوت البذور (زيت الذرة أساسا) دون ضابط إلى الأرض المحتلة من خلال اسرائيل ، وهي زيوت أرخص بكثير من زيت الزيتون . وتقول التقديرات أن الاستهلاك المحلي من هذه الزيوت يمثل في الوقت الحاضر حوالي ٥٠ في المائة من مجموع الاستهلاك المحلي للزيوت النباتية . وتميل الفوائض إلى التراكم مرة كل ثلاث سنوات مما يزيد الضغط على تصدير الفائض الذي يتراوح في معظم السنوات من ٠٠٠ ١٠ الى ٠٠٠ ١٥ طن . وفي ١٩٨٨/١٩٨٧ بلغ هذا الفائض ٠٠٠ ٢٥ طن ، وفي حين كان جزء من الانتاج يذهب إلى قطاع غزة في الماضي فقد كان معظم الانتاج يعبر الجسور إلى الأسواق الأردنية والعربية .

٣١٥ - بيد أن انخفاض مستوى رقابة الجودة وتقنيات لصائق التعريف والتعبئة ، فضلا عن حدة المنافسة في الأسواق التقليدية من الزيوت النباتية الأخرى ، أثارا مشاكل متزايدة الخطورة أمام تصدير هذا المحصول الحيوي . وتحسين وسائل التجهيز والتعبئة والتسويق يمكن أن يفيد كثيرا الآفاق التصديرية لهذا المحصول . ويتاح الزيت للتصدير أساسا في علب قصدير ذات أحجام مختلفة خلال العام .ويتراوح متوسط سعر الجملة للزيت في العام الجيد بين ٠٠٠ ٣ دولار و٥٠٠ ٣ دولار للطن (بخلاف تكاليف الشحن) .

٣١٦ - ومن المستصوب أيضا التوسع في الزراعة في بعض الأفرع الأخرى لأشجار الفاكهة . فمثلاً يمكن زراعة أشجار اللوز في مساحات شاسعة من الأرض الهامشية ، كما أن إمكانات تسويق اللوز جيدة بشكل معقول في الداخل وفي أسواق التصدير على السواء . كما يمكن إدخال أصناف من العنب تنضج في وقت مبكر على نطاق واسع في وادي نهر الأردن ، ربما لتحل محل بعض محاصيل الطماطم والباذنجان هناك والتي تواجه ظروف تسويق متزايدة الصعوبة . ومن ناحية أخرى تقوم حاجة إلى بذل جهود مكثفة في مساحات واسعة لاستبدال صنف العنب المحلي سريع الفساد (دبوقي) بأصناف أكثر تحملاً تنضج في وقت متأخر . كما يتوافر عدد من أصناف البرقوق في الضفة الغربية بكميات معتدلة (٠٠٠ ٥ - ٠٠٠ ٨ طن) للتصدير إلى أسواق جديدة بكلفة إنتاج تبلغ نحو ٣٣٠ دولاراً للطن .

Digitized by UNOG Library

٣١٧ - وتواجه زراعة الحمضيات وضعاً حساساً بشكل خاص . وتقدّر الفوائض السنوية بنحو ٣٠ ٠٠٠ طن ، وإن كان الفائض أكبر في الواقع بالنظر إلى بيع بعض الكميات المتاحة بأسعار تقل عن الكلفة الفعلية . وربما أمكن لأسواق جديدة للحمضيات ، بما فيها أسواق بلدان الجماعة الاقتصادية الأوروبية ، أن تمتص جزءا من ذلك الفائض ، مع افتراض توافر أسعار مغرية بقدر كاف . وتتراوح أسعار البرتقال بين ١٠٠ دولار و١٥٠ دولارا للطن (اعتمادا على الصنف والمنطقة) ، في حين تبلغ أسعار اليوسفي (الكلمانتين) نحو ١٣٠ دولارا للطن وأسعار الليمون نحو ١٦٠ دولار للطن (بخلاف التعبئة والشحن) . وفي حين يمكن حل جزء كبير من مشكلة الفوائض المزمنة إذا أقيم مرفق تجهيز يعتمد على الحمضيات ، فسيظل من اللازم اقتلاع تلك البساتين المنخفضة الإنتاجية والرديئة النوعية التي لا يؤمل في تحسينها . وربما أعيد زرع بعض هذه البساتين بالحمضيات لكن معظمها يمكن زراعته بأشجار فاكهة بديلة وبمحاصيل الخضروات . وفضلاً عن احتياجات التمويل فإن تجديد البساتين القديمة وزراعة أشجار حمضيات جديدة يتطلب موافقة اسرائيل ، وليس من اليسير الحصول على هذه الموافقة .

٣١٨ - ويواجه مزارعو ومصدرو الخضروات الفلسطينيون فائضاً متواضعاً في الإنتاج المحلي ، زاد إلى أكثر من الضعف نتيجة الواردات غير المقيدة من إنتاج اسرائيل . وبالنظر إلى فرص التصدير الراكدة في الأسواق التقليدية لهذه السلع ، فإن الاتفاق الموقع مؤخراً مع الجماعة الاقتصادية الأوروبية يفتح أسواقا جديدة للفائض من الخضروات . ويبدو أن نوعية الإنتاج ومواعيد التسويق تحقق مزايا هامة في الأسواق الأوروبية ، وإن كانت أسعار الإنتاج العالية نسبياً ، لأسباب ترجع أساساً إلى ارتفاع كلفة المياه ، تشكل عاملاً مقيداً وخاصة عند المنافسة مع بلدان مثل مصر وتركيا . وفضلاً عن ذلك فإن مجموعة الانتاج الحالية من الخضروات الرئيسية ، والذي تشكّل فيه الطماطم أكبر عنصر ، لا تتمشى مع الطلب في الجماعة الاقتصادية الأوروبية ، إذ إن الطماطم الفلسطينية فرصتها ضئيلة أمام منافسة مصادر الإمداد الأرخص المتاحة للأسواق الأوروبية .

٣١٩ - وحدث توسع في خضروات معينة قيد الري بمعدل عال جدا في الأعوام الأخيرة ، معظمها استجابة لأحوال السوق المؤقتة في اسرائيل أو الأسواق الإقليمية . وأصبحت زراعة الطماطم تمثل مشكلة بصفة خاصة إذ أن كلفة الإنتاج المنخفضة نسبياً (وتتراوح بين ١٠٠ دولار و١٥٠ دولاراً للطن اعتماداً على منطقة النمو والموسم) شجعت على الإفراط في زراعتها مما أدى إلى وجود فوائض سنوية ضخمة . وبالمثل ورغم أن الخيار ينتج في الضفة الغربية بكميات كافية تلبي حاجة الطلب المحلي دون بقاء فوائض ، فإن معظم محصول الخيار في قطاع غزة ، الذي يصل إلى ٧٠ ٠٠٠ طن سنوياً ، متاح للبيع خارج القطاع . وتبلغ تكاليف إنتاج صنف الخيار المحلي الناعم القشرة والمعروف باسم دليلة نحو ٢٥٠ دولاراً و٢٧٠ دولاراً للطن في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي .

Digitized by UNOG Library

٣٣٠ - وهناك محاصيل أخرى من الخضروات لها إمكانات مماثلة للتوسع في التصدير لأن أسعارها معقولة ونوعيتها جيدة . ويتوافر سنوياً نحو ٥٠٠ طن من الفراولة بسعر ٠٠٠ ٩ دولار للطن للشحنات المبكرة و٣٠٠ ١ طن خلال موسم الذروة . كما يمكن زيادة إنتاج الفلفل الأخضر ، وإن كان ينتج للاستهلاك المحلي حالياً ، وذلك أثناء موسم الشتاء إذا ظهر طلب خارجي . ويحقق الباذنجان الذي يختص بإنتاجه منتجو وادي الأردن فوائض متزايدة تتاح للتصدير بحجم يصل إلى ٠٠٠ ٨ طن سنوياً مع كلفة إنتاج تصل إلى نحو ١٧٠ دولاراً للطن . كما يتوافر القرع للتصدير بكميات تصل إلى ٠٠٠ ٩ طن سنويا بكلفة تبلغ نحو ١٤٠ دولاراً للطن . ويتم إنتاج الشمام العالي النوعية في الضفة الغربية ، وإن ظهرت فوائض مزمنة في هذا الفرع إذ يصدر حالياً ٣٠ في المائة فقط من المحصول ويتم تصريف الباقي محلياً بأسعار منخفضة جدا في الغالب . وتتراوح تكاليف الإنتاج بين ١٣٠ دولاراً و١٦٠ دولاراً للطن وفقاً للموسم ومنطقة الإنتاج . ومع استكشاف إمكانات توسيع الصادرات من الفوائض المحلية في هذه المحاصيل ، ينبغي إجراء تعديلات هامة تتعلق بأنواع الخضروات المزروعة بالري في ضوء احتياجات الطلب المحلي وأحوال السوق الخارجية المتغيرة . ويمكن التركيز بدرجة أكبر على سلع رئيسية مثل البطاطس وإنتاج محاصيل جديدة يكون الطلب عليها قوياً في الأسواق العربية والأوروبية مثل خس أيسبرغ والكرفس والفراولة .

٣٣١ - ومن الجوهري التوسع في أنماط معينة من الدواجن والماشية لتقليل الاعتماد على اسرائيل في الدواجن واللحوم الحمراء ومنتجات الألبان . وهذا يتضمن تدابير عديدة تناقش أدناه . وثمة تطور رئيسي في هذا الصدد هو إدخال ونشر محاصيل العلف والمراعي على نطاق واسع في تلك المناطق حيث لا تسمح كمية الأمطار والطبوغرافيا السائدة بأشكال زراعة أكثر كثافة .

٣ - تشجيع الصناعات الزراعية

٣٣٢ - هناك اعتراف عام بأن التنمية القوية للصناعات الزراعية في الأرض المحتلة لها أولوية عاجلة ولا سيما في الآونة الأخيرة في ضوء الاختلالات الخطيرة في تدفقات التجارة بين الأرض المحتلة واسرائيل منذ بدء الانتفاضة . وستساعد الصناعات الزراعية على تخفيف حدة مشاكل الفوائض في الزراعة وتقليل العجز الهائل في الميزان التجاري للأرض المحتلة وتوفر أمناً أكبر في الإمدادات الغذائية . وبسبب الروابط الواسعة بين القطاعات ، يمكن للصناعات الزراعية أن تساعد على خلق فرص عمالة أكبر وعلى إحداث آثار مضاعفة قوية في مجال من القطاعات الاقتصادية . وهذا ينطبق بوضوح أكبر على الصناعات الزراعية لتجهيز الأغذية ، وإن كانت هناك أيضا بعض الإمكانات لقيام صناعات زراعية خارج نطاق الأغذية .

Digitized by UNOG Library

٣٢٣ - وتتألف قاعدة خامات صناعة الاغذية الزراعية من عدد من الخضروات والفاكهة المتوافرة في الأرض المحتلة . وبالنسبة للزيتون يمكن إما عصره للحصول على الزيت (نحو ٨٥ في المائة من المحصول) و/أو تجهيزه في شكل مخللات . ومن بين متوسط الإنتاج السنوي من الحمضيات والبالغ نحو ٠٠٠ ٢٣٠ طن ، يباع النصف فقط طازجاً وبأسعار معقولة . ويقدّر متوسط الإنتاج السنوي من العنب بنحو ٠٠٠ ٨٠ طن . وبسبب نوعيات الشحن الرديئة يمثل تصريف عنب الضفة الغربية في أسواق التصدير مشاكل لا يمكن التغلب عليها على المدى القصير . وهناك فوائض مزمنة في عدد من الخضروات وخاصة الطماطم والباذنجان والخيار . ولا يتوقع زيادة الصادرات من هذه الخضروات بصورتها الطازجة في المستقبل المنظور . ويبلغ متوسط المحصول السنوي من الفراولة ٥٠٠ ١ طن في قطاع غزة يباع ثلثه فقط لشركة اغريكسكو من خلال ترتيبات تعاقدية . أما معظم الإنتاج المتبقي فيمكن توجيهه لأغراض التجهيز . وينتج المزارعون الفلسطينيون نحو ٠٠٠ ٣٠ طن سنوياً من البرقوق و٠٠٠ ١٠ طن من المشمش . وتفيد التقديرات بأنه يمكن سنوياً تجهيز ٠٠٠ ٥ طن من البرقوق و٣٠٠ طن من المشمش . أما الإنتاج الكلي من الالبان في الأرض المحتلة فيبلغ في المتوسط ٥٠ مليون ليتر ، يستهلك منها طازجا نحو ١٥ في المائة فقط ، أما الباقي فيستخدم في صناعات منتجات الالبان (اللبنة والجبن ، إلخ) .

٣٢٤ - وقاعدة المواد الخام اللازمة للصناعات الزراعية غير الغذائية صغيرة نسبياً ، وإن لم تستغل على نحو كامل حتى الآن ، وهناك أمثلة عديدة بارزة على هذه المواد المتاحة . فالغالبية العظمى من جلود الماشية المنتجة في المسالخ في الأرض المحتلة يتم جمعها وإرسالها إلى المدابغ الاسرائيلية . وتوفر عمليات الدباغة الصغيرة الحجم نسبياً في منطقة الخليل إمكانات كبيرة للنمو . أما الصوف المنتج من الاغنام المحلية ، وإن لم يكن ذا نوعية عالية ، فيستخدم على نطاق واسع في صنع أنواع معينة من أصناف الملبوسات الشتوية والسجاد رخيص الثمن . ويمكن صنع الكثير لتوسيع وتطوير هذه الصناعات . ويستخدم زيت الزيتون المستخرج من لب الزيتون في صنع الصابون والمنظفات . وحجم الزيت المنتج وكمية لب الزيتون من الضخامة مما يتطلب دراسة أكثر للاستفادة منهما . أما صناعة علف الماشية فمن أضخم الصناعات في الضفة الغربية وإن كانت معظم المدخلات الخام مستوردة . وثمة حاجة إلى بذل جهد أكبر لتعيين قاعدة المدخلات لهذه الصناعة .

(أ) استخراج عصير العنب

٣٢٥ - يعدّ إنتاج العنب من أهم أنواع الزراعة في الضفة الغربية . ويقدّر نصيبه في الدخل الزراعي الإجمالي بنحو ٧ في المائة . وقد بلغ مجموع مساحة بساتين الكروم عام ١٩٨٦ نحو ٠٠٠ ٨٣ دونم في الضفة الغربية و٥٠٠ ٧ دونم في قطاع غزة . ويقدّر الإنتاج بنحو ٠٠٠ ٦٣ طن ، منها ٨٠ في المائة تنتج في منطقة الخليل - بيت لحم (١٧٠) .

Digitized by UNOG Library

٣٢٦ - ويقدّر الاستهلاك المحلي من العنب بحوالي ٠٠٠ ٣٠ - ٠٠٠ ٣٥ طن ، مما يشكل نحو ٥٠ في المائة من مجموع الإنتاج . ويخضع التصدير إلى الاردن لمشاكل النقل ولمنافسة قوية في السوق . وتبلغ الصادرات إلى الاردن أو عبره في المتوسط ٠٠٠ ٦ - ٠٠٠ ١٠ طن من العنب سنوياً ، ومع ازدياد الإنتاج في تلك البلدان ربما تهبط الصادرات الفلسطينية من هذا الصنف . ومن ناحية أخرى فإن التصدير إلى اسرائيل يخضع لمراقبة صارمة من مجلس الفاكهة وإن أفادت التقارير بأن كميات كبيرة تتجه إلى داخل اسرائيل دون ترخيص . وتفيد التقديرات بأن نحو ٠٠٠ ٤ طن تباع في اسرائيل ثلثها يستخدم كفاكهة والباقي لمصانع النبيذ (١٧١) . ولا تعتبر أوروبا منفذاً رئيسياً لتصدير العنب ، وذلك مرة أخرى بسبب نوعية الشحن الرديء للأصناف الشائع استخدامها . وعليه يتوقع أن تشهد الارض المحتلة فائضاً سنوياً يتراوح بين ٠٠٠ ١٥ و٠٠٠ ٢٥ طن . وقد درس الخبراء المحليون باستفاضة إمكانات إنشاء مصنع لعصير العنب . وثمة عامل مشجع بوجه خاص هو ارتفاع مستوى استهلاك المشروبات الغازية الخفيفة في الارض المحتلة بأسعار عالية نسبيا . وقد بيّن تحليل للجدوى أنه حتى لو بيع عصير العنب الطازج بأسعار تقل بنسبة ١٠ في المائة عن أسعار المشروبات الخفيفة ، فإن وجود مصنع لانتاج عصير العنب سيظل يحقق معدل دخل مرتفعا الى حد كبير يقدّر بنسبة ٥٩ في المائة (١٧٢) . وفضلاً عن ذلك فإن المشروع سيحقق وظيفة هامة هي الاستعاضة عن الواردات ويساعد على دعم الزراعة النشطة في مساحات واسعة من الاراضي الجبلية .

٣٢٧ - ويمكن لمصنع العصير المقترح أن يبدأ باستيعاب نحو ٠٠٠ ١٥ طن من العنب الطازج سنوياً ، لكنه يمكن أن يعالج ضعف تلك الكمية مستقبلاً . وتقدّر الاحتياجات من رأس المال الاولي الثابت بمبلغ ١,٧ مليون دولار ، في حين تقدّر المخصصات الرأسمالية للتشغيل بمبلغ ٦,٧ مليون دولار (١٧٣) . وفيما يتعلق بالهيكل التنظيمي ، يمكن لمصنع عصير العنب أن يكون في شكل جمعية تعاونية أو شركة خاصة . وقد سبق تسجيل جمعية تعاونية لهذا الغرض لكنها لم تنجح حتى الآن في الحصول على إذن من السلطات الاسرائيلية للمصنع المقترح . ولذا لم تتخذ خطوات عملية لتنفيذ المشروع . ويتوقف نجاح الجمعية التعاونية في إنشاء المشروع وإدارته إلى حد كبير على الحصول على خبرة تقنية وإدارية كافية .

(ب) معامل التفريخ

٣٢٨ - يحتل إنتاج الدواجن مكانة بارزة في الاقتصاد الفلسطيني ، على نحو ما يتجلى من نصيبه العالي في مجموع الدخل الزراعي وقوة العمل الكبيرة نسبياً . وتزود هذه الصناعة السكان الفلسطينيين بلحوم وبيض الدواجن الهامين غذائياً . ويصل الإنتاج المحلي من هذين الصنفين إلى نحو ٦٥ في المائة من الاستهلاك المحلي . أما العجز في هذه الاصناف فيتم تغطيته من اسرائيل .

Digitized by UNOG Library

٣٢٩ - وفي محاولة لتدعيم نصيب منتجات الدواجن الاسرائيلية في السوق الفلسطينية ، لجأت السلطات الاسرائيلية مؤخراً إلى تدابير جذرية منها رفض التصريح بإنشاء مزارع فلسطينية جديدة للدواجن ، مع فرض حد أقصى صارم على مجموع حجم دواجن الاستبدال المتاحة للمزارعين . وقد كشفت إجراءات المراقبة هذه في الاشهر الاخيرة كجزء من التدابير الاسرائيلية الجديدة لقمع الانتفاضة الفلسطينية . وبما أن كل الكتاكيت المرباة في الارض المحتلة يتم الحصول عليها من معامل التفريخ الاسرائيلية ، فقد حققت سلطات الدواجن الاسرائيلية رقابة فعالة على حجم الإنتاج في الارض المحتلة . وقد ظهرت شكاوى كثيرة تتعلق بنوعية الكتاكيت المباعة للمزارعين الفلسطينيين من احتكارات التوريد الاسرائيلية .

٣٣٠ - يمكن النظر في انشاء معمل للتفريخ من أجل توسيع حجم الانتاج في هذا الفرع ولكي يقترب من تلبية احتياجات السوق فضلا عن تلافي الاختلالات في العرض وفي نوعية الكتاكيت . ويمكن أن تكون القدرة الاولية لانتاج معمل التفريخ المقترح ٣٠٠ ٠٠٠ كتكوت شهريا ، بما يوازي ١٦ في المائة من قدرة التفريخ الحالية لمزارع تربية الدواجن في الارض المحتلة[١٧٤] . وتشير تقديرات التكاليف الاولية الى الحاجة الى رأسمال قدره نحو مليون دولار يمكن تجميع نصفه من بيع الاسهم والحصول على قرض يغطي المبلغ المتبقي . وقد أعربت المؤسسات المحلية ورجال الاعمال المحليون عن اهتمامهم برعاية المشروع . ومن بين هذه المؤسسات جمعية رام الله التعاونية للدواجن التي تدير أضخم عمليات تسويق العلف والدواجن في الضفة الغربية . وستساعد هذه القاعدة المؤسسية على تصريف الانتاج وتأمين أسعار مقبولة وضمان نوعية الكتاكيت . ولقد تأخر تنفيذ مشروع التفريخ بسبب مشاكل التمويل ونقص الخبرة التقنية والادارية الكافية واعتراض اسرائيل الفاصل على المشروع والذي يبدو أن الدافع اليه هو المصالح الخاصة .

(ج) عمليات التخليل

٣٣١ - يستهلك الفلسطينيون في الارض المحتلة كميات كبيرة من المخللات مثل الزيتون والخيار والفلفل والباذنجان . ومن كل هذه الانواع تأتي مخللات الزيتون وحدها من أصل محلي في حين أن بقية المخللات ترد أساسا من مصادر اسرائيلية . ولا تتوفر تقديرات عن حجم المخللات المستوردة من اسرائيل لكن من المفترض أن حجمها كبير مثلها مثل سائر المواد الغذائية .

٣٣٢ - وتمثل عمليات التخليل المحلية حالة نمطية للاستعاضة عن الواردات مع توفير منفذ جزئي للفوائض الزراعية . وفي الوقت نفسه ، وعلى نقيض معظم الصناعات الزراعية الاخرى ، يمكن تأمين أسواق كبيرة للمخللات المنتجة في الارض المحتلة . وبتحسين نوعية مخللات الزيتون يمكن ، وهو الاهم ، استعادة تلك الاسواق الموجودة في البلدان

Digitized by UNOG Library

العربية المجاورة التي ضعفت بالتدريج خلال الأعوام الأخيرة لأسباب منها اختلاف مستوى الانتاج وسوء النوعية في كثير من الحالات . وفيما يتعلق بأنواع المخللات الأخرى ما زال المجال كبيرا لتلبية الاستهلاك المحلي ويمكن بعده توجيه الجهود الى مختلف أسواق التصدير . وتصدر الأرض المحتلة الآن نحو ٠٠٠ ٦ ـ ٠٠٠ ٨ طن من الزيتون المخلل سنوياً الى الأردن والبلدان العربية المجاورة . إلا أن تقنيات التجهيز والتسويق المتدنية كانت هي العامل الرئيسي وراء الركود الأخير في صادرات هذا المنتج .

٣٣٣ ـ وقد أصبح تخليل الزيتون وبعض الخضروات بمثابة خط انتاج في عملية متعددة الأغراض لتجهيز الأغذية تستوعب كل فوائض الضفة الغربية من الفاكهة والخضروات بكلفة تقدر بمبلغ ٣ ملايين دولار (١٧٥) . وتركز اقتراحات أخرى على إنشاء عدد من عمليات متخصصة نسبيا أصغر حجما تمتد خلال مختلف مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة . وتبلغ احتياجات رأس مال مصنع متوسط الحجم للتخليل نحو ٠٠٠ ٢٠٠ دولار ، ومن المؤكد أن إنشاء مشروع نموذجي سيساعد على ضمان جدوى إنشاء شبكة أوسع من هذه المصانع .

(د) تجهيز منتجات الحمضيات

٣٣٤ ـ يعد انتاج الموالح أهم نوع من الزراعة في قطاع غزة وثاني أهم صنف (بعد الزيتون) في الضفة الغربية . كما أن صادرات الحمضيات هي أضخم الصادرات من كل السلع الأساسية الزراعية حيث يستهلك جزء من الانتاج محليا ويتجه جزء آخر (قدر في معظم السنين بنحو ٠٠٠ ٢٥ ـ ٠٠٠ ٣٥ طن) إلى مصانع العصائر الاسرائيلية . وشهدت معظم السنين فائضا متقلبا وإن لم يكن زهيدا . وقد واجه تسويق صادرات الحمضيات مشاكل متزايدة مؤخرا لأسباب سبق ذكرها ، كما أن الاحتمال قليل في حدوث تحسن ملموس في توقعات سوق التصدير في الأعوام القادمة .

٣٣٥ ـ ويعتمد مستقبل قطاع الحمضيات في الأرض المحتلة اعتمادا كبيرا على احتمالات اقامة مصانع محلية للعصائر تستوعب ما بين ٠٠٠ ٣٥ طن و٠٠٠ ٥٠ طن من الحمضيات سنويا ، وهو حجم يزيد بعض الشيء عن ذلك الحجم الموجه الى المصانع الاسرائيلية . ويمكن أن يتجه الانتاج الى الأسواق المحلية فضلا عن إمكانية دخوله الى المستويات الأعلى لسوق عصير البرتقال المجمد (مع التركيز على استخدام البرتقال العالي النوعية) ، وقد تأكد جدوى المشروع في دراسة أعدت عام ١٩٨٦ ويقترح تنفيذ المشروع لقطاع غزة . وقد ووجه تنفيذ المشروع بعراقيل طوال أعوام كثيرة بسبب رفض اسرائيل منح التصريح اللازم ، ولكن صدر الترخيص أخيرا في عام ١٩٨٨ بشرط عدم التصرف في أكثر من ٣٠ في المائة من الانتاج في الأسواق المحلية . وأصبحت بعض مصادر التمويل الدولية مشاركة في التنفيذ الفعلي للمشروع المقرر استكماله عام ١٩٨٩ . وتبلغ قدرة المصنع الذي تقدر تكلفته بنحو ١٥ مليون دولار أمريكي ٣٠ طن/ساعة من الفاكهة الطازجة .

Digitized By UNOG Library

(هـ) منتجات الالبان

٣٣٦ - ظلت صناعة منتجات الالبان طوال فترة طويلة متخلفة إلى درجة ملحوظة ، في كلا الحجم والتوجه التكنولوجي . وشهد استهلاك الفرد من الالبان ومنتجاتها زيادة حادة . وينبغي أن تتجه تنمية صناعة منتجات الالبان إلى هدفين متزاوجين هما توسيع الانتاج المحلي وتحسين تقنيات الانتاج الشائعة . وقدر مجموع انتاج الالبان عام ١٩٨٦ بنحو ٥٠ ٠٠٠ طن (١٧٦) ، منها نحو ١٥ في المائة استهلك طازجا والباقي جهز في أشكال أخرى . ويتم استكمال العجز في منتجات الالبان الطازجة والمجهزة من خلال واردات من اسرائيل . وبرفع الانتاج المحلي من الالبان ومنتجاتها ، يمكن للمزارعين الفلسطينيين تعزيز الامن الغذائي والمساعدة على تقليل الواردات من اسرائيل .

٣٣٧ - وما زالت التقنيات المحلية لتجهيز الالبان تقليدية الطابع وهي لا تفي بالمعايير الصحية المقبولة في كثير من الاحيان وخاصة لدى أصحاب قطعان الاغنام . وقد تعرضت المحاولات السابقة لتحديث التقنيات المستخدمة في تجهيز ألبان الاغنام والماعز لعراقيل نتيجة تناثر القطعان على نطاق واسع مما جعل جمع الالبان من مواقع الانتاج فائق الصعوبة والكلفة . ولذا ، وبدلا من إنشاء مصانع تجهيز كبيرة ومركزية ، أوصى الخبراء المحليون بتعميم تقنيات أقل تعقيداً يمكن لمعظم مربّي الاغنام على نطاق متوسط وكبير أن يأخذوا بها على النحو المناسب من حيث اشتراطات رأس المال والدراية الفنية .

٣٣٨ - وتواجه عمليات تجهيز ألبان البقر مشاكل أكبر من الانتاج الفلسطيني التقليدي من الالبان الذي يعتمد على ألبان الماشية والماعز . وعلى عكس الالبان الاخيرة التي تشهد أدنى منافسة من المصادر الاسرائيلية ، تواجه منتجات ألبان البقر منافسة غير عادلة من المنتجات الاسرائيلية . إذ أن مربّي الماشية الاسرائيليون يحصلون على إعانات سخية بصفة خاصة وعلى مخطط لتثبيت الاسعار . وهذا العامل ، مقترنا بوفورات الحجم التي تتمتع بها الصناعات الاسرائيلية الاكبر ، هو عامل هام يقف وراء النكسات التي تعاني منها معظم مزارع الماشية الفلسطينية من حيث عددها وحجم قطعانها .

٣٣٩ - وبالرغم من الظروف غير المواتية ، أنشيء مؤخرا عدد قليل من مصانع منتجات الالبان المحلية في الارض المحتلة ونجحت في دخول الاسواق المجاورة على نطاق صغير . وتعويضاً عن الحوافز التي يحصل عليها أصحاب مصانع الالبان الاسرائيليين ، استفادت مصانع الالبان الفلسطينية من المزايا النسبية المترتبة على انخفاض تكاليف العمالة والمصروفات الادارية ، ومن قربها إلى الاسواق وانخفاض توقعات الربح . ويمكن أن يكون النجاح الذي حققته هذه المصانع حافزا للبحوث الرامية إلى تحقيق القيمة المضافة في هذه العمليات .

Digitized by UNOG Library

جيم - توسيع التجارة في المنتجات الصناعية

٣٤٠ - يشير استعراض دقيق للأنماط الحديثة من التنمية الصناعية إلى وجود تنوع معقول في نطاق الصناعات التي يجري فيها استغلال ميزة نسبية أو أكثر . وكما يمكن الاستدلال عليه من القائمة التالية ، استفاد أصحاب المصانع الفلسطينيون من مزايا تتجاوز العمالة الرخيصة التي اعتبرت منذ وقت طويل العامل الرئيسي لاستمرارية صناعاتهم :

- تشمل الصناعات السياحية منتجات مثل عرق اللؤلؤ والزجاج الملون والخزفيات والحرف الخشبية والملابس الشعبية والتطريز المحلي . ويمكن بتقديم خدمات الدعم المناسبة زيادة الصادرات من هذه الأصناف .
- على الرغم من أن عدد الخامات المحلية ذات الأهمية الاقتصادية التي تم تعيينه ليس كبيرا جدا ، فمن الممكن بذل المزيد لاستغلال تلك الخامات الموجودة بالفعل مثل الرخام وأحجار البناء والخيزران والجلود والصوف وفائض المنتجات الزراعية .
- توفر تكاليف العمالة الرخيصة نسبيا لقطاعات معينة من القوة العاملة ميزة نسبية هامة ، خاصة وأن مستوى المهارة لدى العمال الفلسطينيين مرتفع بشكل ملحوظ . وانخفاض الأجور فضلا عن ارتفاع المهارات المهنية يقفان وراء فروع ناجحة مثل الحياكة وصنع الأحذية والشيكولاته والآلات الزراعية .
- توفر روح الابتكار وارتفاع الحوافز الشخصية لدى أصحاب المشاريع الفلسطينيين ميزة نسبية فائقة الأهمية ، إذ أنها العامل الرئيسي التي يمكن أن تسخر الموارد الشحيحة في مشاريع قابلة للاستمرار . وقد ظهر ذلك بوضوح في كل الشركات الصناعية الناجحة تقريبا ، وخاصة تلك التي أنشئت خلال الأعوام العشرة السابقة .
- انتعشت بعض الصناعات نتيجة امتيازات تحققت في ظل ظروف خاصة مثل شركة الزيوت النباتية والمصانع الرئيسية لانتاج الصابون في نابلس .

٣٤١ - وتحليل جوانب العرض والطلب في كل تلك الصناعات ذات الامكانيات المشجعة يتجاوز نطاق هذه الدراسة . ولكننا نستعرض هنا بضعة أفرع رئيسية كدراسات افرادية توضيحية .

١ - صناعات الأحجار والرخام

٣٤٢ - للصناعات القائمة على الأحجار أهمية خاصة في اقتصاد الضفة الغربية . وتفيد التقديرات بأن هناك نحو ٣٠٠ محجر و٣٥٠ مصنع لقطع الحجارة والرخام . وتقدر القوة العاملة في هذه الصناعة بنحو ٢ ٠٠٠ عامل ، وهو رقم عال بشكل ملحوظ بالقياس إلى مجموع القوة العاملة الصناعية التي تبلغ نحو ١٨ ٠٠٠ عامل . ورغم عدم توافر بيانات

Digitized by UNOG Library

عن الكم فإن نصيب هذا الفرع من الناتج المحلي الاجمالي هو من أعلى الانصبة بين جميع الانشطة الصناعية ، وتعد القيمة الحقيقية المضافة أعلى نسبيا من سائر الصناعات الرئيسية كصناعة الملابس . وللاحجار والرخام أهمية خاصة للتجارة الخارجية للضفة الغربية إذ أنها تشكل نحو ١٥ في المائة من مجموع قيمة الصادرات إلى الاردن .

٣٤٣ - وتوفر المحاجر أحجار البناء التي تشهد طلبا قويا في الاسواق المحلية والخارجية . ولا يتوقع حدوث منافسة من اسرائيل في هذا الصدد ، لكن منتجي الضفة الغربية يواجهون بعض المنافسة في الاردن حيث تنتج المحاجر المحلية منتجات مماثلة . وتسمح نوعية أحجار الضفة الغربية بمنافسة مواتية في أسواق التصدير ، لكن آلات الانتاج ومرافق النقل تعانيان من جوانب قصور وقيود كبيرة . وتحتاج المحاجر إلى تسهيلات إئتمانية لكي تتمكن من تحديث معداتها المكلفة نسبيا . وبالمثل فإن ثمة حاجة إلى إجراء تحسين كبير في نوعية وحجم النقل إلى أسواق التصدير ، وينبغي تقليل رسوم عبور الجسور والسماح بمزيد من الوقت لنقل البضائع إلى الاسواق الاقليمية .

٣٤٤ - كما أظهرت العمليات الاخيرة لاستكشاف المناجم توافر امدادات واسعة من صخور الرخام في عديد من مناطق الضفة الغربية . ورغم أن النوعية أدنى من الرخام المستورد من الخارج ، فإن فرق الاسعار من الضخامة بحيث يوفر ميزة واضحة للمنتجين المحليين وخاصة لتلك الاستخدامات التي لا تحتاج إلى نوعية عالية . ولذا فمن المتصور حدوث توسع كبير في الانتاج سواء لتلبية الطلب المحلي أو لتلبية طلب أسواق التصدير . وفيما يتعلق بأحجار البناء فان القيود الرئيسية التي تعرقل سرعة النمو في هذه الصناعة تتصل بقلة القروض وبالعوائق المفروضة على النقل عبر الجسور . ولا تتوقف الزيادة الكبيرة في صادرات الرخام على تخفيف تلك القيود فحسب بل تتطلب أيضا استخدام تقنيات ترويجية حديثة .

٢ - الحياكة والمنسوجات

٣٤٥ - تعد صناعات الحياكة وما يتصل بها (مثل التريكو والنسج) من أهم الانشطة الصناعية في الارض الفلسطينية المحتلة ، سواء من حيث عدد المنشآت أو عدد الاشخاص العاملين فيها . وتمثل النساء حوالي ٩٥ في المائة من كل عمال هذه الصناعة وآفاق عمل معظم هؤلاء النساء في قطاعات أخرى ضيقة . والواقع أن التقديرات تفيد بأن صناعة الحياكة تستوعب نحو ٦٥ في المائة من كل النساء العاملات بأجر (١٧٧) .

٣٤٦ - وقد تضخمت صناعة الحياكة بشكلها الحالي نتيجة التطور الواسع لترتيبات التعاقد من الباطن بين شركات النسيج الاسرائيلية والمقاولين في الارض المحتلة . وقد أتاح توفير فرص العمل للنساء في أماكن اقامتهن أو بالقرب منها ، لورش الحياكة مخزونا واسعا من اليد العاملة تتألف من النساء الراغبات في العمل بأجور منخفضة بسبب رفضهن البحث عن عمل في اسرائيل .

Digitized by UNOG Library

٣٤٧ - وبفضل الارتباطات بعقود الباطن ، توجه شركات الحياكة ٨٥ في المائة من انتاجها إلى شركات اسرائيلية مناظرة ويباع الجزء المتبقي في الاسواق المحلية(١٧٨) . ويتم تصريف نحو نصف مجموع البضائع المسلّمة إلى الشركات الاسرائيلية في اسرائيل في حين يعاد توجيه بعضها إلى منافذ التجزئة في الارض المحتلة مع حمل علامات تجارية اسرائيلية . أما باقي الشحنات المرسلة إلى الشركات الاسرائيلية فيعاد تصديرها إلى أسواق أوروبا والولايات المتحدة تحت علامات دولية تجارية . ولم ينجح التصدير إلى الاسواق الاقليمية بسبب اللوائح السائدة المتعلقة بمحتوى الخامات الاسرائيلية من صادرات الارض المحتلة .

٣٤٨ - وامكانات زيادة التوسع في صناعة الملابس جيدة بشكل خاص . وبعد أن اكتسبت شركات الحياكة خبرة واسعة في عمليات الانتاج والتسويق ، أصبحت تتمتع الآن بميزة الدراية الفنية والادارة الجيدة فضلا عن ميزتها الكامنة والمتمثلة في مستويات الاجور المنخفضة نسبيا وتوقعات الربح المتواضع . ولذا فمن المرجح أن يتمكن أصحاب المصانع الفلسطينيون من تحقيق طفرات في الاسواق المحلية وفي الخارج على السواء . وجرت بالفعل محاولة للاستغناء عن الوسطاء الاسرائيليين حققت نتائج مشجعة . ويسمح الآن قانوناً بتصدير الملابس مباشرة إلى أسواق أوروبا والولايات المتحدة لكن ، وكما سبقت الاشارة إليه ، لن يكون ممكنا تحقيق دفعة قوية للتسويق في ذلك الاتجاه إلا بعد تشغيل عدد من الخدمات الداعمة .

٣ - المواد الصيدلانية

٣٤٩ - توجد ثماني شركات صيدلانية في الارض الفلسطينية المحتلة ، أنشئت كلها منذ عام ١٩٦٧ . ويقدر مجموع القوة العاملة في هذه الصناعة بنحو ٣٠٠ عامل . وقد تم بوجه عام الترخيص بإنشاء شركات انتاج العقاقير دون صعوبة كبيرة ، مما مهد الطريق لإنشاء عدد كبير نسبيا من هذه الشركات .

٣٥٠ - ومن المعتقد أن المعايير التقنية في الشركات الصيدلانية المحلية مرضية . ويتعين الترخيص بانتاج كل نوع من العقاقير على حدة وذلك بعد أن تجري عليه "الادارة المدنية" اختبارات مرضية . وتطبق كل شركة مراقبة النوعية من خلال مرافق الاختبارات المعملية لديها ، ولكن الهيئات الحكومية المتخصصة تمارس رقابة اضافية على ذلك .

٣٥١ - وتبيع الشركات الصيدلانية الفلسطينية كل انتاجها في الاسواق المحلية التي يبلغ نصيبها ٣٠ - ٣٥ في المائة فقط . ويعزى نصيبها المنخفض من السوق المحلية إلى مجال المنتجات الضيق نسبيا ، إذ يعتبر من غير العملي إنتاج مجال واسع من المنتجات الفرعية كالقطن والضمادات والمحاليل الملحية . وانتاج هذه المنتجات يتسم بمنافسة كبيرة مما يجعل الانتاج الكبير الحجم أمرا جوهريا إذا كان للشركات المحلية أن تنافس أصحاب المصانع الاسرائيلية والاجنبية الاكبر كثيرا والموجودة بالاسواق بالفعل .

Digitized by UNOG Library

٣٥٢ - ولا يمكن للشركات الصيدلانية الفلسطينية أن تبيع منتجاتها في اسرائيل كما أن الاسواق العربية المجاورة مغلقة أمام الادوية المنتجة في الارض المحتلة والتي تستخدم خامات مستوردة من اسرائيل أو عن طريقها . أما التصدير إلى بلدان أخرى من خلال الموانئ الجوية والبحرية الاسرائيلية افتراضا ، فلا ينطوي على امكانات كبيرة . والمنافسة فيما بين كبار منتجي العقاقير تبلغ درجة من الحدة لا تترك مجالا كبيرا لصغار المنتجين الذين يضرهم أيضا الحصول على جميع إمداداتهم من مواقع بعيدة . وفضلا عن ذلك فإن هذه الصناعة ليست صناعة كثيفة العمالة بما يكفي لتوفير ميزة ملموسة لاصحاب المصانع الفلسطينية المحلية . وبالنظر إلى الطبيعة الاستراتيجية للمواد الصيدلانية ، يبدو أن إمكانات زيادة انتاجها والإتجار فيها تكمن أساسا في محاولة توسيع المبيعات في الاسواق المحلية . وما زال في الإمكان صنع الكثير في هذا الصدد بتدعيم جهود الانتاج والتسويق ، فضلا عن الاحتفاظ بمعايير أعلى للنوعية تنافس الواردات المماثلة .

٤- المشروبات الخفيفة

٣٥٣- تعد مستويات استهلاك المشروبات الخفيفة مرتفعة بشكل ملحوظ لدى السكان الفلسطينيين بالارض المحتلة . وحتى فترة قريبة ، كان هناك مصنعان صغيران في قطاع غزة ولكنهما تأثرا بعدد من المشاكل من ناحية رأس المال والادارة مما جعلهما غير قادرين على تلبية أكثر من ٣٠ في المائة من الطلب المحلي في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة . ولكن صناعة المشروبات الخفيفة شهدت تغيرات هامة منذ عام ١٩٨٥ بعد إنشاء مصنع ضخم وحديث لتعبئة الزجاجات في الضفة الغربية حصلت على امتيازه شركة متعددة الجنسية .

٣٥٤- وقد تمكنت الشركة الجديدة للمشروبات الخفيفة من انتاج منتجات عالية النوعية توفرها بأسعار منافسة . كما ان استراتيجيتها التسويقية مخططة تخطيطا شاملا وتنفذ بجرأة . وفي أقل من عامين قفز نصيبها من الطلب المحلي إلى ٦٥ في المائة ، وذلك على حساب الاصناف الاسرائيلية أساسا . وقد دخلت هذه الشركة ، بعد أن شجعها أداؤها ، إلى السوق الاسرائيلية بعد أن تقدمت بطلب للحصول على شهادة تقيد بالمواصفات "كوشر" من الحاخامية اليهودية في اسرائيل وحصلت عليها . كما أصبح يتعين على الشركة أن تتقيد باللوائح المتعلقة باللصائق ، وهي تشترط استخدام اللغة العبرية على العلب في حجم مقبول مع ايراد المكونات والمواصفات الاخرى بدقة . وأصبح المصنع قادرا الآن على بيع نحو ٣٠ في المائة من انتاجه في اسرائيل .

٣٥٥- وتشير الخبرة الفلسطينية المكتسبة خلال الاعوام الثلاثة الماضية إلى أن أصحاب مصانع المشروبات الخفيفة يمكنهم توسيع نطاق عملياتهم بدرجة أكبر . والاسواق

Digitized by UNOG Library

المستهدفة لديهم الآن هي أسواق الأرض المحتلة واسرائيل فقط . وتوفر السوق الأخيرة بصفة خاصة امكانات كبيرة في ظل الظروف السائدة ، طالما لم تفرض السلطات الاسرائيلية قيودا تعسفية على دخول المنتجات الصناعية الفلسطينية . أما الوصول إلى الاسواق العربية فمتعذر بسبب الانظمة المتعلقة بشروط الخامات ، لكن حتى في حالة تخفيف هذه الشروط ، فان منتجي المشروبات الخفيفة الفلسطينيين لا يتمتعون بمزايا نسبية كبيرة تعوض الكلفة العالية للبضائع المرسلة إلى الاسواق العربية حيث المنافسة شديدة بالفعل .

٣٥٦ - ويمكن أن يصاحب المزيد من التوسع في هذه الصناعة انشاء مصنع محلي لانتاج الزجاجات والعلب الاخرى . وقد ثبت في الماضي أن الاعتماد في هذه المواد على الموردين الاسرائيليين محفوف بالمخاطر بصفة خاصة . أما القيد الرئيسي على انشاء هذا المصنع فيتمثل في نقص التمويل الكافي . وهناك مطلب أساسي آخر للتوغل بقوة أكبر في الأسواق المحلية هو القيام بحملات ترويجية قوية تؤكد على جوانب الاعتماد على النفس بشراء بضائع فلسطينية منتجة محليا .

٥ - السجائر

٣٥٧ - توجد شركتان لصنع السجائر في الضفة الغربية بقوة عمل مجموعها نحو ٣٠٠ عامل . وتنتج هاتان الشركتان سجائر عالية النوعية تنافس بشكل جيد الاصناف الاسرائيلية والمستوردة . وتفيد التقديرات بأن الشركتين المحليتين تمثلان ٦٥ في المائة من المبيعات في السوق المحلية . ومن ناحية أخرى فان المبيعات في الاسواق الاسرائيلية طفيفة .

٣٥٨ - ومن المتصور حاليا حدوث زيادة في إنتاج ومبيعات السجائر في السوق المحلية واسرائيل فقط . وعلى نقيض حالة المشروبات الخفيفة ، تعكس استراتيجية تسويق أصحاب مصانع السجائر الفلسطينيين نهجا أقل خيالية وجرأة . والواقع أن أصحاب مصانع السجائر في الضفة الغربية قد يحققون قبولا أكبر بسبب نوعيتهم وأسعارهم المنخفضة نسبيا مقارنة بالسجائر الاسرائيلية والمستوردة . كما أنه لا توجد قيود أو حصص محددة تفرض على دخول السجائر الفلسطينية إلى اسرائيل . وما زالت الاسواق العربية مغلقة في وجه هذه المنتجات بسبب احتياز معظم الخامات (الورق ومواد التعبئة ومعظم التبغ) عن طريق الموانئ الاسرائيلية . ويجري النظر في تصدير السجائر إلى بلدان أوروبية معينة وإن كان هذا الاحتمال يبدو بعيدا .

٣٥٩ - ويتم استيراد نحو ٨٥ - ٩٠ في المائة من كل التبغ الخام الذي تستخدمه شركات السجائر المحلية من بلدان مثل زمبابوي وتركيا والولايات المتحدة . ولا تصل كمية التبغ المشتراة من مصادر محلية إلى أكثر من ٥٠ في المائة من الانتاج المحلي . وهذا

Digitized by UNOG Library

هو السبب الاساسي في العلاقات المتوترة المزمنة بين مزارعي التبغ وأصحاب مصانع السجائر الفلسطينيين . ومن رأي أصحاب مصانع السجائر أن التبغ المحلي ذو نوعية أدنى ويعرض بأسعار مرتفعة نسبيا . ومن ناحية أخرى مانعت شركات السجائر المحلية في الشروع في برامج للتوسع تستهدف زيادة الانتاجية وتحسين نوعية التبغ المنتج محليا ، رغم أن التقارير تفيد بأن ربحية هـذه الشركات مـن أعلى الربحيات في المنطقة . وبشراء مزيد من التبغ المحلي فـان شركات السجائر لن تولد فقط قيمة مضافة أكبر لعملياتها بل ربما تساعد أيضا مزارعي التبغ البالغ عددهم ٣٠٠ مزارع في الارض المحتلة على تحسين فرص دخلهم ودعم الزراعة النشطة لنحو ٦٠٠ ٤ دونم من الارض المخصصة لهذا المحصول .

٦- السمنة (السمن الصناعي النباتي)

٣٦٠ - إن السمنة هي دهن الطبخ الرئيسي المستخدم في الارض الفلسطينية المحتلة والبلدان العربية المجاورة . وهي تتألف من زيوت نباتية ولا سيما زيت جوز الهند وزيت النخيل المستوردان من جنوب شرقي آسيا . وبعد تصفية الزيت الخام ، يتم تعديل نقطة ذوبانه ثم تضاف إليه النكهات والفيتامينات . ثم يعبأ الناتج النهائي في علب قصدير زنة ٥ أو ١٠ أرطال .

٣٦١ - وادراكا للطابع المستقر للسمنة في الطبخ المحلي ، ساعدت حكومة الاردن عام ١٩٥٣ في إنشاء شركة في نابلس تحت اسم شركة الزيوت النباتية وساهمت في ٤١ في المائة من رأسمالها ومنحتها احتكارا في الاسواق المحلية . ومنذ ذلك الحين حدث توسع كبير في مرافق انتاج شركة الزيوت النباتية ونطاق عملياتها ، وأصبحت الآن أكبر مصنع في الارض الفلسطينية المحتلة . وقدرت الاصول الاجمالية في نهاية عام ١٩٨٦ بمبلغ ١١ مليون دولار ، ووصل حجم المبيعات في تلك السنة إلى ٢٠ مليون دولار . وبلغ متوسط قيمة صادرات الشركة خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ نحو ١٨ مليون دولار ، أي ما يعادل ٥٠ في المائة من قيمة كل الصادرات الصناعية الفلسطينية إلى الاردن أو عن طريقه ، ونحو ١٨ في المائة من مجموع الصادرات إلى الاردن أو عن طريقه .

٣٦٢ - وتحصل مؤسسة الزيوت النباتية على الزيوت النباتية الخام التي تستخدمها في تجهيز منتجها المخصص للتصدير إلى الاردن عن طريق ميناء العقبة ، وتستفيد من ترتيبات النقل المرنة عبر الجسور . غير أن الزيت الخام المستخدم في انتاج السمنة المباعة في الاسواق المحلية يستورد عن طريق الموانئ الاسرائيلية . وبهذه الطريقة توفر المؤسسة ١٠ - ١٥ في المائة من الكلفة مقارنة بوارداتها عن طريق العقبة . وهذا يسمح بقدر معين من الوفورات كبيرة الحجم إذ يمكن التخطيط في آن واحد للاسواق المحلية وأسواق التصدير . وتبيع شركة الزيوت النباتية ٩٠ في المائة من انتاجها إلى الاردن أو عن طريقه و ٩ في المائة فقط في أسواق الضفة الغربية وقطاع غزة ، في حين تصل الصادرات إلى اسرائيل إلى نحو ١ في المائة من مجموع الانتاج .

Digitized by UNOG Library

٣٦٣ - وتواجه مؤسسة الزيوت النباتية هيكل تسويق بالغ الاختلاف في الارض المحتلة وفي اسرائيل . ففي اسرائيل عليها أن تنافس منتجات مماثلة تنتجها شركات اسرائيلية كبيرة ليست مثقلة ، على نقيض الشركة ، بقيود مكلفة تتعلق بمصدر أو مسار الخامات المطلوبة . بيد أن الترتيبات المبتكرة التي تستفيد منها شركة الزيوت النباتية فيما يتعلق بمحتوى الخامات في صادراتها تسمح لها بتحقيق تقدم ملموس . وربما أمكن محاكاة هذه الترتيبات المرنة قدر الامكان وزيادة تطويرها للسماح بتوغل أكبر لهذه الصادرات وغيرها من الصادرات الصناعية الفلسطينية في الاسواق الاقليمية .

٧- الاسمنت

٣٦٤ - تحصل الضفة الغربية وقطاع غزة على كل احتياجاتهما من الاسمنت من شركة نيشر ، وهي الشركة الاسرائيلية التي تحتكر انتاج الاسمنت . وأشار استقصاء أخير إلى أن استهلاك الارض المحتلة من الاسمنت عام ١٩٨٥ وصل إلى نحو ٠٠٠ ٤٦٠ طن (١٧٩) . وبسبب عدم كفاية الامدادات المحلية في اسرائيل تكون كمية الاسمنت المتجه إلى الارض المحتلة أقل كثيرا في بعض الاحيان من حجم الطلب الفعلي .

٣٦٥ - وفي عام ١٩٧٨ شرعت مجموعة أصحاب المشاريع من الضفة الغربية وقطاع غزة في جهود تستهدف انشاء مصنع محلي للاسمنت . وقد تبين من التقييم الاقتصادي للمشروع أنه يحمل بوضوح مقومات البقاء ، لكن كان من الواضح أيضا أن مشروع الاسمنت له ما يبرره بسبب أهداف أساسية أخرى منها ما يلي:

- انه يمكن أن يقلل من الاعتماد على اسرائيل في سلعة اساسية استراتيجية قد تقرر السلطات الاسرائيلية حجبها عن الارض المحتلة ؛
- انه يمكن أن يساعد على تقليل حجم الواردات من اسرائيل بمبلغ ٥٥ مليون دولار في السنة تقريبا ، وهو ما يعادل نحو ١٠ في المائة من العجز التجاري للاراضي المحتلة مع اسرائيل ؛
- حين يصبح الاسمنت أقرب منالا وربما أقل سعرا قد يوسع الفلسطينيون من أنشطة البناء مما يخفف من حدة الاختناق السكاني .

٣٦٦ - وفي أوائل عام ١٩٧٩ نجحت اللجنة المؤسسة لمشروع الاسمنت في تسجيل الشركة تحت اسم الشركة العربية للاسمنت . وعهد مجلس الشركة العربية للاسمنت إلى شركة أوروبية بإجراء دراسات استقصائية استكشافية ووضع خطط للتنفيذ . وكانت النتائج الاولية مشجعة للغاية إذ تم العثور على الخامات بكميات وفيرة في عدد من المواقع . وقدرت طاقة إنتاج المصنع بحوالي ٥٠٠ ١ طن يوميا . وحددت الاحتياجات الرأسمالية للمشروع بنحو ٥٠ مليون دولار (١٨٠) ، منها نحو ٢٣ مليون دولار يتم جمعها من بيع الاسهم في حين يتم الحصول على بقية المبلغ من ترتيبات ائتمانية مع الموردين والمؤسسات الدولية .

Digitized by UNOG Library

٣٦٧ - ورغم أن السلطات الاسرائيلية وافقت على تسجيل الشركة العربية للاسمنت ، الا أنها عرقلت بعد ذلك تنفيذ المشروع ذاته . وتم ذلك برفض طلب الشركة العربية للاسمنت للحصول على تصاريح التعدين المطلوبة ، بدعوى أن المشروع غير قابل للاستمرار اقتصاديا ، لكن يبدو أن الدوافع الحمائية كانت وراء المعارضة الاسرائيلية . وبالرغم من وجود قرارات محددة للجمعية العامة للامم المتحدة تدعو اسرائيل إلى السماح بتنفيذ هذا المشروع وغيره من المشاريع المماثلة (١٨١) ما زال تنفيذ هذا المشروع الإنمائي الذي يحظى بأولوية يتوقف على ضمان موافقة اسرائيل وعلى جمع الاموال الكافية . وهذا مجرد مثال آخر على كيفية بقاء مختلف امكانات تنمية القدرات الانتاجية والتجارية الفلسطينية تحت السيطرة التقييدية من جانب سلطات الاحتلال .

Digitized by UNOG Library

الفصل الخامس
الاستنتاجات

٣٦٨ - ظل اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة طوال الإحدى وعشرين سنة الماضية يسير دون استراتيجية كما ظل محكوما طوال هذه الفترة بنزعات مؤقتة كانت في كثير من الاحيان لا تنبع من مصالح هذا الاقتصاد ذاته . وتحتاج الأرض المحتلة الآن أكثر من أي وقت آخر إلى مؤسسات محلية ملائمة لتحديد هويتها الاقتصادية المستقلة بما يراعي احتياجاتها ويفتح آفاق تنميتها في المستقبل . ومن المفهوم أن هدف توجيه الاقتصاد نحو النمو المتواصل والتنمية وتوفير أساس سليم للتجارة الخارجية للأرض المحتلة لا يتحقق إلا من خلال عملية طويل الأجل نسبيا . وفي غيبة استراتيجية إنمائية شاملة يجب أن تركز الجهود الفورية على بعض تدابير السياسة العامة التي تهدف في المقام الأول إلى إنعاش القطاعات الانتاجية بغية تقليل الضغط المتزايد على ميزان المدفوعات . وهذه التدابير يجب أن تتجه أيضا إلى زيادة فرص العمالة من خلال المشاريع الصغيرة الكثيفة العمالة لكي يمكن تدريجيا استيعاب جزء من قوة العمل الفلسطينية التي تعمل في ظروف غير مأمونة خارج نطاق الاقتصاد المحلي . ويعني ذلك إعادة تشكيل هيكل الاقتصاد مع إعادة توجيه الانتاج نحو السوق المحلي بما في ذلك "الاقتصاد المنزلي" ، وتوسيع الصادرات من خلال تطوير جوانب التكامل مع الاقتصادات العربية الاقليمية واستغلال الفرص المتاحة في الأسواق الاخرى .

٣٦٩ - وبالتوازي مع الجهود المبذولة لزيادة الناتج وتوسيعه يجب توجيه الاهتمام الفوري إلى تسويق الفوائض المتراكمة في القطاع الزراعي واستغلال إمكانياته في تلك المنتجات التي تتمتع بالميزة النسبية (مثل الزيتون وزيت الزيتون والحمضيات والبرقوق والطماطم والخيار والفراولة والباذنجان والدباء وغير ذلك) وبالمثل فإن آفاق توسيع الصادرات تبدأ من إنعاش وتطوير الفروع الصناعية التقليدية التي أثبتت وجودها في الأسواق المحلية والخارجية على السواء . وتشمل هذه الفروع تجهيز الاغذية والمنسوجات والملابس والمصنوعات الجلدية ومنتجات المحاجر وغيرها من الفروع الصناعية التي تنطوي على قدر أقل من المهارات التقنية والإدارية ، وانخفاض تكاليف العمالة ومواد أولية ذات كلفة بديلة منخفضة . ويمكن أن تدخل بعض الافرع الصناعية في دورة كاملة للإنتاج ، مع تكامل جميع المراحل أفقياً ورأسياً بعكس ما يحدث في الوقت الحاضر من ترتيبات التعاقد من الباطن . ويستلزم النجاح في هذه المجالات وغيرها من المجالات الوفاء بعدد من المتطلبات ويجب أن يأتي ذلك أساسا من جانب سلطات الاحتلال الاسرائيلية وكذلك من جانب الشعب الفلسطيني ومؤسساته في الأرض المحتلة .

٣٧٠ - وينبغي تصور أية محاولة لتشجيع التجارة الخارجية للأرض المحتلة في حدود الإطار القانوني الذي يحكم وضع هذه الأرض أي بوصفها كيانا منفصلا له مصالح اقتصادية

Digitized by UNOG Library

مميزة . وقد فرضت السياسات الاقتصادية الاسرائيلية خلال الإحدى وعشرين سنة الماضية على الاقتصاد الفلسطيني درجة كبيرة من الاعتماد على اسرائيل في كثير من الميادين . ففي ميدان التجارة ، كان دخول السلع الزراعية والصناعية الاسرائيلية إلى الارض المحتلة دون رسوم ودون تنظيم ، وهي تتمتع بإعانة كبيرة من الحكومة ، يشير أمام المنتجين الفلسطينيين المحليين منافسة قوية غير منصفة طوال فترة الاحتلال . وفي الجانب الآخر ينحصر استيراد المنتجات الفلسطينية إلى اسرائيل في بنود مختارة في ظل نظام صارم للحصص . وازدادت الحالة انهيارا في الفترة الاخيرة عقب التدابير المكثفة التي فرضتها السلطات الاسرائيلية أثناء الانتفاضة . ونظراً لسرعة تدهور الحالة الاقتصادية في الارض المحتلة يتطلب الأمر في هذه المرحلة الحاسمة جهودا جادة للبدء في تدابير تهدف إلى تصحيح حالات الشذوذ الناجمة عن احدى وعشرين سنة من الاحتلال وتهدف إلى إعادة تنشيط الاقتصاد .

٣٧١ - والخطوة الاولى التي يتطلبها الأمر هي إلغاء الاوامر العسكرية الاسرائيلية وما يتصل بها من تدابير طبقت في الارض المحتلة منذ عام ١٩٦٧ والتي أدت إلى خنق الانشطة الاقتصادية على جميع المستويات . أما التدابير الاقتصادية العنيفة التي طبقت أخيرا منذ بداية الانتفاضة والتي ساهمت في سرعة تدهور التجارة الفلسطينية فإنها تتطلب إعادة النظر فيها على وجه السرعة . ويمكن إعطاء المؤسسات الفلسطينية المحلية سلطتها مدة أخرى في توجيه وتنظيم الانشطة الاقتصادية الحيوية في الارض المحتلة بما يعود بالخير .

ألف - <u>الاعتبارات التقنية</u>

٣٧٢ - إن نقص المياه واحد من أكثر العوامل تقييدا لتنمية الزراعة . ومع الحاجة إلى الحفاظ على الموارد المحدودة من المياه إلا أن المزارعين الفلسطينيين لهم الحق في الحصول على نصيب عادل من ثروتهم المائية . ومع استمرار الجهود لاستعادة حقوق المزارعين في حفر الآبار العميقة فإن تقنيات الري بالتنقيط يمكن تطبيقها على نطاق أوسع بطريقة مثمرة لكي تشمل مجموعة مختلفة من البساتين ومزارع الخضروات .

٣٧٣ - وهناك عامل جوهري لتحقيق أمثل الفوائد من التجارة المتنافسة ، ذلك هو تعزيز العملية الانتاجية من خلال تحقيق قدر من التنسيق بين المنتجين في الزراعة والصناعة معاً . وهذا الأمر مطلوب لتجنب الافراط في إنتاج السلع أو نقص انتاجها ، وسوء توزيع الموارد ولتجنب المنافسة الهدامة فيما بين منتجي السلع المتنافسة . ونظراً للحدود المفروضة على السوق المحلية والخارجية على السواء تستحق هذه القضية نظرا جديا . ودور رابطات المنتجين والمستهلكين وغرف التجارة والصناعة وغيرها من المرافق المؤسسية القائمة في الارض المحتلة دور حاسم في هذا الصدد . ويتعين على هذه المرافق الزراعية والصناعية المحلية أن تبدأ جملة أمور منها القيام بدراسات

Digitized by UNOG Library

استقصائية عن تشغيل المرافق من أجل تحديد طابع وحجم الاسواق المحلية والاجنبية للسلع التي يمكن أن تنتجها الارض ، إلى جانب توقعات الإنتاج في المدى المتوسط الأجل .

٣٧٤ - وعلى الرغم من جهود المنتجين للمحافظة على مستويات طيبة من النوعية تمثّل رقابة الجودة تحديا هاما في الزراعة والصناعة معاً . ويعود ذلك في جزء كبير منه إلى النقص العام في المؤسسات المتخصصة الموجهة نحو تحديد المعايير والمواصفات وإجراء الابحاث المعملية لتحسين نوعية المنتجات . ومن العسير أن نرى كيف يمكن تشجيع صادرات المنتجات الزراعية والصناعية دون تطبيق شكل موثوق ومستقل من مخططات مراقبة النوعية .

٣٧٥ - وبالنظر إلى المنافسة الحادة في أسواق الصادرات ينبغي أن يظل تحسين نوعية السلع القابلة للتصدير واحدا من أهم الاهتمامات للمنتجين الفلسطينيين ورابطاتهم المختلفة في الارض المحتلة . وبالنظر إلى الصغر النسبي لحجم الناتج القابل للتصدير من الارض المحتلة بالمقارنة بناتج منافسيه فإن وضع ناتج الارض المحتلة في الاسواق العالمية يحدده أساسا نوعية ما يمكن أن يقدمه وأسعاره . وهذا أمر هام جدا لأن معظم البلدان المنافسة إما أنها تتمتع بقطاع زراعي حديث وفعال أو أنها في سبيلها إلى تحديث وتحسين فعالية الزراعة لديها . وفي ضوء الآفاق الجديدة للتجارة المباشرة مع البلدان الاوروبية سيكون التركيز على النوعية والاسعار التنافسية أمراً حاسماً بقدر أكبر عندما تتحول الجماعة الاقتصادية الاوروبية إلى "سوق واحدة" بعد إلغاء جميع التعريفات والرسوم الجمركية الداخلية مع حلول عام ١٩٩٢ . ويجب أن تتمكن الارض المحتلة تقنياً من الوفاء بالتوقعات المنتظرة منها في هذه البيئة التنافسية .

٣٧٦ - ويمكن لمنظمات المنتجين والجامعات ومراكز البحث الفلسطينية أن تؤدي دورا هاما من خلال تعبئة الموارد وتنسيق الجهود في أعمال البحث الموجهة إلى تحسين نوعية الناتج الزراعي والصناعي . ويمكن أن يصحب ذلك حملات ترويج قوية للمبيعات لصالح صغار المنتجين لاستخدام مختلف القنوات بهدف زيادة نصيب ناتج الارض المحتلة في الاسواق . والانشطة الترويجية حاسمة بنفس القدر في حالة الصادرات إلى الاسواق العربية حيث أن المنافسة في هذه الاسواق قد أصبحت أكثر حدة عما تعود عليه المصدرون الفلسطينيون حتى وقت قريب .

٣٧٧ - ومن العوامل الهامة التي تؤثر على نوعية الناتج مستوى الخبرة التقنية بين العاملين في الانتاج . فيلاحظ في كثير من الاحيان أن معظم العاملين لم يحصلوا على تدريب "رسمي" أو "غير رسمي" قبل الخدمة أو بعدها . فالانجازات التعليمية للشعب

Digitized by UNOG Library

الفلسطيني لم تؤثر تأثيرا كافيا على مستوى القوة العاملة ذات المهارات التقنية العاملة في القاعدة الاقتصادية المحلية . وبالمثل هناك نقص متزايد في التقنيين المؤهلين لأعمال الصيانة والتصليح للوفاء باحتياجات المؤسسات ذات الأجهزة المتقدمة . ولذلك تقوم الحاجة إلى برامج رسمية وغير رسمية للتدريب المهني على مختلف المستويات .

٣٧٨ - وهناك ميدان آخر حرج يسبب القلق في صدد مراقبة الجودة وهو مرافق التخزين والتغليف . والافتقار إلى هذه المرافق سواء للوفاء باحتياجات السوق المحلية أو السوق الخارجية أدى في الحالتين إلى ارتفاع النفقات على المزارعين الفلسطينيين بسبب فساد الناتج والحاجة إلى استخدام مواد تغليف مرتفعة السعر . ومرافق التخزين البارد مطلوبة في إطار برنامج تسويقي شامل لكفالة تسليم الناتج في الوقت المناسب . وينبغي أن يصحب ذلك أيضا استخدام الشاحنات المبردة أو الحاويات المبردة للنقل لمسافات بعيدة وخاصة في حالة الصادرات إلى الأسواق العربية القريبة والبعيدة .

٣٧٩ - وبالمثل ففي حين أن العبوات الخشبية المستخدمة حاليا هي عبوات قوية وتوفر حماية طيبة إلا أنها ثقيلة الوزن ومكلفة وهي ليست أفضل بكثير من الصناديق المصنوعة من الورق المقوى المموج ، وخاصة للصادرات إلى أسواق أوروبا الغربية . ولذلك فبالتوازي مع انتاج صناديق التعبئة الخشبية هناك أيضا حاجة متزايدة إلى زيادة الانتاج و/أو التجميع المحلي للصناديق المصنوعة من الورق المقوى . وانتاج هذه الصناديق محليا يمكن بالاضافة إلى تخفيض تكلفة التغليف أن يوفر أيضا فرصا للعمالة للفلسطينيين العاطلين عن العمل . وينبغي تكثيف الجهود لإقامة طاقة ملائمة داخل الارض المحتلة لإنتاج صناديق الورق المقوى لمختلف الأغراض .

٣٨٠ - وتستحق مشاكل تسويق إحدى السلع الرئيسية ، وهي زيت الزيتون ، اهتماما خاصا . والكساد الحالي في سوق زيت الزيتون ما هو إلا دلالة على ما يمكن أن يتحول إلى نتيجة متكررة للتحولات المعاكسة في العرض والطلب في سوق زيت الزيتون . ويتطلب وقف زيادة التدهور في هذا الصدد جهودا مكثفة في عدد من الاتجاهات . وينبغي زيادة الجهود لإحلال زيت الزيتون المحلي محل زيوت البذور المستوردة . وبالإضافة إلى تدابير زيادة فعالية مراقبة الجودة والتغليف من الجوهري البدء في سياسة ترويجية نشطة تؤكد في جملة أمور على التشعبات الوطنية لزراعة الزيتون . وباعتبار حساسية المستهلكين لمثل هذه القضايا فمن المرجح أن يزداد استهلاك زيت الزيتون (على حساب الزيوت المستوردة) ، مما يخفض الفوائض في زيت الزيتون بحوالي ٥٠ في المائة من مستواها الحالي . وفي الوقت نفسه ينبغي أن تخضع كل صادرات زيت الزيتون لاختبارات دقيقة لمراقبة الجودة في مختبر نابلس لزيت الزيتون . ويمكن تحسين تقنيات التعبئة

Digitized by UNOG Library

تحسينا كبيرا . فينبغي استخدام صفائح من أحجام مختلفة (في الوقت الحالي تستخدم صفائح عبوة ١٨ ليترا فقط) وينبغي الزام تجار الجملة بلصق لصائق على كل صفيحة تبين المعلومات الاساسية (اسم المورد والوزن ومواصفات النوعية والتاريخ) . وفي الوقت الحاضر لا توضع مثل هذه اللصائق مما لا يتيح للمستهلكين التثبت من نوعية الزيت وغير ذلك من مواصفات الزيت الموجود في الصفيحة التي يشترونها .

باء - الوصول إلى الاسواق

٣٨١ - في حين أخذت الارض المحتلة تفقد تدريجيا أسواقها التقليدية للصادرات لم يتم العثور بعد على منافذ جديدة لاستيعاب الفوائض المتراكمة وخاصة في القطاع الزراعي . ويتطلب الامر حملة تسويقية جادة لتمكين المنتجين الفلسطينيين من تحقيق قدر أكبر من النفاذ إلى الاسواق المحلية والخارجية معا . وهذه الحملة يجب أن تركز في جملة أمور على الاهداف التالية:

- تحسين النوعية ووضع تدابير موثوقة لمراقبة الجودة كما جاء أعلاه ؛
- البدء في برامج قوية للبيع والترويج تهدف إلى الوصول إلى المستهلكين المحتملين من خلال الاستخدام الفعال للوسائط الجماهيرية السمعية والبصرية ؛
- تنظيم برامج تدريبية تهدف إلى تقديم المشورة الفنية إلى المنتجين والتجار الفلسطينيين وتحسين قدراتهم في جميع جوانب ممارسات إدارة الاعمال ؛
- إعادة النظر في اللوائح المتصلة بإعطاء التصاريح للمصانع الجديدة وتجارتها مع الاردن وغيرها من البلدان العربية ؛
- توفير مرافق النقل العابر لمنع تعثر انسياب مجموعة أوسع من السلع الفلسطينية من خلال البلدان المجاورة إلى أسواق هذه البلدان وإلى أسواق البلدان التالية لها ؛
- البدء في جهود لإعداد برامج للانتاج المتكامل تنطوي على السلع القائمة والسلع التي توفر إمكانات لتنويع الزراعة والصناعة الفلسطينية وتشجيع الصادرات ؛
- تعديل المجموعات التصديرية الحالية من منتجات المزارع بوضع تأكيد أكبر على مستويات الجودة وعلى المنتجات التي لا تشترك في إنتاجها البلدان العربية المجاورة . ومن الواضح أن ذلك يستدعي تحسينا كبيرا في هياكل التسويق الحالية وبدء مخطط فعال لتنويع الصادرات .

٣٨٢ - أما الوصول إلى الاسواق الاسرائيلية على وجه الخصوص فهو كمسألة مبدأ يتطلب إعادة النظر بجدية على سبيل الاستعجال . وكخطوة أولى في الظروف الحالية لا بد لتجارة الارض المحتلة مع اسرائيل من أن تقوم وتتشكل على أسس منصفة بغية إنهاء

Digitized by UNOG Library

السياسات غير المتوازنة التي ظلت تحكم العلاقات التجارية بينهما . وبالإضافة إلى هدف تحسين وصول السلع الاسرائيلية إلى الأسواق الاسرائيلية ينبغي أن يؤدي إصلاح السياسة العامة إلى زيادة قدرة الأرض المحتلة على حماية قطاعاتها الانتاجية المحلية من الآثار الضارة لدخول السلع الاسرائيلية دون قيود . وبالاضافة إلى ذلك ، فإن إبقاء اسرائيل على مخطط الإعانات لمنتجيها والذي يشمل تصدير المنتجات الاسرائيلية إلى الأرض المحتلة دون أي تعريفات جمركية ، يعني ضرورة تطبيق بعض تدابير التوازن من أجل إقامة المنافسة العادلة بين المنتجين الفلسطينيين والاسرائيليين .

٣٨٣ - ويستلزم الأمر محاولة جديدة لإحياء الأسواق العربية التقليدية للمنتجات الزراعية والصناعية القادمة من الأرض المحتلة . فالأسواق العربية في المنطقة توفر واحدا من أفضل المنافذ لمنتجات الأرض المحتلة نظرا للتكامل القائم في عدد من مجالات الانتاج بين معظم هذه الأسواق والأرض المحتلة . وأي محاولة للاستفادة من الأسواق العربية القائمة و/أو الجديدة تستلزم تنسيقا أفضل للسياسات والممارسات التي تؤثر على الانتاج الزراعي والصناعي وكذلك تنسيق الاجراءات لتوصيل المنتجات الفلسطينية إلى الأسواق العربية بكفاءة . وكما لوحظ من قبل هناك مطلب حيوي لا بد منه لنجاح هذه الجهود وهو تحسين السلع القابلة للتصدير إلى هذه الأسواق .

٣٨٤ - وقد عمد المجلس العربي الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، آخذين بعين الاعتبار أحكام لوائح جامعة الدول العربية ، إلى اعتماد قرارات تحث الدول الاعضاء على تيسير دخول المنتجات الفلسطينية الزراعية والصناعية إلى أسواقها . وهناك جانب يتعين متابعته على سبيل الاستعجال ، وخاصة نظرا للقيود الاسرائيلية الأخيرة المفروضة منذ الانتفاضة الفلسطينية ، وهو كفالة تنفيذ لوائح جامعة الدول العربية وأحكام هذه اللوائح بطريقة توفر دفعة متزايدة للطاقة والأداء الفلسطينيين في ميدان التصدير . وبالاضافة إلى ذلك يمكن لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية واتحاد الغرف العربية للتجارة والصناعة في إطار الجهود الهادفة إلى تحقيق الأمن الغذائي وزيادة التجارة وزيادة التكامل الاقتصادي فيما بين الدول العربية في المنطقة أن يؤديا دورا هاما في تشجيع وتوسيع الأسواق أمام المنتجات القادمة من الأرض المحتلة .

٣٨٥ - والخبرة المتجمعة لدى بعض منظمات الأمم المتحدة في برامج ترويج الصادرات وخاصة مركز التجارة الدولية للأونكتاد والغات يمكن أيضا أن توفر للمنتجين الفلسطينيين والمؤسسات الفلسطينية مصدرا للمساعدة التقنية التي تقوم الحاجة الشديدة اليها . فالمعرفة الواسعة والخبرة الكبيرة لدى المركز في اقامة هيئات ترويج الصادرات في كثير من البلدان النامية يمكن أن تفيد الأرض المحتلة في تصميم برنامج شامل لترويج الصادرات بما في ذلك انشاء منظمة تسويقية فلسطينية .

Digitized by UNOG Library

٣٨٦ - أما بالنسبة للوصول إلى الاسواق الاخرى فإن الارض المحتلة لم يسمح لها حتى في حالة انفتاح أسواق جديدة بالاستفادة الكاملة من الفرص المتاحة . ومثال واضح على ذلك هو معارضة اسرائيل حتى عام ١٩٨٨ للسماح للمنتجين الفلسطينيين بالاستفادة من التسهيلات التجارية المقدمة من الجماعة الاقتصادية الاوروبية إلى الارض الفلسطينية المحتلة . ولم يتم احراز أي تقدم إلا مؤخرا نتيجة اصرار الجماعة على تطبيق تسهيلاتها في الارض المحتلة . والالتزام بهذه التسهيلات وغيرها من التسهيلات أمر حيوي لنمو وتطوير التجارة والاقتصاد الفلسطينيين . وقد حث قرار الجمعية العامة المذكور أعلاه (١٧٨/٤٣) على منح تسهيلات تجارية وتدابير تفضيلية ملموسة للصادرات الفلسطينية كما حث قرار الاونكتاد (١٦٩ (د - ٧)) جميع الدول على تيسير وصول السلع والمنتجات الفلسطينية إلى أسواقها . وفي تحرك مماثل لدعم اقتصاد الارض المحتلة اعتمد الاجتماع الوزاري للنظام الشامل للافضليات التجارية فيما بين البلدان النامية الاعضاء في مجموعة الـ ٧٧ قرارا يطلب منح تسهيلات تجارية وتدابير تفضيلية ملموسة للصادرات الفلسطينية .

٣٨٧ - والتطورات الاخيرة المستعرضة أعلاه في صدد المعاملة التفضيلية التجارية للصادرات الفلسطينية توفر خيارات جديدة وعسيرة للتجارة مع الاسواق غير التقليدية . فالتسهيلات يمكن أن تقوي إلى حد كبير من دور القطاع الفلسطيني الخاص في توسيع الناتج وترويج الصادرات بما يعزز وضع الارض المحتلة في الاسواق الخارجية . وعلى الرغم من الصعاب التشغيلية التي سوف تستمر في عرقلة اجراءات الصادرات الفلسطينية المباشرة فإن التطورات الاخيرة تتيح أساسا هاما لتوسيع الانتاج وترويج التجارة[(١٨٣)] ويمكن للمنتجين الفلسطينيين اذا ما عمدوا إلى زيادة ما يزرعونه من المحصولات الموجهة إلى الاسواق الاوروبية أن يقللوا بالتدريج من زراعة محاصيل الفوائض الكبرى مثل الطماطم والباذنجان . ولكن ليس من المرجح أن يصل حجم صادرات الخضروات قريبا إلى مستوى يمكن أن يؤدي إلى انخفاض في الصادرات إلى الاردن أو من خلالها .

٣٨٨ - ويظل هناك مجموعة من العقبات الهائلة التي يتعين التغلب عليها قبل أن يمكن تقدير أثر التسهيلات الممنوحة من الجماعة الاقتصادية الاوروبية تقديرا كاملا . وهذه العقبات تشمل آثار الاشراف الاسرائيلي على ترتيبات التسويق المباشر بما في ذلك استمرار استخدام مرافق العبور في أشدود . ويمكن أيضا أن يتعسر تدفق المنتجات الفلسطينية إلى أسواق الجماعة الاقتصادية الاوروبية في نهاية الامر بسبب أوجه النقص المتصل بالهياكل التسويقية المادية والمؤسسية . فلا يوجد من بين المؤسسات القائمة مؤسسة قادرة في الوقت الحاضر على الربط بين المنتجين الفلسطينيين والمستوردين الاوروبيين . وليس من الغرابة في شيء أن المصدرين الفلسطينيين الاوائل الذين تمكنوا من الاستجابة لمبادرة الجماعة الاقتصادية الاوروبية كانوا هم المنتجين الذين يتمتع محصولهم (أي الحمضيات) بمرافق الدعم التسويقي الاكثر تقدما في الارض المحتلة . وقد

Digitized by UNOG Library

اكتسب وسطاء التسويق في الضفة الغربية خبرة هائلة في التصدير إلى الاردن والاسواق العربية ولكنهم يفتقرون إلى الخبرة والمرافق والتجربة المطلوبة في الاسواق الاوروبية التي تتسم بقدر عال من التنافس .

٣٨٩ - ومن البديهي أن الامتيازات المقدمة تمثل تدابير كبرى متعددة الاطراف وثنائية تهدف إلى مساعدة الشعب الفلسطيني في جهوده لتطوير اقتصاده . ولكي تؤدي هذه الامتيازات إلى الاثر الايجابي المرجو منها في الظروف الحالية يتطلب الامر اتخاذ اجراءات من جانب سلطات الاحتلال الاسرائيلية ومن جانب المجتمع الدولي لدعم الجهود الفلسطينية . فعلى سلطات الاحتلال الاسرائيلية تقع مسؤولية تسهيل المساعدة الدولية لتمكين وصولها إلى الشعب الفلسطيني في الارض المحتلة . ويمكن للمجتمع الدولي من خلال الترتيبات المتعددة الاطراف والثنائية أن يحافظ على قوة الدفع الناجمة عن مساعدته إلى الارض المحتلة لتمكين الشعب الفلسطيني من بناء أساسي لاقتصاد سليم وتشجيع استقلاله في النمو والتنمية .

٣٩٠ - والوصول المباشر إلى الاسواق الخارجية هو استجابة للحاجة الملحة للوصول إلى الحد الامثل من فوائد التجارة الخارجية وكفالة توزيع هذه الفوائد توزيعا منصفا فيما بين المشتركين فيها . فالموقف السابق الذي اتخذته السلطات الاسرائيلية والذي تمثل في ضرورة تسويق جزء من ناتج الارض المحتلة من خلال الوكالات الاسرائيلية وارسال الجزء الباقي عبر "الجسور المفتوحة" إلى الاردن كان يفرض تقييدات لا مبرر لها على المنتجين الفلسطينيين . فانكار حق التصدير المباشر على المنتجين الفلسطينيين ومنح هذا الحق للمستوطنين الاسرائيليين في الارض المحتلة هو عرقلة واضحة للمنتجين الفلسطينيين في مواجهة المستوطنين/المنتجين الاسرائيليين ، الذين يتمتعون بالاضافة إلى ذلك بفوائد الامتيازات والاعانات والخدمات التي يحرم منها السكان الاصليون للارض المحتلة .

٣٩١ - وأثر الامتيازات الخارجية على هياكل الاسعار للسلع القابلة للتصدير وعلى توزيع الفوائد بين مختلف القطاعات المشتركة في عمليات الانتاج والتسويق يتطلب دراسة دقيقة . فالهيكل الحالي للمؤسسات الزراعية وتشغيلها يتطلب التوجيه نحو الفرص الجديدة من أجل تشجيع وضع هيكل واقعي لاسعار الناتج القابل للتصدير بما يوفر أقصى فائدة للقطاع المعني أو الفروع المعنية . وبالمثل تتطلب ترتيبات حيازة الاراضي والعلاقات السوقية بين المنتجين معالجة دقيقة لكفالة توزيع الفوائد توزيعا منصفا بين جميع المنتجين . وينبغي ايلاء اهتمام خاص للمساهمة الهامة التي يقدمها صغار مالكي الاراضي والمشتركون في انتاج المحاصيل ومستأجرو الارض الزراعية الذين يحتاجون للبقاء في الارض . وينطبق ذلك أيضا على صغار المنتجين المشتركين في القطاع الصناعي .

Digitized by UNOG Library

٣٩٢ - وقد أظهرت الجهود الأخيرة التي قام بها رجال الصناعة الفلسطينيون أن امكانات تصدير المنتجات الصناعية قد يكون أكثر بكثير مما يعتقد عموما . ومع ذلك فقد يتطلب الأمر معالجة عدد من القضايا بكفاءة من أجل السماح للصناعة بالاستفادة من هذه الامكانات . وتضم هذه القضايا تعيين المجالات التي يتمتع فيها الصناع الفلسطينيون بميزة مقارنة واضحة وتلبية الاحتياجات من الآلات والمواد الخام وخاصة في المنسوجات حيث تفي الشركات الاسرائيلية بمطالب رأس المال العامل إلى حد ما في الوقت الحاضر بموجب ترتيبات التعاقد من الباطن والامتثال بمتطلبات لصق أوصاف السلع المصدرة وتوفير التدريب التقني في عمليات الانتاج وصيانة الآلات وكفالة تخليص السلع وتوصيلها إلى أسواق الصادرات دون تأخير .

٣٩٣ - ومن الضروري أن يسهل التعرف على المنتجات الفلسطينية في أسواق التصدير ، سواء كانت منتجات من الزراعة أو الصناعة . فلن يؤدي ذلك فقط إلى المساعدة على تثبيت الشخصية الفلسطينية لهذه المنتجات بل سيؤدي أيضا إلى لفت انتباه المنتجين إلى ضرورة الامتثال بمعايير النوعية والمواصفات من أجل الحفاظ على نصيبهم في هذه الأسواق . ولذلك ينبغي السماح للمنتجين الفلسطينيين بتصدير منتجاتهم باستخدام الأسماء والعلامات التجارية الملائمة الخاصة بهم .

جيم - خدمات النقل

٣٩٤ - رغم التحسينات في خدمات النقل على الطرق الرئيسية فإن الطرق الثانوية والفرعية تتعرض لما يقرب من الاهمال الكامل في المدن والقرى الفلسطينية . والحالة السيئة لهذه الطرق وعدم كفايتها إلى جانب زيادة توجه نظام النقل للوفاء بالاحتياجات الاسرائيلية يعني أن النقل قد أصبح اختناقا خطيرا يعوق توسيع التجارة . وفي حين أن المؤسسات المحلية بما فيها البلديات يمكن أن تسهم في تحسين حالة نظام النقل الحالية فإن بناء الكثير من الهياكل الأساسية المادية قد يتطلب مساعدة خارجية كبيرة . وفضلا عن تحسين اجراءات الجمارك والأمن واقامة معدات أحدث لمراقبة السلع فإن السلطات الاسرائيلية تستطيع أيضا أن تشجع الاستثمار الموجه إلى زيادة الأسطول الموجود من الشاحنات واستخدام الحاويات المبردة .

٣٩٥ - وبنفس القدر يؤدي ارتفاع تكلفة النقل وطول مدة الرحلة إلى عرقلة مستوى ونوعية الصادرات من الأرض المحتلة إلى الأسواق غير العربية سواء كان ذلك عن طريق الأردن أو عن طريق مصر . ومن الواضح أن ارتفاع التكلفة وانخفاض النوعية يضران بالصادرات غير المعمرة وخاصة في الأسواق التي تتسم بقدر كبير من التنافس في أوروبا الغربية أو أمريكا الشمالية . والمنفذ الطبيعي أكثر من غيره لهذه الصادرات هو مرافق ميناء قطاع غزة . فإلى جانب ميناء الصيد القائم وهو مخصص بالتحديد لمواجهة احتياجات قطاع الصيادين في غزة يتطلب الأمر أيضا اعادة فتح الميناء الذي كان

Digitized by UNOG Library

موجودا قبل عام ١٩٦٧ وتطويره لاستيعاب المتطلبات التجارية المقبلة للأرض المحتلة . ويمكن أن تسهم السلطات الاسرائيلية والمصادر الثنائية والمتعددة الاطراف ذات الصلة في اعادة فتح وتطوير الميناء التجاري في قطاع غزة ومرافق البنية الاساسية المتصلة به . وحتى ذلك الوقت يمكن أيضا النظر في امكانات وضع ترتيبات عبور للصادرات الفلسطينية إلى الاسواق الاقليمية والدولية بما فيها أسواق بلدان الجماعة الاقتصادية الاوروبية . ويمكن أن تمثل هذه الترتيبات المنتظرة تقدما محتملا لتوسيع الانتاج الزراعي والصناعي وترويج التجارة الفلسطينية .

دال - غرف التجارة ومرافق البحث والتعاونيات

٣٩٦ - مع غياب المؤسسات الوطنية يمكن لغرف التجارة الفلسطينية أن توسع خدماتها وتنوعها إلى حد كبير . فخلال سنوات الاحتلال الاحدى والعشرين الماضية أخذت أعمال غرف التجارة تنحصر بالتدريج في الخدمات المكتبية . وأدى ذلك إلى ترك القطاع التجاري الفلسطيني مفتقرا إلى كثير من الخدمات التقنية والفنية ، وهي خدمات حيوية لترويج التجارة ، ومن هذه الخدمات ما هو مطلوب مثلا لاغراض التفاوض لتحسين الشروط والترتيبات مع الموردين والمشترين الخارجيين المتنافسين في السوق المحلية في الارض المحتلة ولاحياء الروابط التجارية مع كثير من الاسواق التقليدية في البلدان العربية وفتح أسواق جديدة في أجزاء أخرى من العالم ومواجهة احتياجات المصدرين الفلسطينيين في مختلف المجالات بما في ذلك ترتيبات تمويل الصادرات ونقلها والامتيازات وغير ذلك من المتطلبات .

٣٩٧ - وتحتاج غرف التجارة الفلسطينية إلى دراسة جديدة على وجه الاستعجال من ناحية طابعها ونطاق وظائفها وكذلك هياكلها لكي تتمشى مع مبادئ ادارة الاعمال الحديثة وتقنياتها من أجل انعاش دورها الحاسم في ترويج التجارة وتقوية مساهمتها في النمو الاقتصادي والتنمية . وينبغي أن تشمل هذه الدراسة تقييما للاحتياجات التقنية والادارية خاصة في ميدان الاعمال الصغيرة ولبرامج التدريب في مختلف المستويات . ويمكن أيضا لغرف التجارة أن تشترك بنشاط في صياغة السياسات واللوائح والاجراءات التي تحكم العلاقات التجارية فيما بين البلدان العربية وخاصة العلاقات التجارية مع الارض الفلسطينية المحتلة في اطار عضوية اتحاد غرف التجارة العربية .

٣٩٨ - ويمكن لغرف التجارة بدعم من هيئات البحث وغيرها من المؤسسات التقنية في الارض المحتلة أن تضطلع بدور مركزي في الجهود المبذولة لوضع معايير فعالة لمراقبة الجودة وتدابير الامتثال بها . ويمكن للمنظمات غير الحكومية ، الفلسطينية والدولية على السواء ، وكذلك لكبار الشركاء التجاريين وخاصة في أوروبا ، أن يسهموا اسهاما مثمرا في هذه الجهود . وبالمثل يمكن للتعاونيات أن تعيد النظر في أهدافها ووظائفها بغية المساعدة على فتح أسواق جديدة وتحسين الخدمات السوقية وتثبيت الاسعار وتعديل معدلات التبادل التجاري للأرض المحتلة مع البلدان الاخرى .

Digitized by UNOG Library

٣٩٩ - وعلى الرغم من احراز تقدم هام في تحسين تقنيات ومرافق الانتاج لا تزال الطاقة المؤهلة تأهيلا كافيا للاضطلاع منهجيا بالابحاث التطبيقية في الميدان الحرجة من الزراعة والصناعة قليلة ، إن وجدت . ويتطلب الامر قدرا أكبر من الموارد للبدء في أنشطة البحث وتكثيفها على مختلف المستويات بما في ذلك تجميع ونشر المعلومات الموثوقة بشأن انتاج وتسويق المنتجات المتنافسة في الاسواق الخارجية وما يتصل بها من مسائل أخرى ذات أهمية للمنتجين والتجار الفلسطينيين .

٤٠٠ - ويحتاج المصدرون/المستوردين الفلسطينيون احتياجا شديدا إلى مرافق الاتصال لتمكينهم من الاتصال مباشرة وبأقل تكلفة بنظرائهم في الاسواق الخارجية . ويمكن لشبكة معلومات السوق التابعة لمركز التجارة الدولية ومرافق الغرفة الدولية للتجارة أن تساعد بتقديم المعلومات إلى المصدرين/المستوردين الفلسطينيين بشأن نوع ومكان وزمان وكمية وسعر ما يبيعون أو يشترون . ويمكن لغرف التجارة في الارض المحتلة أن تؤدي دورا حيويا بالعمل كنقطة تنسيق لاقامة طاقة موحدة لتجميع هذه المعلومات الكمية والنوعية وتحليل النتائج ونشرها بين المنتجين والتجار الفلسطينيين لتسهيل اتخاذهم قراراتهم في صدد الانتاج والتجارة .

٤٠١ - وجهود اللجان الزراعية الفلسطينية في الابحاث المتعلقة بأنواع المحاصيل التي يمكن تعديلها محليا تستحق تأييدا قويا . ولكن ينبغي أيضا اتخاذ تدابير موازية من جانب الشعب الفلسطيني ومؤسساته لتطوير وتعزيز قدرات البحث التطبيقية في الجامعات الفلسطينية الوطنية ومراكز الابحاث . ويمكن للجامعات ومراكز الابحاث الاجنبية سواء في البلدان المتقدمة أم في البلدان النامية أن تقدم مساهمات كبيرة في تحقيق هذا الهدف الحيوي وبذلك تساعد على انشاء طاقة تقنية وعلمية مستقلة للتنمية في الارض المحتلة .

هاء - مرافق ترويج التجارة

٤٠٢ - لتحقيق الاستفادة الكاملة من الفرص التي تتيحها التجارة لنمو الاقتصاد الفلسطيني وتنميتها ينبغي انشاء مرافق محلية مستقلة . ويمكن أن تكون الخطوة الاولى في هذا الاتجاه هي انشاء مرفق/مركز فلسطيني لترويج التجارة والتسويق في الارض المحتلة وخاصة في صدد توسيع الصادرات الزراعية . وهذا المرفق يمكن أن يكون نواة لمنظمة فلسطينية مستقلة لترويج التجارة والتسويق تقام على أساس الموارد المؤسسية والبشرية الموجودة حاليا في الارض المحتلة .

٤٠٣ - ويمكن أن يتعاون مرفق التسويق المقترح مع المؤسسات المحلية القائمة في صدد جميع المهام التقنية والادارية التي ينطوي عليها تعيين السلع التي يمكن تصديرها من الارض المحتلة وانتاجها وتسويقها (بما في ذلك تصنيفها حسب النوعية وتغليفها وحفظها

Digitized by UNOG Library

في الثلاجات وتجهيزها) . ويمكن أن يعهد لهذا المرفق أيضا بسلطة معالجة الاحتياجات التسويقية المحلية ويمكن له أن ينشئ فرعا في كل من الضفة الغربية وفي قطاع غزة . ويتعين بدء العمل على سبيل الاستعجال لدراسة المتطلبات التقنية والادارية والمالية وغيرها من المتطلبات لانشاء مثل هذا المرفق والحصول على التفويض اللازمة لتشغيلها . ومن التحركات الطيبة في هذا الاتجاه العرض المقدم من الجماعة الاقتصادية الاوروبية لتوفير المساعدة التقنية والمساعدة المالية اذا لزم الامر لانشاء هياكل تصديرية (١٨٣) . وفي هذا المجال أيضا يمكن لمركز التجارة الدولية للأونكتاد والغات بخبرته الواسعة في انشاء مرافق التسويق في كثير من البلدان النامية أن يدعى لتوفير المساعدة اللازمة في انشاء مركز تسويقي في الارض الفلسطينية المحتلة .

٤٠٤ - وانتظارا لانشاء مركز تسويق فلسطيني يمكن لمرافق التسويق الدولية أيضا أن تقدم مساعدتها إلى المنتجين الفلسطينيين في الارض المحتلة لترويج بيع منتجاتهم وتسويقها . ويمكن أن تشمل هذه التدابير العاجلة توفير تسهيلات الائتمان القصيرة الاجل وتقديم المدخلات بما فيها صناديق الورق المقوى وتسهيلات التغليف والاضطلاع بأنشطة ترويج المبيعات . ويمكن لترتيبات الاشتراك في المشاريع من أجل تحضير المنتجات الاولية أن تسهم كثيرا في هذه العملية .

٤٠٥ - ويفتقر الوسطاء التجاريون في الارض الفلسطينية المحتلة عموما إلى الخبرة الفنية والتسهيلات للدخول في أسواق أوروبا التي تتسم بقدر كبير من المنافسة . ويمكن أن يساعد المستوردون الاوروبيون في التغلب على هذا النقص بتنظيم برامج تدريبية للمنتجين والبائعين الفلسطينيين . ويمكن لخبراء الجماعة الاقتصادية الاوروبية في التسويق والتغليف وهم موجودون الآن في الضفة الغربية وقطاع غزة للاشراف على تذليل العقبات أمام تنفيذ التسهيلات المقدمة من الجماعة أن يساهموا اسهاما مثمرا في الوفاء بهذه الحاجة السريعة النمو من خلال تنظيم دورات تدريبية للمنتجين والعاملين في ميدان التسويق من الفلسطينيين المحليين . وهذه المهام يمكن بعد ذلك أن تضطلع بها المؤسسات الفلسطينية كجزء من برنامج تسويق متكامل يهدف إلى ترويج الصادرات .

واو - التسهيلات المالية

٤٠٦ - ظل الافتقار إلى نظام مالي محلي يحرم قطاعات حيوية من الاقتصاد الفلسطيني من الوسائل اللازمة لتحقيق النمو والتنمية (١٨٤) وتتعرض التجارة الخارجية على وجه الخصوص للضغوط ويتم تمويل معظمها من خلال الوسائل الخاصة . ولا تتيح فروع البنوك الاسرائيلية العاملة في الارض المحتلة سوى تسهيلات ائتمانية قليلة بتكلفة عالية وبشروط قاسية . أما بنك فلسطين والفروع التي افتتحت أخيرا لبنك القاهرة - عمان فلا يسمح لها بالعمل في صفقات النقد الاجنبي ويتعين تقديم كل عوائد الصادرات من

Digitized by UNOG Library

النقد الاجنبي بأسعار الصرف الرسمية غير المؤاتية . وتقترن بعيوب النظام المصرفي القيود الاسرائيلية على دخول الاموال إلى الارض المحتلة لتحرم جميعها قطاع التجارة من مصدر كبير من مصادر التمويل .

٤٠٧ - وفي الميدان الضريبي لا يقتصر الامر على أن تفقد الارض المحتلة كل سنة كمية كبيرة من عوائد الجمارك على الواردات من اسرائيل بل إن الواردات نفسها تمثل اعانات ضمنية للمنتجين الاسترائيليين . وبالاضافة إلى ذلك فان واردات الارض المحتلة من المواد الخام عن طريق اسرائيل تخضع للتعريفات الاسرائيلية لا إلى الرسوم الجمركية السائدة في الارض المحتلة ، مما يجعل ناتج الارض المحتلة أقل قدرة على التنافس على الرغم من انخفاض تكلفة العمل . والغاء هذا الشذوذ وغيره في النظام الضريبي للارض المحتلة مطلب عادل . وفي أعقاب التدهور السريع في الحالة الاقتصادية تقوم الحاجة العاجلة إلى اعادة النظر في مجموعة واسعة من التدابير التي طبقتها سلطات الاحتلال في النظامين المالي والضريبي الفلسطينيين في الارض المحتلة منذ ١٩٦٧ .

٤٠٨ - والنقص الحاد في الموارد المالية على جميع المستويات في الارض المحتلة وعدم كفاية المؤسسات المالية يستحقان اهتماما جديا . ونظرا للطابع الفريد لهذه المشكلة فقد يكون من الضروري اتباع نهج أكثر ابتكارا في معالجة الجوانب المالية والضريبية للسياسة الاقتصادية من أجل انعاش الاقتصاد وتوسيع التجارة . وتنفيذ اقتراحات الاونكتاد السابقة في هذا الصدد (١٨٥) يمكن أن يساهم إلى حد بعيد في مثل هذا المنهج . ويتعين التركيز على وجه التحديد على مجالات يمكن أن تسهم في توسيع التجارة وتطويرها . ويمكن لمؤسسات التمويل الانمائي وللمؤسسات النقدية الدولية والاقليمية أن تؤدي دورا رئيسيا في الوفاء باحتياجات الارض المحتلة . ويمكن أن يستفيد قطاع التجارة الفلسطينية من الترتيبات المالية القائمة وخاصة من خلال صندوق النقد العربي اذا ما جرت عمليات التصدير مباشرة بأسماء فلسطينية وتحت اشراف فلسطيني.

٤٠٩ - وإنشاء مؤسستين للائتمان واحدة متخصصة للائتمان الزراعي والاخرى للائتمان الصناعي يأخذ أعلى درجات الاولوية من أجل تلبية الاحتياجات الائتمانية المتزايدة لتوسيع الانتاج وتنويعه . ويمكن في المرحلة الاولى أن يكون المرفقان المقترحان للائتمان برعاية مظلة من المؤسسات المحلية القائمة مثل بنك القاهرة - عمان وبنك فلسطين . ومن الجوهري أن تدار برامج قروضهما على أساس تجاري بحت ولكن مع قدر كبير من المرونة في صدد ضمان القروض ومعدل الفائدة وجدول التسديد .

٤١٠ - ومن الضروري في صدد حصائل الصادرات كفالة القوة الشرائية لهذه العوائد للمصدرين الفلسطينيين الذين يصدرون عن طريق اسرائيل . ويمكن ربط تحويل عوائد

Digitized by UNOG Library

الصادرات إلى الشيكل الاسرائيلي بعملة مستقرة مثل دولار الولايات المتحدة الذي يتمتع بانتشار واسع نسبيا في الأرض المحتلة لكفالة تجنب الخسارة التي قد تنجم عن التقلبات الكبيرة في سعر الصرف والهبوط المستمر في القيمة السوقية للعملة الاسرائيلية .

٤١١ - ويمكن أن تشمل المحاولات لتشجيع الصادرات اعفاء جزء صغير من أرباح المصدرين من ضريبة الدخل لفترة زمنية محددة . وهذا أمر جوهري لاستمرار هؤلاء المصدرين لأنهم لا يتمتعون بأي تأثير على أسعار ناتجهم في الأسواق المحلية أو الخارجية . وهذه الأرباح يمكن خصمها من مجموع الدخل الخاضع للضريبة الذي يحصل عليه المصدرون ، وبذلك يتم تخفيض معدل الضريبة الهامشي . وسيوفر ذلك حافزا أكبر لصغار المصدرين لتوسيع أنشطتهم التجارية وحفز الصادرات غير التقليدية مما يسهم في تنويع الانتاج .

٤١٢ - وبالنسبة لتمويل الصادرات يمكن وضع ترتيبات من خلال وساطة فروع البنوك العربية المحلية والمستوردين الأجانب ومؤسساتهم لتقديم اعتمادات لصالح صغار المصدرين . ويمكن الاستمرار في ذلك حتى تستطيع البنوك المحلية من انشاء "صندوق ترويج الصادرات" تتجمع حصيلته من رسوم اضافية صغيرة على الواردات و/أو الصادرات . وفي هذا الصدد تحتاج فروع بنك القاهرة - عمان التي فتحت حديثا إلى الحصول على كل دعم وإلى زيادة مواردها من أجل تلبية المتطلبات المالية المتزايدة للتجارة الداخلية والخارجية . ويمكن تعبئة الموارد الخارجية واتاحتها بمعدلات فائدة منخفضة مما يمكن هذه الفروع من منح ائتمانات قصيرة الأجل للمزارعين والصناع .

٤١٣ - ويتطلب الأمر اقامة حوافز مشابهة في شكل اعفاء من الرسوم الجمركية على المدخلات المستوردة المستخدمة في انتاج الصادرات الصغيرة وغير التقليدية . ويمكن أن تشمل هذه الحوافز استيراد المواد الخام والمعدات اللازمة لهذه الصادرات . ويمكن تطبيق هذه الحوافز على أساس انتقائي من خلال ترتيب يقضي برد رسوم الاستيراد لكفالة استخدام هذه الحوافز استخداما ملائما ، ومن الأفضل أن تكون غرف التجارة الفلسطينية وفروع بنك القاهرة - عمان هي التي تدير هذه الترتيبات . ونظرا للضغوط المالية يمكن أن يؤدي الاعفاء من تأمينات الاستيراد المسبقة إلى زيادة تعزيز وضع صغار المصدرين .ويمكن تعويض كمية الدخل الضائع من خلال هذه التدابير المالية و/أو النقل الضريبية تعويضا كافيا بما تؤدي اليه هذه التدابير من مساهمة في الحجم الشامل للنشاط التجاري .

٤١٤ - وقد اثبتت التقارير والدراسات السابقة لأمانة الأونكتاد[١٨٦] وجاهة الحجج الداعية إلى الغاء ضريبة القيمة المضافة على الأنشطة التجارية الفلسطينية في الأرض المحتلة . فهذه الضريبة تضع المنتجين والمصدرين الفلسطينيين في موقف أضعف في

٢٧٥٣ب
Digitized by UNCC Library

مواجهة الاسرائيليين الذين تعوضهم الاعانات المتعددة . وينطبق ذلك أيضا على ضريبة اسرائيلية على الواردات (تسمى "تاما") تؤدي إلى رفع قيمة الواردات إلى اسرائيل او من خلالها لاغراض ضريبة الشراء . ورغم ما يدعى من تخفيض التعريفات المفروضة على الاستيراد فإن معدلات ضريبة "تاما" أعلى بكثير في بعض الحالات من التخفيض في التعريفات الجمركية ونتيجة لذلك فان سعر المواد الخام والمعدات المستوردة عن طريق اسرائيل يزيد ١٥ إلى ٢٥ في المائة عن سعرها في السوق العالمية . ولما كانت التجارة الخارجية للارض المحتلة تجري في جزء كبير منها عن طريق الوسطاء الاسرائيليين فإن المستورد الفلسطيني يتعين عليه أن يتحمل الضريبة كبند من بنود التكلفة . ووجود هذه الضريبة يزيد من قوة الحجة الداعية لالغاء كل الحواجز التعريفية وغير التعريفية التي تعرقل التجارة الخارجية الفلسطينية وتمنعها من المساهمة في التنمية الاقتصادية للارض الفلسطينية المحتلة .

الحواشي

(١) تشير تسمية "الارض المحتلة" في هذه الدراسة إلى الارض الفلسطينية المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة) ما لم يرد خلاف ذلك . ونظرا لاستبعاد القدس الشرقية المحتلة من سلسلة الاحصاءات الاسرائيلية المتعلقة بالضفة الغربية وقطاع غزة ، فانها غير مدرجة في البيانات الواردة في هذه الدراسة ما لم ترد اشارة إلى خلاف ذلك .

(٢) للاطلاع على دراسة مفصلة لهذه الحالات وغيرها من حالات الشذوذ التي يتصف بها الاقتصاد الفلسطيني في الوقت الحاضر ، يمكن الرجوع إلى "القطاع المالي الفلسطيني في ظل الاحتلال الاسرائيلي" (UNCTAD/ST/SEU/3 and Corr.1 and 2) ، ١٩٨٧ ، الفصل الاول .

(٣) انظر: Jerusalem Post, 14/1/88, 22/1/88, 26/1/88, 4/2/88, 22/2/88, 3/3/88, 4/3/88, 6/3/88, 7/3/88, 8/3/88, 11/3/88, 13/3/88, 15/3/88, 23/3/88, 27/3/88, 30/3/88, 18/4/88; Yediot Aharanot, 15/1/88, (بالعبرية) ؛ فلسطين الثورة ، ٨٨/٢/٩ ، ٨٨/٣/١٠ ، ٨٨/٣/١٧ ، ٨٨/٤/٧ ، ٨٨/٦/٥ ؛ Financial Times, 28/3/88; Israel Economist, March 1988 .

(٤) Israel Economist, July 1988 ؛ فلسطين الثورة ، ٨٨/٦/٥ ، ٨٨/٧/١٧ ؛ Jerusalem Post, 11/7/88; 13/7/88, 11/8/88, 23/9/88 .

(٥) Jerusalem Post, 17/5/88, 20/6/88 .

(٦) منظمة العمل الدولية ، "تقرير المدير العام ـ الملاحق (الجزء الثاني)" (جنيف ، ١٩٨٨) ، الفقرة ٢٥ .

Digitized by UNOG Library

الحواشي (تابع)

(٧) انظر خدمات يافا الصحفية "الآثار الاقتصادية للانتفاضة" ، في اليوم السابع ، ٨٨/٤/١١ .

(٨) لأغراض هذه الدراسة ، يركز تحليل الاقتصاد ، مع التشديد على قطاع التجارة ، على الفترة ١٩٨٠/١٩٨٦ . وفي بعض الحالات ولاتاحة اجراء مقارنة لأطول تسلسل زمني ممكن ، استخدمت سنة ١٩٦٨ وبعض السنوات الوسيطة في السبعينات كسنوات اشارية . وهذا على الرغم من أنه يعتقد أن المصادر الاحصائية الاسرائيلية أقل موثوقية وأقل دقة بصفة عامة فيما يتعلق بالفترة الأولى .

(٩) يقصد بالتعبير في هذه الدراسة عن المؤشرات الاحصائية بمعايير الدولارات الجارية للولايات المتحدة وضع معيار متسق نسبيا للمقارنة في مقابل الارقام المعبر عنها بالشيكل الاسرائيلي الحالي ، الذي هبطت قيمته بانتظام خلال العقد الماضي . على انه قد حدث هبوط هام منذ عام ١٩٨٥ في قيمة دولارات الولايات المتحدة مقابل حقوق السحب الخاصة . وهكذا ، فان الزيادة في مختلف المؤشرات الاقتصادية المقيسة في هذه الدراسة بمعايير دولارات الولايات المتحدة خلال ١٩٨٥/١٩٨٦ ، تعني زيادات أقل بالمعايير الحقيقية عمّا تبينه قيم دولارات الولايات المتحدة الجارية . ولا يغير التعبير عن المجاميع الكلية ذات الصلة بالاسعار الثابتة من الاتجاهات موضع الملاحظة .

(١٠) اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة ، آفاق التصنيع الزراعي والغذائي في الوطن المحتل (عمان ، اللجنة ، ١٩٨٧) ، ص . ٢٣ .

(١١) انظر "القطاع المالي الفلسطيني ..." (UNCTAD/ST/SEU/3) ، الفصل الاول .

(١٢) Jerusalem Post, 7/3/88 .

(١٣) Ibid., 23/3/88 .

(١٤) Ibid., 13/3/88, 23/3/88, 20/6/88 .

(١٥) Al Hamishmar, 5/5/88 (بالعبرية) .

(١٦) Jerusalem Post, 2/6/88 .

(١٧) انظر "القطاع المالي الفلسطيني ..." (UNCTAD/ST/SEU/3) ، الفصل الثاني .

(١٨) انظر ، على سبيل المثال: البنك الدولي ، World Development Report (New York, Oxford University Press, 1985) p.151 .

(١٩) الارقام للفترة ١٩٧٨_١٩٨٣ محسوبة من Israel, Central Bureau of Statistics, Judea, Samaria and Gaza Area Statistics (jerusalem, CBS, 1985), vol XV, Nos.1 and 2 tables 4 and 11, pp.70, 77, 166 and 173; والارقام للفترة ١٩٨٤ ـ ١٩٨٦ من Israel, Central Bureau of Statistics, Statistical Abstract of Israel (Jerusalem, CBS, 1987), p. 708 .

Digitized by PLO Library

الحواشي (تابع)

(٣٠) تشمل هذه المعدلات الطفرة في النمو في عام ١٩٨٦ ، وتبين الحسابات للفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥ اتجاها سلبيا اجماليا في قيمة الناتج (ـ ١٩ في المائة) وفي الدخل الناشىء من الزراعة (ـ ٢٩ في المائة) ، بالمقارنة بارتفاع في قيمة المدخلات قدره ١٧ في المائة .

(٣١) انظر صوت البلاد ، ٨٨/٤/١ ؛ Jerusalem Post, 16/3/88, 2/6/88 ، الفجر ، ٨٨/٥/٢٢ .

(٣٢) انظر خدمات يافا الصحفية "الآثار الاقتصادية ..." .

(٣٣) Jerusalem Post, 15/7/88, 19/8/88 .

(٣٤) محسوبة من المصادر الواردة في الحاشية ١٩ .

(٣٥) انظر Israel, Central Bureau of Statistics, "Statistical ..." (1987), p. 708; and Israel, Central Bureau of Statistics, "Judea, Samaria..." vol. XV, No. 1 pp. 163-176 .

(٣٦) Jerusalem Post, 2/6/88 .

(٣٧) انظر خدمات يافا الصحفية "الآثار الاقتصادية ..." .

(٣٨) الارقام المذكورة في هذا الفرع فيما يتعلق بجميع السنوات باستثناء سنة ١٩٨٧ مأخوذة من: Israel; Central Bureau of Statistics, "Statistical..." (1987), pp. 718-24 . والارقام المتعلقة بسنة ١٩٨٧ مأخوذة من: منظمة العمل الدولية ، "تقرير المدير العام" ص ٩ ـ ١١ من النص الاصلي .

(٣٩) أي نسبة القوة العاملة المشاركة بالقياس إلى السكان في سن العمل . انظر منظمة العمل الدولية ، "تقرير ..." ، ص ٨ ـ ١١ من النص الاصلي .

(٣٠) المرجع السابق ، ص ١٣ .

(٣١) الاونكتاد ، "التطورات الاقتصادية الاخيرة في الاراضي الفلسطينية المحتلة ، مع اشارة خاصة إلى قطاع التجارة الخارجية" (TD/B/1142) ، و"القطاع المالي الفلسطيني ..." (UNCTAD/ST/SEU/3) .

(٣٢) Jerusalem Post, 7/7/88 and 2/9/88 ؛ الفجر ، ٨٨/٨/٢٣ .

(٣٣) الفجر ، ٨٨/١٠/٣٠ .

(٣٤) Pinhas Landau in Jerusalem Post, 23/2/88 .

(٣٥) Israel Economist, April 1988; Financial Times, 10/1/89 .

(٣٦) Jerusalem Post, 5/2/88 .

(٣٧) Ibid., 18/2/88, 23/3/88, 23/2/88, 15/8/88, 19/12/88 ؛ الفجر ، ٨٨/٧/٢١ .

(٣٨) Israel Economist, May 1988 .

(٣٩) انظر Israel Economist, May 1988 ، الفجر ، ٨٨/٢/٢٨ و ٨٨/٦/٥ و Jerusalem Post, 7/3/88, 14/3/88, 30/3/88 .

Digitized by UNOG Library

الحواشي (تابع)

(٤٠) Jerusalem Post, 18/2/88, 26/4/88 ؛ الفجر ، ٨٨/٥/١٥ ، ٨٨/٧/٢١ .

(٤١) Jerusalem Post, 2/6/88 .

(٤٢) M. Benvenisti, The West Bank Data Base Project 1987 Report (Jerusalem, WBDBP, 1987), pp. 28-32; Jerusalem Post, 7/3/88 .

(٤٣) Israel, Economic Planning Authority, Economic Survey of the West Bank (Jerusalem, 1967), table 1, p. 9 .

(٤٤) Brian Van Arkadie, Benefits and burdens: A report on the West Bank and Gaza Strip economies since 1967 (New York, Garnegie Endowment, 1977), pp.26-27 .

(٤٥) Israel, Economic Planning Authority, "Economic Survey..." table 4, p. 21 .

(٤٦) المرجع نفسه ، table II, p. 20 .

(٤٧) أرقام اسرائيلية رسمية مذكورة في Sara Roy, The Gaza Strip Survey (Jerusalem, WBDBP, 1986), p. 22 وتبين الارقام الاخرى المقتبسة في نفس المصدر لعام ١٩٦٦ أن الناتج المحلي الاجمالي كان أكثر انخفاضا .

(٤٨) Van Arkadie, "Benefits..." p.30 .

(٤٩) يتوقف ذلك على التقديرات المستخدمة ـ انظر الحاشية ٤٧ .

(٥٠) Israel, Economic Planning Authority, "Economic Survey ..." Table III, p. 20 .

(٥١) انظر الارقام الواردة في الجدول ٣ .

(٥٢) نقلا عن وزير الدفاع الاسرائيلي في Jerusalem Post, 15/2/85 .

(٥٣) Jerusalem Post, 6/5/86 .

(٥٤) يمكن النظر إلى القطاع الخارجي للأرض الفلسطينية المحتلة من عدة زوايا . فعلى أعلى مستويات التجميع ، تشكل التجارة والنقل والخدمات الخاصة مجتمعة في إطار الحسابات القومية ، أحد القطاعات الخمسة التي تسهم في الناتج المحلي الاجمالي . وفي هذا الخصوص ، يشير قطاع التجارة إلى جميع التجارة الداخلية والخارجية في السلع والخدمات ويمثل قيمة الناتج القطاعي الذي يعزى إلى الفلسطينيين المقيمين في الأرض المحتلة لما يقدمونه من خدمات تجارية وما يتصل بها من خدمات . وعند النظر إلى القطاع الخارجي إستنادا إلى مركز تدفقات المدفوعات إلى الأرض المحتلة ومنها ، تحلل التجارة وفقا للتعاملات في الحساب الجاري للسلع والخدمات بين الأرض المحتلة وبقية العالم . ومن الممكن أيضا دراسة نسبة البضائع/السلع في القطاع الخارجي وفقا لتدفق الصادرات والواردات بين الأرض المحتلة وبقية العالم . وأخذ بالفصل بين المجاميع أيضا في حالة للسلع الزراعية والصناعية

٢٧٥٢ب
Digitized by UNOG Library

الحواشي (تابع)

مع زيادة التقسيمات الفرعية للصادرات والواردات حسب سلع محددة . وتختلف قيمة التعاملات السلعية في الحساب الجاري عن بيانات الصادرات والواردات وذلك بالنظر إلى أن الصادرات مسجلة على أساس "سيف" أما الواردات فمسجلة على أساس "فوب" . وهذا الفرق (الذي يعادل الإنفاق على النقل والتأمين) مدرج في البيانات عن صفقات الخدمات التي تشمل عدة بنود: النقل ، والتأمين ، والسفر (بما في ذلك السياحة) ، ودخل الإستثمار وغير ذلك من الصفقات (بما فيها أجور العمل) .

(٥٥) M. Benvenisti, The West Bank Data Base Project-a Survey of Israel's policies (Washington D.C., American Enterprise Institute, 1984), p.10.

(٥٦) حُسبت في "القطاع المالي الفلسطيني ..." (UNCTAD/ST/SEU/3) الصفحات ١١٧ ـ ١٢٢ .

(٥٧) يجب عدم الخلط بين هذه المسألة ومسألة "الانفتاح" الاقتصادي ، أي أهمية التجارة في الاقتصاد ككل (من حيث نصيب التجارة في الناتج المحلي الإجمالي) .

(٥٨) Van Arkadie, "Benefits and Burdens...pp. 89-90 .

(٥٩) الأرقام محسوبة وفقا لقيم الواردات والصادرات في الجدول ٨ أدناه وبيانات الناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي الاجمالي (بأسعار السوق) في الجدول ٢ .

(٦٠) وضعت الحسابات على أساس UNCTAD, Handbook of international trade and development statistics, 1987 Supplement table 1.1 and 6.1, United Nations publications, Sales No. E/F.87.II.D.10 .

(٦١) Israel, Ministry of Finance, "Main Economic Indicators, 1972-1987" (Jerusalem, The Ministry, March 1988) .

(٦٢) المرجع السابق .

(٦٣) تختلف بعض الأرقام المذكورة هنا بشأن تجارة السلع عن تلك الأرقام التي نوقشت في إطار ميزان المدفوعات . وهذا يرجع إلى اختلاف الأساليب الحسابية المستخدمة في كل سلسلة فيما يتعلق بحساب الأرقام بالدولار الأمريكي واستخدام تقييم مختلف في حالتي "فوب" و "سيف" .

(٦٤) مقدرة استنادا إلى مصدرين مختلفين حسبما هو مبين في الجدول ١٠ . وهناك إختلافات واسعة في التقديرات بين المصدرين بالنسبة لعدد من البنود . ويبدو أن هذا ناتج عن الاختلافات في أساليب الإبلاغ والتعاريف . وتعتمد المناقشة هنا على مصادر أردنية أساسا (العمود ٢ في الجدول ١٠) وذلك تسهيلا للتحليل .

(٦٥) التقديرات الإسرائيلية المبينة في الجدول ١٠ تضع هذه الانصبة عند مستوى أعلى بقليل يصل إلى ٤٠ في المائة من الناتج في إحدى السنوات .

(٦٦) التقديرات الإسرائيلية الواردة في الجدول ١٠ تضع هذه النسبة المئوية عند مستويات أعلى ، أي نحو ٤٠ في المائة لمعظم السنوات منذ عام ١٩٨٠ .

Digitized by UNOG Library

الحواشي (تابع)

(٦٧) حُسبت من الارقام الخاصة بدخل عوامل الإنتاج في دراسة الاونكتاد "القطاع المالي الفلسطيني ..." ، (UNCTAD/ST/SEU/3) ، الصفحات ١١٨ ـ ١٢٠ ، وبيانات الخدمات الواردة في الجدول ٧ .

(٦٨) المرجع السابق .

(٦٩) انظر العدد الخاص من صامد الاقتصادي ، العدد ٧١ ، كانون الثاني/ يناير ـ شباط/فبراير ـ آذار/مارس ١٩٨٨ بشأن المشاكل التي تواجه السياحة الفلسطينية .

(٧٠) للإطلاع على تقارير حديثة حول بعض المشاكل التي يعانيها هذا القطاع ، أنظر الفجر ٨٦/١/٢٤ ، و٨٦/٦/٢٧ ، و٨٦/٨/١٤ ، و٨٦/١٢/٥ ، و٨٧/٥/١٧ ، و٨٧/١٠/٢٥ ؛ و Jerusalem Post ، ٨٦/١٢/١٥ ؛ وصوت البلاد ، ٨٦/٥/٢٨ ، ٨٦/٦/٢٥ ، و٨٧/٣/١١ ، و٨٧/٦/١٧ ؛ وفلسطين الثورة ، ٨٦/٥/١٧ ، و٨٦/٧/١٩ .

(٧١) أنظر الاونكتاد "القطاع المالي الفلسطيني ..." (UNCTAD/ST/SEU/3) ، الفصل الرابع ، للإطلاع على مناقشة متعمقة للموارد المالية الخارجية في الاقتصاد الفلسطيني ، بما في ذلك التحويلات والحوالات المالية .

(٧٢) · M. Benvenisti, West Bank Water Resources (unpublished study)

(٧٣) أنظر "ILO, "Report of the Director General... ·

(٧٤) Edgar Harrell, "West Bank's Potential Peacemakers", The Wall Street Journal. 29/1/88 .

(٧٥) M. Van den Top et. al., "Export of agricultural produce from the West Bank and the Gaza Strip-difficulties and opportunities", Report of a mission sent by the Netherlands Government, June 1987, (part 1.), pp. 10-11 .

(٧٦) Simcha Bahiri, Industrialisation in the West Bank and Gaza (Jerusalem, West Bank Data Base Project, 1987), P. 26 .

(٧٧) H. Awartani, problems and prospects of marketing industrial products in the occupied territories ، دراسة قدمت إلى منظمة التنمية الصناعية العربية ، بغداد ، ١٩٨٦ ، الصفحة ١١ . أنظر أيضا ـ صامد الاقتصادي ، "مشكلة تسويق المنتجات الصناعية في الاراضي المحتلة" ، صامد الاقتصادي ، العدد ٧٢ ، نيسان/ أبريل ـ حزيران/يونيه ١٩٨٨ ، الصفحات ١٠٩ ـ ١٢٤ .

(٧٨) حسبت من الارقام الواردة عن حجم الانتاج في الجدول ٥ ، وحجم الاستهلاك (التوريد إلى الاسواق المحلية) في الجدول ١٢ .

(٧٩) Council Regulation (EEC) No. 3363/86, Official Journal of the European Communities, 1/11/86, No. L 306/103-104 .

Digitized by UNOG Library

الحواشي (تابع)

(٨٠) Palestinian Agricultural Relief Committees, "Marketing to the EEC", in Al Fajr, 6/12/89 .

(٨١) M. Van den Top et. al., "Export of agricultural produce from the West Bank and the Gaza Strip; Part 2, Direct exports to Western Europe from the Gaza Strip" ، تقرير لبعثة ثانية أرسلتها الحكومة الهولندية ، تموز/يوليه ١٩٨٨ ، الصفحة ١١ .

(٨٢) المرجع نفسه .

(٨٣) David Kahan, وفقا لمصادر منظمات طوعية خاصة محلية ودولية وردت في Agriculture and Water Resources in the West Bank and Gaza (1967-1987) (Jerusalem, West Bank Data Base Project, 1987) P. 55 ، تورد مصادر أخرى أرقاما أعلى بالنسبة للتعاونيات العاملة ، فيما يبدو على أساس معايير مختلفة التشغيل الفعلي ـ انظر ، على سبيل المثال ، عدنان عبيدات ، "التعاونيات في الضفة الغربية المحتلة للأردن" ، (دراسة لم تنشر) ،١٩٨٢ (بالانكليزية) .

(٨٤) انظر ، Harold Dick, "Towards a strategy for development: Empowerment and entrepreneurship", in G. T. Abed (ed.) The Palestinian Economy (London, Routledge, 1988), P. 324 .

(٨٥) Len B. Wooton, "Consultation report - Marketing component", Agricultural Cooperative Development International, Wash. D.C., September 1986, P. 7 (unpublished) .

(٨٦) المرجع نفسه .

(٨٧) Kahan, "Agriculture..." P. 56 .

(٨٨) انظر الفجر ، ١٩٨٧/٤/١٢ .

(٨٩) Kahan, "Agriculture..." P. 54 .

(٩٠) انظر الحديث مع رئيس الاتحاد في الفجر ، ١٩٨٧/٣/١٣ .

(٩١) van den Top et. al., "Export ... Part 2" P. 16 .

(٩٢) In van den Top et. al., "Export ... Part 2", annex VI .

(٩٣) Ghassan al-Khateeb, "Agricultural development and marketing in the occupied territories", paper presented to 5th United Nations International NGO Meeting on the Question of Palestine, August 1988, IMPQ/NGO(V)/32 .

(٩٤) Kahan, "Agriculture..." P. 58 .

(٩٥) Kahan, "Agriculture..." P. 59 .

(٩٦) van den Top et. al., "Export ... Part 2", P. 19 .

(٩٧) المرجع نفسه ، ص ٣٤ .

Digitized by PNG Library
٢٧٥٢ب

الحواشي (تابع)

(٩٨) المرجع نفسه ، ص ٣٧ .

(٩٩) المرجع نفسه ، ص ٦ .

(١٠٠) انظر مثلا Jerusalem Post, 26/8/87 .

(١٠١) انظر Jerusalem Post, 13/5/87 .

(١٠٢) انظر الأونكتاد ، "القطاع المالي الفلسطيني ..." (UNCTAD/ST/SEU/3)، الفصل الأول ، للاطلاع على تحليل للهجرة من الاراضي المحتلة منذ ١٩٦٧ .

(١٠٣) Kahan, "Agriculture...", tables 8.2 and 8.3, P. 150 .

(١٠٤) المرجع نفسه ، ص ٥٣ .

(١٠٥) المرجع نفسه ، ص ٦٢ .

(١٠٦) الامم المتحدة ، "أحوال معيشة الشعب الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية المحتلة" ، تقرير الامين العام ، الوثيقة (A/42/183) ، ١٩٨٧ ، الصفحة ١٢ .

(١٠٧) انظر الأونكتاد ، "القطاع المالي الفلسطيني ..." (UNCTAD/ST/SEU/3)، الفصل الأول .

(١٠٨) للاطلاع على تحليل أكثر تفصيلا بشأن هذه النقطة ، يمكن الرجوع إلى نفس المرجع ، الفقرات ١٣٦ ـ ١٥٣ .

(١٠٩) Israel, Central Bureau of Statistics, "Statistical Abstract...", 1987, P.743 .

(١١٠) على سبيل المثال ، قرار الجمعية العامة ٣٣/٣٩ GA/39/223 المؤرخ في ١٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ ، وفي الآونة الاحدث عهدا ، قرار الجمعية العامة ١٧٨/٤٣ المؤرخ في ٣٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ، وقرار الأونكتاد السابع ١٦٩ (د ـ ٧) المؤرخ في ٣ آب/أغسطس ١٩٨٧ .

(١١١) في ١٩٨٦ ، وصل أول رجل عبر الجسرين ٠٠٠ ٦٦٩ شخص ، وفقا للارقام المتاحة في اسرائيل ، مكتب الاحصاء المركزي) Judea, Samaria and Gaza Area Statistics, (Jerusalem, CBS, 1988), Vol. XIII, No. 1, P. 2 .

(١١٢) انظر الأونكتاد ، "القطاع المالي الفلسطيني ..." (UNCTAD/ST/SEU/3)، الفصل الأول .

(١١٣) من الامثلة الحديثة لنوايا السياسة الاسرائيلية في هذا الصدد موافقة وزارة الزراعة في ١٩٨٧ على حفر بئر عميقة في منطقة بيت لحم لسحب نحو ١٨ مليون متر مكعب من الماء سنويا لاستعمالها في اسرائيل بصفة رئيسية . ولم تتخل الوزارة عن المشروع إلا بعد احتجاجات دفعت الشركة الدولية التي تضطلع بالمشروع إلى إلغاء عطائها المقدم للتعاقد عليه ، انظر Jerusalem Post, 27/8/87, 20/10/87 ، والفجر ، ١٩٨٧/٨/٣٠ .

٢٧٥٢ب
Digitized by UNCC Library

الحواشي (تابع)

(١١٤) Jerusalem Post, 8/12/86 .

(١١٥) Jerusalem Post, 6/10/87 .

(١١٦) الفجر ، ٨٨/٦/٢٨ ، و Jerusalem Post, 13/10/87, 2/12/87 .

(١١٧) انظر Jerusalem Post, 13/5/87 .

(١١٨) Kahan, "Agriculture..." P. 78 .

(١١٩) Jordan, Ministry of Agriculture, Agricultural Atlas (The Ministry, Amman, 1973); An-Najah University, Statistical Bulletin for the West Bank and Gaza Strip (Nablus, An-Najah University, 1986) .

(١٢٠) Kahan, "Agriculture...", p. 71 .

(١٢١) المرجع نفسه ، ص ٨٧ .

(١٢٢) ابراهيم مطر ، "القيود على صادرات الضفة الغربية وغزة إلى اسرائيل" (دراسة لم تنشر ، أيلول/سبتمبر ١٩٧٩) (بالانكليزية) .

(١٢٣) مصرف الاردن المركزي ، التقرير السنوي الـ ٢٣ ، (عمان ، المصرف ، ١٩٨٦) ، ص ٢٣ .

(١٢٤) Israel, Central Bureau of Statistics, "Statistical Abstract..." (1987), P. 189 .

(١٢٥) Israel, Ministry of Finance, Budget for 1986-1987 (Jerusalem, The Ministry, 1986) pp. 46-58 .

(١٢٦) انظر Jerusalem Post ، ٨٧/٧/٣١ ، للاطلاع على بيان عن استراتيجيات الترويج والاعلان الاسرائيلية الموجهة إلى السوق الفلسطينية في الاراضي .

(١٢٧) Israel, Ministry of Finance, Budget Proposal for the 1987 Financial Year (Jerusalem, The Ministry, 1987) .

(١٢٨) Yediot Aharanot, 15/1/88 (بالعبرية) .

(١٢٩) Jerusalem Post, 16/3/88 .

(١٣٠) وردت في Financial Times ، ٨٨/٣/٢٨ . انظر أيضا بنحاس لانداو في Jerusalem Post ، ٨٨/٢/٢٢ ، و م. بنفينيستي في Jerusalem Post ، ١٩٨٨/١/١١ ، للاطلاع على تحليلات للآثار الطويلة الاجل المحتملة للمواجهة الاقتصادية .

(١٣١) Yehuda Litani in Jerusalem Post, 20/1/88 .

(١٣٢) Jerusalem Post, 18/2/88, 14/3/88, 16/3/88, 26/4/88, 27/4/88, 3/5/88, 2/6/88. 13/6/88, 7/7/88, 15/7/88, 15/8/88, 25/8/88; Financial Times, 28/3/88 ؛ صوت البلاد ، ١٩٨٨/٤/١ ، وفلسطين الثورة ، ١٩٨٨/٦/٢٦ ، و Le Monde, 1/7/88 (بالفرنسية) .

(١٣٣) القدس ، ٨٨/٥/٢ .

٢٧٥٢ب
Digitized by UNOG Library

الحواشي (تابع)

(١٣٤) Haaretz, 15/1/1986 (بالعبرية) .

(١٣٥) Sheila Ryan, "Economic dimensions of the uprising", MERIP, November-December 1988, No. 155, P. 40 .

(١٣٦) للاطلاع على معلومات تفصيلية عن هذه المبادرة ، يرجع إلى البيانات الدورية التي أصدرتها "القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة" التي يمكن الاطلاع عليها في مجلة "فلسطين الثورة" (بالعربية) منذ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ .

(١٣٧) الفجر ، ٨٨/٥/٢٢ .

(١٣٨) Jerusalem Post, 18/1/88, 20/1/88, 18/2/88, 8/3/88, 13/3/88, 15/3/88, 16/3/88, 30/3/88, 25/4/88, 2/6/88 ؛ الفجر ، ٨٨/٣/٧ و٨٨/٥/٢٢ .

(١٣٩) Jerusalem Post, 21/12/88 .

(١٤٠) Israel Economist, March 1988 .

(١٤١) Jerusalem Post, 2/6/88 .

(١٤٢) جامعة الدول العربية ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، القرارات ٣٣/٩١٢ المؤرخ في ١٩٨٢/١١/٢٧ ، و٣٥/٩٣٩/ج - ٢ المؤرخ في ١٩٨٣/٩/٧ ، و٤١/١٠٢٤/ج - ٢ المؤرخ في ١٩٨٦/٩/١٠ .

(١٤٣) ينظم معظمها قرار اللجنة العليا رقم ٤٨ المؤرخ في ١٩٧٢/٨/٩ ، ثم القرار رقم ١٦٤ المؤرخ في ١٩٧٩/٤/١٥ .

(١٤٤) H. Awartani, "Problems and Prospects...", p. 11 ، انظر أيضا صامد الاقتصادي ، "مشاكل ..." الصفحتان ١٢٩ و١٣٠ .

(١٤٥) الاردن ، وزارة الزراعة ، الاحصاءات الزراعية ، ١٩٧٤ - ١٩٨٠ (عمان ١٩٨٧) (بالعربية) .

(١٤٦) محاضر الدورة الثانية والاربعين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لجامعة الدول العربية ، الرياض ١٢ - ١٩٨٧/٢/١٩ (بالعربية) .

(١٤٧) المرجع نفسه .

(١٤٨) بيانات واردة في دراسة كاهان ، "Agriculture..." ، الجدول ١٠ - ٤ .

(١٤٩) المرجع نفسه .

(١٥٠) EEC, Council Regulation No. 3363/86, Official Journal of the European Communities, 1/11/86, No. L 306/103-104 .

(١٥١) وردت معلومات عن اجراءات السياسة العامة للجماعة الاقتصادية الاوروبية في مذكرة مؤرخة في ١٧ أيار/مايو ١٩٨٨ من لجنة الاتحادات الاوروبية ردا على مذكرة أمانة الاونكتاد TDO/140 (PAL) ، المؤرخة في ٦ نيسان/ابريل ١٩٨٨ .

(١٥٢) "Joint European Commission/Israel Conclusions on Exports from the Territories", Brussels, 7 December 1987 .

Digitized by UNOG Library

الحواشي (تابع)

(١٥٣) أنظر Jerusalem Post, 5/2/1988 .

(١٥٤) "Memorandum regarding procedures for the export of agricultural produce by growers in the administered areas", Jerusalem, 31 March 1988, in van den Top et. al., "Export...", Part 2, annex II. See also "Agreement between the Agricultural Co-operative Union and the Benevilent Society of Gaza, and the Israeli Interministerial Commitee", 10 October 1988 .

(١٥٥) "Memorandum... (background explanation)", p. 3 .

(١٥٦) المرجع نفسه .

(١٥٧) "Agreement on direct exports of citrus from the Gaza Strop to the EEC", 3/7/88, and related correspondance, in van den Top et. al., "Export... Part 2, annexes VII and VIII .

(١٥٨) Jerusalem Post, 31/7/88 .

(١٥٩) انظر الفجر ، ١٩٨٨/١٠/١٦ .

(١٦٠) John Tarpey, "Amid the rock thrower and riot police, an industry", Business Week, 21/3/88 .

(١٦١) Edgar Harrell, "West Bank's potential peacemakers", The Wall Street Journal, 29/1/88 .

(١٦٢) Jerusalem Post, 26/10/87 .

(١٦٣) دائرة الزراعة ، التقرير السنوي ١٩٨٦ (غزة ، دائرة الزراعة ، ١٩٨٦) ص ١ .

(١٦٤) Kahan, "Agriculture...", table 10.4, and van Den Top et. al., "Export... Part 2", p. 12 .

(١٦٥) المرجع نفسه .

(١٦٦) "محاضر الاجتماع الوزاري المعني بالنظام الشامل للأفضليات التجارية بين البلدان النامية" ، بلغراد ، ١١ ـ ١٣ نيسان/ابريل ١٩٨٨ ، المجلد الثاني ، الصفحة ٤ .

(١٦٧) للاطلاع على محاضر الدورة السابعة للمؤتمر بشأن اعتماد القرار ١٦٩ (د ـ ٧) ، انظر "تقرير مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية عن دورته السابعة" ، (TD/351) .

(١٦٨) استجابة للاجراء الذي بادرت به أمانة الاونكتاد بشأن هذا القرار ، طلبت معلومات من الدول الاعضاء في الاونكتاد ، في المذكرة ((TDO 410 (PAL المؤرخة في ٦ نيسان/ابريل ١٩٨٨ عن التقدم المحرز في تنفيذ الفقرتين ٧ و٨ من قرار المؤتمر ١٦٩ (د ـ ٧) . ووردت ردود من جمهورية ألمانيا الاتحادية ، والجمهورية

Digitized by UNOG Library

الحواشي (تابع)

الديمقراطية الالمانية ، والعراق ، ولجنة الاتحادات الاوروبية ، وموريتانيا ، والنيجر ، ونيجيريا ، وهنغاريا ، وهولندا ، والجمهورية العربية اليمنية ، واليونان (نيابة عن الدول الاعضاء في لجنة الاتحادات الاوروبية) .

(١٦٩) قرار الجمعية العامة ١٩٧٨/٤٣ المؤرخ في ٢٠ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٨ .

(١٧٠) جامعة النجاح ، مركز الدراسات الريفية ، "النشرة الاحصائية للضفة الغربية وقطاع غزة" (نابلس ، المركز ، ١٩٨٦) .

(١٧١) هشام عورتاني: "انتاج العنب في الضفة الغربية ـ نظرة تحليلية" (نابلس: جامعة النجاح ، ١٩٨٤) ص ١٩ ـ ٢٤ .

(١٧٢) م. عوض وآخرون . "مشروع استخلاص عصير العنب ـ دراسة جدوى اقتصادية وتقنية" (نابلس: جامعة النجاح ، ١٩٨٦) ص ٣٧ .

(١٧٣) المرجع نفسه .

(١٧٤) هشام عورتاني "إنشاء مفرخة للدواجن في الضفة الغربية" ، مشروع مقدم إلى حلقة دراسية نظمها مركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) عن أحوال معيشة الشعب الفلسطيني (فيينا ، ١٩٨٧) (بالانكليزية) .

(١٧٥) نضال صبري "دراسة جدوى لمصنع تعاوني لتجهيز فواكه وخضروات محلية مختارة" ، اقتراح بمشروع مقدم إلى الحلقة الدراسية لمركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) عن أحوال معيشة الشعب الفلسطيني (فيينا ، ١٩٨٧) (بالانكليزية) .

(١٧٦) اسرائيل ، مكتب الاحصاءات المركزي: "احصائيات ..." ، (١٩٨٧) ، صفحة ٧٣١ .

(١٧٧) ب. ج. سادلر وآخرون "مسح للصناعات التحويلية في الضفة الغربية وقطاع غزة" (فيينا ، اليونيدو ، ١٩٨٤) ص ٢٢ ـ ٢٣ (بالانكليزية) .

(١٧٨) هشام عورتاني "دراسات إفرادية في تجارة الصادرات (نابلس ، جامعة النجاح ، ١٩٨٦) ، ص ٢٣ (بالانكليزية) .

(١٧٩) سعيد حيفا: "إنشاء شركة اسمنت عربية في الضفة الغربية" ، اقتراح بمشروع مقدم إلى الحلقة الدراسية لمركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) عن أحوال معيشة الشعب الفلسطيني ، فيينا ، آذار/مارس ١٩٨٧ ، ص ١٧ (بالانكليزية) .

(١٨٠) المرجع نفسه ، ص ٥ .

(١٨١) أحدثها قرار الجمعية العامة ٢٣٣/٣٩ و١٧٨/٤٣ .

(١٨٢) أنظر مثلا: هـ . عورتاني "الاسواق الاوروبية: آفاق جديدة للمزارعين الفلسطينيين" ، تقرير غير منشور ، ١٩٨٨ (بالانكليزية) .

Digitized by UNOG Library

الحواشي (تابع)

(١٨٣) Jerusalem Post ، ٨٧/١٢/٢ و "Export..." Van Den Top et. al., Part 2 .

(١٨٤) للاطلاع على دراسة تفصيلية لهذه المسألة أنظر: الاونكتاد: "القطاع المالي الفلسطيني" (UNCTAD/ST/SEU/3) .

(١٨٥) انظر مثلا "التطورات الاقتصادية الاخيرة ..." ، TD/B/1142 ، الجزء الثاني .

(١٨٦) المرجع نفسه .

- - - - -

Digitized by UNOG Library

كيفية الحصول على منشورات الامم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الامم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع انحاء العالم . استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب الى : الامم المتحدة ،قسم البيع في نيويورك او في جنيف .

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.

Printed at United Nations, Geneva
GE.89-56286
August 1989–1,020

02600P

UNCTAD, Palestinian external trade under Israeli occupation

United Nations publication
Sales No. A.89.II.D.10

Digitized by UNOG Library